

شرح التهذيب للشيخ اذنى ، تأليف ابن ناجي ،  
 قاسم بن عيسى - ٨٣٧ هـ . كتب في القرن  
 الثالث عشر الهجري ، تقديره .

٥١٢٥

ج ٦ (٣٨٥ق) ٢٥ س ٢١ × ١٤ سم  
 نسخة جيدة ، ناقصة الاول ، خطها مغربي  
 مقروء .

الاعلام ٦ : ١٣ معجم المؤلفين ٨ : ١١٠  
 ١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب  
 الاسلامية أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ



0150





والعقود بـ **بطلان** **الاجابة** وحريتها منع اقامة فاضل الجماعة والاشيعة اقامة الجماعة  
 والاعطاع بهما وسبقت بعقد شيوخنا الشيخ يعقوب بن عبد الله بن ابي جابر (الفظه مكنية له)  
 كليب بفسر **المشروع** عليه مع نكراته في بيع الارضاء فيسود به الى اقامة الامام من هو  
 كذا وله وقدر خروج التزم به وابع اقامة فلان فلان عليه السلام ثلاثة  
 وامرانه بدلت وزوجها  
 عليه السلام في اتمام منوع وهما له كذا رهون وانما **الاجابة** والاعطاع  
 انقارته للامام وهو الشيخ ابو عبد الله محمد بن عبد السلام كمان اتمام الجماعة  
 المذكور وهو فاضل الجماعة بها وكذا له بعد موت تاليها هذا ولي الاقامة به  
 حلال وفلانة **الاجابة** ابو محمد بن عيسى القبريني وهو فاضل الجماعة بها  
 قال اربعين وفسر

الاجابة

١٥٠



كانت عرض نفسه  
 لامتلاك ردة التملص بيد محسب فلان كمر وضو الله عنه ودعت ربه انجوا من هذا  
 الامر كعبا بالاي ولا علي بالامر منه واجب لا سيما في هذا الوقت فلان فلان  
 لي كمر بن حسين ملا درخت فلان في استغنى بالمهنية الاعرف كتابه الفضل  
 عليه وكرا لكتبه في وجههم **الاجابة** فيمن سئل **الاجابة** فيمن سئل  
 بين كان (الفاض) بمان على ما وليه وريل كان بعضهم يقطع على من ولا ولا قيل  
 لفتها به ان شهر عشر **واما** (الفاض) لا يعان بل من ولاه ريل  
 ايمان عليه من مفسود بلوغ الهواه على ايمان كان فلان فلان (الواجب  
 يتقلب ممر ما تسلك اليه (السلطنة) واكثر الخطط الشريفة مع زماننا اسما  
 شريعة على حجة **فلت** فلان بعضه لشيء فخر وحريته  
 من شوقه وبهجة خبره انه كما مان (الفاض) بفتوش الشيخ (القيس) ابو علي بن  
 فراح تعالج الله مجلس السلطان (يحيى يحيى) ابي بكر في ولاية فلان بزرع به  
 الله المجلس الشيخ ابن عيسى (السلطان) بقر كبر الله (المجلس) انه شريفة  
 لا تطيقها ما انقل الى غير الله ولا يصح الا انتم

لانه اذا اكثر الجماعة  
 والحق



**قلت** مضر مستجننا لغيره لا اعتراؤه عليه من قبله مع قوله بل شرطه لا الخ وجواب  
 بانفردان انه ثمين عليه من قبله ولو كان لغيره وجود مثله بغيره من قبله لا اعتراؤه  
 احق بالضرر من انما اعلى **فصل** المتطوع في مال ماله في دين من عليه المستلح  
 ولا يجرى في الدين المستلح من قبله مع فاقه له في الدين المستلح من قبله من  
 المستلح مما اوتيه والظن ان يكون على المستلح لشربها وحكي ابن شعبة ان لا يوافق  
 المستلح غير الله بين مؤيد ولا معارضة العراقيون اول من استنطق عمر  
 وجه شربها بالخروج وكعب بن سواد البصرة وفيه اول من استنطق علي بن  
 استنطقه الحموي المستنطق شربها من قول ماله في يستنطق ابي بكر ولا عمر ولا  
 عثمان يعني بدار العاجرة وسليمان البلاء بعثوا اليه فضاة وهو عليه **فصل** المستنطق  
 عليه معاداة وغيره والامام ان ليستنطق من يبرر غير رايه في الا جملته  
 والتقليد واقتضاه **فصل** لا يشترط عليه الحط بما يبرر عما تلاه من ان لا يفسد  
 انه يجرى لظن ان نفعه عن مستنطقه ولي رجلا يسمع كلامه بعد العراقيين  
 وشروط عليه الحط بما يبرر **فصل** ان لا يشترط مع احتمال كون الرجل  
 محتسرا وقته من قبله ان لا يشترط عليه الحط بما يبرر في شرطه عما من قوله  
 القضاة في سببه لا يخرج على من ذهب اليه الفهم من وجوبه **فصل** لا يجرى  
 ويطلب توليته بركه واليه ذهب ابو بكر الطرطوشي وقال فيما نقل عن البايع  
 القزاحي جمل عليه وقبله في الولاية ويطلب المستنطق فله بعد الناس حكا المازري  
 وحزبه على الجمع انما امره بشرط في السر والعلانية في الغرض على من ذهب  
 مستنطقه عليه كماله بل في نقله بعد الناس في الغرض على ذلك  
 المزهد وان كان مجتهدا في الدين لا يخرج من الغرض عنه لغرضه ان يكون  
 حروجه حيا او لم يوافق المازري وهكذا القول على مقتضى المبدأ المستنطق  
 ومقتضى الاصول فلابد والمشتروك انما المستنطق مقتضى مقتضاه  
 ابن عمر اسلم وكلامه في التفتيش من قرب من كلامه مما لم يجرى توليته  
 فاصحني بيلد على ان ينجح كل واحد منهما بنا في حجة من (بلد او نوع من  
 فيم ان قوله الولاية

**فصل**  
 البعير اذا غاربه  
 المستنطق بل سر  
 بانه يجرى ويطلب  
 الشرط

في ولايته ان لا يجمع على رجل معين مع قوله ان يتخونه وهو مقتضى القضاة  
 في بعض البلاد بخطة المازري في قوله **فصل** كما يتنفس عن  
 ودرية من تقيدهم احرهم باحطام الخراج ومقتضاه والاخرى من  
 خلاصه **فصل** انما لا يبرر من قوله على ان يتنطقه مسئلة رجل من  
 كان نظريهها حتى تبيح له الحق في يجر له قطع النظر فيله الا ان يقره **فصل**  
 والا اطلبه قوله (صنع حكاية ابن يونس واقتضاه هل يجوز توليته فاصحني  
 كل حكاية مستنطق بعينه ان لا يجرى لان مقتضى قوله (في التفتيش في اهل  
 البلد واقتضاه مع بلان يبرر من (الخصم في الغرض والاخرى في الغرض  
 الاخرى في قوله (هو اختيار المازري وعليه يحمل ما كان في الغير وان فخر  
 بغيره ان ابو حمزة حمزي كعب الله الخلفاني فاصحني مستنطقه ان علي بن حمزة  
 لمعني كفاية من الله في صرح ابي حمزة وتوليت (اسرا) ولطبعه جابا  
 عليه ووصفه (اسرا) وكذا قوله (اشتهار به العلم بولاه مع ابي حمزة  
 وكذا في بعضه جميعا وكذا مقتضى اربع من التفتيش ولم يعلم في الغير وان فله  
 فاصحني في مصر واخرى في حكاية الخلفاء نقل ابو بكر المازري وحمله  
 على ما قلناه **فصل** درة امر عنا حكاية القول ونساز الخلفاء حكاية في قوله  
 فاصحني في نقل بعضه حكاية من ادراك الطراب وماله بعضه يكون عن اسر  
 لهما حكاية من استنوا الخلفاء او كان كل واحد منهما طالبا لبلد اسرار  
 المازري الى ان يجرى الخلفاء من قوله (اسرا) ولا مانع في يجر وجهه في  
 التفتيش به لغيره بينهما في التفتيش ان يتنطق به في يجر بينهما بلزوم  
 يجرى الى قضاة جبروا في التفتيش لا يتنطق به (الفرقة ببلد من حكاية يجرى  
 بينهما ومقتضى ابن شعبة والبايع فله (الغرض بل العقيقة الى كل فقيهة بحيث  
 انه لا يتنطق حكاية ان كانا التفتيش الا با جملتهما لا لا يكون التفتيش حكاية  
 البايع حكاية حتى ادعى الاجتماع وماله في يتنطق هذا من زمان التفتيش مع الله عليه  
 الى زمانه ارجو عن فقيهة التفتيش من حكاية (الفرقة ببلد) حكاية (الفرقة ببلد)  
 اقتضاه الحكاية بينهما (ان غيرهما ولا يجرى الا التفتيش في الولاية انما التفتيش

**اعرف**

**فصل**

مدى اليه



لا نعلم ان البيان من قبله الا حيزه وقال الزرعي معتزلا لا يقع عليه على السبع اذا انقضت  
 هذه المصلحة وقد عرفت اليه الضرورة في تنازله بينه وبين السبع لا يصح وترفع التمتع  
 والربوية لا بغضية وجليين مبيها وان قيل كما تفرج في ذلك هذا هو المستطاع  
 بغير العلم وبذلك ابن عمر السلي لا بسطوته وكانه ان ان قول الزرعي في كمين  
 التنازله وقال يعقوب بن يوسف الميسر كذا لان منع ابن سفيان والبايع انما هو من  
 توقيت ما بين وبين ولاية مطلقة لا في مسئلة جزئية كما فرضه الزرعي وحكمه البايع  
 انما من اولي في بقاء الاول وليس ثلاث فقتل على هذه الصورة وانظر هو في ذلك  
 عليهم ولم يفر ذلك عليهم من كان يؤخذ البر من البغضها قال الزرعي في قول اهل  
 العلم ينبغي الغناض ان ليس بالمتفرج في المحرم لم يسمع من يجب ان يفرج  
 ومن لا يجب ان ذلك من سائر المتفرج في الاموال فتح يفرج في الاوصياء في الغناض  
 مبيح لكونه من يكون له مطلقة عليهم من قبله لا يعرف عن نفسه فتح الغناض والاموال  
 ثم ليس المتصور وقال القيسط وغيره من اول ما ليس له الغناض المتفرج عنه انما  
 حيز على كل يتبع لا ولي له وعلى كل اسبغ مفسوخا لغيره عليه وان من على  
 منع احدا من هذه بنى عليه في الدنيا المتولي عليه ومن يدع منه هذا بعد السبع  
 به هو مرده وعنه عن ابن يونس هذا مسند ابن قريش عليه الكتاب اذ اب  
 الغناض انه ذكر انها اواكثرها متفرقة في محلهما على مسند ابن الكتاب والاعمال  
 بالنيات فهو له ما اذا فضا الغناض الخ هو من قول ابن الغناض وطنا  
 وهو مسود كان لو لهم او انتفال رايه وهو عزله قاله مطرب وابن  
 الجشتون وعلى هذا البعد حمل الاكثر المسالمة في كتاب الرجم وعليه يقتصر  
 ابو جعفر وغيره وحملها الاقل على ما اذا كان لا يشهد لا انتفال مالا وهو قول  
 سمون وابن الجشتون ايضا واقتضاه غير واحد من جليين اهل العلم  
 لغيره على حكم غيره الثاني انه لو تفرج حكم بغيره في هذا الموضع  
 على وثوق بما قضى له به من مال ابن عمر وغيره ان لا يتفرج ما اذا بقى فيه قول  
 ما بيننا يتفرج ما هو خطأ صراح قاله ابن عمر المصحح وقوله بطل على من  
 في غيرهما من يبين وطنا هو هذا ان حكم غيره لا موال كذا موال وهو

**ع**  
 المسكوت به من قبل  
 للمقول المتفرج

كذلك وقيل يتفرج في الاموال رايه انما في ذلك او بغيره فانه المتفرج قال  
 المعني وعليه لا يتفرج ان كان في انما في ذلك او بغيره فانه المتفرج قال  
 ابطاله بقتل في المسألة اربعة اموال وظاهرها ان له الرجوع وان عزله  
 بغير حكم وولي مودته اخرى وهو خلاف ما ظاهروا سمون وقيل هذا ما  
 يعزله بان عزله مالا وتكون ولاية الثانية كولاية غير ماله مطرب وابن الجشتون  
 والمال الثاني حكاه ابن يونس وطنا هو ماله ارجع فيه انه يجب عليه ذلك  
 وهو خلاف ما ظاهروا في محرم عن ابن سمون عن ابيه وهو خلاف نقل  
 ابن يونس قول سمون عليه تفرج وظاهرها ان لو طهر له ان حكم الاول  
 هو ان لا ان هذا هو صواب جلاله لا يتفرج حكمه وهو خلاف وقيل له تفرج  
 وهو ظاهرا لفظ انما في زمين وابن رشنا ومنه سماع الصبيح ابن الفاسم ان حكم صواب  
 وابن الجاشب واعتزله ابن عمر السلي بانه خلاف قوله في ظاهرها  
 انما ابقره به وليس عذرا لما قلناه ويرى في كتاب الغناض ما في حكمه بالحق  
 بانه كان ماله يفرج ولو واجه قولنا ان الحكم بالحق فيمنع وطلح  
 وخلاف الحق قاله ابن عمر وطنا هو ماله لا يلزم تبيين الحق الذي ظاهره  
 وهو خلاف ما عرفت ابن الجشتون وبه اقول لان البغض من محبوبة على انما  
 عنهما باخوار هذا بالخطا على نفسه فيما كان حكمه فيه ينبغي تبيين  
 فيما كان حكمه به بغيره وقيل لا يشترط ان لا يكون  
 روي القسمة الا لا حقة له من جانيه المتزوج له (ولا قلنا عيلا في ظاهره فواء وانما  
 لا يتفرج الخ وان كان الخلاف متناظرا وهو خلاف ما عرفت ابن عمر المصحح قال ابن  
 عمر وهو الصواب وقال ابن الجشتون ما في حكمه لثنا في الحكم بالسنعة  
 ليجار وتورثه العمة وهو ضعيف بخلاف اهل العراق في ذلك وهو مست  
 المسائل التي يبيها لا يشهد رايه في تورثه في الاموال جانا  
 عنة من الصلابة والتابعين فقول لا يتفرج الخ من قول مالك في  
 بغيرها ولا يتفرج على التفرج لانه اذا كثر المبلر سرجا بقتل ان يخطي واما  
 خطا في مسند ابن عمر بن الخطاب في غير ماله الغنيمي على ما به لانه انما كثر الجاني  
 الا هو

اذ طهر له الغناض  
 ان حكم صواب  
 الا ان غير  
 بطل بغير  
 حكم الاول ام  
 الحكم بالحق فيمنع  
 خلاف الحق فيمنع  
 ولو واجه قولنا  
 لا يلزم تبيين  
 الحق الذي ظاهره  
 وحكمه به او يلزم  
 حل























۱۰۰

1131 خطه امير

اعرج

ربيع الثمان هـ

محفوظ المشرق و المرقب

و لعل بیرون اولاد

مرتضیٰ یسر

وینڈاؤں

71















وهو ظاهراً هو قول ابن الجلباب المنقولة لأن صلاة الناس ومعرفة جميع أمرهم ليس  
بحال الزكاة وإنما جمع وظاهره هو أن بغير الأمانة لا يسأل وإذا أعطى  
قبله إنما جازية وهو كقولنا سوا ذلك المال قليل أو كثيراً إلى يونس وبه ظاهراً  
بعد الصواب فيلزم من هذا القول في البسبوس والمقام الميسر أو التمهيد في قوله بغير الأمانة  
إذا لم يكن ظاهره العرفان واستخفاف بعض العربيين فقلت  
هو التوسيع لله في النعمان وعواجم المتوكلين القول لابن كنانة وقوله (لما زرع)  
وقوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) من قوله (طالع) يعني ظاهره العرفان  
وضم إليه في النعمان وعواجم المتوكلين قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
العلماء أن يعطوا بالوفاة غير هؤلاء ولو قال سمعته (قوله) (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
فمنه لما ولو طرأ وكذا أن كان منقطعاً في الصلاح (وهي) (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
المنفعة وبقيت بالحق للموتى قوله (لما زرع) وقوله (ابن كنانة) قوله (التي هي هبة)  
وهو يعبر عن ظاهر النسخ وقوله (عمر) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
التي هي هبة قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
عنه في ذات الله حتى تخلو في (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
عليه (و) ثلاثة ألبان متوالت فقلت قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
ابن بشر في قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
طوعاً (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
طالع يسره وما محل النزاع مع ابن كنانة (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
وهذا الجواب طالع طاعة فنية تقتضي طاعة الله كمن نصب نفسه  
للجلوس في ذلك فيما نفع بعض الصالحين ولا يسأل بما (أعطى) قوله (التي هي هبة)  
قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
ببعضهم كثيراً وهو في غيرهم قليل والعلم من ذلك أن جميعهم (التي هي هبة)  
وقال (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
لغالب الزكاة وطون نصاب الفطع (وهي) قوله (التي هي هبة) قوله (التي هي هبة)  
عنا بالظن أنه وجه وما ذكره بغير منسوبة ولا يجوز أن يكون في

[illegible]

و قد وقع القصاص  
فيهما بنو ليس  
تواسمها ليس  
لعلمه ثم عطف  
و عطفه كرام  
يبنى نوع و قد  
يبنى كرام



متبعين لقوله المتناهي في اذ السليم المستطيرح من الوعدان واللسان من الطغيان  
 والصلوات من الشيطان جاز والاملا ويريد في الخطاب اذ الخ بغير عيبها  
 واما ان فامر على يجوز وانه لم يرد من كذا كتاب ابن الوان يترك حكاية ابن  
 يعقوب وكنها هو قولها في الراء حاة الكثيرة نحوها وقل انهم في نصر  
 الراء في اذ العيب في المستند اكثر من مرة فهو من حكاية عيب الحق  
 وكان ابو العباس بن جبير رتب بضعه حبرا وقل انهم في عيب التبع هو  
 ان يطلع عليه عن الصلوات في حكاية ابن يونس فيحصل في  
 الراء من ثلثة اموال من الراء في

ابن جبر في ان تشكك في الرعية على الوالي معمول بها لان العراوة  
 العامة لا انزلها ويريد ما ذكره من لافامة وان كنت اقول لير فيها  
 لان العراوة التي بين المسلمين والخارجين في بيتهم وضع علمت  
 لا انزلها بخلاف العراوة التي بين الرعية والوالي انما هو في  
 وله لافال عيب في من لها هذه الامم لا يقتل فيهم ومكر من الذين  
 عيب فيهم لانها عامة غير خاصة وانما تقتصر العراوة العامة  
 لا تقتل اذ طوت مراءاة من رتبة في بعض الامور ما عيبها في بعض







عن كذا يقول له ليسى الخولي جلاير جعلان حتى لم يعلما زمان قبل سنة وميل  
لست انت انتصر وميل بحيرة لندو ويظهر ان هذا المصاح في الاصطلاح زادت على ذلك  
عليه فقال له انما تنسخت شيئا بلع يقول ان الاسترخاء على رجليه انما كان في  
لبنه. يعني فيهما ماضيا اكثر من مستين ولم يرد هذا ولا يرد هذا من قبل  
بغيره وقد عرفت ان هذا الفاضل من الزمان وشاهدنا هذه الترخيم في حقه  
من الغزو ان كل يوم وثبتت عنده السلطان كمال علمه ودينه فقل من  
كروا بتوسن وخطيبا بجامع نصبت وماضيا بجملة وكان يخطب في كل  
جمعة بخطبة جريئة وانتزعت الغيبة وليني بما ادر في زماننا  
من الفضائل فيما بينكم الا انه هو وليكم في ابو مهران عيسى الغبريني  
لاننا كنا نعلم اننا نحن هذا في اسم لومة لايع ربي يوسف قال بن الفاسح  
والشهاب ونسجون انهم فتنهم في الفاضل حتى يجلبوا وقال عبد الملك  
بن عيسى الغزوي سقطت شهادته فقولوه وقيل بل حتى يعجز كما  
اربعه حكاية الشيخ ابن برونس ولو حدثت في في قوله ثم اسلم بالفرق  
فقلت فتنهم في الله وقال نسجون فومع شهادته حتى يجرى صلاح  
بغير ذلك فقلت **القول الاول** هو قول مسرقته في قول مسجون  
لم يفتقر بما صرح به بل بالخارجي اذا استظهر في الاسلام لسرا. قد  
في قوله ام لا وبعه قال ابن الفاضل وميل ان كانت هيادته قبل الاسلام  
لم يفتقر منها غير الاسلام بالاول والاول الثاني قوله ابو عكران  
بما علم عنه وفي الزاوية لاين شهادته قبل شهادته بالخارجي  
الاسلام مقبولة لجه الاسلام ما قبله وكذا الحبيبي فرب الاسلام  
بملا بـ **الخارجي** يعني يفتقر في حقه قبل عتق فقولوه  
ولا يباسي الشيخ اعلم ان العقل خمسة مشروط احرارها في الخطا بـ  
ان يفتقر لثلاث ما اكثر عن واحد الثاني ان يكون شهادته الاصل  
والنقل عرولا وهذا بخلاف لا يحتاج الى تنبيه عليه الثالث  
ان يفتقر لشهود الاصل شهادته حتى يجمع بها السوابع

ان يقول

ان يقول المنقول عنهم انقلوا عننا انما عسى ان يكون له الغرض من هذا  
لمعير الاية النصارى انما يفتقر عتق وان كان حضوره في كتابه ابن المواز  
نقله ابن برونس وهو غير مطر في واني انما جشون في الواضحة للعمل  
قال المارزي في مربية النساء من المستر والبعث من الرجال وقال ابن  
عمر السداع فيهم عن ابن عمر بن الخطاب في ذلك يعرفون من جوت  
علاء تها المحرورج لعمار اديني عمنهم هذا في البيه في الخان له وجه  
والله اعلم قال الشيخ دا تفتقر في القيمة السجود الذي يجوز  
المنقل جبهها فقال ابن الفاضل في الموازنة ان كانت المشاهدة في  
المحرورج تفتقر للاية الغيبة البعير في الاية ثلاثة اربع ويجوز اليومان  
في غير المحرورج وقال مسجون ان كانت المسابقة تقصر فيهما الحلال  
او المستين فيلا جاز المنقل ولم يعرف في حد ومال ولا في الفاضل في المحرورج  
من اراء ان يجلعه خصه لغيبة بينته فتح يقول بها ان كانت غريبة  
كثلاثة اربع قبل له فرب بها ان كانت غريبة ثلاثة اربع واول  
ما استخلعه على تركه والاول انتمس ورا حينا العمل واولا وتتم  
المارزي في نقله وفيه تخريج من مسألة المروية قال بعث شيو  
خنا ميرة تخريج بلان قوله فرب يفتقر في من ثوبه بل حضا وهذا  
نقل عنهم وبلان لا يفتقر من عموم الحكم انما له المعري في  
تقليد (الحصص مع الغيل) بها ان حضرت عمر السطع اما بالاعية  
المنقل لمنشقة العلم في مسئلة عمر في النقل وبلان بما  
يتعلق بها فتصاير البراء عيسى لقولها المنقل جبهها (سقطت صرامه  
التخريج ولم يترك ابن برونس من الامور الثلاثة غير ما في الموازنة  
قال **والثاني** انما هو جلا يفتقر عن الفاضل شهادته في مكان  
الفاضل او عن جلا مطر واني جيب فيعلان كنهه وقال اصنع  
لا يجوز حتى يقول لهما الشهادتي علي بشهادتي او يفتقرهما الفاضل  
فيكونها وماله قال اصنع العمل في الغيبة بطلان المروية فقلت







امرار ولا يقبل في طبع الاموال فصوله وشهادته رجلين **الحج** بريد لا  
 غير الزنا لقول ابنه الفاسم وفي كناه العروة ونحو الشهادة لا في الزنا مثل ان  
 يشهد اربعة على شهادة اربعة او اثنين على شهادة اربعة - اخرين  
 كسنة يمين اربعة من كالا **الحج** يمين فلتة (ما مثله الاول فلا خلاف فيس  
 واما الثاني فيجيبه ثلاثة لقوله (حدها ما ذكره ابن يونس وقال ابن حبيب  
 عن ابن ابي عمير انه انشأ اربعة على شهادة اربعة على واحد من الاربعة  
 جاز في ان يقر قوا جاز ان يقر عن كل واحد حتى يصيروا ثمانية عن  
 اربعة ويجوز في تقريرهم ما يجوز في تقريره غيرهم فثان عن كل  
 واحد واربعة عن جميعهم وقال مطر بن يحيى في كالا اربعة على  
 شهادة كل واحد من الاربعة (الذين يشهدون على الرواية ولا يجوز منه  
 نقل الشهادة) لا تسته عتق رجلا بطلاب (المفوض ولا يقول كل واحد  
 من يشهد الرواية) لا اربعة فلتة **فصل** في قول مطر بن يونس كسنة حائض  
 ايضا وعلى الشهادة بطبع في التزكية اثنان يريان كل واحد من  
 من الاربعة وتقبل قول شاذلي (الزهد) في الشهادة الدماء والعروة  
 لا بد ان يكونوا معلومين (المعروفة) من الفاضل قوله ولا يجوز نقل اربعة  
 محلة في ثلثات على بقال لا اثنا بوجه شهادة والتفعل ليس بمال ولو  
 اجيز في ذلك يصل الى مقتضى الدان يمينين بريد وهو خلاف السنة  
 لان ما يجلب انما ما نقل من اهرى الا حقا ويجلب لغة تشهوننا هرو  
 ما يحق من اللفظي والهاجزة احط الاموال في انشاء هرو الورد  
 على الجرح ان ولاية اليمين يعلونه خمسين يميناً لغة جرح في خمسين  
 احز الفلوات من ذلك الجرح **فصل** في الجرح الزنا في كراهه هو  
 في الموطأ قال فيمنه فضا عليه (السلام) باليمين مع انشاء هرو ابر  
 كمرهوا مسرسل وارسله فاما تظنة عن جابر بن عبد الله هرو مسرسل  
 بصرة عن ابن جابر عن علي (السلام) فضا باليمين مع انشاء هرو في كراهه  
 القميين عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جبره انه عليه (السلام) فضا

نشاهد

انشاء هرو يمين في المفوض غير المفوض سنده مطر بن يونس حقيقه ورواه ابن  
 معين بالكاتب ومالك ابو جابر بن عبد الله اربعة بريد يميناً هرو  
 واهم يمين بن يحيى (اليمين) مع انشاء هرو وهو قول (المليح)  
 رايه حقيقه واحكامه ورواه اربعة بان قالوا لا يجوز ان يقره معنى الجرح  
 فضا يمين المظلم مع انشاء هرو الرعي قبل لهو خلاف الظاهر بان  
 فضا هرو الجرح انما من جهة واحدة فانه لا يبايعه وقال ابن زريق  
 حرايته مسلم انه عليه (السلام) فضا يميني وانشأ هرو باليمين بريد  
 هرو الا حقا وقال ابن يونس بريد ورواه ابن حبيب عن طر بن يحيى ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال استفتت بريد في الفضا باليمين مع  
 انشاء هرو ما يري بذلك ورواه ابن ابي عمير في قوله نقل فرجل وامر اثنان  
 ليس بيمين يمين عن قوله فضا هرو يميني وامر اثنين مع اليمين فصوله  
 ولا يجوز شهادة اربعة وظاهره قوله والفضا ولو يمينه من النفس  
 وهو كذا كلفه (السلام) واليه رجع بعد ان يجيزه وبالجواز قال  
 الحسنون وكالا هرو كراهه ابن يونس وحده كراهه مع الطلاق وهو كذا  
 بلا خلاف ولا يقال بل فيه (السلام) لا يبايعه على جبره مال ويؤلف المال  
 لان جبره (السلام) فرتب (السلام) او بالغير او ما يشهد اثنان في  
 نقل الفضا فيما في (الحج) فيبطلها او ما حله هو مال يؤلف في  
 ليس بمال بقال اربعة يميني عن ابن ابي عمير في قوله فضا فرتب  
 على اقوال الزوج لزوجته فيجلب وتفسيره كراهه فيجب بذلك العرق  
 او على اربعة مكاتب فيجلب ويقتضيه وكراهه فضا فرتب انشاء هرو  
 تهنى مع يمين الطال على مريان (عق) بريد ويجلبه ويبره عق  
 ويقيم الفضا فضا هرو وامر اثنين ان المفوض بريد بريد (الحج)  
 فصوله فضا مال في بريد وكذا في مكاتب الاموال وانما يمين بالدين  
 على اسائر الاموال وهرو من باب الفضا المسكونة عنه بما انشاء هرو  
 والصرة في الفضا انشاء اليمين هو انه لو لم يقر مشهود تهنى لا حقا الى اهل















سنتت حبيباً له عمو ابي البحر بقروا حروهم فبشهر ثلاثت على انبيس انما  
 تحرمه وراكتان على اثلاثت انهم غرقوا اة العفل على خمسهم  
 فخره زعلط ولا يجوز قتاله ابن حبيب عن مطرب خزل ولد كائن (كبار را  
 جالوتية جبر موالع ولا بين الال جشون في العتيبة لو شتر صيدان بقتل  
 صبي صيدا ورا خزان بلان دابة صلبة فقي بشهر اة الصبي بقتل  
 بعث بفهاينا فسقط لا قتلا بهم رصبع رن شتر صيدان بقتل صبي  
 صيدا الساعنة ورجلان بقتل كائنا طرزي حتى سقط (الصبي)  
 فمات قبلت شطاة الصبي دون الكبير بين سمون انكر سمون  
 قول رصبع ومثل قول رصبع بقتل الصبي رصبع بقتل صيدا  
 هذا (صوب لان حضور الكبير بسقط انتصاة الصبي) اثبتت لشهادته  
 الصبي ان لو بقتل فسوله ونجوز انهم هرون قول مالك وزاد بن يونس  
 مع بين الطاب انه ما بقتل منه لثبته ولا تسقط عنه بوجه صا  
 وملا كربة الرثاء هو المنتهون وروي عن مالك انما لا يجوز كذا  
 ابن الحارثية الحلاب ووجه على اتفق انه بقتل على انه ابرار (خراجه  
 من تحت بر) واخط هذا السمون فسوله ورا شتر ران ملة كراية  
 اذا نكله يا خرفه فصيحه هو المنتهون وقال شتر يا خرفه جميع  
 الوين لانه لا ميراث الا بمراد الوين وعزاه النخعي في كتبه المريان  
 لرواية مغلط وعلى الاول بقتل ابن يونس جريخ اة اقال (لقتل هو  
 ان الدين بلاق على الميت والا له يا خرافه لثبته حتى يجلد انه صا  
 فنضم منه ولا يصفى عنه فسوله ههنا اليمين هي (المسماة  
 بيمين الغضا والمنتاة لانه ان الحق يبيها للورثة جلهم ان  
 بسقطوها او يبايعوها عندها والعمل عنونا يا بغير وان كان  
 الغاض يبايع عنها في حق المجهور وقال ابن رسته في العز وطلاق  
 الستة لورثة الا الورثة على اسفل طاهرا في يكن لهم ذلك ورا اهل تعبر  
 ورا اخره عز في ما في كراية انما هو مائة حق غيرهم لا ختم ان

يكون

يكون عليه دين لمن لم يجز **ف**سوله وان كان (الخ قال ابن عمر بن قيس  
 منها قول شتره ان من شتره المنتهون (المنتهون خلا من غير الخ)  
 عنه مالك من جواز شتره (السبيح العزل) وفي كلامه قصور لانه قول  
 مالك في (المروسة) في كتاب القبلية والمريانة والشركة والعصا  
 الا اني قال بقتل شتره ورا ان كان سبيها وله بغير ابن يونس قول  
 مالك ررا لرواية الشتره حسيما فخرج له وبغير عياد عن (الا فاقه بقره  
 اخامر امته ورا هذا بقتل عظم الله تعالى وعالي ظني في سمعة (ايضا  
 من شتره اية مصر في رحم الله تعالى بانه بقتل انما سقط شتره منهم  
 من حيث انما تستلزم انلاب ماله وهو ممتنع منه ورا السقط  
 بغير الشتره المخطئة كذا ووجه نظري ان قوله وان كان سبيها  
 يرجع الى اصل المسئلة لانه يرجع الى اخره من كور وهو (ذا لطل  
 مالا بقتل ان كذا هو قوله ورا ان كان عر لا يقتل (السبيح في ماله  
 المروسي في عنيهم بقتل قوله بقتل وان كان سبيها (المنتهون ماله  
 السبيح في عنيهم وهو الرية لا يجوز شتره لانه نفسوه كان بقتل  
 عليه ان يبرقها بما لزمه في ماله كمال نفعه ابن يونس وفيه بطلان فيها  
 فقال النخعي في كتاب المريان والمسايل (ربع ماله رشتير بقتل منه  
 ربه سبيح مسخوط عكسه ماله سبيح رايه خرفه ورا بقتل  
 به قولان على ررا قتلا بقتل رشتير والعزلة رشتير مسخوطا بقتل  
 منه رايه ربن يونس ومن سماع عيسى ومن رشتير بقتل ما شتر  
 على ابن يونس في ماله هو مطلق (ان مائة دينار في بقتل وقتا  
 بشتره اية لعنه بريدة فلا يثبت في كذا يمين فسوله وشتره اية  
 الغير هو ابن (الم جشون ماله) المقريه وقال ابو البراهم هو ابنا  
 الم جشون راشتير فلا وهو بقتل ماله معنى ان رايه علة كذا (الصبي  
 الثا لانه يكون الوصية حينئذ شتره بقتل شتره انما رايه (سبح  
 يلع في كذا انما هو بين عليه با انما في كذا وعنه في بقتل رايه (الى























الصرف جازية في البحر الصوف لا يجوز ما ازدهر وجا عطيها حكم الاقراء  
وهذه هي المسألة المتعارفة بينهما بالمعارضة لاكثر بقولها في تنقيد  
النساء بالوصية فيها عتق وابضاع نسأ وبقرمها لغير الحق **قوله**  
ولو تنقيد في مخرج كرمه بين **قوله** وكل جرح ربح هذا من كلام الغريب  
قال ابن يونس قال سمعته قال استنبه وكل جرح وقال في كتابه الذي  
ولا قضية انه يجلب مع يمينه واخره ويقتصر مثله ومنع لابن الغزالي  
في رايه في رواية ابن ليلية وغيره من القولان معلوم **قوله** في المسألة  
من ثلثه وهو حلق مع يمينه من الجراح مما ليس له محفل فسمي  
لا يها مضع كقطع اليد خاله سمعته وابن الجاشق ورأى حكاية  
ابن رستم في كتابه في تنقيد ان في يات في علمي بنبأ الله ولا سيب  
على عوراه في ثلثة احوال احدها لا يلبس على الله عليه وهو اسماع  
ابن الفلاس في كتابه المودع في العربية وانشأ في عليه اليمين في  
مطالع في وسع البر في كتاب الجنائيات والثالث لا يمين عليه الا ان  
يكون منتهى رايه وهو سمع اذ يبع من الجنائيات من حلق  
على رواية الشهاب او رواية اصبغ وان كان منتهى رايه في جرح  
نخل سمع حتى يجلب مخرج يطل من طالع خيلي لميله ولم يؤدب وقال  
اصبغ انه يوجد بان كان معروفا بالاذن على صله خاله وان كان ميرزا  
في ذلك ومتنصر ا به ميرزا به في السجدة وهذه الاسوال  
الثلاثة هي اصبغ عوراه عليه انه شتم واقتل في رايه ان  
عليه بنبأ الله وارضاه جلا اكثر على انه لا يوجد له مع يمينه ويعزله ان  
كان معروفا بالنبش والسجدة وقيل انه يجلب مع نبأ الله وليت  
حفظ ماله مضر هو منزوة ويتخرج فيها قول ثالث انه  
لا يجلب مع يمينه العربية ويجلب مع يمينه من النبش الذي  
يجب فيه رايه في الاول **قوله** في تنقيد الله على القرع عليه يمين ام لا  
يقبل بنو لاذ ان كان معروفا بما ذكره وقيل يجلب مطلقا وعليه من

حلق

حلق بر في وان نخل وقيل يمينه اذ حتى يجلب ماله مطلقا في سمع  
ابن الفلاس وقيل ان طالع سجنه جرحا ولم يجلب خيلي لميله ولم يؤدب  
قاله في سمع اصبغ وقيل ان كان معروفا بالاذن واليمين ربح  
والا فادبه حليمه الذي حسمي قاله اصبغ ونقل ابن الفلاس في فقل  
ابن يونس في كتابه في تنقيد في النبش في الفصاح في يمينه ونال النفس  
ورجع الى صله لايمنه في كتابه سمعته في الجوار **قوله** وكل جرح لا  
مضام الخ مخرج كرمه لا يقتل فيه للتقليل الذي في كرمه **قوله**  
ومن اذله الخ هو من قول مالك في كتابه الهرة انه لا يجلب له حقا الا في  
اكثر الا في رايه او في رايه لا في مجموعهم هذا هو احوال الاموال  
الثلاثة فيما رايه في اقل رجل يمينه في موطنه وحل يمينه في موطنه في اخر  
سواء كان اقل العردين ايعزله او يجره وقيل فله ثلثة ثلثة  
مطلقا ماله جرح وقيل يعزل يمينه ان يفرق في الاخر اكثر العردين  
ييلزحه ثلثة ثلثة في رايه في اقل في يكون الثلثة بعض موطن الاول  
قاله اصبغ ويتخرج لغيره ان القولان يمينه مطلقا والثالثة حكاية  
ابن الجاشق ولم يؤدب الاول منقطع لنقل غيره الا انه كان هذا  
وطا الهرة في كتابه في تنقيد في جرحه من موطنه وارضاه  
ابن يونس في رايه اليمين على المنتصر عليه في الجاشق بان حلق بر في  
وان فقل سمعته قال يبع في يمينه من الغزالي في رايه ان كان في  
في مجلس واحد ولو كانا مجلسين حلق مع كل واحد واحد استحق  
المال يمينه وقال غيره من مقلد الغزاليين اقتل ماله  
ان كان في مجلس واحد من ثلثة يجلب رايه في يمينه مع ثلثة  
المالية ولا يفرع بنبأ الله في مجلسين ومن جعلها ثلثة في  
المنتصر يمينه في ثلثة هرة ان له عليه بنبأ الله في اخر بل  
الذي له عليه حمارا في اخرها الطالب جميعا ان حقه يطل في  
هرا ولا يكون له شئ وان لم يمينه رايه في رايه في رايه











ان من اعنفهم محبة من رجل مع مائة دينار يشهد بها بغير  
المائة صبيحة لا بغيرها لا يشهد بها على ارضه انما يشهد بها  
الشهادة الرد وديا منها الفقه وما ذكره من التخرج دفعه فغيره  
لمنع كونه الا بطلان الجور (التمهة بل هو المستند لانه لا من شرعي جاز على  
ما حرمه عقليته وهي ان يقول لشهادة ثمانية عنصرا بوجه في ثبوتها لغيره  
صورتها بطلان ثمانية منها بغيرها (المسألة) قال ابن السكيت ان كانت  
شهادة ثمانية لا في وصية مكتوبة بل على الشاهد المدعى كقول (لعمري  
لعلى ان كذا وعلان كذا) الشاهد كذا (لعمري) وما اوصى له به ليس بالثبوت  
لغيره انما هو جازت بغيره (ان كان وحده حلف المدعى له مع شهادته  
وان كان معه غيره لم يشهد لغيره بغيره انما هو جازت بغيره (ان كان وحده  
وحده بغيره ان كان وحده حلف المدعى له مع شهادته (ان كان معه  
غيره من يشهد لغيره بغيره حلف كل واحد من شهادته مع شهادته  
الاخوة واخواته واخوة من سواهم يشهدون ثمانية حلف بغيره  
وان كان معه من يشهد لغيره بغيره حلف معه واخواته واخوة  
غيره حلف يشهدون ثمانية ون يمين وقد يقال لا يجوز لشهادة بغيره  
بما وبه حلفه وان كان حلاله بغيره كثير انما هو جازت بغيره  
على قوله مطرعه وابن القيسون ويجوز على ما في السماع والشبه وقال  
الحنفية واقتل يمين يشهد به وصية لغيره وبغيره بغيره  
جميعها وقيل ما يخصه فقط وقيل ان كل مائة بغيره وان كل مائة  
سقطت له ما لا يفي بالحق في بغيره بغيره مع ويستحق  
وان منكره مع غيره جازت لا لعل الاصل ان وحده هو مع الشاهد  
هو الاخوة وبغيره بين يمينه ولا كثير وذكر ابن الجلاب في ذلك  
وما بيني والطرفه وابن القيسون في الرد (التمهة) ان لا يشهد به الوصية  
الا بطلان الاصل ما بين يمينه وبغيره عنق وديون جازت بغيره  
لعلى انما هو بغيره بغيره بغيره ورضاه كذا في كتب من يعلم

المينة سقطت له ما وصفت بغيره وان الشاهد كذا في كتب من يعلم  
او صلا به له ما بل **قوله** قال غيره في الخ (التمهة) هو بغيره لغيره  
كان ما له بغيره ليس بالاصل الا بطلان (التمهة) هو مثله رواية ابن وهب  
لعلى وقال يستحب حلف المدة تقع له قوله رابع بغيره بالعرف بين الثمانية  
وغيره وهو بغيره **قوله** قال سمعته في الخ كذا ان ملكا خلع  
مؤنه وكذا خلع مؤنه بغيره ما املكه بغيره من الغلاب وله يتفق على  
يحيى بن سعيد خلا ما لان قوله في المسألة الثانية خلا ما هو موضوع  
في الاول لم تقبل عليه لعلى **قوله** قال يحيى في الخ (التمهة) ان يكون نصيب  
الشاهد هل هو كثير او قليل جازت (التمهة) ان يكون ابن بغيره قال  
السمعون معناه ان الشاهد كان معه غيره (التمهة) ان يكون بغيره لغيره  
بغيره يمين ان كان ثمانية **قوله** قال الحنفية وهو مؤن مما لا  
للأصول وليس به حلف لغيره بغيره (التمهة) ان لا يشهد  
بغيره مع بغيره بغيره (التمهة) ان يكون بغيره من بغيره  
لغيره ان بغيره ان كان وحده جازت شهادته بغيره مع بغيره  
هو بغيره وان كان مع غيره جازت (التمهة) ان يكون بغيره لغيره  
عليه شاهدان واخواته حلف بغيره ان شهادته هو لغيره  
سقطت يميني له شهادته وحده بغيره مع ويكون هو المستقيم  
ان كان ما يشهد به لغيره ثمانية **قوله** ما ذكره من الاقوال  
في كذا ابن عمر عن الزكري بن بغيره بغيره بغيره بغيره  
السمعون **قوله** وروى ابن السكيت هو هو العنق (التمهة) كما تقدم  
**قوله** قال يحيى في الخ لا يستحب من فصل بغيره هو المستقيم  
التمهة في بغيره بغيره كما فعل في الاول في كذا من يري  
الشاهد في بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بين بعضه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره



لا يجمع لوصف العرف وهو الضرورة مع ان الظالم حق بالحق عليه وسمع  
ابو عبد الله بن النعمان ان شهر وبلان كل منهما لما جاء بعشرة وثمانين رجلا  
عن مجلس واحد جازت لشهادتهما ان كانا على بين ابن رستم قتيل في حجة  
لشهادتهما المشهود لى اشهدوا له في مجلس واحد على ثمانية اموال فيقبل  
بذلك وقيل تسقط وقيل ان كانت على رجلين جازت واللام تجزوا ماله كلانا  
عن مجلسين جازت على رجلين وفي جوازها على رجل واحد مولان لا يجمع  
عن طريق ورين الى جشون ان كانت على رجل واحد في مجلس واحد لم  
تجزوا ان كانت لثبنا لغير لثبي. جازت ولو تقاربت مابين الشهادتين  
وان كانت على رجلين جازت وان كانت عن مجلس واحد وارى ان يجمع  
وسواء كانت على رجل او رجلين كان على مجلس واحد او على مجلسين  
لفظا او بطقه لانها لثبنا على الشهود والشخص لا لان يطول سا  
ليتهما وانما الرزق الى انه ينبغي ان يعلقت في هذا الى التبريز المراه  
وحقارة المشهود فيهم وانما يجمع لا تنتظر فيهم ولا مطلق وطلب  
المجازاة في شهادتهما لثبنا على **فصل** في اقامة الفاسخ الى انما جازت  
في العتق لان العتق لا يكون بشهادة واحدة ويجوز الجمع الى انما  
لما قلل به من انه لم يشهد لثبنا فيهما فغير يجمع الدعوى جازها  
الجماع ورجع اليها في العتق وعاد ضهما في غير كتاب الدعوى الى ان  
وان سكرت امرتان مع رجل على موت ميت بلان لم تكن له زوجة  
ولا وصا يعقود ونحوه وليس الا فاسدة التركة فمستشاهة ثمن جازت  
بظواهرهم انما كانت زوجة وعقود ونحوه وفلس التركة جازها لا تجوز  
في الجمع بلع ببعض الدعوى ولو بعضها جازها لثبنا لجازت في فسخ  
التركة لكان في غيرهما كذا في الفارضة لثبنا في الجاهل بان  
التمسك لاصل لا تجوز شهادتهما في الاموال الصوف جاز الشهود  
في المال مع غيره فثبت لشهادتهما بظواهرهم بلان لاصل جواز  
شهادتهما في المال وغيره وانما بطلت في العتق الطوثة وحده جازت

بالشاهد

بالشاهد واليمين ولو جازنا الشاهد اخر لعقت شهادتهما **فصل**  
بلان ضاف الى ان العتق يكون لاصح لو لم يجزوا لشهادتهما الشاهد  
بالعتق لبطنت في التبع وحصل بقوله وانما يكتل كلانا ان لو شهد لثبنا  
فيهما اذ لم يكن من شهادتهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
وقال الزماني فيقول ان يجوز لهما جازت موافقا لرواية ابن وهب **فصل**  
ومن ادعى على رجل غير من موافقا لرواية ابن وهب لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
الرد بقتل لانه لا يثبت وطنا لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
مستشاهة بلان انه لو كان لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
وتنه عليه بطلان العتق وبغيره لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
بالمال يفتقر الى لو كانت الرد لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
وكنت الغالب لانه لا يثبت في لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
لثبنا فيهما ولو وقع القتل لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
فقال ابن شعلان ابن يوسف قال في كتاب الرد لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
انما امرت من بغيرهما الى بلان فيعمل وانكرت ان تكون امرت وهو ضام  
لا يثبت رد امرت وان يفتقر الى رجل على جازت تصرفت به على وصوف  
الرسول وانما منكر لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
ولم يجز ذلك لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
والتمسك في لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
فقال ابن الرزاز في لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
يقتصر في الرد لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
ابن الرزاز في الرد لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
بلا تجزوا شهادتهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما  
ان كانا هما عتق لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما لثبنا فيهما











رحيته يجوز هذا يجوز هذا يكون يحبس لنا من من ادر من من الشيوخ ان  
 ما في كره كمن عاثر هو من عاثر ما لا لا خلا فيه من ان معنا ما في السماع  
 ومقتضى ابن عير المحط بقصصه ذلك انه يكون لها الشهادة تزجيه لاس  
 اليمين على الزوج انه لا خلاف والزياد قوله به ان يحمل قول ما لا بقوله  
 يزك على طاهره من المحط لها الجلاء فم رة المستحل على حكمه  
 محولان وذلك اذا كان المحط باقراره على نفسه انه طلب تزوجته  
 مثل ان يكتب له رجل بقله انه طلب تزوجته ولو تزوجته براء على هذا  
 الوجه وان كان المحط انما هو بطلا فم رباها رباها فلا يجمع عليه  
 الا ان يفرض ان كتمت جميعا على الطلاق فم رة فبئس له انه كتمت غير جمع  
 على الطلاق بعد ان انظر ان يكون كتمه لا قتله **فصل** واختلف  
 في الم يجوز من يعرف خطه وطلب المزمع ان يجبر المراء عليه ان  
 يكتب بمطهرة العروك ويقابل ما كتمت بالزينة لظهور المزمع ما في  
 محرم الجبر الصافي بان لا يجبر على ذلك وافق المضمع بان لا يجبر على  
 المراء عليه ان يطيل مما يكتبه تطويل لا يمكن فيه ان يستعمل خطا  
 غير خطه ورا حجة على الجبر بان الزام المراء عليه ذلك كذا الزام الخطار  
 بينة تستهمل عليه بما قال خطه وذلك لا يلزمه قطعا قال المزار  
 جهرت المضمع بان حجة ما استار الى المعروف بان اليمين التي وليس  
 كذا بل هو كذا قلنا واما المشاهدة على خطه الشاهد الميت  
 او الغائب فيما يشهد به على محبته فقال ابن يونس قال ابن الموار  
 الزينة (قوله) انما لا يجوز كذا المزمع لئلا يشهد به ثم يجزى  
 نقلها عنه ومرو به في المعروف بين بين ما بان الشاهد لا يكتب  
 لشهادته الا بعد ان يتحقق له امر علم (انما يستعمل عنه وهو  
 مثل الزينة يشهد عنها الغافي في ثوب لينة او يعزل الفاضع وينتهد  
 نوع على الشهادة بان جاز ذلك في الزينة بل هو يجوز للشهادة  
 على خطه وبالجواز قال عير المراء **فصل** وروى

ابن الغلام

ابن الغلام وابن وهب عن حماد مثله وانما اليه اصبح قال ابن الغلام وهو  
 المشهور وهو طاهر قوله ابن رستم يختلف في الامهات المشهورة  
 قوله ما لا في جازتها واما المراء وروى عنه انه لا يجوز وقال جوارها هو  
 الصحيح وقال الباقية مشهور من خطه لا يجوز وقال ابن مسعود في حكمه  
 عن ابن الطلاع انه قال (لا اصل في الشهادة على الخطوط من قول مالك  
 انما يجوز في الطلاق والاحسان وغيرهما الا ان الزينة جازية لغير غير  
 الشيوخ انما يجوز في الاحسان وما يتفق لهما وقال ابن الغلام وهو  
 الباقية قوله في جازتها واما المراء وروى عنه انه لا يجوز وقال ابن مسعود في حكمه  
 عليه له وان كتمه ابن رستم وقال بعض (الشيوخ لو كتمت مع ذلك الا ان  
 في النقل عفا لهما) يختلف في قبول الشهادة على خطه واعلم بربيع  
 انه يتبعى خلاف ابن الموارز وهو لا يمنع (الخلاف مطلقا بعد العمل بقوله  
 من منع الشهادة على خطه (الشاهد بان الخطوط كثير ما يفرغ عليها  
 ولا تقع الثقة والتجزم بها وهذه العلة لا تنافي بينه وبين نقل  
 المشاهدة بان (روى بعض الشيوخ المراء في ملبس هو من قول بعض  
 في قوله (انما) اضاف المشهور بخطه تشهد تمام الا ان في النقل عن  
 النقل المحط بالنقل عنهم فم رة على خطوطهم ولم تذكر خلاف عمرنا  
 في هذه قال بعض الشيوخ خطا فطاهره ان يفي الخطا ويرجع للنقل  
 لا المشاهدة على الخطه واختلف في حجة الغيبة التي يجوز فيها  
 الشهادة على خطه (الشاهد عن عمر من يجيزها فقال ابن الموارز  
 مصابة (الفصل) وقال (صنع مثل مطة من العرافة وقال محسن بهرم  
 المحرير لا ما اتشال انما هو يديه (الفقهاء قال ابن عير (السلام) وهو  
 الاصل في وجوب العلم في محض بان (خلافه على الفضل فيقتل من تركه  
 العير وان كان علم بين العمليين من بان لان حال الشاهد نقل في بلاء  
 وعمر ما ضيه ولا تعلم في محض بلاء وفيه مع ذلك ضعف بان  
 الذي يشهد على خطه كذا نقل عنه جلا بلاء يعلم الشاغل من ينقل عنه







في ذلك بالمال والاول وما ذكره من (شاذ ذنبه) هو (المشهور ايضا) في كتاب  
الاول. من هذا قول غيره: (انما تشهر شاذ هو على البنت في الاول) في قوله (ولم  
يستحق معه المال لانه لا يستحق حتى يثبت الاول ولا يتبع الا بشتا هربين  
وتفله ابن يونس عنها مع المواربة وقوله الغير هو (الشبه **قوله** وان  
تشهر شاذ هو وحل الحج بهي من قوله ابن الفاسم ورا حزم من قوله  
الكثير في العرائق في (المقول عشمه وبيرو بانه انما ذكره من حيث انه لا  
يتغل اقل من اثنتي **قوله** وان تشهر لرجل لعل مدعي من قول ابن  
الفاسم مستر لا يادكره من قول مالك قال ابو بكران وبعيد انما ابراهيم  
ان يشهر يوم (الشهادة) فتل ان يكون له مات اليوم ورثا او املا  
عسى ان يرجع اليها يوما ملاما ومثله في الجمع **قوله** والشهادة  
في الشهادة التي هي من قوله مالك وقيل بقوله تشار القطع بنك  
فيقولون ويعلم انها تشار يجوز الا جالس على القطع لانه في اقل تحت  
السمع وعلى ذلك قوله ابن رجب في حقه في مختصر الترمذي ان  
من شرط (المشاهدة) في ذلك وتفله ابن جبريل وغيره عن المذهب  
ان يسط من العفة مع معرفتها سقطت الشهادة ولم ينف  
بما وقيل انه لا يشترط ذلك بل (في قوله تمت السماع كما في قوله في الكلام  
ابن تيمية وذكر انه جواز العمل بمقتضى الهم ومثله في كتابه الا تشهدا  
والعمل بمقتضى الاول فيه كل ان يشهدا في صهر في محبس الغير  
بين رجم الله بكم عوبه كان يشهدا بكم الله تعالى يفتي ويقول  
تشهدا على منولهم تجاز من معناه على القطع لانه في قوله تمت السماع  
يريد بقوله انما في قوله سمع ابي سمع على ما يشهد ولا خلاف فيه ويريد من  
الشفادة قوله ابن الموار في نقل ابن ميسر وقيل لا يشترط ذلك  
لان المخصوص ان يحصل له الشهادة على (وطن يفر منه وربما كان  
غير غير لعل في بقية الاوقات معبر الى بعير خبر المول لغير ابن  
تخت به وقيل لا تنفع الا ان (قالوا سمعنا من رهل لعل وغيره)

قوله

قوله ابن الفاسم وحل حلاله الباي ولا خصوصية له من الاملا في (الحبس  
بل حيثة تغل تشهدا في السماع وفي المسئلة قول اخر وهو (مع)  
اشترط العرائق في الرضاع خاصة رواية الحسين ابن علي عن ابن  
الفاسم قوله المازي (انما قال ذلك لانه يشترط في مشهدة المرائين ليعضوا  
ولا تشهدا لا يشترط في هذا النقل عن (العل ان القول في بعير العلم  
ولو لم يكن المحبسون مسلمين **قوله** ان يشهدا في السماع ان ابلدت  
العلم في (الحبس وغيره) بل رت (تلقا) وهو من نفع عن مشهدة السماع  
قال ابن الفاسم فتل ان تاجعا مولا ابن محمود ان عبر الرحمن ابن الفاسم  
يقول له (يشهدا) انك ابن الفاسم من لا يعرف ريد ولا يعرف انك  
ابنه الا بالسماع قال نعم وان ابلدت تكلمة الخ في رتبة اقوال  
اليعاز مطلقا ومطاميه والجواز في ربيع مسهل (المشيب) ويرسل  
فيه الاول لانه لم يثبت والتكلم والموت وقولية الفاض وعكسه يجوز في كل  
منه. **قوله** في قوله (لا اربع) وحكي ابا حجر صالح جمع هذه الاربع مسهل  
في جملة بقوله (الفاض بلان بن بلان) في حقه في رتبة خاصة لما ذكر  
من مشهدة السماع في الاول. والسماع المتفادفة في رتبة المتفاد  
في كتاب السؤل قوله (المشيب) هم ثمانية عشر في غير هذا  
الفتلات ومن طلوز رتبة عن فرا. وافادفت بينة بالسماع انه كان يظن  
والتكلم في رتبة السماع والميراث والموت وولاية الفاض وبجذته والعرائق  
والخبر في (الاطلاق والكفر بالس) والولاية والرضاع والترشيد والتبعية  
في بقية هذا النزاع **قوله** ولا يخفى ما يرضع لعل قوله (الفاض) تصح  
بمنته (وجم وبالسماع) المستقيمة قال ابن الفاسم فتل لو ان  
رجلا امر على رجل في سوز علة بنية فتل سوو راحر ومشتهم من كثر  
الفاشي يقطع كل من حضر عليه المشهدة في (من ارضا من رهل  
العلم ان في كثره) ونظا لعل في رتبة الموت **قوله**  
نظا لعل في (السو) كذا في قوله (نظا) في رتبة راجل مشاه في رتبة  
وسم السماع مستقيمة ان ميلانا فتله بل انه لعل ولا فسادة فيه ووقف



لهذه الصلوة عزنا بالخير وان ستر عثرة السوء واجتنب في كل شأننا السوء  
معه في عيسى العبرانية بما ذكرنا كمالا بظواهر كلامه ونسب للمفاتيح ابن رشيده

مكونها تخرج هو

- اياها سادس كما ينبغي حكمه • وبنيته سمع من علمه بما صله
- في العزلة والنجس والظلمة • وفيه سبع مضره لكل
- وفيه سبع مضره لكل • والرضاع وقطع والسخاخ وحله
- وفيه قسمة او شبيهه ولا يسهل • وموت وحمل والضرب اهلهم
- وزاد ولله ومبينا **فصل**

- ومنها الصلوة والعبادة ما علمت • ومثل مخرج قد يضرب اهلهم
- ومنها ولا يسهل ومنها حواشي • ومنها لا يطاق بل ينجس لمنطقه
- ويرد عليها عثرته من غير واحد • ما فهمتها مستانها ما يعلم

قال ابن هارون واستترك عليها الملا والفرع والاسر وقال **المختص**  
تغير القسامته في القتل مع استقصاء السماع **فصل** تنبيه الزائد  
المتاخر • راجع الى ذلك المتناول

- وفيه اليسر والاعسار سمع مقرر • وفيه الاسر يروى من يفتون بقتله
- ابو الحسن المختص مزيل مفتوح • ولله قتيلا بالسماع لقتله

**فصل** قال بعض المتأخرين من قسب المفاتيح رتبة رتبة بعين من لفظه  
في البيوت ولذا والله اعلم قال ابن حجر السماع المستند في قل تحت كعبه  
تسبته لفظه عيسى الى من فكر والبيت الثاني لابن هارون وجرت بطله  
البيتين الاول من القتل والتكليف ابو الحسن المختص فزاد الى برقع  
فزاد ومفسر وفيه ميعاد الحلال لابن هارون **فصل** في وجوب  
ما قتله بيته بعد ثلاثين سنة كما تنفيذ وصية السمرقند **فصل** السماع  
من اهل العزل والنفقة لانها جازية واجتنب ابن المختص بسماعه  
السماع من ابيهم الرمال والنساء وان لم تكن عمرا التهم بينها متزوج فتلا  
ليثبت اطلاقها وارجى لفظه ثمانية شيوخ قتل بلغوا شهره

السماع بالمرتب في قتل موت عينه • (فرضيها ردت والحق ان عماله لغتوا  
بعض الغروبيين في موت بقتله كل من قتل بنو سمرقند قتل بالهلهل ابيع  
كرهنا نقتل امراته امير مريخية بالغير وان هو ظاهرا هو قتلها في كتاب السواد  
من مائتة امراته وابنه جلال مائت امراته قبل ان يها وقل ان هو بل يهوى  
قال لا يثبت السماع بقتله من بعض الا يثبت **فصل** وان لم يقتلوا السخ  
مما قتلوا قتل قوله المشهور ولهم جلال انهم قتلوا عمه المشهور في دار الهوى  
سماع بقتله فيهم لا يستغنى عن القتل وغيرهم ابو جحر وقيل  
لا يثبت من بقتله حتى يعرفوا ان الذي سمعوا منه قتلوا بعض  
لمن قتل لا يقتل (لما رآه) اختلفت عن القتل انهم يقتلوا بها وانما القريب  
قال هاهنا لا يقتل في القتل العرلة جبهه او جبهه تكثر **فصل** قال بعض  
البحرانية وكذا لك السماع لرسول الله صلى الله عليه وسلم قتل في ذلك  
والك في من طرقة لا يروى من ابا حنيفة يقول القيس ممنوع  
لقوله نفا ما جعل الله من جيمونه ولا سابعة قال ابا جحر وفيه تزلزال  
ليوم بعد عن قهره الى قهره ماله لا يظهر عليه في مجلس هارون  
الربيع وقال هذه (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقتلها اهل  
المرتب قتلهم عن سماعهم لينتير الى القتل المتواثر قال وهما جعل  
اهل الدين والعلو في الرجوع لعمى قتل طهر وتبين **فصل** وقيل  
السخ قال ابن ابي جحر في قوله وانهم يجرهون وهو معنى قوله الموتفين  
انها تجاز يجوز لا قبله وتحتج بها وقيل بقوله ولو لم يذكرها  
انها تجاز وان لم يقتل معهما يثبت كما قال في العواصم ابن ابيوش  
قال ابن السماع في المجموعه وارجى المشهور جلال على السماع وفيه الغيلة  
ما لقيه رجليه من السماع لا يجرهون ثبينا من ذلك فلا تقبل شهادتها  
فيها ما رايها مريضا او يكونوا اكثر من اثنين وانما ان تسمع  
تتبعان فريمان من ابا جيلها انما سمعها انما حبس في ذلك جيل  
ويكون على السماع كين ان لم يسمع امر قتل ما لم يكن صرف جيل كان جلاله







فغيره بما ذكر عنه فلم ير جمع وعرفت انه كتبه لغرضه الى انه لا عمل على هذا  
 الى بلع تزل المصلحة من موجه الى الان **قوله** وان شئت اني ذهبي من قوله ليس  
 الفاسح ما ذكره يبيح جواز ان يكون الشتر لها من غاصب **قوله** ولو افلح  
 بيعة الخ قال الموقوف لا عمل على الوجهين لان كلاهما مما لا يملك الاخر  
 وانما وقع الاصلية هي امثلة معينة فمؤله وتوهم انما يملك من بين  
 العتبات بين قليل **قوله** ويجوز ان يقول البايح وابن يونس اذا قلنا بفتح  
 بما تعلق بباين حبيب عن مطرود وابن الما جلتون واصبغ بفتح زب حنسي  
 محشرة لسته مستندة على السماع الا فيما تعلق **قوله** وقال ابن  
 رزقون ظاهر الرواية في الاربعين سنة ولا ابن الفاسح في العشرين  
 وقيل ان كان عينا قبلت في رقل من ذلك ونقل المازري حشرة  
 لا بزيادة ونحوها فتخلص حشره لان ابن رشتة والعمل  
 محشرنا على قوله ابن الفاسح لعشرين سنة **قوله** ومن انزل الخ  
 جاء في الاصل دليل على ما وقع التفريق به من القرب والبعد فقال  
 وقع مثل ما ذكره في البعد ليس لان الخ على قضاءه كمنع  
 الفضل ولو ادعى ان الفضل نرا خالي قرب مونة لم يقبل قوله فانه  
 الخ في ابن يونس عن يفتي بفتحها بينا القرويين ومن ذكره من  
 حليم هو المقصود ويخرج علم على القول بان العرب ينتزل  
 منزلة شتا هوي من الخلافة الخ العرب العجم والوفا ونظاير  
 الخ وما ذكره في السكن انه يقبل قوله مطلقا هو المشهور  
 وقيل انه لا يقبل قوله في القرب ولعل الميت ممنوع وتيقن حكمه  
 اصبغ عن ابن الفاسح نقله الخ في الشارح **قوله** في قوله  
 كيبج يكون هو او هو مذهب الحنابلة في حقة مذهب الغطاء ابن يونس  
 مؤله مطلقا انه لم يجلد على وجه الاقرار والسماع وظاهر الكتاب  
 لو كان اقراره على وجه الزم كما اذا قال لا جزاء له خيرا (السلفي)  
 وضيق على حتى قضيت انه لا يقبل وهو في ذلك عمل سمحون حكاه

الخ

الخ في رواية ابن يونس وله يور في الشارح انه يقبل ولا يعرف وظاهره  
 لو كان على وجه الحديث ولم يبق على وجه المنكر ولا على وجه الزم انه  
 لا يقبل قوله واجر الوفاة له كمنع فاحتمت الورثة له وهو الجواب على  
 قوله سمحون وقيل يقبل قوله فيهما حكاه الخ في ولا مذهبهم فمؤله  
 من جلال الميت (خ) الحكم في (خ) كذا في يقبل قوله وان قرب لعن الخ  
 في كرا صبح عن ابن الفاسح (خ) كذا على وجه المنكر واخرجه صوفوان  
 قرب بملا (الميت) كذا في القليل المذكور وظاهر الكتاب لو كان غير وجه  
 السلف مثل ان يفر بغيره من غير ضرر و (خ) على قضاءه ما لا يصدق  
 قرب او بغير ربه كذا في رواية ابن ربيع في قوله (خ) كذا في الفرق  
 ان السلف معروف يستخوف على المنكر وقضاء الحق واجبه لا  
 يستخوف على المنكر او اتلفه اذا قال حتى يفيده طالع زمانه واكثر  
 بقية في ذلك قال قول من كثره على قوله ابن الفاسح لانه مقرر بان  
 في حقه كثره وبذلك يبرهنه تسفدا عنه وكما في قول (شبه القول قول  
 المطلوب) في الرواية ولا يبر خفا بغيره **قوله** ومن انزل الخ  
 كذا هو قوله ببال انه تكفل بعين المال ولو كان بطله كمنع  
 (وعينه) في ادخلنا وقال تبيحا بحظم الله تعالى بختل  
 بمها لانها على غير مال ونقول الى المال وهو يبر وقوة لعنه  
 انه يجلد او لا تتم يستحق الكفالة على حجة له (خ) قال لا اخلو حتى  
 بمضرا له قبله من الكفالة وان كانت الوفا لا تغير الرتبة ولا قصور  
 له في الصورة وبه قال ابو جعفر الطحاوي ونقل عن عميل الوفا  
 ابن نعيم النخعي الكوفي انه لا يجلد حتى يحضره ماله وبه العمل  
 بتونس وقيل يجلد ان لا يشترط المطلوب انه عليه بضمه ويجلد الطالب  
 منعه بدمع له ولا يقبل منه بيعة بالعلم قاله ابن ربيع وقيل  
 وغيرهما ولم يجلد كمنع لتيوخي المذهب بغيره و (خ) استيفاء ربي  
 فله في عيسى الغيرة على ما يلقين بانه كان المطلوب يتكلم كلغة











كتاب النصارى لا يفتعل له بهما ويختصم ان معنى قوله في السماء انما هو هذا  
من قوله انه يرجع بعبارة واحدة دون يمين وان لم يرجع في هذه البرج  
به لا يعرف بيمينه انما صاعده وكذا به في صاع ولا يعرف في صاعه فلا يفتقر  
خلاف قوله في الصاع بل بتفسيره في اليمين واليمين وهو في كتاب  
النصارى بين المسلمين فيمنع **فصل** في حجة فيها به باليمين وذكر  
الحجج في النصارى لا يفتعل له بهما ويختصم ان معنى قوله في السماء انما هو هذا  
انما ليست بخلاف للزوجة وانما هو في بين المسلمين فيما بقي على هذا وهو  
تأويل ظاهر وفي السعة قول رابع وهو (تتفرقة بعكس ما في كتاب)  
النصارى **فصل** في قول النصارى انهم من قول حالك وماذا كره في النصارى  
انهم المشهور وفيه انه لا يفتعل له وكذا في خلافه انما هو ليعر بينهم  
من فرقت هذه النصارى لبيان ما اجعلت النصارى جلات في الاصول  
ثلاثة فيقول بغير يمين جميعها وكلمة وقيل بغير يمين في الاستحالة  
لا في صاع وهو قوله انما وظهر قوله (الكتاب) انه يصرف في ازينيته  
غاية بيمينه (اليمين) من غير يمين يلزمه في ذلك وقال (المصنف)  
ينبغي ان يلزمه اليمين على ما قاله ابن الهيثم في يمينه انما يمينه  
خزينة واراها ليمينه انما عليه انما يمينه مناه غير الحق ولو حلب  
الطالب المطلوب ولم يرجع للسلطان وله يمينه غايتها بيمينه جله  
اليمين بها لانه فعل في خذه اليمين منه ما يفعله (الكتاب)  
لور بعد اليمين **فصل** وان كانت في ما كره في الحق من انه  
لا يجلبه الا على استحالتهما جاز على قوله المتقطع وانما حليم  
وهو على يمينه انه لا يفتعل له **فصل** على روايتي (المصنف)  
راين نابع ومن في كرمه على ما لا يمكن من العلم في طرقه  
في درسي شجنا حليمه (المصنف) فلم يرتقم وقال بل يمكن وكانه  
على انما كان في صاعه كره حليم لانه يلزمه في صاعه القول انما حليم  
وهو على بهما انه لا يفتعل له وليس كذلك وماذا كره في حق النصارى

من (اليمين)

والثلاثة خلاف قوله في الاصل في (اليمين) بيمينه في يد رجل ان الحجة  
الا بيمينه والسبعة من يمينه ونزله ابو البراء في كونه خلافا (الكتاب)  
ومن ادعى النصارى من قول ابو الفاسح مستورا بيمينها من قول حليم  
ابن يونس انما نزل على الخلطة بين (اليمين) واليمين ولا نزل على خلطة  
اليمين مع الخمول عنه **فصل** وفيه بل لرا على خلطة الخويل مع  
الخلوة عنه لا غير فان يمينه وهو طاهر لان انما يفتعل (اليمين)  
لكن يشق عليه وجعله في يمينه وقيل يفتعل ليمينه ومعلومه من اعادته  
**فصل** ومن يدعى النصارى في رايه وفردان ما لا يمين بلع سلفه وطنا لهما  
يفتقر ان نزلوا بها جميعا بيمينه واخره ليست بخلطة حتى يفتكر  
وبه قال ابن يونس ولم يرتقم قوله ليعر النصارى انما لم يزل خلطة  
لانه لم يثبت ما كره من (المستوى) بيمينه ولو ثبت انه نزل له ذلك  
لحليم وان لم تكن بينهما خلطة **فصل** ومن ادعى النصارى انما يمينه  
الخلطة نفوة على اليمين واليمين على الاستحالة واليمين ومن  
المصنف في الرسالة حتى ثبتت الخلطة او الخلطة فالخلطة  
في المعاملات والخلطة باليمين والنصارى وطنا ليمينه ابو منصور  
عيسى النصارى يعجمه لهما من نزل لا يقول لهما ولم يرتقم قوله انما  
من نزل ابو حليم لخلطة (الخلطة) التي تفتقره من نزلت الخلطة  
كله على في على الصانع ومن في كرمه مع على ما سياتي ان شاء الله  
ويرد بقوله في على ملة في في نزل الملة وقيل نزل ملة ملة  
ان الملة ملة النور ملة نفو حتى تنظر وقال المصنف نظره في ذلك  
لعل اراها ليمينه وملة ملة ولا نزل ولا نظره فيه لانه نزل ملة ملة  
في قوله او نزل في على ارضه بعضه بقوله في كتاب (المصنف)  
لايو خذ منه برك كعيل وقال غير ملة ملة ملة لهما وحمد ليد  
نكران قوله انما لهما انما اراها بيمينه عليه من يمينه حتى يات بيمينه  
**فصل** في قول النصارى على (اليمين) ليعر النصارى انما يمينه على ملة كره







انما ليست بخلطة و في النورانية انما خلطة ابن يوسف قال لسمون و اهل  
 السور كغيرهم لا يبع من ثبوت الخلطة و هوذا المنع يجتمعون في  
 المسجل للسلطنة و راسه و راسه في بن عمر كمال الصلح و عليه السلام  
 من اهل ما عليه في حنا عتصم و ان في بلاد بخلطة لانهم لمنتصبون  
 للنزلي **فصل** و الزم الباطن في المختصين المختار في راسه و ذكره  
 ابن رستم معز و لا نزل الباطن و اعترضه ابن هارون و كذا في مسوا  
 الغريب بانه وضع و دبعة على من يكون لخلطها في الرديتة  
 و لا مانعة و كذا لمتهم بالسرقه و كذا في الرجل يقول محفل مودة ان لي  
 عمر ملاقاة و بينا و بينا و بينا و بينا و بينا و بينا و بينا و بينا  
 ذلك في مرضه هل لا يعلبه الا الورثة اذا مات او يعلبه هو لان و عز  
 الاول لجماعة من اصحابه و اختار الثاني قال الاخيه في الصانع هذا  
 ان اعدا لملكي ما ينبغي ان يتجربه او لباسته او لباست راسه و لا  
 ثم يعلبه و برام في الرود بقة ثلثه اوجه ان يكون الرعي يملك  
 مثل ذلك جملته و فرار و ثبوت ما يوجب الا يبرأ ليعنى  
 الغالب من الفهم في بلده ان يوسع ماله الا لسبب قوم او طلبه  
 سلطان او سبغ بخلط الطاري و ان يكون الرعي عليه مثله يوسع  
 ماله في ابن يوسف قال ابن النور و لو اطلق الرعي لكان ظاهرا و اولا  
 الخلطة حلف مع و ثبتت الخلطة فتح يعلبه الرعي على ملكه  
 وقال ابن كنانة فتعذر في رجل و اخر و امرت نوح بها (البيني  
 لانه خلطة **فصل** طاهره خلاص الاول لان ظاهرا و اولا  
 ان المرارة لغو بخلط الثاني و قال ابن رستم تبيينه الخلطة  
 بنينا هرب بن و بنينا هرب و امراتين و اقلع في ثبوتها بنينا هرب  
 و امر عا اربعة افرال فيفيل تثبت به ماله (ابن القاسم في سماع  
 اصبع مع نواز لسمون و قيل لا قاله ابن كنانة مع ابن القاسم  
 ابنا و قيل تثبت مع يمين اهل ماله ابن نافع و قيل تثبت

بنينا هرب

بنينا هرب و امراتين ماله في سماع يمين بن عاصم **فصل** و ما عزله  
 لابن كنانة خلاص معز و ابن يوسف له فقل ما في سماع حسيني ابن  
 يوسف و اقلع ان في الرعي بيتة بالخلطة يرد على علمه  
 لغير رستم و جودته و راسه الفاسد من ماله انما لا تتوجه و به ماله  
 محفل و قبله لانه في قوله حكاية ابو بكر بن محمد ابن البلاء و من  
 لسمون فقل الاول في المسألة الاولى **فصل** و كذا يقول  
 في الثانية من بلاد لا يروق ماله و لاله و محمد و لم يذكر بعنه  
 لستو قنا لهر العرع في مختصره لسمون و من و يقول من قتل اية  
 بكران من تختصت عليه بيتة انه تفرض للجناب القلي لسمون  
 الاسلام من ذلك و جرحه ان لا يطلو بل يخل نفع يرسل و قتل  
 البنيخ (ابن الحسن) الفاسد راسه لانه في بيته لسمون  
 لان يطره من يلقى به ذلك و يكون السائل ان من اهل التبرير  
 ما سقطها لغير رستم و ان لم يفرج الجمع عليه يستشهدا تمام  
 حلفا يرمع كل طرفها و لسمون هذا في تعلقه موضع لقتله  
 و اهل ولي راسه في كرهه محفل في الشفاء و لا يخرج من رايته  
 ابن القاسم ان يرسل حلفا من الجناب القلي ابن يوسف ماله  
 السنته و كذا لا يمين عليه في ثبوتها من البينات في الحرب بخلط  
 بعضا و استنوا في الرعي **فصل** و كذا ماله ابو بكر يعلبه ابن  
 يوسف و ان كان في بيتة ما خلطة و انقطعت في يعلبه راس الخلطة  
 موثقة و هو محفل لان يكون قتل من كلام السنته او من كلام  
 محفل و لاهو لا فرق لهما بين من عز ماله و لا ماله لاهو و انقطعت  
 لقوله الباطن و اقلع ان كان الخلطة ثبات ربح ماله و انقطعت  
 محفل اصبع و سمون و كذا في ماله محفل لا يعلبه راس الخلطة  
 ثمانية محفل و ان قضى عليه لباية السبع و اقلع محفلها بيتة شم  
 اهل ماله من الرعي بنوا في ماله ليعنى عليه لسمون ذلك



الخلطة لا تغطا عضا حتى كبرت خلطته ثم ينقطع امرها ابن يسوي  
 قال ابن حبيب في تفسير الخلطة ان تستهري بيته انه كانت بينهما خلطة  
 روحا يمتد في حق لا يعلمون انه انقطاع قال ابو موسى بن هاشم  
 وبعض الغزوين انفس الخلطة في الاستهارة المعينة وانما تفسر فيما  
 يتعلق بالزمن والاشياء المستهارة وعلم نزل مصداقها فسال  
 فيها في كتاب الاستهارة ان المستهارة الشراء واداءها اليها مع تملها  
 وفي سرقتها ان لا يملكها لسارق ستر السرقة حجب لم يرد في الغزوة  
 ان لا يملكها لشره الامنة التي يمتد بها طيها حجب ربيها وهي ليست في  
 في ذلك خلطة وقال بعض ملحقنا ان الخلطة معتبرة في العبيات  
 وغيره الا في مثل ان يهرض الرجل لعلقه في السوء ليس بها رجل  
 فيقول بعتها من يملكها دون خلطة وهذا التنبه بالزهد لما رواه  
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البيعة  
 كما من ربه واليمين على من انظر ان كانت بينهما خلطة يمين  
 التمر العيين جلا من غير تفرق ومن طريق النظر ان الخلطة انما يعلق  
 للضرورة التي يلجأ اليها من لا يمان **قوله** خلطه بعنه الغزوين  
 كما ابن مناسير يوههم انه ليس بغزوي وليس كذلك واداءه في البع  
 اولا عبور الحق **قوله** وفرداه ملائكة في حيات الدنيا على التفرق  
 والعصب قال ابو عمرو انه عتد على رجل صالح وبقي عيسى  
 متعلقة به ملائكة ان لا يمتد عليه وتقر له حر الغزوة وحسب  
 الزنا ان طهر لها حمل ولا يفر على مذهب ابن القاسم حر الزنا  
 لان ترجع عن قولها ولا يفر على مذهب الشهاب وقال ابن حبيب  
 في الوصية تخرجهما على من اقرب طي لامة واداءها لشره او التفرق  
 وكذا المجهول الحال في هذا الوجه ان كانت هي مجهولة  
 ولي تكن من الهل لصرق وان كانت هي من الهل وكان هو  
 مجهولا بقولان ويجب على القول بانها لا تخر له بل تكل خلقت

في امر الزنا  
 ان يملكها  
 استكرهها

وكلان لها

وكلان لها صراحتا وامان له تحت على رجل صالح وانت متعلقة به  
 بهذا بسفك حر الزنا وان طهر حمل وتقر لغز فيه فانه ابن القاسم  
 وقال ابن حبيب لا يفر ولا يمين عليه على القول بانها تخر على الثاني  
 يلعب جان تكل خلقت واستفتت حر افطرا ان كانت قبل ابي  
 بعضه لغيرها وان كانت لا تبا لي حره فولاوا حرا وان كان مجهول  
 الحمل تخر له فولاوا حرا ان كانت قبله بعضه نفسها وان كانت  
 لا تبا لي يجب حرها لغزوه فولاوا وامان له عتد على من ليبر  
 اليه بالعنف ولاتنا في متعلقة به وهذا لا يجب عليها حر فرب  
 ولا حر زنا لان يضرها حمل ولا صراحتا ولا يضرها لا ملاح  
 امر عيسى بنه وليست تفر في امره ويعمل فيه ما يظن له عس  
 امره فانه له يضره شيء المستخلفه جان تكل خلقت الزنا واد  
 واستفتت حر افطرا وامان انت وهي متعلقة به فولاوا  
 كانت بكر افطرا بسفك حر الغزوة وحر الزنا وان طهر حمل  
 واختلف في وجوب الصراحتا على لانة القول يجب لها رواه  
 الشهاب عن مالك في القصب اخا وجب لامة حر تفصلا حرا  
 ان يوجب الصراحتا لامة الثاني لا يجب رواه عيسى الثالث  
 لابن الملقين في الوصية يجب لامة لامة واد وجب لامة  
 او لا فولاوا لابن القاسم والسبب والاداء فالا المعري في كتاب  
 القصب انظر ما روى عيسى عنه انه لا صراحتا ومن ذهب انها  
 تخره يميني فولاوا له **قوله** وفرداه ملائكة في حيات الدنيا  
 عن سوال عفر كان فالا يقول له ملائكة تركت هذا فسايل هي  
 في الاعلان جلا **قوله** بما ذكره ابو البراهم واداء بقوله  
 لامة كتاب النسب لانها لا تطلق وبقوله في تفسير كتاب العتق  
 الثاني لان المسائل سقطت هناك هو من كثره هناك في الثاني  
**قوله** ومن روى عن كاهن تخره تخره في الغزوة لم يفر بها صوري



المسئلة وهو كونه رجل وهو كذا بلا خلاف وظاهره لو كان حيزا  
 بانه يغيب مناه وبغيره ما لا يعرف كونه وله ليط ابنه بغيره وظاهره  
 كانت معناه لا وهو احد الاموال الثلاثة وقيل انه لا يغيب قوله الا اذا  
 صرف في الولد مطلقا كذا لم يتبين حيزه من غير ان يكون له اولاد وان كان له  
 له وامارة كانت يصح فيه كذا في قوله في باب الاقرار  
 بالولد مع كفاي الاقرار بحسن حجر قال من اعلم في ولد له وامارة اسم  
 ولده منها وقالت بل هو ولده من غير ان يكون له اولاد في حيزه لسبب  
 الحق فيستحق له الم يبين كونه ورثته من غير محضر وادعاء كذا الحق  
 له ان كانا طارا يبين ولا يضر من كان يعرفه فان لم يكن في حيزه  
 احر كذا ابن زنا وله يلحق به احر مناه **فصل** في بيان تشييدنا  
 هذه ابلت على القول انه يشترط في الاصلح ان يكون نفس كساح  
 المستحق له الولد او ملكه اياها وهو منازب لقوله لولا ان لم  
 تضع احد الحق الولد المستحق فبنا عليه **فصل** ومن اعلم في قبل  
 رجل اسخ لغيره من قوله ابن الفلاح كذا في بعض اراء يقول كذا  
 ارجح في القرب ويقول ارجح في القرب ارجح في القرب ومن يلازم ويجزم  
**قوله** ولو امكن ان هذا قوله على ان القرب لا يجرى في اهل البيت  
 وهو كذا في قوله المستحق عليه يلحقه قوله المخرج ويختص  
 ان نكل هل يجرى ولا يجرى ايا حتى يولد او يطلق بعد فستمر  
 فيها ما على الطلاق والجرار ابن يوسف قال ابن حبيب فان ثبت ذلك  
 بخلاف القرب له يمينه انما قلت ان كانت حاضرة كمن في الموضع  
 ونحوه حبسه كمنه وقال له ارسل رسولك الي بيتك وان كان  
 امر ايلوا ضرب الحروب يوحوه بريد نكح ان جلا بسيفه زالت  
 عنه جرحة الحر من القرب ونحوه **قوله** في قوله في انما  
 لم يوفق منه في هذا والذي قبله لم يوفق في كذا في الكفيل ويخرج من  
 مناه اذا اهرب الاب بولده من كمنه الحافظة انه ليس جاني ويبحث

من ياتيه

من ياتيه به ولا يبر حيزه لك كميل وبه حكمت ببلد جنة وقوله تشييدنا  
 ابو مهران عيسى القزويني رحمه الله واليه كان يذهب تشييدنا حيزه  
 ويذكره بعض النسخ في القزويني لا في حيزه بل في حيزه من انفق  
 انه يسجن ويخرج ارضا (الكفيل) من ان حر نفي (النبيط) في ارضا  
 مرقن المير يميني (الام) وولدها ليعلم ان قوله انه يعطي حيزا منا ويبحث  
 ليرد له ويعطى (ليسمع ابن يوسف) قال في الحرة من ان افلح كذا  
 ليقول كمر السجني (القزويني) ان ثبت انما هو افسح مع العصبية وان في  
 يترد له ثلثه فبنا عليه ولا يجرى في الخطا لان العصبية على العاقلة قال (المنهات)  
 وهو كذا في الام لا يجرى في كميل ولا على غيره من عاقلة ولا يجرى  
 منه كميل ومن ان منون يعرفه منه ليقول (المنهات) على كميله وانما  
 يجرى حيزه كذا كذا (الكفيل) انما في كميله من ان يكون معروفا  
 معنهورا وان كان كذا في حيزه من كميل قال (المنهات) ومن كان  
 من هجران الخطا من ثلث الرتبة جليا حيزه كميله ومن بلغ  
 الثلثة في حيزه كذا على غيره ومن افلح بيته على غير حيزه من اهل  
 كذا هجره جليا لشيخ على الرجل لانه يقول (المستزاد) من سوق (ال)  
 (المسلمين) لا ان يقيم (الرجل) بيته انه عصبه اياه بغير حيزه عليه يغيبه  
 يوم عصبه قال ومن اعلم في كميل (الكفيل) مع بديل نكح ارضه بيته  
 ان كذا القبر كميله من عرفته البيضة وحملة ووصفته قبلت لستها  
 في نكح وخصيت له بكذا وكذا كذا (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) من  
 ابن الفلاح وله يجرى كذا ابن كذا **قوله** ومن اعلم في كذا  
 من ملك هذه مسألة العقلة ويقال لها (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل)  
 بين العبر وبينه ولا خصوصية لذكره قال في القنية قنوق (ال)  
 لستها قال في كذا (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل)  
**فصل** في كذا (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل)  
 جميع (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل) (الكفيل)



الفاعل يعمولها مفعلا على التبعقة وهو غلط وقيل ان تشاها مفعلا الرب  
 هو في بيده لانه على اصل ملحق بنوع ان مفعلي به لا يخرج عليه التبعق  
 حكمه غير الحق وقيل يتسلط الحركات له او يتبعو عليه من يتب الحركات  
 يرجع بذلك على من يفضا له به قال ابو عمران وهذا الذي بين له محلة  
 واما ان كانت جملتها يتبعو عليه ومن هنا قطع حكم فلسفة كثير من السو  
 نوع بين البادية في امران بل جملتها هو وجلان كل منهما يقول انهما  
 زوجه يستحقهما دون الاثرون والامر في جملتها ان وجملتها الفاض  
 لمن يفتنهما عنهما طلبت التبعقة قال ابن يونس قال ابن الفارح في  
 القينين وان كانت جملتها جملتها في ان يذهب على من نصير اليه ومثلتها  
 للزبي هير في قوله قال عيسى (الرجيم على من لا يفلح **فقط** يترك في  
 الكتاب بعد ان الفلحة الحارثي والكتاب ياتي (العرف بين الفلحة  
 والتبعقة ان تشاها الله **فقط** قال غيره الخ ابن يونس قال هو وهو  
 لمحمون **فقط** قول ابن الفارح (ضيق من قول الغير لان الغير  
 قول من الرقيق وما عطف عليه وابن الفارح انما قال يوقف فلا يبرهن  
 تغيره من موقف الفروق لانها تنغير بالصنيع وكذلك القمع مثلا يغير  
 لها واما الرقيق فهو جملتها من تغيرها عنده لان المتكلمة تفرح  
 على عينها وكونه يومئذ الرقيق يخط ظاهرا القرب الزمن  
 الذي يثبت فيه ولا يجوز ولا يسمع له كلام بعد طمان خلاصا من سزا  
 المعنى هو الذي ظهر له لان وكان كنهه في حال فرائق بتونس  
 انما منخران وسالت شيخنا فطلبه الله عن ذلك علم ينظره له  
 الا ذلك **فقط** واما الخ انظر قوله الرباع والفقار هل هما  
 ليعطان متروا فان لم لا وجه لهما على الاثرون لا فخر على الدور  
 والحوالين وهو الاقرب لان الناميس رولا من التردد وطنا  
 لهما انه يوقف حيث يوقف غيره وابي كذلك وانما يعني يكون محله  
 بل انما هو الحول والتلفيع في ذلك فليل يفتل به خاله كجيبه الله

بن يحيى

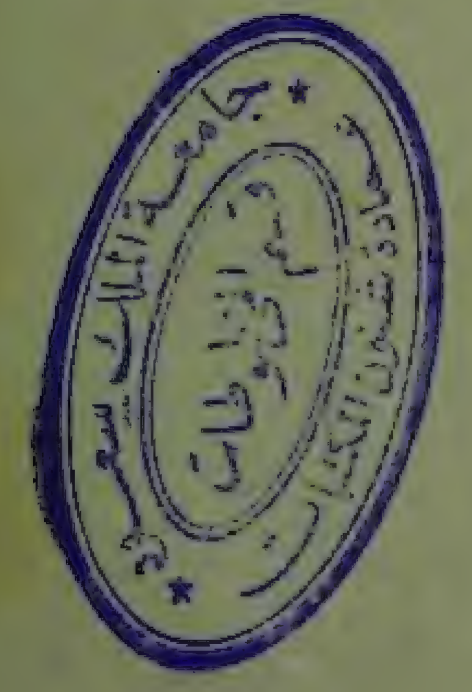
ابن يحيى وابوب ابن سليمان وغيرهما وقيل لا يفتل به خاله ابن ليل اسم  
 وقيل سرتا حوى بالفتول الاول وكلاهما نزول على قول ابن الفارح  
 وبالثاني قول سمويه لكونه طرح قوله قال ابن يونس وعنه كالا  
 ول وجه الاول في كل شيء يمنع من الا حركات جملتها ان الارار لا تغلق  
 عليه بل يجوز له ان يكرها وان يسكنها وكذا الاراض يجوزتها (و  
 يكرها لن يجوزتها ولا كنه يرفع ان يجوزتها جملتها من بناء (و وجه  
 يبر ونحوه (و يمنع ويحل عليه ما يكره بلبه من ان القلعة وهو  
 كذلك في قوله ابن الفارح (و في ابن سهل عن كميل الله  
 وابوب ابن سليمان الفلح مثلهم قوله ويكون في الدور لا  
 بمال وفي الاراض يمنع حركاتها وهو يعبر كما ذكرناه ولذلك قال ابن  
 غير السلاع فلما هو لها عطف الظرا بعد (المنشور) وفي العنصر واما  
 ذكره هو ظاهرا من ان ابن الفارح في جملتها على ما ينبغي  
 له في قوله (الغلاب في الفلحة قال يعق لغيره فشا ووجب عمنه  
 ان يكون في ذلك معبر ايا المرات لا يجتنب لهما والاعمال فصل المختص  
 لم تقدم في كرا الوصي ربع يتبعه وهو ظاهر قول ابن الفارح ومن  
 هو يبره من غير حركته التي حيث ما لي غير الفضا. وتجب الفلحة لغيره  
 بافتقار لا في التلعب كيد هي مفضل يعق التنبؤ في خروج من  
 في المخلوع ونوقف وحمل قوله على ما ذكرناه من كونه افع  
 محلا واما حمله بعضه على قوله على السليتين وانما توقف  
 يمنع من حركات فيص كما تقزم والمسترل بمولها في الفلحة  
 وكلاهما في كره محمل في الثاني منها هو ظاهرا في كلام ابن الفارح  
 كما لم يأت له ولا خلاص ان (النشاهد من رة) يركبها لا يجب لهما  
 محلة في الربع **فقط** والفلحة الخ قال ابن يونس في قوله الذي  
 ير حل السلي. المستحق في ضمان المستحق على ثلاثة اقوال (و قوله  
 ان لا يفتل في ضمانه ولا تجب له الفلحة هي يفضا له به وهو الا



على قول مالك بن النضر الذي هو يور حتى يفضا إليها المطالب بعلمه ان الربع  
 الذي لا يجوز ولا يزول لا يوقف مثل ما يجوز ويترول وانما يوقف ومما يمنع  
 جميعه من الاحوال وهو قول ابن النضر في المرونة والثاني انه يدخل  
 في ضمانه ونظرون له القلعة ويجب توقيفها وفيما يحل بينه وبينه ان  
 ثبتت له بنتا هدرين او بنتا هدر وامراتين وهو ظاهر قوله مالك في الوط  
 ذلك جميعه ان اختلفت البتاع الى يوم يثبت الحق ومنه غير ابن النضر ان  
 قال ان التوقيف يجب اذا ثبت المرعي حقه وكله الرعا عليه الربع  
 ومما هذا القول غيرا عننا الحط والثالث ان يدخل في ضمانه وتجب له  
 القلعة والتوقف بشهادة شتا هدر وادرو وهو الثاني على قول ابن النضر  
 في رسم العرب في الضمان حقيقا ذكرناه **قلت** قال بعض شيوخنا  
 جمعت في نقله ان على القول الاول يجب التوقيف بمجرد شهادة شتا هدر  
 محرم وهو قول ابن عمر المسلم لا اتفاق على التوقيف بهما **قوله**  
 قال المحققون ان يبربر وكذا اذا جهل القول يستحقها فان جهل  
 امر الوارث له ان يبربر لا يبربر على التثنية حتى يعلم انه غاصب  
 وعلى هذا حمل ابن ابي ابي وهو في المعري وهو فيني على ابراهيم معلوم  
 من المرونة ولذلك نظر على من نقل كلامه هذا اختلف في صوابه  
 كان ابن ابي الهيثم من اهل ماله وكبره فيها ايها ووليها الفضل  
 وربع كتابا في الحق حسنا وبقية لم على جواب في خمسة كتاب  
 من حلاله قوله من الزمان قبلها انصرف وحده عن قولهم انهم  
 انبأهم ولم يثبت له لا ولا خلافت له وبقية لم وطلب منه طاح  
 رار في القلعة فقال اذا ثبت الاصل للناجيه وانه لم يبربر في علم  
 لشهود ولا على نشر من وجريه لا بقوله في نقله ان صاحب  
 مالك واختلف فيه قول مالك فقال في قول مالك على التثنية حتى يثبت  
 كلامه ويبلغ انه غاصب ولا غلظة عليه وقالوا ايضا هو كل الغاصب  
 وعليه القلعة حتى يعلم التثنية وفتح القولان في هذا كتاب

ومما

ومما ابو علي حسنة في المسألة وقال لا يرجع عليه ولا على فيه خلافا  
 من مالك وجمهوره وانما يجب الرجوع على الغلط على الغاصب قال النضر  
 مالك في كتابه في العبر والجارية يدعيان الحرية ولا يكون لهما  
 عليه بينة غالبة وبربر ان يكتفى من كلامهما في اراءه قوله ان لا ان يابا  
 لا مرفوعة لتبينة بالحق ويدان جميل قال ان ثبتت شتا هدر او ادعاه  
 بعير الغنمية لم يغلبه منه ويكن لسيده هذه الا ان يثبت له  
 اخر وقال ايضا يجزي ولا يغلبا يذهب ويخرج من بطنه يستنوا  
 وان كانت جارية وثبتت شتا هدر او عبق المسير عفت جان كلان  
 حرمونا امر بالكتبة عفتا وان كانه غير حرمونا ان توفعه ويضرب  
 له اهل الغنم والفتنة وقال لا يمنع ان كانت مثل الرقبة  
 رابطة مثل العبر ليلها ليلها نطلب اذا حبل في الجبل وان  
 كانت رابعة قبل ابن عمر المسلم من كان يبربر لمة ونزع فيها  
 وشهر عليه شتا هدر وان كانت رابعة وتجر غير حرمونا  
 عليه جميل بينه وبينها باثباته وليس به ذلك كذا وان كان  
 غير حرمونا وليست برابعة او كانت رابعة وهو حرمونا ما قبله  
 لعل الجاهل بينه وبينها يبربر في ان كان مكرها لمن شهر الخصم  
 محصا على ذلك ان الجاهل بينهما ولو كان حرمونا لانه يغتفر لانه  
 حلال له وانه لا يلزمه الاقتناع من الحلال ومبرر في قول ابن  
 النضر في الجاهل الا انه وان لم نطلب الا ان يكون حرمونا عليها وقيل  
 في الجاهل الرابعة مطلقا قال بعض شيوخنا فضا في قولهم انهم  
 المسألة ان على مدع ملكها لانها ارجع عن اية ولا يعرف المسألة  
 الا من الموازية والغنمية وهي قبلها من على العربية وهو قول  
 من ابن النضر وان لم نطلب ولو كانت الرعا من يدعي ملكها  
 لم يجب له الجاهل ولا يطلبها له في التوقيف والقول وان كان  
 لا مرفوعة الغنم وغيره **قوله** قال غير النضر في الجاهل





على المعين مما لا يخفى فسماءه تكلم هنا فيما يتعلق بالزمن وبيان الخلق  
على المعين مما لا يخفى فسماءه قاله المعري والظلال ان الخلقة والاعمال  
تتبعه. وان كان لا يعتبر هنا العمل لان الخلقة لا تتبعه وقوله او كنت  
راجم لا مستهلا ولا ينفذ من ان الخلقة تتخلق بالزمن لا بالهيئات  
لانها لم يأت به على طريق المحصر وتقدم ما في ذلك من الغلاب وما ذكره الكندي  
عن المتوكل عليه هو المتفق على ان يونس وقال سمعون في التجرع عن  
الاراء لك وان وجد من يوكلكه ويؤخره منه كميل حتى يات به بالهيئة  
على الخلقة فيما مضى قاله بعض جفها (الفروبي) ويذهب على مذهب  
سمعون ان لم يجر كميلا ان لم يجر الى من يجر من يجره معهم ولا يجل  
حق الغالب وقد يكون اذا خرد هيا ولا يجره من حله من حله  
الضرر في قوله وان جاز في قوله ما ذكره بين قوله وان احس  
فربها التي تكررت في كذا الحالة وتقدم الخلافة في معنى التخييل  
بمعنى هل معناه يات في بضا من با حصاره او يعني برسم عليه  
رجلا على الاول يكون ما كان مما لا ياتي في الحالة وعلى الثاني  
وهو تاول اية كمران يكرن وما وما كمران به خذ منه كميلا  
خلال هيبه ربي يونس قال سمعون في الجموعة من يكرن هذا عليه  
ما في قوله لا جله تلخر في امرها ورجلها من ماله على غيرهما وهما ضرورة  
ليقتصر فيها الغالب وما ذكره في التخرية فله بعضه هو خلاف  
قول ربي الغالب في جعله الغالب ثلاثة ابداع وقبل ليس بخلاف  
لان الطالب في مذهب ابن الفلاس لم يطلب اليه وانما يطلب  
تأخير الحكم حتى ياتي بيمنة بلهم مسلمانا وانما الخلافة  
في التخرية حمل قول ابن الفلاس يجعل الثلاثة الا في جهته  
والحرية والغیر جعل الحجة في الزهد والرجوع والافاقه فيكون  
وما قاله ابن يونس ومن ربه على ما ذكره فلا يؤخره من  
كميل قال سمعون بل يات خذ منه لان الطالب يحتاج (2) الى

البيئته على حكم خاص ومنه يقول لا يقطع في الرباع على الغالب في الخرد  
يقولون لما يقطع عليه يعز ان يكلف عنه ويستبرأ من يكرن على حجة  
قوله وانما لا يحتاج الى قول ابو البراهم فله ان يكون العمل عليه  
معروفا قال المعري كان حقه ان يقول وانما من لا يات في الخرد  
بل لا يعقل قوله وان كانت الى اراء بقوله خطأ الى سمعنا من الراجح  
الجاز المشهور في هذا على ما لا يعرف بعينه بعد القينة ومن ذكر  
في الكفاية انها يجب (العقل) في المشهورين ان كل من كثرها واضح  
لانها يخفى فسماءه فلا يخلفه فيه قال سمعنا في قوله وانما يشهد  
وايا ان يجلب معناه البينة ولو قال لا اخلص معكم لان لا يجر  
لشاهوا (خرم) وان جرت ولا خلعت مع شاهها يبيع ك  
ووقف ثمن (ان خشي) فسماءه وليس هكذا بوضع من شاهها  
يطلب نفر يلهمه بغير جعل ببيع هذا وخذ من شاهها نفر يلهمها  
وهو ان لم تكتب بطل الحو وشاهها ولا حجة في الاول ثابت بطل  
قال والجله مع مطن ان لم يجر مع اخر وثبت الحق **قوله**  
وحاصله ان لم يجر الى الطحا فله من شاهها كحل  
وعن شاهها في نفر يلهمه وفيه الدرعى عليه ما لم يخشى  
فسماءه وان خشي فله بینه وبينه (الحق) على عليه وكذا ان  
امنع شاهها كحل وقال لا اخلص معكم بوجه وان قال اخلص معكم  
اداني شاهها في نفر يلهمه ببيع ووقف ثمن حسم  
في كره في الاك وفتل حرة كره على كره في كره ابو حبه  
العطارد وزاد ان كان في الطالب ليشاهها حردم جزم  
وهو فابل لشرية وهو كفيلا وشاهها في نفر يلهمها تتر شيتها  
يباع المرعا فيه خوف فسماءه ونقل ابو البراهم قول عباد ولم  
يتعقبه واطال ابن عيسى السلاع (الخلق) في هذه المسئلة وعلم  
يخل على عرع وخر في كحل عباد **قوله** ميز زكية ان قال ابو البراهم



انظر انوارها بل يجرى الملك وانتم جري الشرا وما ذكرنا في قوله  
 الرب فالت بينتم هو الفتن صور قال الشيخ وان يخرجه المشتري بل اختيار  
 بين ثلاثة اوجه يمين ان يخلص عن نفسه البيع لان البيع لم يخلص  
 منه او يخرج منه او يبايعه مبيع به **فقط** وما ذكرنا من قوله ان لا يخرج  
 بل يخرج ربيع بعنه الشيخ بل لا يخرج والمضى واحدا لئلا يكون ان هلك  
 بوعده المشتري حيث اعطى البيع فانه لا قيل له ان تركي البيعة فلا  
 تقع هذه الموضع بوعده فيه ان يخرج المشتري جارا او ابلا يبيع بل يعمى  
**قوله** وان لم يكونوا ان ظاهرا وان يبيع بواحد مما قال المشتري  
 وهو كذا قال الشيخ لان الامر محتمل له ان يخرجه المشتري في دعواه  
 ولا خلاف في صحة قال ابن عمر ان يبيع بغيره المشتري وله بيع السباع  
 يميننا ولعله لم يردت منه ان يبايعه المشتري بل يجعل ذلك خطأ **قوله**  
 ولو ضاع الخ قاله ابو اسحاق مع انه منكر لبيع وكنت عليه البيعة  
 انه باع بغيره يضمن ما هلك بغيره لما روي عن المشتري ان يبايعه  
 يمين ما يضمن **قوله** قال مالك الخ ما ذكرنا هو المشتري  
 وقال ابن ابي جشون لا ضمان عليه وسواء كانت من عند الراعي صلت  
 كما قال في الكتاب اوجه يمين عليه كذا ابن رستم قال ويحكم ان يخرج  
 قتله من قوله ابن ابي رستم يمين الروثة من امر من يشتري له لؤلؤا  
 من بلط ويقتل كخدر فرج انه انما يعمى ونقل عنه فتح عليه حطب مع  
 ذلك ورجع عليه بل يمين لا يمين بانه وجب تغيير في سنة الامر بغيره  
 فقلت ما امرتني به وجب ان يخلص في سنة بغيره ما خلا او هلك امره  
 اوجب ومن سماه عيسى يمين المشتري ثوبا من ثوبي عما ان امره  
 من وجب عليه بغيره جميعا وهو يمين على انه كان اقرارا هذا  
 الباطل انه يصرح وان يقول ابن يونس لغيره بغيره كل من يبيع على  
 يمين الباطل يمينه عليه الباطل اصله الوجبي قال الله تعالى  
 بل اذ بعتم الباطل امورا لهم ما اشهدوا عليه **فقط**

ما ذكرنا

ما ذكرنا جميع على جميع ما ذكرنا من قوله جاشون ان يخلص  
 فغنوا وقال ابن ابي جشون ان يخلصوا هو جاشون **قوله** وكذا الخ  
 عز ابن يونس الجز الاول من قوله مالك والتابع بان يكونوا هجيني  
 فهو حصرون كذا ابن ابي رستم وهو كذا على المبيع ابن يونس في ان  
 انهم حلفوا فانه يمين غير هذا الكتاب **قوله** وان امرت الخ بغير من قوله  
 مالك ومثله قوله سلمة الثاني في ان ذلك المبيع للمسلم اليه كذا في غير  
 فزعم ان انما انما له والله ضاع فانه ضامن ان لم يصر فله لكيل وان صر  
 فاعت البيعة فلا ضمان وعارضه بنو عمرو بن ابي سلمة بقوله في كتاب (لو  
 كالات الخ) امره ان يشتري له لؤلؤا او يبيع بغيره فقال (يشتريه  
 وضاع ان الغنم قوله بصر فله كذا في الكتاب) وكذا الخ وان لم يكن ذلك  
 الاصل براءتها ولم يصر فله كذا في الكتاب (المسلم يمينه كذا في سنة  
 الاصل كذا رتبهم بينه يخرج (المسلم يمينه) **قوله** وان قال القائل  
 الخ تكررت في كتاب (لو كالات الخ) كذا في كتابه الربان ربيع  
 ما بينت الربيع والغنم وكذا الخ براءته على ابن رستم حيث نسب هذا  
 الكتاب فحرموا الى (لو كالات الخ) بغيره الربيع كذا في كتاب (لو كالات  
**قوله** ولو قال لو كالات الخ كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه  
 المختصر ولو كالات الخ بغيره كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه  
 بيمينه نظرا لان وكالة التفويض لئلا ولا الامر بغيره بغيره  
 ووكالة التخصيص بالاختصاص فكل ان (لو كالات الخ) لا ان البعير اليه  
 انزله من قوله لغيره (مرء) ولو كالات الخ بغيره كذا في كتابه كذا في كتابه  
 اليه له ان يوكله وهو كالات الخ بغيره كذا في كتابه كذا في كتابه  
 انه يوكله **قوله** انما انما انما لا يوكله الا بالتخصيص عليه  
 وكذا الخ ان لا يبيع عنه الربيع لغيره والا فلا اصل في قوله وفي  
 اول كتاب الوكالة ان امرت رجلا المسلم كذا في كتابه كذا في كتابه  
 اليه يمينه بغيره كذا في كتابه كذا في كتابه كذا في كتابه



انما التي غلبت من غيرهما الامور التي لا لانه لم يثبت  
 المقري في ما نظر هل يعارض هذا بما ذكره هناك (توكيد) (المخصوص) (م لا  
 فلفظ لا معارضة لا نظري في ذلك لان هناك ما مع له (المرام) كالمعروض (ليه  
 فيه بل انما عثر على الزمت الامر وهناك (امر) بالوجع (ليه) بلا يقبل قوله  
 كليمه (ان) فلفظه (لا) بيينة وايضا فلفظه (مما) بعضه في قوله هناك (لما  
 هرفه لان الطمع) (المستطاع) فيه لم يقنع يقيني بقوله (العمل) (الوكيل)  
 لم تنقص بل انما صرف ولو غلبت (الطمع) (القطعة) وكذلك وان كان (ابن  
 له) يرتضه وقال طمعا ههنا (مما) كره **قوله** ومن كانت (ان) هي  
 من قول مالك (المقري) (جوز) ههنا (الستقاء) (ك) (الرواية) (المراد) (هم  
 يعارضون) (عليها) (عنده) (في) (كتاب) (الستقاء) (الغصب) (والصريح) (بما) (وما  
 وقع) (في) (كتاب) (المداون) (في) قوله (مما) (السلم) (ان) (عمله) (لما) (ون) (و) (ان)  
 (جيني) (ما) (يترجى) (طعام) (نعم) (حلم) (والرواية) (نير) (بيرة) (وزن) (شهوة)  
 بيينة (لم) (تغادر) (نما) (يعينها) (وانت) (ان) (من) (المراد) (و) (غير  
 كبر) (الحق) (في) (الستقاء) (بين) (قوله) (في) (الغصب) (قوله) (في) (المداون)  
 (بالطوع) (وعرفه) (في) (الطوع) (لا) (يرد) (لا) (يعين) (وجعل) (في) (كتاب)  
 بيينة (الجلال) (ي) (يتبع) (بما) (وهو) (كذلك) (في) (المشهور) (خلا) (العبور) (لما)  
 حكا (ابن) (يونس) (ومما) (كر) (ان) (يقضي) (بما) (مال) (البيئتين) (هو) (المشهور)  
 وروي عن مالك (ان) (لا) (يرجى) (قال) (ابن) (عمر) (السلم) (وهو) (الرواية) (ما  
 ان) (تكون) (بنيينة) (على) (القول) (بنفي) (الترجيح) (في) (الادلة) (واما) (ان) (تكون  
 لا) (ترجى) (بذلك) (ويقع) (الترجيح) (بغيره) (كذلك) (وهو) (لا) (قرب) **قوله** (قال)  
 (بعض) (شيوخنا) (ولا) (يعرف) (هذه) (الرواية) (لنقل) (بغيره) (ولم) (يعرفه) (ابن) (رشد)  
 (الا) (المخبر) (ومما) (يعني) (العمل) (ومما) (ابن) (جيب) (بعض) (علمائنا)  
 ومما) (كر) (ان) (لا) (يرجى) (بالعري) (هو) (المشهور) (ابن) (يونس) (قال) (بترجيح  
 وروا) (مطرب) (ابن) (الما) (بعضه) (عن) (مالك) (ان) (يرجى) (بشرط) (العري) (مع  
 استواء) (العراثة) (لان) (يكونه) (لا) (قل) (كثيرا) **قوله** (ولا) (جل) (ما) (كرناه)

مع  
 الكساح على الشهادة  
 على الروايات

من المشهور

من المشهور في الجرمين جمع (المخبر) (الجرمين) في مسألة واحدة  
 ومما كره فيها ثلاثة احوال (الترجيح) (بشرط) (العراثة) (زيادة) (العري) (ومما  
 (الترجيح) (بما) (والترجيح) (بشرط) (العراثة) (دون) (زيادة) (العري) (قال) (الفراي  
 في ترجيحه (المشهور) (المخصوص) (على) (الغضا) (انما) (هو) (منع) (السواغ)  
 (ومما) (بشرط) (العراثة) (قوي) (في) (المقتر) (من) (زيادة) (العري) (لان) (كل) (واحد) (يخشى  
 (زيادة) (العري) (في) (المشهور) (ولا) (يخشى) (في) (زيادة) (العري) (ان) (يكون) (ابن) (عمر  
 (السلم) (بان) (من) (رجح) (زيادة) (العري) (لم) (يرجى) (له) (كيف) (ما) (اقنع) (وانما) (اعتبره  
 مع) (في) (العراثة) (ولا) (تسلي) (ان) (زيادة) (العري) (لما) (هو) (الغرض) (لما) (هو) (الوجه)  
 ومنه) (تقرر) (في) (الاصول) (ان) (الوجه) (كلها) (كان) (ان) (قل) (تخت) (لا) (تضيق)  
 (والجزم) (من) (المنع) (والعكس) (كان) (ارجح) (وزيادة) (العري) (وصف) (منضبط  
 محسوس) (لا) (يختلف) (جيد) (العقلا) (واما) (العراثة) (في) (كل) (امر) (مركبة  
 من) (مبوء) (فقط) (يكون) (احد) (الشأن) (الكل) (في) (الشأن) (فما) (لحقه) (على) (توفي) (الصغار  
 وروا) (آخر) (شأن) (منه) (فما) (لحقه) (على) (الاول) (الامانة) (وان) (الكثر) (كلها) (في) (الحا  
 مثله) (الاعتبر) (في) (العراثة) (وكذا) (لا) (يخال) (في) (يكون) (احد) (هما) (الشأن  
 فما) (لحقه) (في) (هذا) (الوجه) (الكل) (في) (الاول) (آخر) (الشأن) (في) (حاصل) (الامانة  
 لا) (يعبر) (في) (ذلك) (من) (الا) (وصف) (الاعتبر) (في) (قبول) (الشأن) (فما) (هو  
 زابط) (على) (العراثة) (ومما) (ههنا) (التقوية) (بمصلحة) (زيادة) (العراثة) (معتبر  
 فقتر) (او) (مفلس) (بما) (ينبغي) (ان) (يعتبر) (في) (الترجيح) (بمصلحة) (ان)  
 يكون) (راجحا) (على) (زيادة) (العري) **قوله** (قال) (بعض) (شيوخنا)  
 ومما) (كره) (من) (المراد) (بما) (يقول) (لا) (تسلي) (ان) (زيادة) (العري) (بمما)  
 (الغير) (سهل) (يرد) (بان) (الفراي) (في) (بمما) (بما) (لما) (لما) (لما) (لما)  
 ممكنة) (غير) (متفق) (وكر) (لما) (لمست) (سهلة) (لا) (يضع) (مطلبا) (لما)  
 ومما) (كره) (من) (قوله) (فقط) (زيادة) (العراثة) (فقط) (او) (فقط) (يرد  
 يمنع) (لا) (بما) (تعلق) (بالضرورة) (في) (المشهور) (بشروط) (اقبال) (المدان) (هو  
 اعلم) (من) (يخبره) (منهم) (ووجه) (المراد) (بان) (الفتوح) (لما) (غير) (لما) (لما)



الزنا باربع رطلان بالثمنين وقيل في المال الواحد مع اليمين على ان  
 لا تاتى بالعدد وقيل بغيره لثبوت خبر الاظهر في ذلك ان ما به الترجع  
 في الاصل لينة هو وصحاحه فيما وجب الحكم به وهو الشاهد ان  
 اللذان يبيعان عذارى بيتهما للمطعم عليه والكثرة وصحاحه فيما  
 وجب الحكم به خارج عما وجب الحكم به وفيه خلاف في قولها يفيض بثنائها  
 (محرلهما من الرطل) احدهما ثمنها هرون عربيين وانما الاخر ثمنها هرون  
 من ثمنها انما يجعله من ثمنها هرون ويشتق وهو كذا عند عمر ابن  
 القاسم في رواية ابن زياد وفي رواية اخرى رصيف عنه يفرق الموردين  
 عليه وبه (خطا) رصيف ورده مطر وبان لا جفتون وان كان (خطا)  
 (له) زمانه والجميع في كراهة ابن يونس ابن وثبة في سماع رصيف وهو  
 قوله مطر وبان لا جفتون وهو رطل هرون والاول اعز في القيل  
 وارتفع (خطا) بغيره في التزكية فكان احد المزكيتين اقوى من الموردين  
 اليستة (لثمن) كذا في اخرى يبيع الترجع في ذلك فلولان يفرق اربس  
 القاسم وبن (خطا) جفتون لا يرجع بهما وانما ذلك في (الشاهد)  
 خطا صغور واما مطر عن ماله انما يرجع بهما وكلاهما خطا اربس  
 يونس وبن عمر (السلطان) ولا طهر الترجع به لان (لثمن) لهما من  
 يينة هذه (الجملة) اخرى لاكن المذهب في الجمع بيني اخرا جعرا  
 عنى لغز يلزمهم لثمنها هو (ان) لا يلزمهم عنى وفيه خلاف على ان  
 الحكم يمتنع لليستة لان محلهما بعدالة الموردين ومن ثمنها  
 كذا في اخر جنة عنى حلر يوزن الحكم عنى هم ربن يوتلف واختلف  
 هل يرجع الشاهدان على الشاهدان الموردين والشاهدان الميمين  
 يفرق ابن القاسم لا يرجع به ورجع به المذهب **فصل** في كلام  
 منصور لان ابن القاسم يرجع اليه ما قاله الشاهدان اربس الخطا  
 وقيل ان عمر السلطان ربن هرون قاله ربن عمر (المتكلم)  
 فان **الف** هب ان رجحان الشاهدان على الشاهدان الميمين

ظاهري

لما امر بالتدقيق على جنود الشاهدان ولا اختلاف في قبول الشاهد  
 واليمين هما المسبب في رجحانها على الشاهدان (والثمنين) **فصل**  
 كما به عليه قوله تقع بان لا يكونا رجلين رجل وامرأتان من زيادة  
 مزينة الرجلان على الرجل والشاهدان **فصل** لعل سبب التقويم في  
 انما الشاهدان المستتر هرون (المزينة) لعل سبب التقويم في  
 (المزينة) من المزينة الثانية **فصل** قوله سبب انما ان تخط (الحد)  
 فيترك (خطا) (الحد) الاخرى يحد على ما قلناه ولا مانع ان يكون ذلك لكونه  
 من الوجهين (الوجه) (الوجه) كذا في (الوجه) (الوجه) كذا في (الوجه)  
 وترجع الشاهدان على الشاهد واليمين والشاهدان (المزينة) يفرق  
 الشاهدان من حيث لا يفعله الشاهدان الميمين ولا الشاهدان (المزينة)  
 وبذلك يخط هرون من ربح بزيادة الفرض وتخرج (الحد) ما يقبل  
 بل الكتاب ينفق قوله فلهما يفيض به عند اليمينين ظاهري من  
 عجز يميني وهو كذا في (خطا) الفوليني حكمها بمنزلة ما قاله  
 ابن يونس قوله يفرق الفرويين واختلاف اذ كانت (اليمينين)  
 (محرله) هذه يوجب حدا حب الا عند يبيع (المزينة) انه يجعل في مسألة  
 محبر الارض مع يينة الا عند وخال ابن عمر ان كانت (اليمينين)  
 (محرله) قضى لصاحب الاعول مع يمينه وعمل حجر لا يمين عليه  
**فصل** وان تكا في (خطا) كذا في كلام ابن يونس (انها) من يينة كلام  
 مالك وخال عمر في ثبوت قوله ابن القاسم وعليه (اليمين) عنى (ابن)  
 وضاح وسنن في خبره وفي كذا؟ حجر (اليمين) **فصل** ونقله (ابن) حمزة  
 عن حجر جله (اعرف) هذا افعول بن عمر (المسلم) لا رطل هرون  
 يسفوط اليمين في صورة كراهة مضعفا قول (ابن) الجواب والسير  
 مريحة عنى (الشاهد) ربي يبيع اليمين على (المشهور) ربي كعب  
 المالك الى ان الحائز لا يتجمع يينة ما خذ بتردد هرون هرون  
 المشهور راجع مع اليمين او تنبئ على قول ابن الما جفتون قال



ومع الاول فلا يحطه اجنودنا وانما حلف ان البيهقيين لا سقطوا كلتهم  
 لم يكونا وبخيت الرعوا بولجيب على المنكر البيهقي لقوله عليه السلام على المرعي  
 البيهقي ومع المنكر البيهقي **قلت** وجعله ابو البراهيم البيهقي هذا جيبني  
 استحقاق وفرد مستور في الكفاية الرابع وغيره وفيه ثلاثه اقوال ثلثها  
 لا يجلب في الرابع ويجلب في غيره وعلى ما ذكره من ان البيهقيين لا يستحقون  
 اليه كانه يذهب فتبخنا حطه الله تعالى وكنت اريد عليه بما ذكره ابي  
 يونس جالبي هذا البيهقي من ذلك الباب وقال ابن الحاجب ومما  
 امكن الجمع بين البيهقيين جمع ومما ذكره واضح كما ان الجمع  
 بين الربيعين وفرد كلا مع بطل قولهما في كتاب السمع الثاني من قال  
 لرجل اهل البيت ابيك هكذا الثوب في مائة اربعة خنطة وفرد لا خرد في  
 هذين الثوبين لثوبين مسوا في مائة اربعة خنطة واذا جابجا  
 البيهقي لزمه اربعة الخنطة لا ثوب في مائة اربعة **قوله**  
 حتى لو كانت اليد خاله الخبيخ فلول ابن الفاسح هكذا امبالفة ولو كثر  
 حتى يجمع العلم بصرفه لقصي به لان القضاء بالثبوت لقلبة  
 الظن وتبعم المارزي وقال الغزي انظر هل يسلم للمعني هذا  
 ام لا **قلت** واذا جني فتبخنا حطه الله به وقال هو المذهب عن  
 ولا يعنف الى تركية ولا الى تجريح مهابا فنزوا وله يرتقم فتبخنا ابر  
 مهرب عيسى الغزي في قال وهو عنوي خلاص المذهب لان  
 اذ قيل انما هي فتبخنا فتبخنا لجره كثرته مع به هو يحكم بعلم وقد  
 علمت انه لا يجوز له خطا صمته هم غير مارة وقد كان ابيسوف  
 فتبخنا الاول انه كان ناظره فيهما ومروا غملا له هذا ابلان الذي  
 لا يحكم الفاض فيه بعلمه (ثالثا هو ان لا يكون مستنقرا المشربا في  
 احوال في هذا ان راسن حكم المشرك من تشبهه جارا بيته  
 بقلبة **قلت** قد استخفنا ابي مظهر في بطله لما في يرك من  
 مشهور به هو كل العلم **قلت** في جملهم التبخين نظرا ان

المسئلة الموعب عليها كلام المعني انما هو ان اثبتة هو ان مشهور  
 الاخرى ان قوله واستمر في العرالة والى قول النصف لان القضاء بالثبوت  
 لقلبة الظن بهما لم يترك من مشهور ولو كثر عددهم جوا بل في كلام المعني  
 ما عدا الى يدخل ملاحذا انما كل العلم ولا يقتضيه في ذلك والله اعلم قال غير ذلك  
 والشهادتة بالملك نصح بخمسة فتزول البير وتضرب الحماير تضرب  
 المالك وينصبه لنفسه ولا فائدة وطول الحماير في ذلك في العنق عسيرة  
 استنكر وقيل لمقتضى النصح قال ابن الفاسح من راي ان يستنكر سلفه  
 لا يستنكر انما حطه واذا (افلا) رجل بيته انه استنكر اهلا واخا اخر انما  
 حطه فمتنهما في الملك اكل **قوله** وكذا في الحج مائة كره هو المشهور  
 وقيل انه لا يفصل قوله له بعمه وبفصل بينهما لان البيهقيين قد  
 اتفقنا على اسقاط الحماير بين يونس وراعيه وليست على هذا  
 لو اقر بها الحماير لا فربها مع قولها انكون لمن اقر له الحماير وعلى  
 القول الا فرب لا يفصل قوله لا فربها ولا غيرهما لا يفصل قوله لنفسه  
 انما له **قلت** قال لمحضونه مبلو كان الذي هو في يديه على  
 انما له ولا تركه والذنا لبي والكر حياير ثلثا واقل ما في ذلك بيته  
 وانكر الذي في يديه وقال هي في يدي رجل جني واره على  
 ايضا وافلا بيته انما له خالصه وتطافه البيهقيان جانه يكون  
 لا جني تضعها له في تضعها يكون بينه وبينه الذي  
 هو في يديه ولا عبر ابن الفاسح بالتجريح اعترضه غير نصح  
 بطل قال عباد خزان في رواية ربي وضاح بعلم قوله لغير ولد كان  
 هو انكر بما لم يدر ان له الشهادة في البيهقيين **قلت** وعز ابن يونس  
 ما ذكر من الزيادة في لسمونه والا فرب ان ابن الفاسح لم يفصل بين البيهقيين  
 واما حصره (مر كيعقبتهم عن العمل) وذلك قال ابو عمر ان قول  
 الغير وما في قوله ابو البراهيم يعني ليس بتجريح الذي هو في العرالة  
 انما هو تجريح لسمونه الشهادة **قوله** قال مالك في الغريه انكر







مراد من يدع حاصلا لم يعارض عطف اللذان لان بينهما والى بطول اللذان والحق  
 والتصرف ولا منازع لسوا بيته المتشرا او غيرهم لسوا ذكره والمتفرقا لم يلا  
 له عليه بذل لغير المتواضع وقيله ابو ابراهيم وغيره وهو واضح لان بيته المتشرا  
 انما هو من قول التبا يعني وكان متبنا حطكم الله تعالى في جميع منزله عليه  
 الا لفتوا ابن عمير الصلاح قال ابن ابي زئبني في الغزب اذا فله كمنع  
 المتأرجح في عمير المتشرا ما يلا عمير ما ملأ شغرا يستحق ذلك لم يمتح (المتشرب)  
 الى المتأذات ملك وما في عطف المتشرا كما في قلت ولو قال المتشرب  
 كمنع عمير الاستمرار من وقف على يقتضي ملكيتهما للبايع فانه لا يتبع  
 الا لان يقع لها ثابته غير من يمتح وهو ظاهر بالمدعي الرابي ومما لم  
 يلبني اية سمعته من ثبوتها اية عمير في عيسى الغبرين رحمه الله تعالى  
 قال اية زئبني ولو قال المتشرب للبايع اعطى عطفه لشربك من لظ له  
 وما يدركه ان ظاهر الاستحفاظ رجع بالثمن على من اصاب منه  
 اية حوجه ان يدعي البايع الاول انه لم يبع وله في الاستحفاظ الرجوع  
 على غريم الغريم وان كثر واوكل ذلك الربا العيب من اشتراط ان لا يفهم  
 وتبرأ من ذلك العيب فانه لا يرجع عليه قال المغزي والعمل عننا  
 اليوم على ان لا يمتح ولو اخرج قلت وكذا عننا ان  
 ظاهر قوله اليوم يقتضي ان العمل كان مجدا قبل وهو جار على القول  
 الصحيح الرابي به العمل في عطفه للربون انما تبطل وتنفى كمنع رب  
 الحو ومما ذكره انه يقتضي بالمراد ما قال الممنون معناه اذا لم تنور ظنا  
 او ورختا تاريجا واحدا واما ان كان تاريجا فلهما فقلبا فانه يقتضي  
 باللازم ان كانت الاخرى العمل وفول الممنون هو اية مما سابل  
 جميع وقيله ابو ابراهيم في كونه المتشرب كانه من كونه واقتضاه  
 ان لا ورخته احرار العمل ولم تورد الاخرى بهل تخرج بيته المتشرب ورخته  
 ام لا واقترب المتزجي به لان الزمان الورخ فله ثبته فيه الملك  
 لمن المتشرب به والخصم الا من لا يبرر في العمل ملكه قبل ذلك فيفهم

کربنی

او ملك بعد جلا بغير جلا يعارض الحقوق بالمشترك وظاهر الكتاب  
ان المشاهدة بالملك كرامة وان لم يترد واو لا من مله وهو كذا  
منه ابو الطرب وقيل لا يورث من زبانه ذلك قوله (بن مالك) فلا يلا به  
شاهوت القضا وقيل بالاول ان كان للمشاهد بغيره قاله ابن عثمة  
سوله وان تكلمنا سفلتنا انما تفتح ما جبه من الخلاله لعل يميني  
ام لا سوله وان لم يقع انما تفتح ما جبه من الخلاله لعل يميني  
باله يورثهم خطا لعل انما لعل يميني كذا وانما هو يات في قوله  
واذا اقل الخ فبيرة بالفتح وصوان مصفاها انما لم يورثا او ورثنا  
نارينا وارثا قال الخ فبيرة بالفتح لان يميني كذا لعل يميني  
عن قريب **قوله** ولو ان امة انما يميني كذا لعل يميني  
جميع الكتاب على كمال المشاهدة على الجواز وعلى التفتح وعلى التفتح  
والمشاهدة واليمين الملك لكل معناه ان جرة المشاهدة بها يورث  
الملك او حتى يورثوا انما ملك وجوزها فبيرة الملك فله  
بعضهم الى ان لا يورث من كذا وانما هو كذا وان لم يعمل ذلك لم يتم  
المشاهدة ولا يورث من كذا فبيرة الملك وعليه ثلثا ولها  
ابن محرز وهو مذهب السمنون وقال بعضهم ابن الفاسح مخالف  
لسمنون ولا يقول لعل وان المشاهدة له بالولادة او بشجرة الثوب  
يقيم عن كذا الملك وفاتية مقامه قلت وفوق سمنون محرز الخ  
لا تشبه حرمه كذا الكتاب انما يفتاها بها لصلح الولادة تمام  
المرز في بقوله ان يورث المشاهدة بالولادة ان الولادة كذا  
بنا ربح يعلم فطعا انما يستولر ربح الولادة فبيرة كذا المشاهدة  
من ان من كذا فبيرة وتعارضها فبيرة ان يفتاها فبيرة لم تبلغ  
الحكم انما ولدت كذا ربح كذا ملك ونبصر اخر من انما مملوكة  
الحرم من ثلثين سنة فبيرة يعلم فطعا ان ربحها كذا فبيرة  
التفارض ويعود الحكم الى ما قرنا له ولا قلت قال بغيره تشبه فبيرة

ارومانیہ



برضه انه لا ملة له تبليغ العلم بوجوب سفره البيضة التي مملوكة منه فلا يثبت  
 مسنة لانها مخالفة لظنوه فيجب سفرها فلا يقع التفرضا لئلا ي  
 زكمه والعجب منه كيبه وضع في هذا وهو بئس المنهج على خلافه وقال ان  
 استمرت بيضة كل منهما بفتا جها منزه او ورختا بوقتيه مختلفين  
 او متعقبين فهو تكليف الا ان يثبت كذب ادراكها بيضة بل انما  
 ملكه وادفع الاخر بيضة انه تسبها بطلان ابن القاسم فقرر بيضة الناهج  
 ووجه كتاب ابن السخون انما يستحق الشبه ووجهه بفضله بفضة كماله  
 بعد حجة كماله باطلا وانما الخلاف في ان كان الناهج انما يشبه لبقوله  
 ومن انتصب الشبه للناس باجره والبيع على البيضة له بالفسخ  
 لغوه كذا في نسخة الكتاب وقيل ان كان مما يشبه مرتين كذا في نسخة  
 كل بيضة هذه النسخة وعرف الاول كذا له ولثانيه بيضة كماله وهذا  
 في نسخة لا العلم انما يقع ثوبه فخر جريه في (علاء) واربضا  
 في الجهر لو تفتق الحبر والصوب الزبي في هذا هو عين الاول  
 انما يعلم من هذا ثوبا وبستهيه ان يستمر على حبره وصوب بعد  
 ان يصنع الف المخر فيل (العمل) وان كان الاول فربما والثانيه حبره  
 فهو يثبت ان لا يعرف واقترب اذا استهون احراهما لزهو  
 في بربيه بالتشوا وفتحة الاخرى بالرهق فقال ابن القاسم  
 بيضة التشوا ولا ان يقع بيضة ان الرهق كان بعد التشوا  
 وقال السخون عن بعض الحكماء بفضله بالاعول وكذا لو وقع  
 بيضة الرهق مضموع بيضة لان الرهق اقرله بالمد وربع كماله  
 التشوا ومنه في علم البيضة جميع ومع البيضة لكل منهما  
 من اول بيضة (العلم) انما تحمل البيضة على انكاذب مع  
 ان كان صرفها فقط انفق على ملذ الخايم وكان يبيع فيمكن  
 ان يكون الرهق شح باع فتع الشهاه تان لان تكون الشهاه تان  
 عن مجلس راسه ويجوز وان يفضا بالاعول بل ان تكافئا في

العدالة فيض بالرهق لان البيضة تشتطان ويبقى اقراره وفساد  
 مطرب ان استهوت للعلم على (العلم) انما يثبت وفتحة التشوا  
 عنه قضى بيضة التشوا. وكان في عصب ملكه **قوله** فزال غيره الى  
 ملذ ابرار (الجمع) وغيره وهو ملذ وفسوله بفضله بفضله في عوا (الجمع)  
 ومعدا ويجعل ابن برنر ولو (العلم) انما يثبت (العلم) انما يثبت  
 ثلاث سنيها وادفع الاخر بيضة انما ولدت عنده هفتا لستغني  
 بهما ثلثا و يفضا بالاعول البيضة بل ان تكافئا لستغني  
 وبقيت مير حاد بها قلست تفضع عن الخبيث في السمسرة  
 بفضا بالاعول البيضة في العلم ببيضة كذا (العلم) انما يثبت  
 من المجموعه وكذا (ابن السخون) فزال (العلم) واذ لا حقتصم  
 رطلان في غير لا يتكلم كذا (العلم) بربيه وهو في (العلم) بل ان يثبت  
 بيضة او كانت وتكافئا في العلم انما في العلم ببيضة انما  
 بعد اياها انما في العلم في كل قضى في حله وان كان كيمر بالتكلم في العلم  
 حتى (العلم) (البيضة) ان (العلم) انما في العلم به وكذا  
 ان (العلم) (البيضة) وادفع (العلم) قضى له به ولم (العلم)  
 لما منول العلم ان تكافئا (البيضة) (العلم) وفتحة (العلم)  
 اقرله بالمد وفتي (العلم) بفضله بفضله به واذ (العلم) كل واحد  
 منها في (العلم) وافتقار (العلم) في (العلم) وافتقار (العلم)  
 (العلم) من (العلم) او (العلم) (العلم) في (العلم) (العلم)  
 الاخر بيضة فهو (العلم) (العلم) (العلم) (العلم) (العلم)  
 بل ان تكافئا كانت للمفرله بعد بيضة انما (العلم) (العلم)  
 وان لم ياقيا بيضة فهي للمفرله بغير بيضة على (العلم) (العلم)  
 رجع عن اقراره لم يصل وان كان ثلثا هو او لا يجلب (العلم) وان  
 ادفع (العلم) بيضة (العلم) (العلم) (العلم) (العلم) (العلم)  
 انه لو علم (العلم) (العلم) (العلم) (العلم) (العلم) (العلم)



















مثل وهو لا يوافق على الانتقال **قلت** من استنصر الجاهل في العود لغيره  
 مشتركة لثنا وهو لا يوافق على الانتقال **قلت** من استنصر الجاهل في العود لغيره  
 والمنتصرون في مصلحتهم العباد مع العلم باليمين خلافا لا يشهد به وهو لا يوافق  
 على الانتقال الجانب الآخر الشرع والامم والشرع. فقال ابن رستم لا يوافق  
 على الانتقال ولا عسرا ان لم يكن له مال ولا بيت. وتكون مصلحتها مع العلم  
 والابتداء. وفيه انما لا تفرق حيلته في ما لم يمسسه الله ولا يمسسه غيره (المراد  
 بحسنه ابن الفلاح ابن يونس قال ابن رستم من ماله من ارض يبيعها ان يبيعها  
 فخرج على جاره من رستم فليس يجوز له ان يبيعها عليه (ربيع لم يمسسه  
 كذا في حيلته فقال وصلى الله على من يبيعها من ماله فليس يجوز له ان يبيعها  
 بغير مصلحتها من ماله في الاخر فيبني جاره في عار من ماله فليس يجوز له ان يبيعها  
 بطلب حياض الغزاة من ماله عليه بطلب الاخر من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 من رستم لم يمسسه عليه صلاحيه الجوز من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الكونان قلت قوله بغيره لثنا جوازه هذا خلافا جوازه في الغزاة  
 ولم يفرق ابن يونس كما جازته (بما في كتابه) لم يفرق بينهما بل ان في الاطلاع  
 حياضه بطلب الغزاة فقال ابو محمد وابن يونس من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 ابيه من ارضه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الى الجاهل لا يفرق عن ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الا زفة ولا تخارجه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الا يفرق عن ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 كسيتين سنة ونحوها يفرق لانه لا يبيع بغيره وجه وضع قلت  
 وضعه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 العلم (المسلم) فقلعه من (الزحف) وهو من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 من في ارضه في ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 ولا يفرق من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
**قوله** قيل الخ مثله ان يفرق ابن يونس من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله

انقصرها

انقصرها البراءة في سواها جوازه في ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 ذلك لا يعني من الغزاة قلت من استنصر الجاهل في العود لغيره  
 والمنتصرون في مصلحتهم العباد مع العلم باليمين خلافا لا يشهد به وهو لا يوافق  
 على الانتقال الجانب الآخر الشرع والامم والشرع. فقال ابن رستم لا يوافق  
 على الانتقال ولا عسرا ان لم يكن له مال ولا بيت. وتكون مصلحتها مع العلم  
 والابتداء. وفيه انما لا تفرق حيلته في ما لم يمسسه الله ولا يمسسه غيره (المراد  
 بحسنه ابن الفلاح ابن يونس قال ابن رستم من ماله من ارض يبيعها ان يبيعها  
 فخرج على جاره من رستم فليس يجوز له ان يبيعها عليه (ربيع لم يمسسه  
 كذا في حيلته فقال وصلى الله على من يبيعها من ماله فليس يجوز له ان يبيعها  
 بغير مصلحتها من ماله في الاخر فيبني جاره في عار من ماله فليس يجوز له ان يبيعها  
 بطلب حياض الغزاة من ماله عليه بطلب الاخر من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 من رستم لم يمسسه عليه صلاحيه الجوز من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الكونان قلت قوله بغيره لثنا جوازه هذا خلافا جوازه في الغزاة  
 ولم يفرق ابن يونس كما جازته (بما في كتابه) لم يفرق بينهما بل ان في الاطلاع  
 حياضه بطلب الغزاة فقال ابو محمد وابن يونس من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 ابيه من ارضه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الى الجاهل لا يفرق عن ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الا زفة ولا تخارجه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 الا يفرق عن ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 كسيتين سنة ونحوها يفرق لانه لا يبيع بغيره وجه وضع قلت  
 وضعه من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 العلم (المسلم) فقلعه من (الزحف) وهو من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 من في ارضه في ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
 ولا يفرق من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله  
**قوله** قيل الخ مثله ان يفرق ابن يونس من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله فيبني جاره في عار من ماله



الباء فيمنى في الاجابة **وهذا** قد نادى فقال واما التثنية بالبيع بيان  
 موت الكل وكان حاضر الزم البيع واذن التثنية وان لم تكن عاملا لما  
 ولا يخبره وان لم يجز الجلسر فيقال حين علم ان قد خففه وان لم يعلم  
 بعد العلم ونحوه له بين ان التثنية وان لم يقع حتى مضت مرة ان يجلس  
 ثم يكن له شيء واما التثنية والكسرة والمزبور والفتوحان حضر  
 المجلس وسكت لم يكن له شيء وان لم يجز وفي محله حين علم ان كان  
 حقه وان لم يقع (لا يقع العلم كان الفعل قول الجاز ولا شيء له واما  
 ان اجوز بالكتابة فيخرج في ذلك لعل هي بيع بها مضافا اليه وتكمل  
 تحمل (العتق بها مأمور وكذا ان كان التثنية في الاكثر وفيه الياء في  
 قولان لانه العلم يعيى نعمان يكون تبعاً وقال في سماع سمعون  
 ليس يتبع وان موت الاول فيقولان في العينية وحالها في التثنية فيقولان  
 في العينية والتثنية لا خلاف فيه **قوله** ومن علمت ان يجر من  
 قول ابن القاسم القريب لهذا الشرط صحة الاحتمال انه يكون له وارث  
 بخبره ولو قالوا لا نقل له وارثا بخبره بغير العلم في تنقيح السند  
 فليس ومما ذكره في الكتاب لعل المستهور ولو استشهدوا بالبيت  
 كذا في زوراد وهو المستهور ايضا ووجه انه يمكن ان يكون له وارث  
 بخبره او لغيره بخبر بلدهم وقال عمر الملايين (المستشرون لا يخرجه الا  
 على البت والتشهاد في العلم مثل قسمة خطه ابو عبد الله محمد بن  
 العطار واراد بقوله لم يستحق ميراثه يعني لان كان طارا حرا  
 ويخفى ان من وارثه بخبره قال في القريب وقوله ابو البراهيم  
**قوله** وكذا كان في خطه انه شرط صحة وفي كتاب المارونية منها  
 ان ينقصوا ان المارونية لم يبقوا الا لعل يباع ولا رقيب بغير  
 ويقضاه بغيره (انه شرط كمال تجله ابن عمر السلي واربس  
 هارون في التثنية وهو طاهر قوله ابن عملة في القريب عن راسه  
 سئل وقال بعض شيوخنا لا يظهر حلالها على الوفاق بغير

لهذا على

لهذا على الطال وقال ابن رجب حرة هو شرط في صحة وثيقة البيت كما  
 وليس بشرط في الجير الا على وجه الطال كما هذا خلاصة (الوارث  
 في المينة على العلم وفي الجير بغير البت لتصلها في القريب بذلك وقوله  
 في الوثائق المجمعة وقوله ابو البراهيم والمقرب وغيره القريب وهو  
 كما هو كلام ابن يونس لعل في ذلك ان يفتوا في حله غير له في القريب  
 كما يقول في ذكره لعل في محله **قوله** وان منصرفا في يونس بغيره  
 رجع ابو البراهيم ويحل عليه ان يبعه هذا امهنا لا معقار حله  
 فليس كما هو نقل ابن يونس وان لم يغيره (السماع هو في تنقيح  
 تامة وقال عبد الله بن يونس في خطه ان يشرطه وقال ابن عملة  
 بشرط معرفة (السماع) المذكورة في الاثنان فيحصل ثلاثان وقال واما  
 الزوجة فيقال ابن عملة بشرط معرفة (السماع) والقريب ابن رسل وقال  
 لا بشرط كماله **قوله** ويترك ابن يونس قال بعض القريبين فيبيع  
 على هذا اربعة اقامت عمره بدين على القريب ان يباع لعل خط (الموقوف  
 بغير المارونية عليه لانه القريب لو كان حاضرا ونقل عن اليمين لكان  
 للقرضا اخذها لم يبعها في يونس ابن يونس بغيره يعني (السماع  
 كان يملأها القريب خيل وان اخذها القرضا في القريب فله القريب فله  
 بغير مضافه وان نقل حله (المراد عليه ما اخذ القرضا ويتبع مع  
 بنه في عمره ولا شيء على القرضا وقال بعض الحكماء وفيه بيع  
 المراد عليه (ولا لان القريب عليه اليمين انه مباح ولا رقيب  
 ولا على ان يباع ولا رقيب وكان (الحكم) لم يتبع ولم يجب له شيء حتى  
 يجلد **قوله** قال سمعون (ان يبيع) وقال ابن القاسم يقول بخبره  
 وهو مذكور عن ماله لعل انه يخرجه من يد المطلب ويوفره  
 استنبه وابن نافع ابن يونس كذا نقلها في كتابه **قوله** وقال  
 ابن القاسم (ان يبيع) مذكور في كتابه (ان يبيع) مذكور في كتابه  
 المفقوم واما المارونية كماله في القريب وحاله من ذلك فله

يجلده















بما مر من احوالهم في هذه الايام من كثرة ما كان في ذلك الزمان من  
 الاستعداد في الرعيان (الرجع حكاية) ابن يونس وعزاه (بن يونس) لانه لا يروى  
 وظاهر الكتاب لو كان والسم جفلة او قال والذبي لا اله الا هو فانه لا يجوز به  
 وهو كذا في قوله استنبه وقال العتيق مقتضى قول مالك انه يجوز به وهو حسن  
 ومنه لا خلاف ان عتق يميني فطهر وما ذكره عن مالك هو قوله في كتاب (اللعن)  
 يعنون بالله وانه لا يزرى بانه ليس مقصود مالك في (اللعن) بل ان (اللعن) المجرى  
 به واما المستوفى به من (الحكاية) ربه كعبه يشو شامان هذه (الباب) (الحكاية)  
 في كتابه جبه لكتاب التتوييل قال المازري وفيه لينة يمين في (اللعن) حكاية  
 احوال يميني المروية بجلد بالله وفي (الوارثية) يقول (شهر) يعلم الله وقال  
 محمد بن جعفر بالذبي لا اله الا هو والربع زيادة في (الرجع) وقال ابن الماستون  
 بجلد بالله (الذبي لا اله الا هو) كذا في (الغيب) والستة في (الرجع) (الرجع)  
 فقلت هو رواية ابن كنانة فيه وفي (الفساطمة) كما تقدم له في المال في كره  
 ابن يونس في (التلافة) (التلافة) وروى عنه في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 او ثلثة لفرعية (الرجع) من ذرهم ضرب ثوبه لثوبه (الرجع)  
 خريجة ورجل ذرهم خريجة وكذا في (السلالة) التي على ضربها كذا في (الرجع) وان  
 ولو بلغ رجل ثوبا جرد عليه يمينه ما عسى ان يمينه له ما نظر وارجح يمينه  
 في (الرجع) مع بان جلات (الرجع) اعتراف يمينه (الرجع) وان كان مالا  
 فقل (الرجع) كذا في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 لانه يطلعه بجميع ثمنه وكذا في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 لم يتركوا التلافة في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 في (الرجع) مع (الرجع) قال المازري هو المعروف وفي (الرجع)  
 (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 ويرى في (الرجع) ما في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 يمينه في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 وحيث في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)

مصحح

مصحح قوله بجلد بالله ان يجلد في يمينه في مسجد من مساجد بلده وهو  
 ابن (الحكاية) وقال مطرب وابن الماستون بجلد في مكانه الذي قضى عليه  
 يمينه حكاية ابن يونس فقلت ربه (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 كعب (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 قال ابن رستم وفيه حكاية (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 رحمه الله كما وقع له في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 وهو الماشقور وقال مطرب وابن الماستون بجلد في مكانه الذي قضى عليه  
 لعلها يفتقح (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 كنانة بجلد جالس حكاية ابن يونس مع ما قبله فقلت ولا يعرف  
 الخ يريه والله اعلم الا ان يكون (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 محمدا بن يونس قوله (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 باليمين من (اليمين) فقلت وبعيد الخ ابن يونس قال ابن الماستون في  
 (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 لمطرب جفلة قال عياض وفيه حكاية (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 حبيب فقلت في قوله (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 بل في حقه (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 فيه في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 فقلت المازري في بيته في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 فقل عياض (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 والتلافة في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 كتاب محمد بن ربيع في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)  
 فقلت في (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع) (الرجع)



جملة واليه التي لا تنصرف ولا تخرج كما ذكر عبد الوهاب وهذا مما يطرأ على  
 به ونحوه لا ين كفاة واما فيهما لهما من ملاءمة من هتوجهن وفتح حكي  
 لسمونه افعال هؤلاء اذ ان هتوجهن طبع (البلد ليس بجواب قلنت  
 وحيث يكون لهما التوافق بين ابوابهما من بن حياره فانه في الجملة  
 بنو من يجمع في بعض احوال فانه لا يفتننا ابو نصر في عيسى القبر  
 على ما يلقى ونزلت في احوال في حكاية فانه يخرجها منه خيال  
 فيعت اليه شيننا وقال (انه لا تخرج وفلان ان حياره في طبع يفسر  
 خروجهما بعينه جنس من ذكر من انما به سكت وله بواجبه شين  
 قوله ويجعل في اليسير الذي اليسير على ما نقل من الفوليني اما اقل  
 من ريم في احوال واما لا يسير من لا كثيرا ولا مفعول ممنوع لغيره  
 ان في تكتي من تخرج بل يجمع في بيتها مطلقا فلا كان من ينسب  
 عنها في الحكم قوله ويبحث في احوال (الارز) قال عبد الوهاب  
 لان المرعي رنا حقه في طبعه لا في احوالها ولفظك حرم منها  
 ومما ذكر ان واحد ايجع هو المشهور وقيل لا بد من اثنين طلاء  
 ابني بنو من قال بعينه لثبوتنا وظاهر قوله ان يبعث الفاضل ان لا يفتن  
 له ليجزوا في يمينها في بيتها قلنت والصوره عن ان له ان يحظر  
 ليمينه وكونه في بيتها لكونه في احوال مع وجعل قوله او يبعث الفاضل  
 ان طلب احوالها في بيتها في احوال مع قوله يفتن الفاضل  
 ووقف في احوال (ابن عبد السلام بنو نصر وطلب حضوره معها  
 ليجعلها وانشئت لغيره ووجهها حو جاز طلاء على ليلها في حكم  
 بحضورها بها فبذل عوا عنها لافها ما يجمع منها ليل اليمين  
**قوله** واما قوله (ان ما ذكره بيني كالتة ليلها قوله ولا يجمع في  
 هذا هو المشهور في الثانية وتفتح قوله ما لك انه يجمع مع  
 ليلها سر له واذا قامت في يمينه على بين اليمين التوسط انه حصر  
 في عمو (الفضاء) ما لا يبين المطلوب على من يكتفي به على ذلك

من ورثة رب الحوكلو كان جيبا على ما يد العمل والليل على ما ذكره شيخنا  
 بعد ذلك انه يقع في محكمهم ولوماته المديان وطلب ورثته حيدر  
 الحق ومنه التوسط انه حصر في عمو (الفضاء) لانه لا يبين عليه كما كان  
 جيبا واخبر بما لو قال البيت ما قال الخ ميلان ان له على حصر قوله (ان قوله  
 معينون بغير يميني على المعروف وقيل لا بد من يمينه طلاء) الشين ايسو  
 الصحافي بن عبد الوهاب قال ويخرج مثله في مسئلتنا وهي اذ امان  
 المديان او لغيره في احوال المديان وانظر الزوجية هل تهل على من يفتن  
 به العلم ام قلنت والا قرب حملها على العلم لان غالب احوالها تفرج  
 حال زوجتها واقتار شيننا (ابو نصر) رحمه الله تعالى على كونه ومما  
 يبعد انه يكون احوالها في احوال ملاءمة حلال وعارض بعينه احوالها قوله  
 لا يجمع على العلم بقوله فخر بن المراز وبه العمل ان الصغير اذا كبر يجمع  
 مع شانه على البيت خلافا رواية فخر بن سمون انه يجمع على محلبة  
 الظن وذكر هذه المعارض في ريس شيننا ابي نصر رحمه الله  
 نقله وارجاه به بوجهين احوالها ان الحق ههنا ثبت واما قوله (الزوج  
 لفتنك ما مانع وفيه ههنا الصغير فتش في الفتنة والفتنة في  
 المانع لا اقر له خلافا الفتنة في الفتنة الثانية ان اليمين ههنا ليمين  
 لثمة لانه لا يقطع بعلم الورثة قال ابن رشتة وهي ههنا لا يجمع في  
 انقلا لهما لان الغرض ههنا في (القطع خلافا في قوله) ومن نكل  
 الخ ابن ريم من في رواية يميني بعد ليمين الزية عليه الحق **قوله**  
 ولا يجمع الخ تناوله ابو محمد بان معناه باله (الزيلة) لا هو وقلنت في  
 كتابه في الرقعة وجملة ابن التبتون ويخبره على طاهر من عموم (الزبادة)  
 قال لا اسمح لا يوجزون ولا يكتفون وليس من يفتن قال ابن حوزر  
 وليس بكونه بل يجمعون طلاء ليل ولا يجمع له منقعه احوالها في  
 المنقح من علمه لينا ويحل على ذلك الاستخلاص (المجول) باله  
 ولهم يفتن الصانع نفع على قوله ولم يكن ذلك احوالها واما (المنقح)















والاستعداد العقل المماثل مع ما يقول وفتح يكون عزلا ولا يورث ان لا يقبل  
ليلا يضرب على خطه وينتشر على الرجل ولا يعرف فيستأله بغير الاسم فمن  
كانت هذه حالته فلا يقبل لشهادته **فصل** فيمن يسقط عنه كل شيء  
مجردا لا بقوله ليلا يضرب على خطه بل بفتح يوحى بشهادته على انه خطه  
لنقله وهو ليس خطه وكان الشيخ البغية ابو عبد الله محمد بن الحسين النخيل  
ولي القضاء ببلدة المهرية في اوابد امه مكان يخرج لزيارة بعض  
حاجات ساحل الهندية ويترك به واذا انتهر عن شهادته لا يحكم  
بها لنقله عنده وهذا شأن اهل الحفا ونحوه قال ابن شهيدان في  
زالهيه والعايد الزبي لا يميز بين الاصل والمنتقل عليه عن معارف  
ايعال الناس فينبغي ان يتوقف عن الجمع بشهادته حتى يعقبر  
كبيعتها **فصل** قال بعض شيوخنا ولمن اعجب له هو ارتداد  
لهذا النمل فين يطلب نقله للمنتقلات وينبغي اعلامه بذلك  
وانه لا يملك له طلب ذلك لان فيه تقريبا ليعلمه وابن النخيل قال الشيخ  
البغية ان حجت الرجل ابو عبد الله عمر بن عبد العطاء هو ابو عبد الله  
محمد بن علي بن ابو ابيهم (لكن) نفق بالهندية عن ابي زكريا البصري  
رجل المنقر وستة اربع وعشرين سنة طاعة لخطه لمصر عن عمر الدين  
ابن عبد السلام وعفوه وقرأ الاصل على مولاه تاج الدين الاموي رجل  
الى المهرية ليعلم كيف قرر في واقفي تنقله الخليفة لمصر وقدره فظا  
الحجامة بنو سنة وستة وستين واستمالة كراهة حوصو ما يدري  
وعقل ثوب في حيا الاخرى الستة فلات وتماين واستمالة  
فلنت وقال بعض اهل ارض سمعت ليلة وهو يقول مكبر ابي  
نفسه في علمها هناك ارجع من الغيبة اليه وقال ابن الحارث انثرفول  
ابن عبد الملك وقيل الا بجملا بجملا بجملا وقيل ابن عبد الملك  
وابن هارون وقال بعض شيوخنا لا يعرف ابن يوسف قال ابن الفلاس  
في الغيبة في المشاهير لا يعرف الفايغ غير الله ولا يعصا ولا كفة منى



يشتمل الصلوات في المسجد ولا يعرف باسمه فيقال لا ينبغي له ان يغفل  
 لشتماء ته لا يتر كنه ثمانية وعمر الله لينة قال في الجمع عنه ولا يجوز في التقدير  
 الزجر جلاله لان يكون مكشفا للقاء في يجوز ريل قال ابن مسعود عن  
 ومن محله رجل لم يعرف اسم ملبفيل فقليله وقاله ابن كنانة فقلت  
 وكانت وقت ينوثر مكان الشاهل لعمري اننا ان يكون له هذه الزرات  
 لا يربايتها فعالة لغيره في الشاهل هذه الزرات لعمري ان يكون له هذه  
 عليه انه لا يعرف اسم رين يوشتر فانه لا تغفل تركية الا بله من الناس  
 ولا يغفل تركية من يرا تغفل كل مسلم وقاله ابن كنانة قال الحسنون  
 وليس كل من يجوز شتماء ته يجوز تغفيله ولا يجوز في التركية الا لميزر  
 النافذ العطن الزجر لا يخرج في عطفه ولا يستقر في رايه فقلت  
 جعل شتماء الته تغفيل لا يكون ثون كشماء ته سماحي المفقون قال ابن  
 محيل السلاح وهو كالمفقون عليه في المزل هبوا انما استشرطوا به  
 شتماء الته تركية من ريدته العطفة ماله ليشتموا طوله في الشتماء  
 الذين ثبتت بهم الحق لان اكثر الناس يتطاولون في الربن والجر  
 بالزبط سماعهم وكذا يدبر كمنون في قبول الشتماء ته فيصحبون العود  
 ويراون لسمح ويساركون الى موصفاتهم الزمان الطويل وجاز ان يشتموا  
 يوما يجوز فيهم لوهم فيما شتموا به فلما اذيعت اسباب العرالة  
 اكثر طبعين شتموا بها ولهم الزكور من العطفة ومزبد العرالة طاع  
 يشتموا به غيرهم وماله في انه كالمفقون عليه قصور وذلك ان المنيط  
 لم يكره ثون سمحون قال به قال اكثر النصارى ماله وعنه ان شتموا  
 التركية كشماء ته سماحي الربن ابن يوشتر بعينه المنقل لاون ولا  
 فطلب التركية من الشتماء لعمري ان يكون له في الشتماء ته لعمري ان يكون له في  
 هذه رايه عليه ان يجبر الشتماء ته لعمري ان يكون له في ومن يهرله قلت  
 شتماء ته رايه عليه انه يجوز له ان يغيب في تركية في نفسه  
 وهو كذا ولا شتماء ته لعمري ان يكون له في الشتماء ته لعمري ان يكون له في ذلك

حتى يكون

حتى يكون كالحرب على الشتماء ته لعمري ان يكون له في الشتماء ته لعمري ان يكون له في  
 يعرف باله كما يعرف عظماء هذه لانه ضايقه بظلمهم جميل من اهل المس  
 والجهل بل لا ينبغي ان تركيه بذلك الا بالحقبة الطولية والمعاملة والا حذر  
 الا عظماء في تركية قلت تغل الشتماء ته من حجم وقال يوشتر  
 يعلم باله في عظماء الامر لا ان يغفل بطله ونحوه تغل ابن يوشتر يعرف  
 ابن سمحون عنه لا تركي رايه خالصة في رايه عظماء وطالبت  
 صحتهم في الحضر والسفر وهذه اليمين عليه العمل منقول بل تركي الرجل  
 يرون من هذا قال بعينه شتماء ته مع الله منادى لا تغفل عن سمحون  
 من محله رجل لم يعرف اسم فقل تركية وانظر هذا مع تغفيل اهل  
 الزمان تركية الشاهل هذه العود مع شتماء ته عليه بالترغيب بع  
 تركية اياه وبقطعه الغريب ابن يوشتر عن ماله والموثق في الامر  
 المعجبة من الزلة والعلنة لا يضر في العرالة لعمري ان يكون له في الشتماء ته السلانة  
 من الموثق في شتماء ته من الصغار لانا لو وجرنا لانه لعمري ان يكون له في العود  
 اذ لا يبرح من هو به في الصفة وان وجد بينه ولا يصلح ثوبه الا كناع  
 على شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته من شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 كغيلة الاجنبية في ملا من الناس ما انما وان كانت من الصغار  
 ما انما تغرم في العرالة لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 تغفيله لزوجته او لاهته على الوعد المذكور فانه رايه في العرالة لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 وما من يغفل بالضرر وهو لما كتبه لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 وفعله ابن عمير السلاح وقال بعينه شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 لان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته  
 الغياح منه عصبها نقر في باب الغيبة قال السويدي يجرم الشتماء ته  
 كما يجرم في كرها قال الشيخ يغفل تغفيل الرجل من جبر الله والكرامة  
 ومحنة لاهته لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته لعمري ان يكون له في شتماء ته

جاء



ربيح في تغريبه وان لم يكن فيهم عود من قبل من اسير ببلد القبط المتشابه  
 الا اهل البلد وسومته وبيروت رواد استجاب وماله مطرب وابن الما هذين  
 قلت ليس على هذا العمل وانما تفرقة لا يترك في الرجل الا اهل ببلد بللا  
 خصوصية الجير ان على اسير اهل ببلد فان بعد تشيخنا ولسا ملك الامير  
 ابو الحسن المرويني ربيعية فتدع نوسر جرح الشيخ البقيع القاض ابن  
 محير السلاخ حرم شتمه وابتولت له ايت بتغر ببلد الا عود انتم بذكر  
 له بعض من وثوق كلامه اوجب ان امر القاض المذكور بوجوبهم الا افعال  
 انما مع الا عظم منهم بل انه تخرج فيهم لغرض ما وقعهم وطال  
 وفعهم ازير من على طرفه حتى سعا بعضهم على يد من كان يتكرر  
 للشيخ ربي محير الله محير السيلبي ان يكلم السلطان عسى ان يمرض  
 القاض في رط من شتاء منهم وكن السابح وعمر الواسطة في ان يغفل  
 معم اذا وجد التفرقة في كل السيلبي السلطان ومرض ربي  
 محير السلاخ حرم ولده والسابح ومن سلا ولم يغفل الواسطة جبهته  
 الشيخ السيلبي الى السابح وكله في تفرقة ما وعمر الواسطة وان  
 يكلم عنه الشيخ ابن محير السلاخ في تغريبه ما شاء منه وذلك له يقال  
 لك ان ان تفتق فيه تغريبه وكانت السابح الحرج اذا نالت الشيخ  
 السيلبي حان تغريبه ما جابه بمراد لايف من ذكره انه قال لم قاله  
 لغزا منك محلة او استفعال احاطت ان المتصرف انما يعزل الرجل  
 اهل محلة وبيروت وذكرا تفرق الخيم والتمتيل حال له وهذا  
 الذي كلفت من تغريبه انت علم ان معرفتي به حريقة من ليسير  
 وليس من بلدي وهو فاطن بعد محال له لحد الحلة غير منفرقة  
 جلع يستطع ان يرد عليه جوابا لاني القول بالعلم نور ولا يرد في  
 ديانة انصاف فلتسه وارا ع بالواسطة بفسم صرح بنك في  
 در اسم على ما يلقن ابن يونس قال يعني لسفون واما من قبل  
 جوايز العمال المضروب على ابيهم فهو لسلاخ في التفرقة

واسلا على ممنوعهم ما كان من تلك المدة والعلية بغير مردوخ  
 المستطاعة وهو مثل صفير الزنوب واما المرمن على ذلك مستطاع  
 المستطاعة واما جوايز الخلفاء فجميع على قبول جوايزهم من بضر  
 منهم ومن لا يرضا وجب ما يرضى بغير الاموال على الامر المستطاع  
 الذي يظهر من فيه قليل وكثير ولم يعلم من العلم من انكر ان  
 العطل من زمان مائة سنة الى اليوم ومن قبله ابن شهاب ومارك  
 وانكر ان يقر ابن عمر قبله من التجار **قلت** صرح مسعود في نقل  
 كثير بل ان المتكلم هو علي بن زياد ابن رستم مذكور في الحضرة  
 على اميرهم علي ومعهما في مغرب في اخذوا ذلك من العمان  
 على البيضاية الذين انما جعل لاسم جبر الاموال وتخصيلها دون  
 وضعها في وجوهها بالاجتهاد واما الاموال الذين مريض  
 لاسم الخليفة او خليفة في الاموال وصرفها في وجوهها بال  
 جتهاد هم كل تجار وشبههم من امرا (البلاذ المحفوظ جميع الامر  
 جيوها اليهم جوايزهم كجوايز الخلفاء وان في اخذ ابن عمر جوايز  
 التجار من هذا وجههم واما الفضة والفضة والفضة  
 منهم ان في ارفقهم من العمال المضروب على ابيهم الذين موقوف  
 اليهم النظر في ذلك وضرب على ابيهم فيما سوا ذلك من قاله ان  
 كان الجبا حلالا وعمل في الفسح بالعلم على جوارز (خدا  
 الجايز من منهم وان لم يعمل في قسمه بل لاكثر على جوارز اخذت من  
 وكرهم بعضهم وان سلب الجبا حلالا وحرام بل لاكثر على كراهية  
 الاخذ منهم ومنهم من اجاز وان كان الجبا حراما منهم من  
 حرم اخذ الجبايز والرزق على عمل من الامكان منهم وروى هذا من سلا  
 ومنهم من اجاز ومنهم من كرههم وان كان القاب عليه الجرا  
 عليه حكم الجرا وان كان القاب عليه الجلال عليه حكم الجلال وبيد  
 كراهية صفيعة وان كان الخليفة من الجبا حلالا والجرا من اخذ











ابن العطار من اسفاط تنصاته بالعراق من هوى واد جازله ابن  
 الكندي ابن عمات لا اطلع فيه خلافا وهما في غير متوسدة العراق  
 واما متوسدة العراق فيسبح فيجب التوجه مطلقا انفا قال ابن يونس  
 قال محمد بن عيسى الخلع واد اقل من ان من يعرف العراق ولا في حنة واد  
 كثير من عترة ايترا بنك لثا لمكتبة الفاضل قلت هذا ارجح  
 لعل يلزم ذكر اسمي التوجه ام لا في ذلك ارجح اقول ان هذا ان يلزم  
 ذلك وعكسه فلا الهيا فلتان والثالث من قول ابن عيسى الخلع هذا ان كان  
 محال بوجهه لم يجب والرابع من قول السهبي في المجموع ان كان الشاهز  
 مفسد هورا با العراق لم يقبل ذلك فيه حتى يبينوا في حنة ما يحيى وان  
 كان لم يقبل الا في عترة بلا يحتاج الى بيان ذكر الخلع الا اقول ان  
 ربعة ولم يعز الاولين وعز الثالث لطرف وابن الما جيتون وذكر  
 قول السهبي وقال ابن كنانة ان كان ابن حن من مشهورا في العراق  
 لم يستلان وانه كانا غير مبرزين لميلا قلت وهذا خلاص يفتي  
 (يعرفه في) الميرزا ولا يستل ويبي في غير فيسئل فيكون في من  
 من قول ابن عيسى الخلع واد كثر ابن يونس يلحقه وقال ابن كنانة  
 ان حنة غير مبرز في العراق ولا يستل في هذا هو لو كان مبرز  
 لم يستل كما صرح به السهبي واد كثر ابن يونس وما ذكر ابن  
 يونس من ان هذا في حنة بالتحديد ولا حرا بالتحديد وما يعرف  
 تفرد في كتابه لا في حنة ابن يونس وقال سمعون محمد رذا قال  
 هو رذل سوء غير مفضل السهبي في هذا كلامه في حنة  
 ولا يفتي في حنة (كثير من) في حنة قلت ظاهره انه لو لم يبرز  
 غير مفضل السهبي في حنة بلا في حنة واليه والعرف في حنة  
 ان في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 التوسيتي وحج به مفضل لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 بلا عرفنا هم اجمعين وحصله بعد في حنة لا في حنة لا في حنة

في المسألة الاولى والصواب انه لم يجب الاستعسار هذا في كثير  
 من الصور هل في حنة ام لا ولا حنة لا في حنة ما ليس في حنة  
 ومنه انما هل في حنة ام لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 فتا هذا جرح فتا هذا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 واد اقل من ان من يعرف العراق ولا في حنة واد  
 ذلك في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 ولا يرجح في الميرزا وقال بعضهم ان حنة لا في حنة لا في حنة  
 وما قاله البعض الاول كماله وما قاله الثاني في حنة لا في حنة  
 لمسكوتة وتفرد ما فيه من اقل ربعة في حنة لا في حنة لا في حنة  
 يكون في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 واما ذكر اسمي التوجه ام لا في ذلك ارجح اقول ان هذا ان كان  
 حكي ابو المعالي عن الفاضل في بكر الباقين وحجبه (الكلمة  
 عن السبب الزبي ومعه به التفريل ولا يجب ذلك في التوجه والمعرف  
 من مذهبهم الملسا وانه يفتيهم ولا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 وان كان من العلم في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 لم يقولوا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 انما هذا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 الى حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 البرية والبرية في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 قوله نعم ولا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 العلم في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة  
 في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة لا في حنة







معلومة ونحوه مما اتفق عليه من قليل وكثير مما لم يكن المكتوب له بقصر الكفاية  
 اما الفصل الثاني في الكتب التي لا تختص بوجه واحد اما ان له مبدءا لا  
 الموضوع بغيره بل هو كما انما يتصل به فوق ما يستحق ان يكون  
 جرحه وان له بول من الكتاب (المكتوب له) فيم فيه نظره وهو كل الناس  
 اليوم وهو محض في فهم القيمة على الثواب بل ان اعطاء قرارا جوا لمثل  
 في ذلك لزم من قبله والاكاذيب محيرة في قبول ما اعطاه وتمسك بما كتبه  
 الا ان يتعلق حق به لا المكتوب له فيكون جونا ويجبر ان على ارجح القتل  
 فلتست وفتن كذا كذا الوثيقة والشاهد بقره مت في كتاب الشريعة  
 وكذا كذا على يجوز للمعتق (خط الاجرة على فتواه) فيه خلاص والجميع  
 المنع ابن يوسف قال ابن الفلاس في العقيدة في شهر من شهر من شهر  
 دنا بنو وشهدوا ان كل يوم له على ما خرمه لا جاز ان كلنا مولى  
 وقال مطر و ابن الفلاس ان كانت المشاهدة ان على رجل واحد  
 في مجلس واحد لم تجز لشهادتهما وان كان لشهادتهما في جاز  
 شهادتهما وان تقارب من بين الشهادتين وان كان ذلك على  
 رجلين معتق في جاز ذلك في مجلس (وليس) بهار شيعي وقاله (صنيع  
 فلتست) الا قرب كلامه ان التنا في مجلس الاول وقال المازري  
 ان شهر جلال لر حليق يورين لهما على زيد فتح لتكمل المشاهدة  
 لهما لفضا هربني الاولين ليموا اقول ما زيج بعينه فانه از كل ذلك  
 في مجلسين متقاربين او متباعدين جازت المشاهدة وان كان  
 ذلك في مجلس واحد فلهذا هو الزهد على موالين المتصور  
 منهما لمطرب وابن الفلاس في المشاهدة وظاهري للاع اصبح  
 امضا وهما ورون (المعني ان المشاهدة تنظر في هرة) المشاهدة  
 التنا في كذا المشاهدة ان على رجل واحد او على رجلين في  
 مجلس او مجلسين متقاربين تنظر في الشهادة على ان يكون الفصل  
 المجازات على المشاهدة الا ان يكون الزمان هو لا يرمع

الشهادة

المشاهدة وقال ابن رشترا ان كانت في مجلس واحد انما في قوله  
 بعين نبح وفيه بطلان وقيل ان كانا على رجلين جازت وان كانت في  
 مجلسين جازت على رجلين وفي جوازها على رجل واحد موان وقال  
 ابن الفلاس واما المشاهدة في كل واحد من المشاهدين على المشهور  
 وا حلو الغرض في ذلك فيحصل في السادة ثلث طرق وتخرج من الارز  
 انشأ الى انه ينبغي ان يثبت في هذا (المنزلة في العوالة وحفظ  
 المشاهدة في وانه فيثبت لا ينظر في حلية المجازات في الشهادة  
 ابن يوسف في العقيدة قال ابن الفلاس في المسئلة في المشاهدة  
 ان هو لا يلبسوا هذه الاشياء وهذه الروايات ولا يلبسوا المصوح  
 مما انه يفلح عليهم هذه الروايات ولا تمتنعوا في الاموال بشهادة  
 لهؤلاء ولا يغيرهم من شهادتهم في اوشاهد بيلقون معهم وقال ابن  
 حبيب عن ابن عمار روى (العقيدة) ابن الفلاس لا يجوز في ذلك  
 اقل من اربعة في القطع واموال الرقيقة غير المشاهدة ولا يجوز  
 لشهادة المشاهدة لا يفسد مع قول مطر المشاهدة على من متابع  
 مجازة في القطع وفي احوالهم وفي قول غيرهم ولو في تجزئة المال  
 مع تجزئة القطع وقال مالك لا يقبل بقاء الشهادة في بعض  
 وقال اصبح عن ابن الفلاس تجزئة شهادة على من متابع في القطع  
 وفي احوال الرقيقة غير الاموال الا ان يكون حلالا فيسبر فتجوز  
 له مع وغيرهم كقول مالك في الوصية لهما فيسبر فيسبر فقال  
 اصبح وان كان الزمان كثيرا سقطت كلهما قلت تحصل مني  
 كلامه في اربعة اقوال وقوله في كتاب المجازات في قوله  
 وتجوز على المجازات المشاهدة في حاربه ان كانوا معرولا لا يسبيل  
 الى غير ذلك المشاهدة لا يثبت او با خطه او غير ذلك لا يقبل الشهادة  
 ا حط منهم ليعلمه وتقبل الشهادة بعضه بعضا وانما بقوله  
 اذ لا يسبيل الى غير ذلك الضرورة وحده بعض قولها مع خلاص



ما تقدم لابن الفلاس في القينية وبعضهم على الوجه في كل ما في المسامع  
 كما ان اهل الرقعة مشترك في النكاح والارواح فيكونوا سقطت عنهم  
 احوالهم الاخرى كالايمان بخلق الله تعالى وحرمانه من كل ما في الدنيا وقصر  
 الخلق على ما في الآخرة من النكاح والارواح فيكونوا سقطت عنهم  
 لا يتكلمون في ما في الآخرة من النكاح والارواح فيكونوا سقطت عنهم  
 الوصية لموضع الضرورة ابن يوسف قال سمعنا في القطار بين السيفين  
 ومن قتلوا الكرام في حلقهم قبل البلاغ وانظر حقيق الكرام فان شهدوا  
 بعضهم لبعض جارية وبرجعون عليهم في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 ليس موضع ضرورة لو جرد من يثبتهم ليس سواهم فقلت  
 وقاله ان كان اكثر اذهم في مجلس واحد في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 جازية قاتله مطرب وابن السبكي حكاية ابن رستم في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 ابن يوسف من الوازية والجموعه قاله كبير الملوك اذ اكتب الفاي  
 لشهادته رجل ولم يقطع حتى قتل فينبلا بما نافية او قتل رجل  
 فاذل من استنصر عليه بلا تسقط سبوا لشهادته وقال (الشهادت  
 وابن المواز تسقط بتركه وفيه مثله في حقوق العباد واما (المروء  
 فتسقط قاتله مطرب واصبح وابن حبيب فقلت وبالشهادت  
 قال ابن المواز الفاسح في الرواية في كتاب السرفقة حيث قال  
 واذا ارتزوا وجلسوا قبله (الحكم لم يقطع بما استنصروا به على  
 من رضى او سرفقة وكذلك الحق وان كان بعد الحكم بقول ابن  
 كبير السماع وقوله بحمد الملوك في ابن يوسف عن بحمد الملوك ولو حزن  
 بعد هذا الشهادته ما يبره لعل من من السرفقة والفرقة وشرب الخمر  
 بل في شهادته تصافيه بذكر ابن المواز لانه مما يقطع انه كان قاتلا  
 ومادة شره وبن يوسف عن (صحيح فيمارة الشهادت لا مران يعلم بحكم بها  
 حتى تروى جملها في كل ما في الدنيا لا يجوز ان سمعنا في القينية  
 يستنصر انما بالطلاق وفيما خزانة ابن يوسف جملها في كل ما في الدنيا لا يجوز ان

عليه

عليه بان شهادتهما تقبل ما فيه وهو مجمع بطلانها على كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 وكذلك اذ اترك (القباع) بشهادته في محض (والمال) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 وليس معتبر به مجمع بترك قبعية خلافه في اذ (جهت) (الفرع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 قال الشهادت قوله سمعنا بطلان في الطلاق لانه حوله تقع بملاجه في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 رستم وهو اظهر من ابن يوسف قال ابن المواز (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 ان رجلا حلفوا (امرأته) (البنت) (العتق) لانه لا يجوز ان (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 لشهادتهما في (الطلاق) (العتق) لانه لا يجوز ان (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 عليهما اذ لم يثبت الطلاق والعتق بل هو وسنذكره ولو تسقط عليه بطلانها  
 وشهدا انما رابعا على بطلانها (او) (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 يبرر الرجل وامرأته قال ابن المواز (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 الفاسح يقول لشهادته الفاسح (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 هو من هذا الرجل في (الطلاق) (العتق) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 وقاله استنب ومن القينية قال سمعنا واصبح وهو في كتاب ابن المواز  
 والجموعه عن بحمد الملوك في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 علا من هذا من (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 حبانة ان جارية بلائة حاملة متهمه ولدت بدا يجوز شهادته لانه حبانها  
 لولدها بغير شهادتها قال اصبح في القينية ولو اعتق رجل عمة بن شهادته  
 انه عمة لها مع صديقة يبر من رجل بشهادته انما يجوز في (القباع) في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 وقال سمعنا في كتاب ابن يوسف في الجميع وعادة كره عن سمعنا من انه  
 اجمع (الحبان) ان كل من استنصر شهادته في محض الفاي في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 او بغيرها في كل ما في الدنيا لا يجوز ان قال ابن يوسف ومن الجموعه  
 والعتيبة وكتاب محمد قال ابن الفاسح عن مالك في مريض يسأل من  
 لشهادته في كل ما في الدنيا لا يجوز ان قال كل شهادته في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 فتح بشهادته في كل ما في الدنيا لا يجوز ان قال كل شهادته في كل ما في الدنيا لا يجوز ان  
 تميمه من الشهادت واما بغير يبر وجهه في جارية فقلت



قال ابن رشتة معناه ان كان ميرزا جيع العرانة وهو ان سبيل كنهها لمتنقل  
كمنه على ما في سماع يبي وروايت من عليه الحق يقال له بلغة كنه انك تشتمل  
عليه بكرة جبال لا تشتمل عليه بركة ولا في منه عليه وان تشبهه عليه به تشبهه  
بما طلة فتح انتصر له بفرح فالتجسس بكنهه وان كان على قوله بيته قاله  
ابن حبيب وهو يفسر قوله كنهه لمتنقل انك تشتمل على سماع يبي  
والعرانة يعني انه يقول جيع العرانة انما قلت له معتنز را  
ولم ازل على ما تشبهه به والوجه الاول لا عرانة فيما اقرب على نفسه  
من الجمل بال تشبهه به جيع ان تشتمل الالة بلق كنهه من ان  
خشيته ان لا يقع بها في مرضه فيصروا ان كان ميرزا ابن يونس ومن كنهه  
ابن سمعون يمين تشتمل تشبهه به جبال كنهه عليه تشبهه به كنهه  
جبال ان تشتمل به جبال امانا مطلقا ومن تشتمل به جبال تشبهه به كنهه  
وهو ان جوع قلته قال ابن رشتة ونقل ابن حبيب عن طريق وابن  
الاجل جيتون واصبح ان قوله كنهه لمتنقل جيع تشتمل به وان فافت عليه بيته  
الان ان يرجع عنه تشتمل به كنهه جوع عا ورجعه ان قوله كنهه لمتنقل  
اعترافا لاجوعه ولو تشتمل عليه البيته ان كان ذلك انك ان  
ان بها ثقب على تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
لسمعون ان كان ميرزا جيع العرانة وجمعي الى تشتمل به كنهه جوع عا  
وقال اخرون انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
انك انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
وقال المازري الواجب في قوله ان كان غير ميرزا ان التشتمل والتشتمل  
يعرض لمتنقل بال تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
بما اذا قال ما عرانة على ثلاثة اقوال ان تشتمل به كنهه جوع عا  
فقلت والاول اختيارا وكذا لك الثلاثة لورود المشاهدة في خبر  
تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا  
انك انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا

في ذلك

في ذلك وقوله ابن رشتة معناه ان كان ميرزا جيع العرانة وهو ان سبيل كنهها لمتنقل  
ميرزا سبيل كنهها لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
جيع العرانة يعني انه يقول جيع العرانة انما قلت له معتنز را  
ولم ازل على ما تشبهه به والوجه الاول لا عرانة فيما اقرب على نفسه  
من الجمل بال تشبهه به جيع ان تشتمل الالة بلق كنهه من ان  
خشيته ان لا يقع بها في مرضه فيصروا ان كان ميرزا ابن يونس ومن كنهه  
ابن سمعون يمين تشتمل تشبهه به جبال كنهه عليه تشبهه به كنهه  
جبال ان تشتمل به جبال امانا مطلقا ومن تشتمل به جبال تشبهه به كنهه  
وهو ان جوع قلته قال ابن رشتة ونقل ابن حبيب عن طريق وابن  
الاجل جيتون واصبح ان قوله كنهه لمتنقل جيع تشتمل به وان فافت عليه بيته  
الان ان يرجع عنه تشتمل به كنهه جوع عا ورجعه ان قوله كنهه لمتنقل  
اعترافا لاجوعه ولو تشتمل عليه البيته ان كان ذلك انك ان  
ان بها ثقب على تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
لسمعون ان كان ميرزا جيع العرانة وجمعي الى تشتمل به كنهه جوع عا  
وقال اخرون انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
انك انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا  
وقال المازري الواجب في قوله ان كان غير ميرزا ان التشتمل والتشتمل  
يعرض لمتنقل بال تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه  
بما اذا قال ما عرانة على ثلاثة اقوال ان تشتمل به كنهه جوع عا  
فقلت والاول اختيارا وكذا لك الثلاثة لورود المشاهدة في خبر  
تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا  
انك انك تشتمل به كنهه جوع عا كنهه لمتنقل انك تشتمل به كنهه جوع عا







وفيه اذا كان العوض عن عوض فهو على الملا وان كان عن غير عوض وكنت  
 الابن او الابن فيكون على العلم فانه ربح الفاسد واشتبه وابن كنانة وسكنون  
 وارتكب على هذا القول لعل في هذا اعلان العوض مما يثبت ام لا يحمل  
 ابن الفاسد واشتبه في هذا الملا وان كان ابن كنانة وسكنون  
 ان كان العوض مما يثبت ويثبت فيكون على الملا وان كان مما لا يثبت  
 كل العوض (الربح هو عوض عن البضع فهو عوض عن العلم) لا يثبت  
 فهو محمول على الملا في (حج) الملا لانها اقرار باليسر وليس  
 كقول حماله المطلب اذا مرط حتى لزم الملا بلان يثبت ان (الغالب  
 من حال شئ وان عاكس حال الوجه ان له حضور في مئة عنه فهو اقرار  
 ليس بهما حصل به والصرف يحمل على الغالب من حال شئ كغير  
 من يثبت به باليسر عنده خصوصاً لعل في الوجود وكذا جارية الخطأ  
 وجارية العرس في المأخوذة والجماعة واجبة جارية في شرطه الاقرار  
 بلادة منه والا يفتقر انه واداه عنه ما يجب عليه لغيره في المستعمل  
 فيخاف ان يكرر فتح وقبضه على معناه لسكنون فيقول ابن الرقيق  
 ان سكنون وجري في يمينه الجواز اربع جمل (ابن ابي الجواد سلام  
 لورثة ابن القبطاط وانا اربابهم اني لسكنون يطلبون فيهم ان  
 ابن ابي الجواز وانظر الملا وحمل الحق فيمنع عليه في وجه  
 سليمان ابن عمران واربوا جري وكانا يكتبان له حين كان فاضيا  
 بانه خطم وان كان ينبغي على ورثة من عكر قتلهم على انكار  
 عبيتهم بانه سمى بقتل (السل في ائت) انما اقر في زوجه مما طلبته  
 من ماله واعزمه بفعله لانه ان كان زوجا كان له الملا ورثة ابن  
 القبطاط او بدل منه منضمة واطلقت في حضرة في منفع ان يقول  
 في ذلك ما يثبتون ان يفيق ذلك الا اقرار من حمله وادام من طلب  
 التاخير لاداء ما عليه في غير طره (الخص) اتمل في حد تاخير  
 بفعله سكنون (البيع) واشتبه وقال ابن الملا بسكنون في كتاب ابن حبيب

على من حالات الا اشتبهه وما يطلب به وقال مالك في الحبس في ذلك  
 بعين في الملا والعم وقطة الملا وكثرة برجل عليه ما يثبت في يمين  
 واداه عليه ثلثا ثلثا في يمينه واداه ان يورث الملا ثلثا ثلثا واداه  
 وماله في مملوع ولم يفيق عليه في (الخص) لاداه وهو حسن وقتي (الخص)  
 الا امرع يحمل على اللزوم الا ان يكون قراره لا يثبت على مثله ليعسر  
 يثبت في القضا بالحصرة وعلى انا خير فيقول بسكنون يلزمه حمل ورث  
 سكنون وقال مالك في (الحبس) لا يلزمه حمل وهو حسن الا ان  
 تكون بيعة تملك على تقييده او لغيره او لغيره فيلزمه الحمل وان  
 قراره في تقييد القضا من يمينه يبيع ما يثبت عليه خروجه من  
 ملكه كجار مئة وعمله (الناظر) ومركوبه وما يدرى به يبيع معرقة  
 له يورث ببيع لان (القسمة) القضا من يمينه في ذلك وقال مالك في (الحبس)  
 وذكر ابن ربيعة ان (القسمة) في ماله يورثه الفريخ انما وعلى ما  
 لغيره ثلثا ثلثا وقال يمينه في يمينه يمينه فاضاه كساعة  
 على ثلثة اقوال فيقول يورثه ثلثة كثير من الشيوخ وفيه لا يورث  
 ويبلغ عليه حينئذ فانه اخرون وفيه ان عمره لا يورثه يورثه الا  
 اخر وهو طاهر الروايات وعلى الاول فيقول يلزمه حمل والا يمين  
 فانه يمين الشيوخ وقال سكنون في كتاب ابنه وفيه لا يورث كثير  
 من الشيوخ ويحرم لابن الفاسد في سماع ابنه واشتبهه هل يجلد  
 ابنه ما حبا ناضا ان له يورث به على ثلثة اقوال فيقول يجلد فانه ابن  
 في حونه وفيه لا فانه ابو يمينه (الحمل) وفيه ان كان من التجار صلح  
 واداه فانه ابن زرب والخلع في هذا ميني على الخلاف في يميني  
 القسمة ويقل ابن سهرل ثلثة كعيل في (اللان) محكس عن (الغول)  
 قال ابن هاشم في الميعير واداه ان صفق الرعوى في يمينه عليه  
 بانقار جانه فكل منعهما صلح (الطالب) فيير السطوب على الاداء ولم  
 يورثه واداه ان ما حبا يمينه لا يملك غير الربح فانه يورث ليعي



نحو تنهين ونحو الحطاح ابن زياد على انه جعله على الاموال لم يغيره واختلف  
 على بلني حميله ام لا يقبل يلزمه حميل بالمال قتاله (عثر الشيوخ وخو قيل  
 بله بل لو جع مثله ابن مالط وقيل لا يلزمه واحط منها فله مستوفى قال  
 لم يثبتنا ابو موصو كيبسي الغنم بين على ما بلغه وعلى كمال الاول ومنه ربر  
 زيد ابن الغنم سمع في كتاب الجملان من عليه دين وله مال مكره على  
 عزما وى بطلبه حميل حتى يقبل مثله ليس ذلك لانه لا ان يجا جوا  
 ان لم يبر (او يعين) وصعد ابن عثاء هذه الرواية وقال يهر خلاف  
 الاصول والصواب (الزمام) حميل ان سوال التاخير بما عليه فتوله  
 درة (جلس) مثله ابن ريشة حجة الشهادة بالعلم ان يقولوا المستأجر  
 انه يعرفه بغيره على ما لا يعلم له مالا ظاهرا ولا باطنا زاع ابن عثاب  
 ولا يثبت هذا لم يغير هذا الى حيني ريفا عكس شهادته نعم في هذا  
 الكتاب (ابن ريشة) بله قال انه يفي على كماله لم يظاها ولا باطنا  
 مع يظاها لم يظاها من لا يظاها على كماله الى كماله هذا على البينة او على  
 العلم ولو ثبت على البينة والنقطع يطلعت وتو في سماع الشهاب  
 قال ابن قنوج ان (ثبت) الربيع عدم نفسه واخذ لظلاله ما ثبت  
 له مالا بميتة (البينة) ولا مريم بمنزلة (الربيع) هذا على الطالب  
 في ذلك (المران) قلنا ولا امر به غيره ووقف بتو لتو في (ربيع)  
 فتران بهما وكنت (در) الشهود في كرم وحط لم يثبت قال (المتن)  
 مثا تنزل مصلابل لا تقبل فيبها البينة بالغير منها من عليه دين  
 عجم بعضا بعضه وادع على العجز عن جرمه ودراته لا تقدر  
 ومن (دع) على العجز عن بقة ولله بعد طلاقه (الام) ومنه كان ينبغي عليه  
 الا ان تقو بينة الله نزل به من نفعه كما كان عليه **قلت** هذا طريق  
 خلاف ما عليه العمل فيبطل لان من جنته انه يقول كفته انك لم ي  
 لا يلزم منه في بفسر الامر وادع الشبهة ربر يوسف بفسر الزعيم  
 بقول النجى والحق به انه لم يعرف العمل بملاجه والى علم

ويريد في الكتاب ما لم يثبت على نفسه انه لا يعرف بان استشهد له بانه لا يقبل  
 صحة العمل لانه يظن له الا ان تستقر بينة بعينه على جوارره فله فضل  
 ابن ابي ريشة وعنه على العمل وقال بعث الغنم بين ان بينة العمل  
 تستقر لان في الشهادة بالمال مظهر لادعائه (ابن) ريشة وادعائه بينة شيوخنا  
 على ما بلغه بالادعائه في جملان الحال وبنا لثاني فيمته ظاهرا في الغنم على  
 محلي في جمل الشهادة بانه تعلم بغيره لا تستشهد عليه به بملاجه بمقول الحال  
 وعلى الاول فقول ابن عثاب عن (المشاورين) ما رجا عنه ديني بغيره (دع)  
 العمل (البتع) في غنمه وليس صلح بالغير حتى يكون قوله ولا يقبل بينة  
 بالعلم لانه بينة (كنت) رجا سلف (وهدية) وتو ذلك قلنا فله فضل  
 شيوخنا قوله (البتع) في غنمه انه مع تمام الصلح وفيه نظر لانه ان كان  
 على اسفلام بعث (الربيع) جبهه رجا الصلح منه وان لم يعمل له ما تملك  
 لم يلزمه الصلح وان كان على رقا لثني من غير صفة الربيع كانه انما خير من  
 ديني في دينه وان شصرت بينة بالعلم واخذ رجا لثني بانه تملك في ذلك  
 على خلعته (المران) يقبل بينة الملا (العمل) وان كانت (قل) عدالة فيفسر  
 حقه تقو بينة بملاجه رقت عليه ذلك الجوارر بحاله وملا صوة وقيل بينة  
 العلم (العمل) وان كانت (قل) عدالة وقيل بقاء العمل (البينة) في مكان  
 نساه وباسفطنا وارسل في المسجى وذلك ان في بينة العلم (البتع)  
 حكا هو قليمه وتسرح وبيمة (الملا) بقتع مكانه في تقارضا بقتضا  
 في ذلك بل علمه قال ابن ريشة وهو الذي هو بوجه والقول الاول  
 بغيره وانما يشبه كون بينة (الملا) العمل ان كان اخلا فلهما العمل ان خلع  
 وسرح لانهما لكانا بقتع حطام الهور في المسجى وهو البقتع ميلة  
 الى ان يعرف في ذلك بين (ان) تكون بينة (الملا) فلهما رجا الخو بجزر ان (الطو)  
 من (المسجى) او لا ورفت بتو شمس ولسالت عنها بقتع شيوخنا  
 ما ثبتا من (الطو) ليس على غير من استشهد بمنزلة خفية ويعمل على ما بينة  
 به من غيرهما من العمل (العمل) وهو (العمل) انما مسر وهو قوله (ابن) الفاع

لا يقبل من المديون  
 العلم ان استشهد بالمال  
 وبه افسر ابن ريشة  
 بمقول الحال

اذا المراد بينة بالعلم  
 واذا بالمال







يتبع فيه منه بلا يلزم الحكم في الاول لانه في الثاني كذا وجوه  
 هذه العرف والابن محرز عزرب من موطر وابن الحكمون لا يجل الحكم  
 بمطاب المهور والمزاد ان الرجل يتولى لا يطالب به لان المال يمتنع  
 حقه له انما يقع ولم ار من جملة **فقط** وكان بعض غطاء بلون  
 كمل به وامر بان يجعل به وثيقة محرم في عتقه وطيب به ربحا  
 وصريته ولم يكن غفوه هذا القاض كغيره ولم يكن من اهلها مزارعة  
 تولى الفضل لغيره من اهلها ان يتبع فيه ذلك مع مئة من العمل في  
 تولى بخله وارثه انما لم يسمع منه فيما ذكرته له لخالقة من خالقه  
 من عروق اصحابنا لعل ملتصق بالناس بالدين من التوقف على التطوير  
 من ارباب حبيبة تكويهم حتى يكتفوا لقله لجماعة وهو ليجننا ريس  
 يوسف يعقوب الرزقي ليلا يكون منظره لشيء يات به فيكون له مجال  
 جوابه بان العمل على خلاصة ذلك فتمت اياما ذكرت له وهو ما يقوله  
 الهوام عقرنا ليسبع برة اذا طيب له امر امان ذكره به هو من  
 جبهه **مسألة** ويحسب الى اخره هو من قوله ابن القاسم قال  
 سمعوني من سفيان لم يفرق في اليه امراته ابن يونس رلان تشار  
 امراته المذكور عليه في عيشهما فالحق في ذلك وقال محمد بن جيس  
 الزوجان فتمت عملهما فلهذا في ذلك ان السجني خالبا والاحمسي  
 هو مع الرجال وهو مع النساء قلت اراد بجهنم ابن الموار كماله  
 لتضرب ابن رستم بذلك خالبا ومول سمعوني طهر وعمر الله النج  
 لسمعون وجورن عبد الحكم خالبا وقوله ابن عبد الحكم حسني  
 اذا اشكل امره هل هل فليكن له ما يرام ان علم منه المرد في الاول  
 الحسن فيحصل في المسئلة ثلثا ثلثه انما تشار لغيره في  
 الله ويحسب لسمعون وابن الموار مع محمد بن عبد الحكم والنج  
 قال محمد ولا يفرق بين الاب وابنه في المسجني ولا بين الاخوة وعظماهم  
 ان لا يكون علم منه الفصل الا ان اموال الناس وانما بها ما

يمنع

يمنع منه ولوه ومن بعد عليه المتقنين عليه ابن يونس عن محمد ولا يخرج  
 المحمول في الحق ومن لم يسل عليه او يجره وانه يخرج في مرضه  
 لا امراته ثلثا من ماله لا يشار فيه لها وتطلع على ماله فلا يشار  
 فيقول مع حبيته يجوز ولا يخرج المحمول لغيره ولا لغيره ولا لغيره  
 ان اشترى مرضا او يوه او ولوه او اخوته ومن يجره من اقراره وقبيل  
 مائة ان يخرج لمسلم عليه لغيره لا يجره لا يجره من اقراره  
 وعمر الاربع و منع حرمه لغيره لا يجره الحكم قال وقال بعض  
 الشيا في مئة منهم انما هو على قول من نشأ بقوله الحق مبرر  
 كماله في ويرى بان له لا لا تسقط بالحق على قول وارجح النج  
 ان اكثر من الما في خلا الخوف على ثلثه من اموالهم يخرج وجه لجماعة  
 والاولى ان يمنع منها ان لا يمكن حرمه لها مع علم ضرر المزمع  
 ابن يونس عن ابن عبد الحكم لا يخرج لجهة الاصلاح ولولا حرم يخرج  
 او عمره وفيه عليه بزيه حبس وبقي على امراته ولو كانت عليه  
 يوم تزول ولم مطة او مضا او عرقه استحققت رجة قبله منه  
 حتى يتبع وجهه في حبس لغير الاول ولا يخرج لغيره ولا لان  
 يخرج (سرة) او قتله ان ينفى بوضعه فيخرج بغيره وان قزم (خرج  
 بمره) وانه مرض لا يخرج الا ان ينفى بوضعه فيخرج بغيره لا يجره  
 مغلته في **مسألة** ومدة كره في المزمع وجه بانه اذا ذهب مغلته  
 لم يعلم هل محمول او مطلق وعمر ابن عبد الحكم عنه بقوله  
 قالوا بغيره من الموار في ابن الموار بن هو من قوله ابن القاسم  
 وقدر ماله ولا يجره لغيره في المنة على مدة كره من ماله وانما راي  
 انما حرمه لغيره (اليمين) من المسجني ومدة كره من حبس  
 رولة لا يجره خالبا ووجههم انه لا يشقة له في حال انهم  
 الا ان امراته بطلت اذ وطيه خيرية ابيه ويقطع ان سر من ماله وما  
 كره من علم حبس الابوين وجههم لان له ما في ماله لغيره من



وجوب النعقة ونحو ذلك لقوله عليه السلام انت وما لا يسير وتخصيص  
 الربيع بغيره انه ليس من حق ولادة الصغير للنعقة عليه وهو كذا  
 فانه في كتاب الموازن وكذا في قول محمد بن الحكم بن جيسر لولده الجيسر  
 ونقل الباقين حمله في نعقة ولده الصغير بغيره ولا خلاف كذا  
 المذهب لان ترك النعقة عليه ضرر وقال ابن النضر في قول جيسر لولده  
 لولده في بطنه ان شج به فظا هره في الولد الجيسر والربيع في النعقة  
 ونحوه انها حكاية في نعقة الصغير وفي المال العيني وعن نقل ابن نضر  
 اعتمر ابن الجراح في قوله وفي جيسر والربيع في قوله فظا هره في قوله  
 جيتصل في المسئلة ثلثة احوال (حرفها) انه لا يستحق مطلقا وحكمه  
 وتاثيره ليس من حق الصغير للنعقة وفي حق الصغير الجيسر  
 في قول معين قال خليل ولو قال ابن الجراح في الربيع لكان الحسن  
 ولعله اعتمر على ان في ربه اللاج كلاب او اخر قال ابن نضر ولو قال على الا  
 محال انه د عوا جرد عليه (اليمين) او كان له نسا له على حقه فيمن يستتم  
 انما ما يثبتهم وكذا ان تعلق بيمينه حق لغيره (ان كلاب يدعي  
 تلعب حرا وانته والربيع يطلبه بالجملة او بالرجل يدعي على الربيع  
 زوجته تحلف في محض نكاحه وانظر لوطيل لالابته بالنعقة عليه  
 والثبت العلم لكل يقضي له بالنعقة دون يمينه لانه لا يمين لا يمين  
 محال به او لغير يمينه لانها يمين وجبت بالحكم والامر فيها محال  
 والحسب في رايه في ذلك خلافا ولا خلاف وجوب حلفه  
 بالصفة يحل بتقل التيطيع عن ابن ابي ابي الربيع وعن غيره معلوم  
 قال بعضهم وبم العطاء وعليه العمل وتزلت مسئلة في حكمه في  
 الجاحية في امراته طلبة ما انفق على ولده الصغير ونحوه تكتسب  
 بانها انما تنفذ لغيره بحكمته ليمينه لانها لوطيل لالابته  
 وهو يمين جو جسر ونحوه محال بالامانة ثم رطلت على حكمه بغيره  
 المحال بانها انما لوطيل محاسب على ولده الصغير بان باق اقد

له كذا

لوكذا وانظر جانه محال لان الغالب به غيره فلو بعث الموثقين وكان يستحق  
 حلفه الله تعالى ليجل المذهب عليه وهو ضيق والربيع انما لا يجلب  
 كما لو قال به الولد ولو كان الولد كيميرا وذهب مذهب ابنه لغيره (او بغيره)  
 له وطلب جانه بيمينه له كغيره ووقفت لنا يا لغيره وان حكم لغيره  
 وماله كغيره في النكاح عن مالك انه لا يجلب له بغيره في حلفه محض وهو  
 كذا في رواية في لوطيل لالابته وقيل له تعليم وليس يعفو وهو  
 لما هره قول ابن النضر سمع وراي في المبالغة وقول مالك في العينية  
 وقول ابن النضر جيتصل وقيل له ان يعلم وهو محض ولا يجوز تشبهه به  
 فانه ابن النضر ليجل حكاية ابن يونس وزاد عن كذا في قوله (كذا في)  
 اخذ منه حرا ولا يعفو حرا بجهالة واعر ابن نضر قول ابن النضر لوطيل  
 لان العفو كيمير في كيمير يحكم به (الفراغ) قوله وان انفق ابن  
 ابن يونس قال عطف ربنا منهم الا ماع فيما يجب عليهم من نفقة  
 انما به لوطيل لالابته بغيره (انما بغيره) قوله (انما بغيره) قوله  
 لوطيل حلفه الله تعالى بيمينه لوطيل بغيره (انما بغيره) قوله  
 بانه يجب عليه ذلك فيما يمينه وبين الله وان انفق بانه يستحق  
 ولا يقرض له له وكنت اذ كره في عرس بنتها اية مهره في يمينه  
 الغيرة رجم الله بطلع بغيره كذا وكذا في قوله (انما بغيره) قوله  
 والنفقة انه قال بغيره لغيره من عطف (انما بغيره) قوله  
 الفراض من ماله بغيره ماله عليه وفيه لوطيل ولا يمينه **قوله**  
 وجيسر (انما بغيره) قوله بغيره جيسر (انما بغيره) قوله  
 لا يجلبه الحسن لان له حرمة الاب وراي في الفراض  
 يجعل في رايه في الاب وراي في الاب ومثله لغيره وقال لوطيل  
 كذا في قوله (انما بغيره) قوله بغيره لوطيل (انما بغيره) قوله  
 ونسب بغيره في لوطيل لالابته وهو محض وراي في قوله (انما بغيره)  
 بقوله لوطيل لا يفتني منه لاني (انما بغيره) قوله لوطيل لالابته







[illegible]















واما قبل بغير ذلك الزوج في الزوجه بغير ذلك الزوج في وقت قبل الرضا  
 ولا يصح اذا اقاله بغيره ولو مات الزوج القوله قبل موت الزوج  
 بما قررنا له جازا لان يكون وارثه وارثها يكون كسواء بغير  
 وصية لو ارثت وظل هجر الخلاء لو دعي لها هجر لكلا بالقرينة لبري  
 من ذلك وهو كذا فلوله ولا يجوز ان يرثه بغيره وارثته بغيره  
 بل في كره هو من هجرته وذهب الشافعي الى قبول ارثه في مسواه  
 كان لو ارثت امه لا يحكمه لا يبيح شيئا مطلقا قال ابن عمر المسلم  
 وقوله الشافعي هو الاصل ولا يبيح فيلبيس الاقرار على النكاح من الهبة  
 والصرفه كما جازن العطية في انما هو التنازل عن غير معرض لغيره جبرا  
 لمسيب حق الوارث وهو المرض المتخوف بجلال الاقرار بجلاله انما  
 بما تخرج في الزمة في الزمن الذي يسلم فيه الطاهر ويتوبه  
 فيه العاقل واهل المذهب فاما مسواه في سائر الزمان كغيره كسائر  
 الاحوال وفيه نظر من وجهين احدهما ان المتزوج ههنا ليس  
 له فيها ميعاد التنازل في انهم طرأوا به الى حق من المبيت في صبي  
 كمنه بلان بلان في التهمة في انبثاق حق على غيره وهو خلاف  
 الاصل بلان يقبل في انبثاق حق على نفسه وعلى غيره الاصل اول  
 بهذا امرجت هذا جلت في حق من يتعلق بقوله بغيره فلوله  
 ليعتد ورثته بغيره فلوله لا يثبت له قوله بغيره يجوز  
 اقراره له بغيره مع وجود ابنته وظل هجره ولو كان لولده على  
 ولم يولد له وهو كذا في حق اقراره بغيره في ان ابنه في  
 في اول صلبان ببلانه اقراره بغيره من غير الزوجين لا يخلو  
 اربعة اوجه الاول ان يقر الوارث بغيره من الهبة من الهبة كذا في  
 لا حر ولا حر ولا حر كذا في اقراره لا يثبت مع عصيته فلا خلاف انما يجوز  
 وان كان القوله بغيره كذا في اقراره بغيره مع ابنته فلا خلاف جاز  
 وان كان اقراره بغيره ورثته بغيره منه والهبة بغيره كذا في

لغيره اثنان وعصيته ولم يثبت اوارثته او يقرن مع من لم يقر له بغيره  
 اقراره اليه وبعضهم يقرن اقراره لغيره ولم يثبت اوارثته او يقرن مع من لم يقر له بغيره  
 وقيل لا يجوز التنازل في قريب غير وارث او لصريق ملاطعة في المستحرم  
 ان اقراره بغيره جاز ان ورثته بغيره ولا يجوز ان ورثته بغيره وقيل  
 لا يجوز والفقهاء في (المردية) على ما وقع من اقراره بغيره في النكاح  
 وقيل ان ورثته بغيره من راسه بغيره وبكلا من التنازل التنازل  
 ان يقر بغيره جاز وهو جاز بغيره فلا خلاف وان لم يقر بغيره بغيره  
 كذا في الفقه الرابع من لا يعرف جاز ان يكون بغيره جاز اقراره من  
 راس المال او صلا ان يقصد به او بغيره حتى ياتي طلبة وان اوصى  
 ان يقصد به بغيره لم يقبل ولم يقر في من راس حال ولا خلاف وقيل  
 يجوز حسن التنازل وهو ما جاز من كتاب (المردية) وقيل ان كان ليس  
 فمن راس المال وان كان كثير الى غير مطلقا قال ابن عمر المسلم  
 وليس المراد ههنا بالكلية حاله في اقراره بغيره انما بغيره التي  
 لا ادله فيها ولا اوله فلا في كتاب (المردية) الاول من (المردية) وان  
 اقراره بغيره بغيره للمصنف (الملاطعة) جاز ان ورثته ولدا وله  
 وله وامه ان كان ورثته بغيره او عصيته وقوله لم يقر بغيره  
 اقراره بغيره للمصنف (الملاطعة) مع ان الوارثه (ابو) وليست  
 كلاله مسألة واما ان اقراره بغيره في كل حال هو بغيره الوارثين  
 كلاله وسمكت عن مجهول الحال وهي (المستحكمة) وفي ذلك  
 يقول ابن رستم على منعه من قوله في اقراره بغيره من حاله  
 سقط اقراره لهما ان ورثته بغيره وان كان بغيره بغيره في  
 وعصيته والولي ليعتد وان كان اكثر صفرا او وكبارا من  
 غيرهما وكبارا منهن في جاز في اقراره لهما بغيره من  
 اقراره بغيره في اقراره بغيره (المردية) انما في اقراره بغيره بغيره  
 صفرا ومنه في اقراره بغيره ان كان الولد في كرا واحدا جاز



اقراره صغيرا كان او كبيرا منتها اذ من غيرهما وان كان الولد ذكورا  
 مخرجا جاز اقراره الا ان يكون بعض صغيرا منها وبعض كبير  
 منها ومن غيرهما جاز يجوز بل ان كان الولد الطيب في الموضع الذي يرمع  
 التهمة مخالفا في اقراره لها على ما له في يرمع التهمة وبطل اقراره  
 على ما يرمع لهما (صنع راجع الروايتين فيهما وان كان بعضهما يرا  
 تخرج على الخلا في اقراره لبعض العصبة راجع خلافة ومحبته  
 و اقرار الزوج لزوجته كما قرر فيسوله قبل السخ منته  
 اقتصار بن يونس فقال قبل لابن الفاسح السخ وفي الاصلان سم  
 السخ من حاله فيهما شيئا و اري لا يجوز له محذور كراه رداية  
 ابراهيم بن محمد بن سمعون وفي رواية يحيى بن عمرو بن مصلح  
 و اخرج ابن ابي شيبة في مسنده لا وظاهر الكلام الاول المتصل  
 به من قوله و انما في ذلك ما لا يملك المرأة (في قوله و امل الولد و اراخوة  
 جلا في الترات لا و عليه حملوا من ههنا في الكفا و اراخوة  
 على اقتصار المرأة في ماله (فتنصرها سورا و يورثها على ما هي  
 في الام المستقلة لاهته في الموضع و كان في الامير في جميع  
 وان المعتبر انما هو في الموضع و لا في الموضع في جميع  
 و اصل هذا في التهمة و اري على كراه من انه لا يفرق في ابي  
 يونس ذهب لبعض الفرويين و يفرق بعض الحكماء بان السورقة في  
 الطينة اقول ان السورقة يفرق غير منقطع و نسب الزوج حنة  
 يقطع بالطلاق و الموت فسوله و ضعفه فيجوزنا فيقطع الله  
 تقع بانه لو لا طرد في كل صورة توفقة لقتل في قتل ابن يونس  
 انه لو اقر لاخ مع و جسد ابنة انه على هذا يفرق ابن يونس و افي  
 الاول بما في كتابه في اقراره في مرضه لولده (على ما في  
 البار بما جاز مرة و لم يجوز اخري و لم يكر خلا في اقراره لا هو  
 اذ اقراره بمنزلة في الرجعة و في كراهية في بعضه على بعضه

اذا اقراره

و اذ اقراره بمنزلة اقراره باذ كان لبن في ان يكون في اقراره  
 بعض العصبة اذ اترك بنت و عصبة با يجوز ان لا يفرق على بعض  
 العصبة منه يخرج عن ابنته و قيل لا يجوز **قوله** ولو تفرق ابنته  
 لغير من قول ابن الفاسح و ما ذكره منته عليه ولو كان يد العظم  
 كما جاز به تفرق حلتها تفرق لابن رطل فيلهي **قوله** و من كان له  
 هي من موارس في الفاسح مستند لا يقول ما لا يفرق في راجع  
 بقوله لم يجوز اقراره (في مرضه لاهته لا مهادت يترك بعضه لاهته  
 اقراره في (الصحة لم يثبت عليه لجاز و له على في اقراره لاهته  
 و اراخ قوله الا ان يعقوب بنته في صحة و معنى تقتضيه ايتقام  
 و منهم ابو محمد بن الفاسح سمعون بقوله بعض (اليمن و و ففقت  
 مسندة بنته في اقراره في رطل (مخرج بنته لاهته في مرضه  
 ما عذر البقية (بورقة ما لاهته الله معروف بالليل و المحبة اليها  
 ما عذر لاهته ما فاهة بنته انه كان يتفادها في بنتها في حنة جميل  
 لستجنا حلتها (في ماله ما فاهة **قوله** انه يفرق هذا لك  
 اخرا من قولها هذا في (لا فت روي بنته انها كانت ما كانت  
 تقتضيه **قوله** وان حلتها في رطل هي من قول ما لا تقتضيه في  
 المتكلمة (ان الا انه عذر لاهته بالمشاهدة و عذر لاهته بالقرار  
 فيفوق هذه ان الا اقراره مستندة و ففقت بنته و قال (الشا هر  
 انما اقراره لا اقراره و حله كرمي حلتها مع مير يرا اذ اقراره لاهته  
 ان الرب بن يونس (الميت و الام با حنة حنة حلتها لاهته  
 مع في ذلك (ابن يونس لاهته **قوله** وان اقراره في حلتها في حنة  
 لاهته لاهته و ابن يونس و قال (الشا هر با حنة حنة حلتها لاهته  
 لا مير اقراره لاهته (الرب بن يونس لاهته حلتها لاهته لاهته  
 مستند و ان اقراره لاهته لاهته و حلتها لاهته لاهته  
 ان اقراره لاهته لاهته لاهته و حلتها لاهته لاهته















في غير العزة حيث ياتي به البعض كقوله اعطيتك دينارا لانا لا نعلم حتى يدخل  
عبدنا اعطيتك كل اوهو الممنوع فقولوه ومن اعطى الخ اذا بقوله اولا ما في  
نصرة الضرر اما بما فرار، واما بقوله ابن مسعود حتى يبيعهم المستصود ذلك  
وظاهر قوله لا يرد ذلك الى بيعه في حال العجز وهو اذا لم يبيع  
الطلاب بالمال بل بالطلب به فيبيعهم الفاني يبيع من ذلك من العجز و  
يرجع من قوله ان الضرر لا يوجب على عبده وهو من ابن التبعين  
مسند لا يملكه من الضرر ولا عمره ولا جراحه وكان لا يملكه  
حفظه الله تعالى فتردد على يمنع من تولد البراءة من جملها التنازع مع  
الاول او العكس من غير اثبات عمارة لان الطبع فيقول انما اعطيتك  
ام لا وان الممنوع كان ببيع والصور تحت في الجواز لانه لا اصل حتى  
تثبت العراوة وكذا لا يفتقر منها ان الغرض لا يقطع مع عبده  
وهو كذلك لانه لم يرد في قوله ابن مسعود في قوله لا يملك  
مع عبده لان الحكم الفاني امور ظاهرة وليس على الشفعة حكماء  
الملا وورد في بيع الاقطاع السلطان بنية فان ابن الحاج في نوازله وهو  
خلاف مذهب مالك وخلاف ما في نوازله مستوفى من فضيلة الفقيه  
مسئله وكذا في الخ ظاهر قوله لم يرد بيعه انه يبيع في وهو  
كذلك بل خلافه ان كان اليباع كالمال يفسد المستتر في واحد ان لم  
يطلع بفيل كذا في كل المسئلة يفصل بفعله لبقاء الفاء بغيره لاسيما  
لا علم بمحل وبيع من تملكه الجهة من لا تملكه من غيره لا  
وبيع (الربيع مع المستتر في خلافهما حكماء ابن يونس عن الفناء في  
واقتار الثاني واراها بل كذا في من العجز وبيع عبدا  
كذلك واصل هذا الكلام ان قوله لا يملكه هذا مخالف في ظاهره  
لقوله في كتاب التجارة لا يرضى (حرب والذبح والمعلم هرار ابتاع  
مسلم او مسلم غير كذا يبيع من مسلم ولم يفتقر فشر)،  
فيل (خلاف وفيل لا والعجز من وجهين احدهما انه انما يبيع

الحی فی  
ان الغرولایو کالی  
عرو

الحضرة الفاضلة

هذا المصنف وهو من كتب التفسير (الربيعي) لكونه يشرح بعض ما في المصنف  
 يعني فقط يتناول ولو جاز من التفسير يشرح ما في المصنف من قوله تعالى  
 ونقله ابن جرير عن الزاكريا الثاني (ان مقتضى الربيعي انما يقصر الضرر  
 ما في بعض النسخ) والاكتساب والزمج والمعا هذا انما يقصر ان ذلك  
 لكونه ما يكتفي ان ذلك لهما جاز في غيره المصنف هذا وقد كسى  
 ابن يونس في كتاب المنفعة عن الجمهور ان من يملكه (الربيعي) انما  
 وله يعني في المصنف فصل التفسير ولا يلزم وهو قول تاليف  
 من قوله ومن وكل ربيع في قول مالك وتفسيره في التفسير ان  
 وكلاهما يرويه عن ابن ربيع حيث نسب هذا الكتاب محمد والي  
 المروني يرا بعض الروايع في كتاب التفسير ويقوم قوله  
 ان التوكيل الموقوف اليه ان يوكله وهو احد تلاميذ ابن ربيع عن التفسير  
 حزين واقتداره يوكله والعمل عن ذلك لا يقصد ان (ان لا يوكله) لا  
 ينسحب عليه وكذلك العمل ان لا يبيع عنه الربيع ولا يعمل  
 عليه (المنفعة) المعروف والاصل في قول ذلك قوله وان ذلك هو  
 صبي الخ كما هي السوا لهما (المنفعة) ام لا وهو طالع في كتابه  
 يستنون ابن يونس في توجيه قوله انما هو المتولي الامور في المصنف  
 كذا في البيت ولي معا ملتزم او الوصي وان لم يقل هذا لا يفسد  
 التفسير في المصنف يكون لهما هذا وقوله في ستركة المروني  
 في (قوله) التفسير في المصنف (ان هذا المصنف) وهي مفعلة  
 بل ان المصنف هو مع (ان) لو لم يجر لغيره ثم يحرم ليعيب الضمان  
 محسن لتاريخه وعمر ابن جرير ما اقتدار اليه من  
 المراضة بقوله مع ان الخ للمزكريا ومعنى ما تقدم في الموازية  
 ان يجره لهما ان قبل يجلد به ويمرون واما ان لم يكن عملا  
 بل انه يجره للمصنف ويرجع مع الوصي وهكذا نقله المصنف في وقال  
 يستنون قوله فيقولوا اقتداره يقبل قوله ان كان قوله في المصنف اول



























~~كتبه~~ واجب التخليد من

في كرمي الامهات ههنا مع ما قبله ونخرج لتجميع بقوله كتابه المربان  
 والتجريد التبعليسير قال بعض النشيو خنا التبعليسير حكم الجرحي لتجمع  
 كل ما لم يبق لغز ماله بعينه عن قضا، فالزم فيخرج لتجمع الخ خلق كل  
 ماله بالمتنفا ومعينه موجب من قول دين صديق عليه مع لا حصف  
 لمعاطلة بعينه، مسووله واذا الخ يفر من قول ماله ويعينه اذا وجر عنده  
 ماله لا يطيع برينه او يطيعه ولا يني عميره فزحل واما لو كان دينه عميره  
 لم يجل وجر عنده كما به وبنه بدانه لا يلبس وبه قال بعض الفرويين  
 وقال بعضهم لم يلبس وكلاهما نظمه بمير الخوذ تنصم الزازيه وراي  
 يونس فقال قال بعض الصلبي ان تلتف نشيو الخ الفرويين في كرمي  
 الكرمي وقال ابن حمزان قال به من حل دينه ومن لم يجل لم يلبس الزازي  
 يفتقر ماله حل بصره ولم يفضل عنه الا يلبس الزازيه في كرمي  
 له اذا حصفوا لا تفر من وقال النخعي في السوازيه ان كان يجل  
 صلا ماله لم يلبس ولم يلبس بحسن الا ان يكون ماله فضل مع ما حل  
 ان تجر به وما يجر الا خروبي عن حل ماله وما كرم النخعي المستنفا  
 في كرم الزازيه على انه تاديل لمعنه الاستيلاج فقال معناه ان يكون  
 ما فضل الخ فقال وهو بناء على احد قولي الاستيلاج من يجره فزحل  
 ماله عليه مخط ولو كانت الديون كلها موطئة لم يلبس  
 بها وظاهر كلامه ان تغير ماله مع وقت مرابته ياتلا بـ فيختصها  
 منه ماله مخر حلوه الزازيه وهو كذا وقال النخعي بل يجر عليه  
 ويمل دينه الا ان يفتن له او يجر تفتن يجر له فيه فيفتقر منه ويرجع







و يفتي ان يستأنا اياهم في رحمة الله تعالى فيقول هذا القول فيبدأ مراراً  
الكلام في هذا بنو بني تسمى (الزنا) غير الكثيرة كما انثا في بني دينار و هذا  
كثير (الزنا) فيهم بعد ملون عليهم كل الدار ابن يوسف قال (بنو) (الزنا) ان  
قاله ذلك و يتلوه في ربيع المجلس المشهور و الشهرين و الحيران و العروض  
ليستنا تا اياهم ليسير و الحيران (السريع) و سمع ابن الفاضل  
ليستنا تا بالاعروض في الشهر و الشهرين مثل الدور و ما انتم في ذلك  
و يستأنا تا بالاعروض (السريع) ليسير لا يعرفون رفقاً فيهم  
و حقل لا قتل له ان العروض ليستنا تا اياهم المشهور و الشهرين كل الدور  
و يحتمل ان يكون قوله قتل الدور بتفسير العروض فيكون معنا قوله  
ان (العروض) انهم الدور ليستنا تا اياهم المشهور و الشهرين بجلاب  
الحيران و قتله في (السريع) ان الدور ليستنا تا اياهم في ذلك الا لستنا  
بالعروض الشهرين و الا بيلع البسيرة كل الحيران (الخطاب) و كون  
الحيران ان لا يستأنا تا اياهم الا ليسير لا جله كلفة التفتة و المتطريه  
العروض ان يستأنا تا بالربيع الكثير (الزنا) فيهم المشهور و الشهرين  
و ما دون ذلك الا بيلع (السريع) و ليسير (الزنا) كل الجمل و الملو  
و المصوط يبدأ من لعل تحت قال (صبي) (الزنا) في المجلس و الموت  
كل باب (السريع) و ظل (الزنا) ابن يوسف فيما قطع ان فينا في  
كلية في (السريع) و ليسير بجلاب و انظر فيه للفاضل برايمه (الزنا)  
قال الشيخ ان كان الخطاب لا دون مستقوما لا قتل في ربيع و بيلع  
ان السرار للفقير و لا خوف ان يفتي رايه عن الشرا في ذلك ان  
اخره بعض الغرام بما لا ترجى لعله زبالة فلتك فيفهم من  
كلامه (الزنا) علمه و ففت بتولم من لستنا تا اياهم و هي (الزنا)  
ليبع ربيع يفتي ما خطا فيه رجل (السريع) كما اياهم (السريع) في  
الملاءمة و الشتر لم يبع له جوار و نرا فيهم (الزنا)

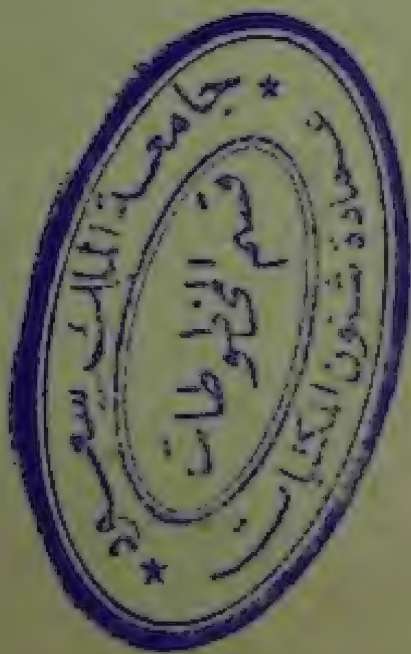






العزبي طاهر قوله يقتضي ان بعضهم بقي له وبعضهم لم يبق له وليس  
 كذلك وانما من ليبان الجهر راجلا بل ان يفي لمع رجعيني وفيما ذكره، نظرون  
 التفتيح حاصل على كل حال . طالع بفر عنة قنيل الاولي عليه  
 الخ قال العزبي هذا ابرء ما تقبل لابن يونس كان العزبي حرا الاول (سج  
 طاهر) انه في (وقت) سورة العز. وهو عنة لك قوله ابو اسحاق في  
 العزبي (نظر قوله) موصول بعد (التقليس) هل يثبت انه على ماله هو  
 وشهرون (البينة) بك لا الا (المع له) يعاينوا (النسب) المعامل به اذ انه  
 محامل غير هذا (العزله) في محل هذا على انه على ماله ايضا (مختلف) النسب  
 وانه كان الخ ما ذكره يثبت . وطالع الخ ابو ابراهيم  
 اي يعامل بوجهه قبل ان يضرب عليه . ولا يجوز (سج) ما  
 ذكره هو المنصوص (المزري) وخرج محمل الوهاب عتقه والبيته على  
 فظا له بعض عزمه وريء، بعضه يثبت في بلان فظا، بعضه عزم طالع  
 بوطي الى (النسب) به في محل ملته واذا موصول بالماله وتكرر خوله  
 نظروا في كتاب (العقود) الاول منها وزاد وان كانت (الربون) النسب  
 عليه (الجل) يعيل فيرخل فيما زاده (الصرا) وله حكمت بجزيرة جربة  
 واخر منها (سج) ابو محمدي رحم الله تعالى ان من اطار الربون  
 لماله يجوز له ان ينجو ثمانية عليه ابن رسته لانه انما بقي ما ذكره في  
 ومن حيت (المعنى) ان العزموه على ماله بما ذكره طالع ذكره، جميع فمال  
 ابن رسته لم ينع انلا بد تنج. من ماله لا يعوض فيما لا يلزم من ماله تجر  
 العلاء ليعمله كل الهبة والعقود لا ملزمهم من بقة ربه وابنه  
 وبفسحه لا ما جرت العلاء به من كسرة السابل والا عتبه وبفقت  
 العيل دون اسرو في (الجميع) ولا ماله لموسر معقاه على الناح وبفقت  
 الزوجية (الجاب) وليس معقاه (النفقة) (الشكوك) وفي بقة ج (العزض  
 نظروا في بانيه على كونه على العزوا (التراخي) ونظريه جواز تزويجه  
 واخر (سج) معقاه (المع) تعالى ان له في ذلك ورخت  
 اربعا

۲۰۰۰

[illegible]















الا ان كان السطح مسويا لمعارضة الزيادة كما ذكرته ويلحق بالربح  
 اذا جرت به الا لا جنيح وصاد زرعاً كثيراً خال عيماً في قولها وهو اول  
 بما يقضي لمع كبيع قبضور لا يقضي لمع بغية يضربون بها وفيه مرض  
 ان ما جبه الزمان رجاء وهو راجع الى اول سلسلة الزين ردة واليه  
 اذ لا تستقيم سلسلة الا عليه لان الزين اخره اذ في ما فيه يربيه  
 ومحال ان يكون ربح ويبقى للمع بغية ويقتصر ان في جميع على الجميع  
 ويكون معنى حسن في بعض ما عملهم به ربح في بعض  
 بعضها ولا بما فيه برة من اموالهم قال بعض شيوخنا وبوخة من  
 قولها ان مما طوع به التقليل فيكون من مال خيرا او لا يربيه  
 ان الحجر يرتفع عنه من غير حكم حاكم وقتله بوجه من قولها  
 الا انه وليس للمجلس ان يتزوج من المال الذي فليس فيه ولم  
 ان يتزوج فيما اياه بعد ذلك وقال جميع الوهاب في المصولة  
 لا ينبغي حجر محجور عليه بحكم او بغير حكم حاكم لان  
 يتزوج الى اختيار حاكم ورواى المعنى الذي حجر عليه من ابيه  
 وسواء في ذلك الصبي والمجنون والبلوغ والمجلس ابن الواجب ووجه  
 ان يحكم كالحجر من غير حاكم مولانا قال ابن عمير السلا وجسوع  
 كزني القولين من المذهب صريحا عزير واكثر لخصاهم  
 على انه لا يخرج الى حكم والما جنيح لنبوت الشفقة والرفقة  
 في احد القولين ايضا طهرا وظهوره بالنسبة الى كثير  
 من الناس فربما رتب في الخطا هو مقيم في الباطن  
 وبالعكس وما ذكره قال في بعض شيوخنا طاهري فيمنع  
 على وقوعه على نقل عمير الوهاب الفتحة قال ابن عمير  
 اذ كان كما هو حال الثانية مات فيقتل ان يكونوا احوال  
 فليس ويقتل ان يخاصصهم الاولون فيما تركوا لان في سنة في  
 انقطعت الا ان ان يابى السلفه انما يكون رتوبها في المجلس

وهذا

وهذا الحق محمدي ولولا ان المجلس ان يقضي بعض عمره بالذي لا  
 يستحقون المصالح بغير ذلك المال ومن المزاخرين من يقول ان يقضي  
 ما استل منكم لا تصح على هذا ما هو ان يقتصر بضره المالك  
 الشاع الاخرى انه يتزوج به ان شاء ويجزى في ذلك ان يقضي عنه  
 والاول اسعر لظنهم الفتحة لقوله لعل يمتي ارتضى وهذا في جناب  
 جنابهم ان الذي ثابت لان رصداً (بما يقضي يضربون بدنيهم مع  
 العزما. بطلان جواز الرهن ببيان المحطو عنه التقليل من  
 ان الغريم انما يجوز ان يرهق او يقضي من ليئت له المحطو تجتمع  
 عنه التقليل والله اعلم هو له وان كان فيما العوايل وصفيق  
 الخ حاد في مصلح ربه (انته لغيره) بغير قوله ولم يترك لمصون الله  
 مع الله عليه (الخ) المهرية طاهري ولم يامر ببيع هؤلاء على ما في  
 اول الاسلام من بيع السريين ويقتل ان في ما يبيع المال وانظر  
 ما استل لميزا (خبر يش)

نقض  
 قول الشيخ  
 القنبري

وقال شيخنا ابو مهران محمدي القنبري رحمه الله انما هو المتعار  
 عن حكم مسند لانه استل لان "ان ليس هذا السباو على ما ذكره وروى  
 ان الخضر عليه السلام مسكين ان يقتل عليه لو جمع الله  
 نفع مال سالت بغيره وما عمن في ما تقطع الا ان تاح في  
 بغيره فمال ويبس في ذلك (التي قال لقم الخو) قوله في  
 وفي مسالت بغيره ما حقه وفرضه الى السوق فياخذ به ربحه  
 ما يتيه ربحه في حقه (المستتر) ما تقي الله فيقال ان الله  
 المستر بينه القيا من خبري هينا (عمل لك قال كره ان) استق محلي  
 لانك يتبع كبر قال ما يتفق قول في ما نقل هذه الجملة وخرج  
 الرجل الى ابيه ما يتم نعم الرطب وفي نقل الجملة في سالت  
 وكان لا ينفصله اقل من ستة نجر في يوم نفع عمره لم يسلم  
 فيقال ان (مسيك) مينا في اهل ما شيع في اهل خلافة مسنة







افتصاره افتصر ابو محمد وماله ابن يوسف لم يترك في الاصل  
 التناهي في كذا لا يلحق الجميع من الضرر ليسيب وقف التركة من غير  
 ما يبره و ما ذكر في التفسير هو ان لا يفرق الاربعة وقيل ان لا يجل  
 كما تفتح الان وقيل انه يجل الان بان المجلس يجل فانه يفي عليه  
 لا يجله لان تعجيله انما هو على صورة ان لا يطوق له غير الاصل في  
 التخيير وقيل يجل ان كان عينا وان كان غيره فيجاء به ان يفتت  
 لا يجله فانه يستقره مال ابن رستم وهو غير مال ابن المثل وان طاع  
 صاحب الدين فانه ان مات الغريم قبل حلول الاجل يلو رتبة التناهي  
 الى ذلك الاجل وان مات الزيد له الزيد له الدين بعد موته الغريم وقيل  
 حلول الدين فيقف لصفته من تطوع لان الحق طار لغيره وقيل ان  
 ابراهيم مال وميراث بقوله او يبيع الا ان كان مما يجوز بيعه واللام  
 يجوز طعن الصلح فيه التبعة فلا يباع الا ان كان مما يجوز بيعه واللام  
 خلاصه ومنه فليس راجح هي من قوله مال فانه لا يفرق ظاهره  
 كان في اصل البيع ام لا يبيع فانه يجوز ان يكون له في الكفا  
 خالف فيه يجهل ابن عمر في كبيعة العمل بفال فيظهر بان كان يسل كل عمر  
 في الحصار الاول نصف حقة او ثلثه فليحصر الفرض مما يبره من رتبة  
 او ثلث من ثمن من ثمن الزرع عني فانه لانه به كان يجب الحصار  
 ويره ما يفي في حصاره فانه هو وهم بخلاف ما يفي لكل واحد وهذان  
 القولان يبرهان الى التبعة واخر قول ابن الفاضل الحسن وانصر  
 في العمل فانه ابن يوسف وعينه وماله ان لو طرقت لثلاثة عزمه  
 على رجل ثلث التبعة لم يبارك لكراد حقه منفعه ما يفي ويره وان لم يفت  
 زرع او قتل يبر خلاصه انهما مجلس الغريم ويره ما يفي وحسنه  
 في يبارا بميز الزرع في كل واحد منفعه في حصاره نصف ما يبيع  
 ولهم خمسة يبارا بما حل يبيع الثمن (والزرع يبيع بخمسين  
 في يبارا بما فانه ابن الفاضل بفال فانه يبيح في يبيح للمرتبة

افتصاره افتصر ابو محمد وماله ابن يوسف لم يترك في الاصل  
 التناهي في كذا لا يلحق الجميع من الضرر ليسيب وقف التركة من غير  
 ما يبره و ما ذكر في التفسير هو ان لا يفرق الاربعة وقيل ان لا يجل  
 كما تفتح الان وقيل انه يجل الان بان المجلس يجل فانه يفي عليه  
 لا يجله لان تعجيله انما هو على صورة ان لا يطوق له غير الاصل في  
 التخيير وقيل يجل ان كان عينا وان كان غيره فيجاء به ان يفتت  
 لا يجله فانه يستقره مال ابن رستم وهو غير مال ابن المثل وان طاع  
 صاحب الدين فانه ان مات الغريم قبل حلول الاجل يلو رتبة التناهي  
 الى ذلك الاجل وان مات الزيد له الزيد له الدين بعد موته الغريم وقيل  
 حلول الدين فيقف لصفته من تطوع لان الحق طار لغيره وقيل ان  
 ابراهيم مال وميراث بقوله او يبيع الا ان كان مما يجوز بيعه واللام  
 يجوز طعن الصلح فيه التبعة فلا يباع الا ان كان مما يجوز بيعه واللام  
 خلاصه ومنه فليس راجح هي من قوله مال فانه لا يفرق ظاهره  
 كان في اصل البيع ام لا يبيع فانه يجوز ان يكون له في الكفا  
 خالف فيه يجهل ابن عمر في كبيعة العمل بفال فيظهر بان كان يسل كل عمر  
 في الحصار الاول نصف حقة او ثلثه فليحصر الفرض مما يبره من رتبة  
 او ثلث من ثمن من ثمن الزرع عني فانه لانه به كان يجب الحصار  
 ويره ما يفي في حصاره فانه هو وهم بخلاف ما يفي لكل واحد وهذان  
 القولان يبرهان الى التبعة واخر قول ابن الفاضل الحسن وانصر  
 في العمل فانه ابن يوسف وعينه وماله ان لو طرقت لثلاثة عزمه  
 على رجل ثلث التبعة لم يبارك لكراد حقه منفعه ما يفي ويره وان لم يفت  
 زرع او قتل يبر خلاصه انهما مجلس الغريم ويره ما يفي وحسنه  
 في يبارا بميز الزرع في كل واحد منفعه في حصاره نصف ما يبيع  
 ولهم خمسة يبارا بما حل يبيع الثمن (والزرع يبيع بخمسين  
 في يبارا بما فانه ابن الفاضل بفال فانه يبيح في يبيح للمرتبة







الغرما بل جمع فتمتلكه فلهذا لم يسم اع من ان يكون من مال المجلس او من  
 اموالهم وهو كذلك ان كان من مال المجلس باقيا وقال الشافعي  
 والجمع والاسم انما لم يسم لانهم وذكروا قوله ابن كنانة وبنو ليس  
 لم يسم اخرها بالثمن حتى يريدوا عليه ويبدوا يحطون بها عن المجلس  
 وتكون السلفة لهم لما هم وعليهم ثوابها وعليهم فانه اشبهت  
 وفيه الربح والنما للغيرية والتمسارته عليه فلهذا ابن الفلاح وفيه الربح  
 والنما للغيرية والتمسارته على الغرما فلهذا ابن الفلاح واصلح  
 فلهذا ابن عمر السلف والافرب ههنا ابن الفلاح ويريد بقوله  
 بالبيع السلف الغرما في قوله ما لم يسم ويخلصه الرجل في اخذ  
 لسلفته وتوقف السلفة ثم يبرأ المجلس ان يرد بها الحق بها ان ثبت  
 يمينه لمن التروية بتلك في كتاب الهبة وعنه ابن يونس  
 القول السلف في العقيقة والورثة لم يسم قول يونس انما ليست  
 في التروية وليس كذلك وظاهر الكتاب لو كان المشتري ميسرا  
 وتزوج به امرأته ولم يجر ما يبيع لم يبيع انه لم يكون له حقه ورزقا  
 له بقول يونس وسواها بناها ام لا وهو كذلك لانه باعه ببعضها  
 فلهذا ابن الفلاح واصلح وروى ابن حبيب عن مالك انه كل من قصر  
 له تقويمه جاز له باخره باعه وتبيع (المراة زوجها) فتمت وكذا  
 لهم حكم ابن يونس ويثبت عين البيع بينة على عينة او بل خراج  
 لسطة عنه قبل تقليبهم وبعده مولان وعلى الاولى في يمين البائع مولان  
 وظاهر قول ابن المود ان الكيل والموزون يعرف بعينه يمين  
 العقيقة عليه بغيره وغيره وتثبت في يمين البائع الفايضا بها  
 المجلس ابن حنبل في بيع يباع انما هو صباغ وليس حاكم بل انه  
 لا يعرف بعينه كما يقول الرسل لانه وصروا بسلعته في التفاضل  
 بل ما صارهم الغرما وروى اخرا لسلعته ان كانت تعرف بعينها  
 ولم يجره غيره وسئل عنها بغيره لستوا حاق فتوقف العلم

ومتوجه على من يبيع فلهذا نفي من يبيع قول ابن رشد في جوابه ان الكيل  
 والموزون لا يعرف بعينه بغير العقيقة عليه وافق به يمين في هذا لا يبيع  
 (مشترا) لان خروجه من يده يبيع بغير طوعه ونه ابن الموار  
 ولو عرف بعينه مثله ان يكون طوعا او كنانا او غيره كان الحق له  
 وتلقاه ابن عمر وابن يونس بغير العقيقة وتخصيصه في الخطأ فيرثر السلف  
 بالبيع يقتضي ان الغرما لا يكون حيا حيا له حقه وهو كذلك كمنع  
 حجه ما يلا لها جاز لا يترتب البيع حكمه ابن يونس وقال الاصل الكو  
 كل البيع بصرح المار به في اخر كلامه بان الاول (مستلهو) وقال  
 ابن رشد من ذهب ابن الفلاح وروايتهم وحكمه الحق ما كان الغرما  
 الحق بغيره خلاف قوله محمد بن المراز ابن يونس فلهذا ابن الفلاح  
 في كنانة المارون وان يفسر وقيل السلم اليه رجل مال في طلق او  
 غيره فيعرب التمن بعينه لينة له فصار فوضعت ميرار في  
 الحق له واصلح في كتاب الغصب (الشهادة) على الراعي المقتضبة  
 مع العقيقة وجرى لينة الغرما يمين بالانما موجهة من يمينها بل الطلق  
 في المسئلة الاولى وفي (المناينة) بالجملة ولا يبرأ يمينه في  
 فيحصل من الطر يمينه ثلثا في قول  
 والله اعلم  
 ثلثا لثمنها الغرما يمين الغصب وغيره ابن يونس ومن العقيقة  
 وكنانة محمد و ابن حبيب فلهذا ما لم يمين يباع ولو تيقن من ربيته  
 يعثر من في يمينه بغيره بغيره فتم المجلس والمقام وقد يباع  
 راوي يمين ما راع اليابم (في الراوية) التي بعثت تقم العقيقة التي  
 يمين على الراوي يمين يبرء ما قبل احرارها وذكروا خمسة دنانير  
 تنه باخره التي بعثت يمينه ويحاص الغرما بخمسة عقيقة ثلث الاخر  
 وكذا ان فلهذا ابن الفلاح من يباع ثلثا من رؤوس جمالية وفيه (كلام)  
 الغصب والآخر ثلثا في المختار وروى اخر الخمس جاز في يمينه (التمني)  
 على ذلك بان كان من يمين من المارية ثلثا يمين يمينه (الربح) يمينه



تلافة / اعتبار مستغنى ويحييه (لا خرف مستغنى من مائة متفق حسب  
عليهم فيه ما بينت من ثمة و هذا هو الباقي له ومن جرحه في ما  
يقول له واخره ان لنا ان لا يكون الغرماء بغير ثمة و هذا هو الباقي  
قال ابن زرقون وهو هو المفسر وهو يقول ان ابن زرقون  
ما بين الموطأ على خلاصة الا لا يرد كل ما يفتي به ابن زرقون  
ومثله من الاثر اذ لا يستغنى بالثمة عن ثمة لا و مع مستغنى  
وسكني مستغنى المستغنى و هذا هو الباقي  
بغية (السكني) و هذا هو الباقي المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
وربما هذا هو الباقي المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بغية (السكني) المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بغية (السكني) المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
و انما الزعم هذا المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بغيره من المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
هنا على قبل فيضها من الباقي المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
على فيضها الان ولا يكون ذلك على المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
انما رزق وليس للمستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
في ثمة المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بايع منه المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بن زرقون المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
هل يكونوا اولي بها حتى ليستجروا من ثمة المستغنى المستغنى المستغنى  
و من يكون هو المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
كانوا (السكني) المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
الظاهر ان ابن زرقون هو المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
استغنى مستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى

عن ابن زرقون (السكني) المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
حكم لان المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
يعتبر ثمة المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
و ان ثمة المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
الحق بالبيع المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
قال ابن زرقون المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
وهو اصل المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
له اذ هو المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بن زرقون المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
ثمة المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بن زرقون المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
و انما الزعم هذا المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بغيره من المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
هنا على قبل فيضها من الباقي المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
على فيضها الان ولا يكون ذلك على المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
انما رزق وليس للمستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
في ثمة المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بايع منه المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
بن زرقون المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
هل يكونوا اولي بها حتى ليستجروا من ثمة المستغنى المستغنى المستغنى  
و من يكون هو المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
كانوا (السكني) المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
الظاهر ان ابن زرقون هو المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى  
استغنى مستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى المستغنى

عن



قال ابن حجر السليح والامير كان ان يعزل له موتا مشتركة (المتعيني) ولذا لم ترفع  
 فيهما ابن جوامع ومن العتيقة قال ابو زيد عن ابن الفاسح فيمن تزوج  
 امراته بعد ان يفحصتها فتح فليست وطلقات الزوج قبل (البنات)  
 جدها حتى لا يعزل ابنه بريد يكون مشترك بينهما حال ابن المهر او اطلقت  
 المراته قبل البنات وولست فيكون محرم (المهر) بريد لعينه بل الزوج  
 كساق له حتى يات في نكاحه وان لم يات في نكاحه لان ما كان ما اهلك  
 بغير اسمها فليس له الا نكاح ما وجب ولا مطلقه له فيما بقي  
 وان كان اسمها فله ان ينكح ما ذهب ابن جوامع من ان ما اهلك  
 بمقتضى محرم (المهر) لم يكن للبايع اقلها حتى يبيع (الخط) بغير  
 ولا يرجع بلها كالعيب بل خطها حال ابن حبيب قال مظهر  
 بغير بايع اعقبها عورتا بغير ثبالة فليس يهرق قال مالك وكذا  
 القوب بخلو او يتوهن وقاله (ابن) المهر جثرة واصبح وابن وهب  
 قال ابن المهر جثرة واصبح (الان) يكون ما علمها في حشا حرا  
 فلا يكون له ان يات في نكاحه **فصل** في المهر له انه تفسير وحمله (المتعيني)  
 على الخلاف وعز الاول للمالك والثاني لابن المهر جثرة واصبح  
 ان يعجز الثمن على الفاهب والباقي فيسقط من الثمن ويضرب  
 بما يتوب مما ابلأ منه لانه يتبع قبضه وازد من الثمن وليس  
 بغيره علة لله بل هو لله وهو بغيره علة لله ان ثمنه وبتنكح  
 ان كان محرم (المهر) لم يكن له ان يات في نكاحه فيا ساقا من  
 مشتركا محرم (المهر) ثم وبعدها عيبا فيا تنكح فيه لعل  
 في له جوفه ويجفع الرد على القول ان في له جوفه لا يكون له  
 ان يات في نكاحه فيا عيبا على القول انه ليس بجوفه له ان يات في نكاحه  
 بغير ما يقصه المحرم على ما قال في الجارية بغيره لعل محرم ثم يعلى  
 مشترك بينهما وان كانا بغيره بغيره كان جوفه له فيا خزا وقس  
 اختلف اذ اوجبه عيبا بعد ان كبر والامر فيهما للمولدين

بما خزا نخ

يونس قال مالك يعني (المشترا) عرصة فيما هذا اذا لم يزل فيمنه ثوبا  
 ثم فليعر ما ان البايع يكون مشتركيا للمهر ما بغير رقيمة العرصة من قيمته  
 البنات من مال الصبي والعرة يثنى هذا وقطع الثياب والجلود ان يسل  
 العرصة والغزل عمن زيج عيبه فليس ببيع وقطع الثياب والجلود  
 ثمنه واجلته لهما وكذا بغيره لثمنه في هذا العرصة لابن رستم  
 وهو قصور ابن يونس وفيه (في ثمنه) ان يكره (المهر) جوفه لعل  
 الاصل اختلاف ما نظروا (المشترا) عرصة له بغيره ثم يستغفر رجل  
 بغيره (ابن) مع (اليه) في الفسخ ولا يكون جوفه له بغيره (المهر)  
 عرصة بغيره بغيره ان ربه يات في نكاحه ثمنه خزا وقطع اختلاف  
 عمن عيبه فليحط بطلته بغيره عليه ثمنه وقيل يات في نكاحه ربه  
 واختلف في (المشتري) يثنى الفسخ هل هو جوفه بغيره خزا وقطع  
 الثمن وقيل يات في نكاحه بغيره ثمنه كما اختلف في (المشتري) ربا  
 لعلها مشتركة ثم استخفت الاصل ونج فيفسد (المهر) والمشتري  
 قال محرم (المهر) لا جوفه له وخزا لعل ابن الفاسح وقال في الصبي لم يسل  
 القوب اليه ربه ثم يعلى ربه ان الصبي يكون مشتركيا في القوب  
 بما زرع فيه (الصبي) ثم له بغيره ثمنه من حقه كان له السرة وقال  
 في العتيقة بغيره (الصبي) من قيمته (المنزلة) ثمنه صبي (المشتري) ربي  
 يونس وما في العتيقة (المنزلة) فليست جبهه بغيره لثمنه من  
 كمال ابن جوامع ان (الصبي) جوفه قال وبنو التوتية وكذا لك  
 قال ابن جوامع ان (الصبي) كمن عيب عرصة لا جوفه ثم (المشتري) من  
 ابن محرم السليح في كره بغيره ثمنه لعل ابن الفاسح (المهر) ومفتي  
 حنوف (الاشباح) ان (الصبي) كمن عيب عرصة لا جوفه ثم (المشتري) من  
 لعل ابن محرم (الصبي) ان (الصبي) كمن عيب عرصة لا جوفه ثم (المشتري) من  
 لعل ابن محرم (الصبي) ان (الصبي) كمن عيب عرصة لا جوفه ثم (المشتري) من  
 لعل ابن محرم (الصبي) ان (الصبي) كمن عيب عرصة لا جوفه ثم (المشتري) من



لسلامة من عوازل مجلسه ان لا يحل له ان يفت من غير الوفاقين  
 ان فصله بعينه عزمه بنا. ايضا فانه الى غير (سهم) بنو كلف  
 فبصره في ذلك من يد ابن عمير (السلطان) ابن مولى ماله وبقلم  
 المشترك في بناء العرضة ان تكون قيمة العرضة عشرة وقيمة البيت  
 مشتركين فيكون لصاحب العرضة الثلث وللغرماء الثلثان فلت  
 ماله كره وهو مولى ماله في الموطا ونا فخر المازني قوله بقرابا صرا المذهب  
 في مستحقه ارضه احرار المشتركين فيها بنا. ان لم يستحقوا فزكوا  
 ايضا بها ويعطى قيمته ثلثا ما خرج البناء عن ماله باليه جبر  
 ولم يخرج عن ذلك في القليل من موقوف بل ان لا يستحقوا فلان (البيان)  
 انما بنا في غير ملكه والمجلس انما بنا في ملك نفسه ابن يونس  
 عاله ابن الموار قال اصبح زرع الفج موت وكذا طمحه لا يكون  
 للبايع خذ فلت هتله نقل ابو جحر ونقله الخفيف عن محمد  
 ابن يونس قال (الشهيد) واذا جلس وفيه ذبغ (الى صباغ) او فطار  
 يهله بفعل بايعه بايعه فرائع حله خذ في (الصباغ) بفعل ان يخطم  
 الجوز ويحطه (الغرماء) بما اعطاه يفتوح بفعل (الصباغ) وقال ابن الموار  
 لا يشبه له مما جاز به انه (اسلمه) اليه (الغرماء) كما العير يفتوح ثم يعلس  
 جبر به بايعه فلا يرجع لشيء مما جاز به ولو جبر سلعة من ههوت  
 بالبايع فيجوز ان يدعها ويحاطم (ويغير بها) ويا خذ بالثمن كله ويحاطم  
 بما جاز به الا ان يشاء الغرماء خذ بها ويعطوه جميع الثمن قال ابن  
 جحر والعير يبيعهما ان (الرهق) من قيمته المشتركين والجمالية في تقوله  
 بزمته بضم. ومن الغنيمة والموازنية قال (ابن الفاس) فيمن باع  
 كعرا جازي من المشتركين ثم جلس (البايع) ثمنه على انه ان وصل  
 العير خذ ورده من ماله بضمه جبره له في ذلك الا ان يرضى بطليم العير  
 ولا يشبه له عليه ولا اقليم صا الا ان يشاء الغرماء ان يردوه (التمني)  
 اليه ويطلبوا (الابن) ابن يونس يربط لانهم ودا عن المجلس

ثم

ثم (العير) للمجلس (انما) ونقصه قال (الشهيد) والبايع ترك (المباينة) ويقول  
 انما طلبه بعينه في ان خذته (خزته) وراى ريفته بمباينة وفعل (صبع) ليس  
 للبايع خذ ثمنه وبه انزل قال عيسى عن ابن الفاس فيمن باع كعرا  
 يعلس مشترك في بيعه ان باعهم جميعا (البايع) ثمنه ثم راء العير بعينه فيقال  
 (البايع) الاول انما خذته وراى ما خذته في ذلك له قلت (له) وهو  
 المنصور وخرج ابن رشت منعه من ذلك على ان لزمه بالبيع (فتر) بيع  
 خذ وهو (الشهيد) مولى ابن الفاس وكونه نقصا (له) انقصه مولى (الشهيد)  
 وخرج (الخفيف) عما انه حكم خط من قوله ابن جبر من اشترى سلعة  
 فيما عدا ثمنه ظهر على عيبه لهما مرجع لقيمة ثمن ردها عليه (المشترى)  
 لا قبل (العيب) لا يرد على الاول لان رجوعه بالبيع حكم مضا ومنه  
 ابن الحاجب وفيه حكم مضا فطال (ان) منصوص فان ابن عيسى  
 (السلطان) وانما يرد مخرجا من قوله ابن جبر في مخرجاته وفول  
 بعض لشيء خفا كلامه يفتني (ان) منصوص وليس في ذلك لشيء  
 به من ذكر ابن يونس واذا (ليس) المشتركين (لا) في شيء (البايع)  
 اخذ (له) وليس (لوا) فيهما هوتا وهو يعين (لا) فطال (والله)  
 للثواب ابن الموار قال (ابن الفاس) في المشتركين يرد العير  
 بعينه بطل يفت ثمن من البايع حتى يعلس (والعير) مالا  
 يكون (لله) ولي ابن يونس وفيه له خذ (لا) ان يعطوه (الغرماء)  
 ثمنه فلت (الاولى) بنا على ان الرء بالبيع تفيد من (صله)  
 والثاني على انه (بنا) بيع والحقير من قوله (العير) جبره عليه  
 على البايع فطال (له) لو لم يوصله ليل البايع حتى يعلس (ان) لا يكون  
 (لحق) بانفاذ وعكس (الخفيف) النقل بفعله من راء عير (العير) جبره  
 ياخذ ثمنه حتى يعلس بالبيع يكون (السنة) واختلف ان يرد في  
 يعلس البايع (هل) هو (حق) به فيباع له (او) يكون (السنة) ابن يونس قال  
 لعمرون في كذا؟ انه في من المشتركين سلعة تقع (اشترى) وفسرا



في صفة البيع وقد فسر المبيع بالمتاع الذي بالسلفه حتى يستوفي ثمنه  
 وقال ابن الموارز لا يكون له حصة في المبيع بالبيع ومنه ان ثمنه فيه بعينه  
 بقضائه الغرويين وما لو اخذ السلفه بالدين اخذها من المورث لا يثبته احوالها  
 واقتضاه بطوره اذ هو يملكه كمن اعطى رهنا قبل الاجل على ان يوفوه بالدين  
 لغيره من اجل انه يملكه حتى يخل به الاجل الذي فيه يوفوه فيه ان الرهن  
 يكون بالدين وان كان في المورث ان كان ثمنه خيرا فجميعه فلت وفي كلامه  
 فهو بان ظاهره يقتضي ان لا يكون له المورث ان ينفذ على ان لا يكون له  
 ان كان الشراء بدين خلافا للغرويين وقد صرح بانها فيهما ابن عمر بن مخر  
 عقل نقله وظاهره ان المؤخر انما هو الثمن لا السلفه وهو مقصور  
 به فلا يضمنون اذ هو مطلقا ويحكمى ابن الموارز حله ابو جعفر كسر  
 ثلاثة اقوال والثاني ان المورث لا يضمن اذ هو في المورثون (الاجل الا  
 ان ظاهر نقله يقتضي ان المورث هو السلفه لا الثمن كمن  
 اسلمه ورأى ان يغيرها في سلفه اسلمها في سلفه فبقية السلفه  
 فليسر له ان يملكها في سلفه التي قبضت لانها في رضى رولا بل في راج  
 القصور من بيعه قبل ان يبايعة تلك السلفه التي اشترى بها فلا  
 ابن عمر السلفه وهو الامر؟ عندي فلف وتزلت في حكمه في  
 يعقوبه وحكمته بفول المضمن ومنه ان يباع راج في مقرر  
 ملكه وعلامة كونه مخير في اخذ الوعد هو كذا خلافا لاصول  
 الميسور في انه غلة وعلامة كونه من تصوير السلفه في بيعه وكذا  
 المضمون من يابا حوا وهي لومات الوعد وبقيته الامر وعلامة كونه  
 متفق عليه فلا ابن رضى في ثابتي فليبين ليلانه ان كانت الام  
 اولاد ولا يكون له اخذ الباقي من ثمنها الا بجميع الثمن  
 لو يترك ويماصر الغرماء ان يبايعة وان كانت الاولاد يبيع في ثلاثه  
 اقوال اخرها ليس له الا ان يبايعة الام يوم يبيع ويماصر لها ومنع  
 محلي الوعد من الثمن (الثاني) ان يبايعة الام ويماصر الغرماء

بما وصل

بما وصل اليه من ثمن الوعد يحكم للمورث بالقول الاول يحكم القلة  
 وفي الثاني يحكم اجماع المورثين الثالث فليسر جاز على الاصل قلنا  
 عن ابن زرقون القول الثاني يحكم المبيع ابن عمر عن رواية ابن الفاسم  
 قال المبيع مثل ملكه في المورث يبايعة الام بجميع الثمن لانه من  
 غلاتها وقال فمضمون لا يدرى ما هذا ابريدان الغياص فيهما حوا  
 كما ان ابايع الام يبايعة الام يبايعة من الثمن وفي الجواب يبايعة  
 الام ويصرف بما يثبته الوعد المبيع له يدرى ما هذا ان لم يملكه حقيقته  
 لو كان غلة له يدرى ان كان ماليا ولم يكن للمبايع راج ابايع الام كان غلة  
 في المبيع والعقود لسوا وكلامه لا يخفى ان ما هذا قال غلة ونحو  
 الرواية في المورث عن المورثين وكلامه غلة والثالث اقوال  
 ابن رستم انه يصر بما لا يخفى ثمنه في الوعد وثالث اقوال المخصي  
 بما يثوب راج ونفاذ فيهما راج في الاقوال اربعة قال ابن رستم  
 وان كانت الام يبيع ووجيل الا وكلامه فقولان فيهما ان  
 يخير بين ان يماصر الغرماء بجميع الثمن في يبايعة ان يبايعة الام  
 بما يبيعها من الثمن ويماصر الغرماء بما اصاب الام (الثاني)  
 ان يبايعة الوعد ويماصر الغرماء بغية الام وهو قول مالك  
 في بعض روايته الغنية ولم يجر داي في هذه المسئلة على قياسه  
 قال المخصي قال ابن الفاسم في كتابه ابن حبيب لو قتل راج  
 لهما ما خذ له غفلا وبقي الا هو كان مثل المبيع كان له يبايعة له  
 كغفلا بسبيله لسبيل المورث قال محمد بن عيسى (الثاني) جميع راج  
 موصفه وراخه ارشدها ثمن ماله له يثبته ثمن راج عينا راج ولم  
 يدرى ما خذ من الموصفة قال محمد بن عيسى له يثبته راج وراخه  
 اليها في ما يثوبه من الثمن يسوع المبيع وحاها بقصة الجنائفة  
 ويصير بقوله لسلفتي وجرار درهما واقتل من ماله راج  
 كان ذلك باع من المورث لانه لم يبايعة له يبايعة موصفا ماله مرة باخر











جيب

فان لو ابا خذ البادع السلفه عوضا من ثمنها وبصير خفف الباع وماده كره  
 قال لبعه شئ فانا لهذا كالمند بانه فهم ان هذا اقتطاعه رب  
 الارض واللا جبر (وا) عدها بالزرع اقره قل ثمنه او كثر في (الخرى واللا طارز  
 وهو وصح لان الرد ليقه عده (لوا) حقه وسماع (اي) زرع بلان (اللا جبر) انما يستحق  
 من الزرع مزارا جرت به وحده فصل فبصو لغرمه (الجلبي) ونقله (بن) يونس  
 وغيره وانما جعلوا (الزعة) السلفه تقضا للبيع عده جبر (اللا جبر) او (المكتري)  
 (حقه) انظر (المرتب) ولا يمشي هو هذا (البن) (عم) فبصاع السلفه قبل  
 قبضها (المو) نصيب (انظر) لو (كثري) ارضا جزر محصا (المكتري) بنجلهم  
 ولسفي (الزعة) ثم جلس لصل يكون رب الارض (لوي) جميع الارض او بالانظر  
 (الزعي) كذا مع (جيو) خاصة ويكون (الغرمه) (حق) بما فله (المكتري)  
 من كمنه كما لو عداوا غرمه (اللا جبر) وغيره عنه (بن) يونس ببعه مفعلا  
 (الغرمه) جيب وقل (اللا طه) ان يكون غرمه (حق) بما يخصه في العمل  
 لو كمله (الجبر) ولا يكونوا (السوة) حلا من غرمه (اللا جبر) والله (الحكم)  
 قال (روي) (بوز) عمن (بن) (المسلم) جيب رب الزرع (بوز) جبر (الجبر)  
 لسقيهم فحجزوا جبر (الجبر) فبصير رب الزرع جبر (الارض) واللا جبر  
 الثاني (روي) عده الزرع ويتما صان مان فصل ثمنه (جلا) جبر (روي) به  
 من (الغرمه) دخل (البيع) لان بل (اللا جبر) ثم الزرع **فلنست**  
 طاهره (ان) (اللا جبر) الثاني (الزعي) (البيده) به (حق) وان كان (اللا) لوي  
 محمل (كثري) (المره) وهو كذا على خلاف فيه قال (العجم) (القلع)  
 (ان) (السفي) (جلا) ان عده (البيع) (حق) فبصير (اللا جبر) وان  
 قل لان به تم وقيل يتما صان وان كان (اللا جبر) (البيده) (الميل)  
 (كثري) (اللا جبر) (ان) (جلا) (اللا جبر) (حق) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر)  
 (روي) (اللا جبر) (حق) (اللا جبر) (حق) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر)  
 (جلا) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر)  
 (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر) (اللا جبر)



والا فيمير مبالا كان او حلاوا خرابيريه (ان صبرا على من) المستر (از لانه  
 بل انشتر المسقي) فيمير داران كان اول (ابن يونس ومن) القتيبة (روا عيسى  
 عن ابن) (الفلاس) عيني مانت من رزع (فرك جلم) حصو ودر من فزع (الفرط)  
 ولم يدرع عبقرة بطلب ولد (جزرة) هذا صورا (او عرسوا) قال فالكه **قوله**  
 (و) (ما) (الخران) (مكلم) (يستول) (الى) (الجملة) (وتنقلهم) (جلست) (لهم) (اليمان) (قائمة)  
 قال ابن حارث قال (الفران) (ابن) (يونس) (فزان) (مع) (عبر) (الجمار) (ابن) (قال) (كلام)  
 ابن (الفلاس) (ان) (المر) (عيسى) (المسورة) (الفرط) (بفان) (يع) (مفنا) (ان) (كان) (يرط) (لها)  
 لم يبعها وان كانت بيرة ومقرله بهو كالصانع علفت ولم  
 نقلت هذا (يع) (در) (س) (لن) (تختم) (اي) (صه) (يع) (عيسى) (الغير) (بين)  
 قال (الصواب) (مفتر) (تملها) (على) (اطلا) (فها) (قوله) (كلام) (ابن) (الفلاس)  
 يفتني (از) (ما) (فيها) (الابن) (الفراس) (ولم) (يعز) (ابن) (يونس) (الما) (ك) (قال)  
 عن حجر وكف لك (الفراس) (وا) (يبر) (حز) (من) (لن) (او) (صنع) (لك) (حارث)  
 بن (از) (غير) (فنت) (قال) (الخص) (عن) (الما) (فنتون) (الا) (يبر) (فيما) (ارسل)  
 اليه (و) (خلاف) (من) (ون) (رب) (حس) (يع) (لمون) (والعس) (وطخ) (البحر) (يع)  
 (الابو) (النار) (و) (جليه) (الما) (لن) (تنت) (والمر) (يع) (بما) (تبا) (عن) (ص) (حجم)  
 والا فيمير على جلب مال من كان ابن يونس عن حجر عن ابن (الفلاس)  
 من (النم) (بر) (مر) (زرع) (لغير) (جهم) (وي) (بل) (لا) (نر) (وان) (كان) (ينقلب)  
 لغير (بل) (البل) (خلاف) (طوبع) (الستغلة) (يع) (حارث) (ان) (كان) (البل)  
 انصرف (وروا) (عيسى) (عن) (ابن) (الفلاس) (قال) (مجر) (لان) (وان) (نقلب)  
 (الاول) (بل) (المر) (نقلب) (يع) (ص) (جهم) (ولا) (يقتوي) (عليه) (ولا) (هو)  
 (يع) (يزيه) (ابن) (يونس) (ولا) (يستطيع) (الا) (يبر) (الفران) (به) (نكر) (ابن)  
 يونس (يع) **قوله** (وارباب) (ارح) (مر) (ع) (كر) (صوح) (ابن) (رنت) (بل) (انه)  
 هنيئ على (وهو) (خلاف) (نقل) (ابن) (يونس) (هو) (قول) (المهم) (عن) (الا)  
 محب (الملك) (يعمل) (الدور) (الحو) (لن) (طالع) (ول) (وتغله) (الما) (زرع) (ومبصر)  
 عن (الما) (زرع) (يبر) (ابن) (الما) (فنتون) (قال) (يع) (لن) (تنت) (و) (يع) (لن) (فلم)



من هذا النفل شيء لا ينفك عنها هذه الشريعة المتوازلة ولم يتركه  
 ابو النضر جلال وروى عن ربه الرب الاراد ان يفتي السكتي الا ان يعطيه القوم  
 من ابيهم ويكرهوا ويحاصروهم بغير ان يمانعوا من ابيهم اقتضا صهيح  
 كما هو ربه في الدنيا ان يكون ربه الاراد ان يمانع في المراتب بالعلم  
 لا الموت **فصل** في جميع النسخ يعني كمن استوحى على صبح نوب او تسبح  
 نزل وما يصنع به او يبتني به او الغزل يكون من محذور به ان الصانع  
 يكون ربه في حركته في العلم والبر والحق والعدل والعدل اذ لا يفتي  
 عروضة لعل يكون ربه لسلطته فيهما لا نهما بغيره ولم يسلطهما  
 او يكونه اسوة لانه لسلطته في النوب ومانعت فيه ومانعت في خلاف  
 قوله اني ربه يكون ربه في اتفاق وقال ابن المنذر اني ربه في  
 يكون شريفا بقيمة صنعتته فلا يفتي شريفا ولا لا محذور بل هو شرف  
 له في حركته كالمركب حليما فله ان يفتي وغيره وقال ابن حبيب  
 السلام ان اراد ان يفتي لا يفتي بما زاده العلم في حركته  
 الصفة ولا بما صم القوم وهو كالمركب حليما في جميع النسخ الا ان  
 وفتي ان لم يسلط الصانع من يره وظاهر قوله بما في ابيهم  
 يفتي انه لو اسلم له صرح في الموت والعلم وهو كالمركب حليما  
 انما هو ربه في ابيهم بما في حركته منه انه ليطرح وهو متول  
 ابن الفلاس في الحقيقة حركته بن بولس وقال الفقيه هو ربه  
 متوليه فيهما وعنده ان يكون ربه لسلطته ويكره شريفا لهما  
 وعليه ما خالف بما في ابيهم بقيمة الصفة وقيل بما زاده في ربه  
 كان السورة لا لا يفتي ربه الا التسليم والحق وقال في كتابه في  
 هو ربه لما زاده قيمة الحقيقة ويكون شريفا به وما يفتي به  
 حاصره واري ان يكون شريفا في الصبح بما زاده كل اختلاف الا  
 محذور في (فيما طقه بالقيمة لا بما فيه من الخصائص وهذا النوع  
 لم يخرج الصانع من محذور لفتي ابن بولس قال ابن الفلاس واما

لوا خرج

لوا خرج من محذور شيئا سوى عمله يجعله على مثل الصانع يجعل الصبح  
 والصبح يجعل جوارح السبي والعرا برفع النوب برفاه من محذور  
 شئ خالفه ربه شئ جلس فيهما انما وضع في ربه ليعطيه في حركته  
 في الصبح يوم الحطام فيه ولا يفتي ربه في النوب (ام زاده في يفتي  
 ان قيمة النوب ليعطيه ان كان قيمة الصبح خمسة رطل وقيمة النوب  
 ابيهم محذور رطل رطل كان الصبح ثلث النوب والفرق لهما  
 ان ربه ان يمانع الا ان يفتي. القوم ان يمانع ربه جميع ما لفتي  
 الفلاس ايضا ما يفتي القول الثاني في نقل الفقيه وهو ان يكون  
 شريفا بما زاده في ربه في ربه كان اسوة ونقصه بقوله والصورة  
 ان يفتي في قيمة القوم يوم الحطام في رطل حاصله في رطل  
 ففتح لابن الفلاس لولي وقيل ابن حبيب وعنى الصبح ان كان له  
 فيه رطل وفيما طقه فتتوزع الاقل تابع للاكثر انما كرامة الرطل البسر  
 ذلك وما لا ياله واكثره فيما طقه فتتوزع وهو اسوة في الموت  
 والعلم في جميعه وان كان في الرطل اكثره لك وهو من محذور كان ربه  
 به على ما تفتح من ان تخاص به ذلك وكان لذلك فزر رطل على حركته  
 له يكون السورة في المحذور وكان بها ينوب الرطل شريفا قلت  
 ومخرجه الفقيه ايضا ابن الفلاس في الحقيقة وهو قول في (المسئلة  
 ولا كنه لا يفتي وجوه في جميع صور المسئلة ابن بولس ومن الفقيهين  
 وكذا يعجز قال ابن الفلاس ومن مع الصانع ليعمل له شئ  
 ان شئ جلس الرابع لعل منصفه لهما وقيل في رطل لهما  
 بل الصانع حسي ما يره في حركته في رطل لهما ان يمانع  
 معا او معترضا **فصل** في رطل لهما ان يمانع في رطل لهما ان  
 استعماله اياها في حقيقة واحدة في حركته حسي ما يره في رطل لهما  
 معا لانه ارادتهما معا حقيقة واحدة في حركته حسي ما يره في رطل لهما



يستتر من ذلك ما جمع احرهما العراهن لمير مع له نصف حقه فلم يفعل  
 حتى جلس فصاروا فوق الباقين بغير حق يستتر في كل حقه انما فاقوا  
 كان في معهما احد او معتزلا غير هبج ومنع مع غير تحصل فلفظ  
 وما ذكره من علم عمة السماع رده بعنه شيئا مما كان (المثال السلك  
 السواربي مع معقروا حرره من كبريتي احرها في عشرة وارا حريبي  
 كسترة مع معقروا حرره معقروا السواربي مع معقروا حرره انما  
 لكل سوار فرامى الا حروا التماثل للمعقروا التي رتبها من الرهن  
 معا جوتة مع السواربي معقروا غير محصم بعضه جادها وحق كثره  
 الصوري هو كما ذكره اما لا في احره من العبرين حقيقه وحرره احرها  
 مع عشرة والا حريبي معقروا معقروا معقروا معقروا معقروا معقروا  
 المعقروا في سماع كونه رتبها فيه لا في كل الوجوه المذمور فقامت فلتة  
 وكذا في الكبرى التي قال ابن عيسى السلك ما علال به ففعل النما  
 جزءا مملعة واداء وبيان فلابد من كونه لا في رتبها من ان العتبر  
 رتبها هو ففعلها بالترتيب فخاصة وحكمها حرره من خالها من ابني  
 واستد ان السلك المتاع رتبها الى الجمال ليجعله على جماله فهو حرو  
 بل المتاع ان كان يبره في جلس ربه وموته انما فاقا لانه الرهن بغيره  
 ولو سلم الجمال لابل استتر بها اجل عليها فقامت مع جلس  
 قبل الوصول او معقروا معقروا معقروا معقروا معقروا معقروا معقروا  
 ما لم يمتنعوه ان الجمال لوني ما المتاع معقروا ربه وحق المرونة ففعلها  
 بل انه انما بلغ مع ربه والعلة الصحيحة انه في الرهن ويقتصر ج  
 صيها انه السوتة مع الموت والجلس في ليس المتاع مع ربه  
 رهن ولا حريبي ما بلغ ويقتصر انه في رتبها مع جلس ورا الموت  
 لان سلم المتاع من بله الى بله على الابل تنصيقه له بل انفسه  
 اكثر اذ انفسه مع وهو انما فاقا كونه رتب الارض حروا حروا  
 مع المجلس ورا الموت وما خرج اولا هو تخرج المخرج من

قول العتبر في الرأ حلة المصنوعة لا يكون دكتريها انما المتاع  
 المحمول لا يتبين فلابد ان كان ابرز المتاع له ولم يجله وان جلس  
 بعد بلوغ المتاع بل ان كان الجمال يجلو بالمتاع ويوزر وهو حروا  
 مع الموت والجلس ويقتصر رتبها الى رتبها ابن الفاسم هو كذا  
 ومع قول عتبر المملوك يكون السوتة لانه لم يجل به وهو ابن يجل حروا  
 ابن الفاسم مع ان رتبها حروا السوتة السوتة (لبيد المتاع اكثر  
 من الحرا وان كان اقل في رتبها حروا لابل رتبها مع المجلس على الموت  
 مع المعقروا رتب الابل رتبها بالمتاع لانه فاقا له يكونه مع  
 ظهوره وابه ولو اسلمها (الكثري وهو كثره من السماع  
 يتفق الحرا ويحيز المتاع رتبها دكتري السبعينة وحق العتبي  
 بيان انما يكون احرها كان في سبعينته او مع ظهوره رتبها  
 وتناول احمد بن خالد المرونة مع انه احرها ولو قبضه رتبها وراز  
 كنهه الدوا لتعليقه جادها بلح الموضوع على دوابه وهو عتبر  
 عتبر جادها على الفاسم قوله وليس المخرجه رتبها من قول مالك  
 ولا خصوصية لما في كونه بله وكذا لا يحيز مع ان يقتصر دوابه  
 لابلهم ولا على الا فلبتعة له ففعلها ففعل لروا رتبها حروا  
 حرا رتبها لابلهم لانه لرا حيز على لابلها ففعلها ففعل لروا رتبها حروا  
 ولا يلزمهم اذ قال بعضهم في حصة وحق السماع ابن الفاسم  
 من حقي حيمسا وشروط ان رتبها (المعقروا عليه ان يسع بلح  
 ففعل مالك للمعقروا ان يسعوا عليه فخرج من هذا عتبر ورا حروا  
 كابل زر فون حروا بلح رتبها رتبها مع مالك رتبها حروا حروا  
 اعتصم رتبها رتبها رتبها رتبها رتبها رتبها رتبها رتبها رتبها  
 بل المتعقروا ففعل مالك رتبها الفاسم يواز حروا ففعلها ففعلها  
 كنهه قال الجميع وهو ابن حروا حروا لا يسع ففعلها ففعلها  
 ليس ولا رتبها حروا حروا حروا حروا حروا حروا حروا حروا حروا



حكاه ابن يونس في اول الكتاب عن ابن الفلاح وهو في سماع يحيى  
 اوصى فيه المنيعة شاذة وكذا لا يجبر على قبول الوصية واما الوصية  
 للمولين على خيار له او الاستئجار بها مع ذلك فتح حجر عليه جارا لا مضا  
 في المسكنين او العجس في بيتهما وصنع العزم من ذلك جارا  
 في كونه الشيوخ على اختلاف في عمود (الخيار) اذا مضت هل يفسر  
 لئلا لم تنزل على ضيقة من حين (العقد) والتمس لم تنفذ الا في  
 الاضطرار ومن لم ابن عمه السلاط في المرونة في حق الوصايا  
 الفاتية ومن اوصى لجميع ماله وليس له الا اوارثه وانما مزيل  
 في جازة لك في العزم في التلبيس وان كان في عيبه مع ونقله ابن  
 حبيب عن مطرف ويخرج من قولهم هذا لا يمنع لم يفر من اجازة  
 الوصية لو ارثت ولم يبعث ابو البراء اليهم المسكنين ههنا ولا  
 لولي كمران مفضي وهو مقصور وكذا في الغريب فابلا وهو واقع  
 على القول بان الا جازة كذا لا يتبادر انه لا يقتصر الى الا جازة  
 وانظر على القول ان الا جازة ليست كذا لا تتبادر انه لا يقتصر  
 الى الجازة اصل لهم منكم بام لا ولا يجوز له ان يجمعوا على  
 الدم الذي لا يجب فيه فقام وانما يجب فيه (النية) كمثل الخطا  
 وفي الجازة يقتصر الى مودة كمران وخطا ويجوز له العفو عن دم  
 العزم الذي يجب فيه (الفصل) ولا يجوز على ذلك على ذلك  
 ابن الفلاح في سؤال شيوخنا حفظه الله تعالى وهل لسمع ان  
 يجبروا على ائتمار الدين ان كان على جماعة كذا على اصل  
 المنهج في جبره على الصفا على اعمد على عياله فيه تكمي  
 واهبته بان لا ينظر فيه لان له فله في محبة (الدين)  
 اصعب من كماله بل يلزم مرجع من توقفه لما ذكرته له  
 وروي حجر ليس لغزما المجلس ان يوجروا (ام) وذكرا وسمع  
 من خبره من بركة ويبيع كفاية فكلت في المنهج وتباعد خروسة

المفتق لا جمل وان طالت (العشر) لستين ومثوها وتباع خروقة (المزور)  
 المستن والستين ولا يباع مرجع محب له (حرم) غير وان جلس  
 المحرم بالجزم في خروقة ان كانت لستين معلومة (العشر)  
 ونحوها وان كانت حيلة (المزور) او (المعلم) بيع من قرب المستن  
 والمستين واما (عشر) ونقل بيع له ابن يونس ومن (الفتية) قال ابن  
 الفلاح وان ورث ابلا في الدين اولى به ولا يعتق الا ما فضل فيه  
 على الدين وامر ان وهب له عتق لانه لم يوهب له لياخره محرم او  
 وانما هو ليعتقه فلتس هو سماع ابن زبيح عنه قال ابن زبيح  
 عن الفتية يعتق من (الميراث) قال حجر واما مرقبه ليعتقها فاسر  
 اذا لا يدرى حقيقة مراء في الله اذ اع صبيحة (الوهاب) لم ياعل  
 في يونه من ثمنه لا سيما ان كان يملك لانه لا يبيع له ملك في الفيا  
 انما قولان يعتق فيهما ويباع لغزما فيهما فلتس  
 قال لفت فتبخر خطا جالا قول ثلث ثلث ثلثها التفرقة قال  
 وهذا لا خلاف على اختلاف في الفتق بالقرابة الله يعتق  
 المحكم ام لا قال ابن يونس ولو وهب له ولا يعلم (الوهاب) انه  
 ابوه فانه يباع في دينه لانه لم يفتن به الفتق قال اصنع ولو  
 خبر ولو اتمم الصغير ثمن الاستئجار وحل في ابتلاء الا صغ  
 التفرقة ولكن تدارم وبدا خطا لغزما خراجها في عيبه ان  
 في التفرقة فبما ح ادبها ههنا بقرار في الدين من  
 ان يجرى في المبيع من تلك في ابتلاء الا انه ان وجته بالدين ويعتق  
 ثلثه (المزور) وان كان يبيع بعضهما وبدا بالدين عتق من (الصبي)  
 ويبيع بغيره فيبلغ (الثلث) من ذلك ان لم يبيع غيره ذلك وان كانت  
 لحي (المزور) من (الوهاب) فالحق اباصوا قال لستين في (النصر) ان  
 يحوته وعليه دين ولا يترك غير محرم بل يجرى في بيعه في ذلك  
 ويترك (الطالب) يبيع ما اجد عواذك وصار على الا فمذوقه







من ان المخرجه كانه يقول كتاب الخط المداون وغير المداون كما قال ابو  
 القاسم الزجاج باب الافعال في المنفرد في آخر غير المنفرد  
 ومن هذا ان الذي من قوله ابن القاسم ابن يوسف وسمع اصبح ابن  
 القاسم من امر مبره في المنفرد بما له الا يبيع ويشتري الا بالمنفرد  
 من ابن القاسم جلهوا في ما في يديه اصبح لانه مداون صيني  
 اكله كمن اخذ له الا يبيع الا في البر فيغير في غير ابن القاسم ان  
 منصرف في يده يبره من في يده يستخلص كونه في ذمتهم وفعله  
 اصبح قابلا وفيه ضعف سمعوه كمن اشتريه ليله كما لو اعطاه  
 مراضا كان به ماضيا وخط (الفرار) لا يبيع بالدين وقال لعنه  
 بفعله انما ان اعلن السيل في نوع من التجارات والاستمر في مثل  
 اشتد هذا التخيير عليه لم يلزمه ما في ابن في غير ذلك (المنوع  
 بوجوه في قوله ولا يورث القاسم لاري انواع التجارة اقله واخر)  
 استمر بذلك واعلمه بفعله اعلن القاسم بما افقر  
 كمن يبيع في شيوخ غير النعم وتصل من نقله ثلثه (فتسوال  
 في المنفرد ان اعلن لزومه غيره وقال غير ذلك في المسئلة قول  
 رابع المنفرد وذلك انه لم يخر قول ابن القاسم وسمعوه في دار  
 ان كانه يرى انه لا يبيع كما اخذ له فيه ان يلزمه ما في نقل منصرف  
 كما قال ابن القاسم لان السيل غير القاسم ما في ذلك وان كان  
 يرى انه لا يبيع ما في له وكان في الباطن بخلافه كان قول سمعوه  
 سمعنا وما استدل به سمعوه من المسئلة الفرار  
 كما هو (ان ابن القاسم يقول في قوله في ذلك وقال ابن ريش ما في  
 به لا يلزمه لانه في العلم فيهما ويقول بل هو في الدين فيهما لا ان  
 يعلموا انه يبره مراضا وكذا في مراضا ان علمه ذلك وان  
 لم يعلم ذلك (منفق) من الغير لان البحر فيمن (الصل  
 مرجع بجام الغرماء فيه والغير لا يضمن سبيلا فيمنع من الغرماء

ان لم يعلموا

ان لم يعلموا جميعا لانه مريض لم يعلمه وقال ابن ريش قول سمعوه  
 حقيق ليس المداون له في الغرماء لان المداون له لو جهر عليه (التخيير  
 فيما عرى (البن) لزوم بخلاف المفروض وليس قوله ابن ريش صحيح  
 لان قول سمعوه انما صعب من اجل انه جعل التخيير (السبي) على جعل  
 الرين لازم للغرماء وان لم يعلموا (تخيير) للمداون عليه لامن اجل  
 العرف من اجل التخيير (البن) على الغير وليس مع المال مراضا ربح  
 فيما عدى العرف ليعتدوا وان افرغنا عن قول ابن القاسم فيقال (المنح  
 ان نقله المبيع) وذلك من غير لسيه الغير لم يلزمه ورن  
 كان من لسيه ولم يصون به حاله لم ينقل بالمال (الزبي) برب  
 وان هلك من لسيه وكون به حاله كان في حاله الاقل من العن  
 الاول او الثاني او الغنية وان تلف الثمن لم يلزمه (الفرع من المال  
 الزبي) بيل وان يباع بالسيه وتغير لسوذا لبيع في السيل ربح  
 وارباعه وان تلف وتغير من غير لسيه (المنفرد) في ذلك فيكون  
 من لسيه جله (الزبي) في ذلك في الغنية فخر وان كان في  
 الاجل جله (المنح) وان (المنح) بالسيه كان في حاله اقل  
 في ذلك ورده وان هلك من غير لسيه (الغير) فهو من باليه  
 وان حرقته محبة من غير لسيه (الغير) في (السيل) واخر ثمن  
 وان كان من لسيه في السيل ربحه ويقتل بهل يفر (الغير) في  
 المنفرد (ويكون) في رفته وللسميع في قوله بالمال في  
 من (المنح) او الغنية لان يكون مكيلا ولا يرى (البيع) في الغنية  
 عليه (الربح) في (المنح) على (الغير) او (السيل) في (المنح) في  
 قوله لان (المنح) لغيره (المنح) في ثروت (المنح) من اصل (المنح)  
 في علم ان (المنح) في (المنح) يكون بالسيه (المنح) وان في ذلك  
 ويكون (المنح) من ذلك (المنح) في (المنح) في (المنح) في (المنح)  
 (المنح) في (المنح) في (المنح) في (المنح) في (المنح) في (المنح)







عز لا هذا الصريح فمتمم ما ادومنا الصبح لا يكون الى ان الحقيقة  
 واجبة جرحه فقال وهو قوله المحللان البصر واليد برودة الا فليس  
 العزيب انظر لعل يجمع من ههنا ان الحقيقة يوعى لها ويسئل  
 كنهها ما لك بغير اخره فلو  
 وقتله لاين الفاسح  
 خلتبه العجز فيل انه جاز لا بد طلع ضرور من البصر والاولا  
 ذكره ابن بشير العزيب ويحق بقوله لان لعل اذا علب على  
 ظنه ويجمع من قوله ان لا انسان ان يقتول من كان فيه الفاسح  
 اذا علم ان بقله تطيب به وانظر مصلحة البيت وان شئت  
 يعني ان الشبه اجتنابا لمن ان الحقيقة بين شعور من كل  
 منه من اني ابيه وطلبه مما لفته بغير لا تحتاج لمرادها الفاسح  
 او صريفة وهو من الشبه تودع لانه محال بترك ولذا اكل منه  
 دون اخذه  
 الا ان يجعل الخ العزيب هذا بعينه  
 الى غير الحقيقة  
 ولانه الخ العزيب ظاهره وان كان  
 يسيرا وقال ابن بولس قال ابن الموارز قال بغيره لا بأس ان يعبر  
 من اية الى المكان العزيب ويعطى السائل الكسرة والقبض  
 وكذا قيل في العزيب اذا كان ماله كثيرا **قوله**  
 وما الخ بغير من قوله ابن الفاسح العزيب في قوله لان لمعنا  
 ليس له او السلطان معناه اذا كان السبيل مما يارو في حكم  
 الفاي يبي كما يمتنع وان كان السبيل الفار شيرا مالا كسلام  
 السلطان وقال ابن بولس السلطان انظر ما صعدنا قوله ان السلطان  
 يسفكه والظاهر انه يطلب السبيل ذلك منه لان السلطان يتولى  
 اسفاده من غير طلب فلفظ وان شكك على زمانا كرون السبيل  
 يسفكه لانه لا يتبع الا اذا علق بغيره حال الملكية بغير مطلقا  
 وما هذا الشان فهو يسفك مفعولا بغيره ولو اراد بغيره  
 يشكنا بغيره لم تقع بغيره لان بغيره بغيره في ذلك

عجيب

عجيب لقوله ابن حزر ان العزيب الكثير الرتبة لا يجزى بمتنق في الرتبة  
 الواجبة وانما بين شجنتنا ابو مهران عيسى العزيب في جمع الهم  
 على البر لينة بان عنت الرتبة لا يبنى عليه بربعة فيه ركن من الرتبة عليه  
 الرتبة لولا ان الرتبة عتبه بربعة الاول اكثر ان يبرس قال ابن  
 الموارز وان شئت لا يشترى من العزيب العزيب المارة وتنتهي وان قل  
 مثل النجف وشبهه لان بغيره لا هلم ولا يقبل قوله ان الفاسح  
 اذا نواله فتمت يسال الفاسح قال العزيب لعل عتبه هم العزيب بترك  
 ويح محلة فتمت البوع الفاسح لا يقفون لعل الفاسح وكذا لامة والبيان  
 وقصر بقوله لا يقفون من الجمع واليقفون وتنتهي فلو كان الفاسح  
 محترقا لان الواجب عتبه هم الفاسح لا يقفون لان عتبه  
 كان لو لم يصح فقال **قوله** وكل الخ هي من قول محلة زادني  
 بولس عتبه لو كان بغيره فتمت كل السبيل بغيره لانه يعينه  
 وقصر بقوله وانما الفاسح في منه حرا او روج بقة وظل الفاسح فاما  
 فتمت الفاسح انما راجع لجميع وقول العزيب هو راجع لوجه البقة  
 التي تقبل لا تستعمل بغير ولا يجمع لعله ويح فتمت بما يقتضيه  
 بل لوجه بقة بل وكذا في ماله لانه قوله ان الفاسح في كتابه  
 محرم وهو دليل قوله لعل انما يكون في منه العزيب ماله ان طرا  
 له وهو دليل كتاب لوجه بقة وهو حرا او روج الفاسح وقال  
 الشبه لعل كل محرم كان حرا وان لا يكون ماله وان كان  
 محرم لا يستودع بطلت عنه ولم كان ماله فتمت به جنابة  
 به بغيره ان كان ماله ونقل ابن بولس الفاسح لان ماله  
 في ثوبه ليس وطاهر كمال الاكثر وان كانت لوجه بقة  
 عتبه وقال العزيب لعل الفاسح بغيره اذا كانت لوجه بقة  
 محرم وكان محسرا او بغيره عتبه وانما لو كانت لوجه بقة عتبه  
 وهو محسرا بغيره لان لانه لا يتصل بغيره محسرا **قوله**



قبيل الشيخ ابن مبرور من ماله ابو محم و بنه و انما كان بالاذن السبل لانها خسر  
 تكون حاملا و حملها للسبل فيكون قد بيع عبر السبل بغير اذن و قال  
 كثير لا يلزم ههنا اذ لا يطو بها المادون لان اذ ولا من صارت  
 فزانه للسبل بايادى المتقزم و كان السبل او متعلقا للولد و قيل  
 لما كان العبد اذا اعتق تكون له ام ولد على قول غايل لم يبعها  
 بذلك الا باذن السبل و قلت و قد ذكر ابن و شرا الاول و لا خير و لم  
 يغيرها و قال لا تمانى منها هو الصحيح لان لا يبعها في يكثر ايمان  
 وان باعها قبله فلا بد من موافقة الحق السبل في ولدها و تكررت  
 ههنا المسئلة في كتاب العتق الاول من البر و قد ياكل بقاله و اذ ملك  
 المادون من اقراره من يعتق بها العتق ببيعهم الا باذن السبل  
 ولا يبيع له و لو الا باذنه بان قلت فترفع فيما سر ان البير اذ يبيع  
 لا ياتى به المصلحة فتقصر العتق الا و جوابا عن ابن الفاسح  
 لا معنا من المعاني و كذلك اذ اكرنت بدار على البيع بما و به  
 اقتصرها قلت كان ليكتفيا بقله الله تعالى يظهر له و به  
 ذلك و لم يرتفع قوله انما اقتصرها لا يستشكله الحكم وهو  
 انه في قبيل انما تكون له ام ولد على قوله غايل رذ اعتق كما تقدم  
 فكان الصواب ان لا يجوز بيعها ولو اذن السبل حتى يقتصر عليها  
 بالبيع و قال بغيره استينوا فما كان ما يفتن ان قوله الا باذن  
 السبل يقتل به التتبع و يقتل بالعموم و على العموم فيقتل  
 له قوله ام ولده للعموم لفظه او خروجه فلا ابن رشت و ان  
 به عمه المادون قبيل اذن السبل فلا بد من موافقة لمؤ السبل  
 في ولدها و ان اذن السبل يبيعها فيكسر بها حمل لزم  
 ولو لم يكن مخرج به لانها محمولة على انها حامل لان جيل النساء  
 على الحمل كما قال مالك و لو ردتها لمشتريها يبيع حملها مع ان  
 الردي بالبيع يبيع ولو لم يسل على انه ابترا يبيع للمعيب

ولا يصح عن ابن الفاسح ان باعها بغير اذن بغير اذنه و يبيع  
 اذ لا خلا في عتقه عليه اذ اعتق قلت قال بغيره استينوا  
 بل لانه محض ملك للسبل و قال ابن الفاسح ان يبيع اذ  
 تقدم انما هو يبيعها بالبر و انما لبقوله ولا حرم يبيعها ان  
 انما لو كانت له ام ولد و لو كانت اربعه حال من السبل و لم  
 والبر و ان لم يسلها لانه يبيع من لشرا بغيره و معنا قوله  
 اذ او فقت و اذ و بهر حامل بلا لعماء اصبح ابن الفاسح في الا  
 مستترا لا ابتاع ام ولده لغيره و هي حامل حتى تضع لان حالي  
 بطنها ليس (لا يجوز استئناؤا) و ان لم يكن عليه عتق (ان  
 يبعها باذنه) و ان كانت حاملا (اصبح ان اذنه له فلا يبيع) على  
 حملها ام لم يعل (ان يبيع) فان يفتن في البري تخرج (انما  
 كانت حاملا بغيره) بغيره انما للسبل و يبيع و قال كثير ليس  
 له بغيره لان البيع قد وقع جائزا فلا بد من قبضه و عن ابن  
 انشور القولي للمصنفين قال و الاول هو الصحيح و عليه لا يسل  
 يبيعها من المراضة كرامة لم يطلها **فصل** و اذ لو اذن قال الشيخ  
 ان صار ولده لشرا و محطية يبيع لغيره الا انه يعلم فخر معطيه  
 بغيره لم يسل فلا يباع له و لو لشرا و زوجته حامل بغيره لغير  
 ما يسل قبل وضعها و لو وضعت لا تغلب فيها الما على الا  
 فله في ابيع الخيار فيكون ولدها للبايع (والمشتري) و ههنا  
 الحسن و اتفق على ان من اعتق ما يبيع بطنه (انتهى) ثم باعها  
 ولم يبيح بوضعت ان البيع بغيره (الاربابا) يمتد من التمس  
**فصل** و لو اشترى اذنه طاهرا (لو اشترى اذنه و لاء من عليه ثم  
 تو اذن له لا يباع) و اذنه و يخلووا بغيره فلا يباي عوا به  
 عتقه كره و هم للسبل اذ لا يكونوا ملكا لغيره فلا يسل  
 العتق **فصل** و للسبل ان يفرط طاهرا (للتبشير) و لم ان يفتن



وظا الهرة في الكل اما في غير المكاتب في جوارحه واما في  
 المكاتب با جوارحه ابن الفلاس في كتاب الجمال كما هنا وظا في غير  
 المسمى لذلك لانه في عينة التي رقت فلفظ والصورة في عينية انهما  
 يربطان لقوله واحد في قول الغير على الكثير وقوله ابن الفلاس على  
 المسلمير والله اكل فلفظ اللان يكون الفرق بينه وبين  
 قوله رنار الى مرضى العرب يعني المرضي المختوب **قوله** ومن  
 المستخر ان يجر من قول ملك العرب معناه يتجر به ليعلمه  
 لا ليعلمه ولعل ان يتجر ليعلمه فيرى على ملك الوكيل **قوله** ما لنا  
 يضرب بذكر ان في الخبي وكنان تجو للفلس واما تجو للميسر  
 له تضع فيا ليعلم الميسر له ولا يعرف مع الغرما لهما **قوله**  
 دابة اتباع الخ طاهي ولا ينام الميسر فيني وهو غلب وقيل  
 ليضرب بما قابل (الحكمة قال الخبي وهو افسق واختلف اذا  
 اقل مقابلة (الربن ركنه فيقيل ليعلم برهن وهو المسمى  
 وقيل يطون جميع ركنه بغير الحق وتكون الحجابات كالقضا  
 ليعتد الربن وهو الربن والا يستغنى فيحصل ابن يسو نسى  
 قال في القيني (الجلوس وليم) ماله لم يستخر به الميسر فهو  
 اسف به بخلاف ما استخر به **قوله** وما في كعبه الخ ارا  
 بل الكعب ماله في له عن غير ميسر ولعل يره حرقته كمن  
 وفان المحرق في كتاب النكاح (نهما لفظان مترادفان وقيل  
 متجانسان) ابو مهران عيسى بن عيسى رضى الله عنه كان  
 الميسر اثنى بكلمته وكلا بل لانه لا يوجد ولا يستعمل في الربن  
 فكل انما جمع لا يفعل بهما حق لغرها ويكنه ذلك للميسر  
 ولما كان المراد لا يباع في الدين ورن كان عموما في كل قيمته  
 رهنه (خا قتل) وهذا يميزه لا طرأب واما ربح فجاره  
 العبر جهر كما وهب له وسمع ابن الفلاس من ثمن فينا

عن غيره

عن غيره في باعه وانتزع ماله ليسر الرب الربن طلب ليسر الجمال  
 له حتى يجل الاجل وقال (بن عوف) الفلاس منع ليعلم انتزع  
 ماله حوز بلع الميسر بل يباع لانه اذا اكل الاجل افترض من  
 العبر من ان كسبه (انبع با ليعلم الجمال) قال بن عوف وما ماله في  
 ولولم يتقوله له لم يبع انتزع ماله لان في الملاءة له فيما ليسر قبل  
 الاذن وفي كسبه من (البحر) وفيما يظل عن ما خارج له ليسر  
 من كسبه ليسر انتزع ليعلم من ذلك ويجوز الملاءة له ما (مستراة  
 بغير ان ليسر له) السقاطه ما حوز له انتزع ماله **قوله**  
 وان خارج له الخ اية ماله وانما قال ولا يبقى ليسر العبر لانه قد  
 يباع طعمه على درهم كل يوم مثلا فيبيع عليه ما كثر فليس  
 للغرما ليعلم من جميع ذلك **قوله** وانما الخ طاهي سوا وله  
 لاجل الربن (ام لا) وهو تاديب في حجر وقال (الغاي بريد الخ)  
 وهبلا بل (الربن) وكلاهما طره (ابن الفلاس) يونس قال الخبي  
 الا ان يعلم فضل الواهب ليعلم الخبي به ليعلم ليعلم به  
 في ملبس او مطعم او يتجر له لاجل تعليله فيني في يره  
 مسمما فضل المصطفى قال عمار في قوله جفيله العبر عظم اله  
 ان الميسر لا ينعم من هبوله وطاهي ان الغرما لا يميزونه  
 على مقوله فلفظ وظاهي ان (الميسر لا يميز) على مقوله  
 وفي كتاب (النكاح) الثاني من كتاب روى (بن عوف) من زوج  
 اثنى من غيره شفع وهب له يفتقر في شفع نكاحها وان  
 يملكها ليعلمه او لغيره لم يجر ولا يجر بذلك مع الزوج ما خضع  
 عنه ابن عوف جبر العبر على قبول الهبة كما لو كان من كسبه  
 القبول على لم يجر لان يقبل وسوا لانه تجر بها عليه ام لا  
 فيحصل به بغيره على قبول الهبة من لان كل يمان من المرونة **قوله**  
 وانما الخ جهر من قول ملك وتقوم ما يتعلق بذكر **قوله** وانما















بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الحجة

ابن العرابية تابع الفاي محيل الوهاب (الضمان) فنقل ذمة (خري)  
 بالحوار بين محيل (المسلح) ان هذا الراس ليس بجامع لغيره من ضمان  
 الوجه منه وكذا في ضمان (الطلب) فقلت (ما ضمان الوجه) فلا  
 نسلم فهو وجه بل انه ظهر بسبب ذمة (خري) على (المستشعر)  
 واما على (الضمان) فيغير من جملة (الطلب) وعلى (الطلب) لفظ (الضمان)  
 عليه (المستشعر) بغيره (المستشعر) واما هو مبدل عن (المستشعر) لظهور  
 بينه وبين (الحقيقة) بالحوار بين من هذا الراس فخصه ولو اتى بالحق  
 يدل عليه لكان (الرفع) مانع فقلت وما ذكر من كونه مجازا من  
 حقيقة رده بعد تتيقظنا بجمع ما ذكره لظهور اطلاقه  
 المرونة والاصحاح والتفريق بين (الضمان) وبين (المستشعر) جميع (المستشعر)  
 واورع عليه انه غير جامع لصور (الضمان) ولو كان ذمة (خري)  
 من كثر لكان جامعاً فقلت (والجواب) ان المراد بوجه (خري)  
 المستشعر (المستشعر) واورع عليه انه غير مانع وان من يسلم  
 رجلاً برئ من شئ جامع من (خري) بين من هو ذمة (المستشعر) ذمة  
 (خري) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)

بان (المستشعر) البرية خريته بقوله ذمة (خري) الا ترى ان الراس لا يستشعر  
 بالمستشعر البرية وانما تستشعر بالمستشعر البرية (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 وتتركنا السبيل في (المستشعر) بالحوار (المستشعر) بالحوار (المستشعر)  
 نستيقظنا هذا الاستشعر (الضمان) لان تستشعر ذمة (خري) انما هو لانه  
 لا يفسد الا انها مضمومة واستشعر كل من مضمومة كل المستشعر  
 مع الجمع فتأمل فقلت (الجامع) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 او طلبه من هو عليه كمن هو له (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 فقلت بفصل بقوله (ذمة) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 بالحوار (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 حل في ذمة قوله تعالى (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 مؤثراً من (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 وما حكاه (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
**قوله** قال ابن الفارض من (خري) ليس من (المستشعر) (المستشعر)  
 كما اختصه (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 ان (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 مع ان (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 يتفق على (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 حجة لا على (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 مرفقة وقال (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 فولي (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 عليه (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 هو (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 انما جملة (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)  
 وانه لا يستل لال (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر) (المستشعر)







من المشرقة في العبرية المقتضية لغيره على الشرطين وتترك  
 كتابه ويحذف هذه النظائر من كتاب العيون ان طبع طبع  
 بقوله تلحق له وقال المشرقة انظر فصل في هذه الموضع على ما  
 من في كتاب العيون (م) لا قوله ولو فترد الى غير من قول مالك  
 ابن النضر في قوله لم يلزم الا لا بشرط واشترط عليه ان يعلم  
 انه ما مضى عليه ولا لا سر فيه ولا يعلم له مستقرا ابو حنيفة  
 صالح هذا على القول بغيره ليجب ان لا يكون له (كتاب) ان  
 بطله ما لم يغير مكانه لقوله اصنع ليمس عليه طلبه الا في  
 مفسرة يوم او يومين واما لا مضى فيه وقال ابن حبيب  
 بطله ولو لم يغير مكانه حتى يغيره وقوله ليمس (كتاب)  
 بغيره (انما) ان كان المكان قريبا وعجز عن الطلب ان يكون كل واحد  
 بذكر ولا يبين الفاسد في العينية اذا اختلف عن الوصول لا يلزم  
 طلبه ويريد ان بطله اذا اختلف مكانه واما اذا اختلف  
 حيزه بذكر وتبينه يخرج لطلبه في مكان معين يخرج ويرجع  
 وزعم انه وصل الى يمين وقال الطالب انك في فصل وان كان  
 متى وقتت خرج مرة يبلغ في مثلها هو ذواله ابن الفلاس  
 في العينية كذا ابن يونس مع ما قبله وهو انما يخرج على قسور  
 ابن الفلاس في كتاب الرداء والرداء فيمنه استخرج على تبليغ  
 كتابه بزرع ان لم يلق الامر بمقتضى وصوله اليه وقال القسري في  
 انشأه عليه العينية فساله الخفيف فيبلغ عليه ان ذلك  
 التحصيل انما كان على ما قال المازري في تفرجه نظرا لان  
 مفسرة الا بغير الاصل فيمنه بزرع في مفسرة (مستخرج من الزيد)  
 بطله به الا بغيره لا يلزمه الا بغير البيان ومفسرة التحصيل  
 هذه لا يطلب التحصيل فيعلم كذا الزيد واما مفسرة الخروج  
 من هذه الطالب الذي لا يمكن فافقه (العينية) في

وفرد في الطالب والتحصيل على نظري في العينية في ذلك حسنا انما ينكر  
 معه ولم يذكر ابن يونس قوله (م) مع بقوله فان ابن النضر يقول  
 له لا اني الا وجههم جهرا الا يحمي (لا) الوجه على ما روي حنيفة  
 او حات او حات في قوله عليه (لا) الطلب وقوله كذا مع وقال ابن النضر  
 فيه نظرا لغيره في قوله انما ضامن لو جهل اذ لا ضامن الا وجههم  
 في ضمان (لو) وجهه عليه ومن ضامن (لو) وجهه ضامن (لا) كما لا يروى  
 قوله (المسألة) بلان العبد رجع وقوله ما (المسألة) رجع رجع  
 (لا) العبد رجع (انما) رجع قوله ان كان لطلبه ليس له ان يعمل على العتق  
 اليميني مثل ان يقال فحل بوجه بلان ان جيت به برأت من المال  
 في قوله لاسع لا اني لطلب الا وجههم ومعه في ذلك قوله في العينية حكاية  
 الى اخره مثل قول العينية قال ابن الفلاس في العينية حكاية  
 ابن يونس قال كثيره وادع وقوله (العينية) بطل عليه قول  
 ابن الفلاس قلنت وقال (العينية) قوله ابن النضر انما جيتون ان قلنا  
 اخطار فترككم حتى غاب فمر عز وقال في (المسألة) ان  
 ضامن فطره ان ابن النضر جيتون يقول بغير ضمانه وان عتق  
 فيكون قولنا بغير (الضمان) قوله (ادع) ادع الى هو من قول  
 ابن الفلاس وطنا هي مائة في البلد او في مائة فرب في ذلك او  
 بغير وهو كذا وصرح بذلك ابن الفلاس والتمس قال ابن النضر  
 وهو (المسألة) من قول مالك وعليه (المسألة) وعني ابن الفلاس  
 يفرع في موت الغائب ان كان الرهن حلا فرب (العينية) او يعرف  
 ان كان موثقا فمات قبل الا قبل يباع كثيره لو خرج فيمنه التحصيل  
 حلا به قبل الا قبل حلا في عليه وان كان في خرج لم يأت الا بغير  
 الا قبل وهو ضامن وان كنت قلنت بغيره فافقه ومثلها  
 من قول ابن الفلاس (انما) حات في العينية بغيره على ان  
 في عينية بغيره (الضمان) من انبائه عنده قبل حلوله الا قبل وقال











عنهم لسفوف الحجة يستقيم الغريب بقوله للطلاب لكن فخر حال الان  
يكون (تجمل) امر الغريب بذلك مقابل الملتزم فقول جوتن صرح المزار  
مضى (تجمل) امر الغريب بمراتب (تجمل) يستقيم الغريب بقوله لا يغير النية  
بقوله عن (تجمل) حاله واقتضاه بعض النسخة عن غلبت وزاد (تجمل) يوتن  
مضى فخر ان (تجمل) الطلاب ان يكون (تجمل) امره برفع بقوله (تجمل) فخر  
المتنهم بذلك امر (تجمل) حاله (تجمل) في مضمون القولها وهذا اذا  
يرد الطلاب بقوله (تجمل) (تجمل) (تجمل) ولو قبله في مضمون كنى في مضمون  
الجبين للطلاب ان لا يغيره لان بوجه (تجمل) (تجمل) ولم يبق له في مضمون  
واستثنى كل ما ذكره في مضمون (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
الله تعالى وزاد ان (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
مكتسبه وظل هو قولها حتى يرجع (تجمل) (تجمل) (تجمل) او وكيله  
ان لا يغيره غير الوكيل لقوله هو كذا كذا ما عرفت هذا بقول  
لغيره استثنى قضاة (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
او وكيله على كذا (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
ليست في (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
بالفقه وبعضها بالمتنوع وظل هو قولها كذا كذا (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
الاعلى (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
بقوله (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
وظل هو قولها حتى يثبت (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
لغيره (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
محمدي من (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
والاستمرار بقوله (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
افراد (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
به من (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
اخر لزوم وقوله (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)

يحيى

يحيى وهو قوله في المتن (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
ومن (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
التي رتبها (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
عليه بعض النسخة (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
في مضمون (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
اتفاقا وهو مع ما قبلها معترضان على بقوله (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
العرفه ونسبته في مضمون (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
مضى (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
وهو مضمون (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
التجمل (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
لزم (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
لجمل (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
وامر (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
معارض (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
التجمل (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
وتنزع (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
من (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
وانت (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
رغم (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
نسخ (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
هذه (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
لان (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
لوا (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
مضى (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)  
ابن (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل) (تجمل)











ووصل قوله ماله في المسئلة المذكورة الان فقال ومن (المراد) فقال غيره وان  
 كان الغرض من اطلاقه ماله او كان مليا غايبا او مريانا حاضرا  
 بخلاف الطلب ان كان ماله عليه المحاصة منه انما هو الجميل ونحو كلام  
 كمنزى يقتضي انه ومان كما قال ابن رستم قال المصنف ولو شرط  
 الجميل ان لا يوقع الا بعد تغرد الا انه من الغرض ماله يعمل على شرط  
 لان الجميل ليس من العمل وكذا لو لم يصرح في التزامه بهما اذ كانت  
 قال في ذلك غير مبهم ذلك على طلبه بالذم مع ان ما وافقه الغرض  
 لكون العمل جنيبا كالتصريح ومقابل هذا ان يقتصر على الغرض (البنية)  
 بالعمل فانه طهرت لذلك جازية حكم بقتضا (المشروط) وان كان يظهر  
 له جازية جازية على الخلاف في مشروط على الجميل وكذلك ينظر في هذا  
 المشروط ان كان الطلب هو الذي (الشرط) الطالب ان ياتى  
 بربيه اليهما فقال عليه خلاف ياتى في ابن يونس بعد قوله  
 قال ماله انما هو الغرض على القول (الذي) رجع اليه واراد  
 بقوله بخلاف المحاصة ان لا الامر في ذلك يتصور فيضرب في ذلك  
 فلذلك كان له اقتناع الغرض ويؤيد ماله الغرض لان يكون  
 في تبيينه في ذلك والنظر فيه بعد في قوله من الجميل وقال ابن  
 يونس ياتى قوله الغرض خلاف فخطا هو كلام ابن يونس انه وفساد  
 وصرح بذلك ابن رستم عن من لغو من السنين فقال وجه  
 جاز العمل لانه صحيح المعنى قال في الفقرات (ان) على الطالب  
 عدم الغرض ليرجع على الجميل وقال الجميل هو هو سر عفو لا  
 يسمون في نوازله من التوكيد الغرض قول الطالب وعلى الجميل  
 البينة والا يسمون ولم يسمي من السلك ان الغرض مسمون  
 الجميل وعلى الطالب اثبات على الغرض قلت **وبه العمل**  
 وعن ابن يونس الا ان ابن (الاسم) في رواية (ابن) زيد ورم  
 بغير غيره قوله وانما كانت (الخ) لغيره في الغرض بعد هذا من قوله ماله

وملغ كره

وملغ كره هو احد الاقوال الثلاثة وقيل يوقفه في الغرض من  
 تركه الجميل الى الاول وان كان الغرض هو ميز مليا رجع الى  
 ورثة الجميل وان كان على جازية الغرض ماله جميل لملك  
 ورواه ابن وهب ابن يونس قال اجبهم رواية لم يسموا **قلت**  
 يربح لانه جازي للمال من غير ما يربح حصلت لورثة الجميل والرب  
 الربح ولعل اصطلاحا هم في روايةهم في رواية لم يسموا ما نقله  
 نفي اليوم هي رواية ضعيفة ولا تقبل لمر على جازية الغرض من  
 لفظها في عرفنا وقيل ان كانت تركت الجميل ما مونة واسعة  
 لم يوقفه على بني منهما معجلا ولا موقوفه والا فمعنى التركة  
 في بيع الى صاحب الحق ماله ابن نافع حكاية (الخصم) لم يملك  
 لغيره لم يوقفه على جازية (الملك) الرواية (يثنين) جازية في  
 اختلاف قول ماله قال له (الرب) الجازية في طلب الغرض (او  
 الضامن) وان قول الرواية جازية على قوله الطالب اليها ففسد  
 وهي الرواية الاولى ورواية ابن وهب جازية على الرواية الثانية  
 والخرقة الى ابن يونس وزعم ان الخلاف في هذه المسئلة مع  
 تسليم صحة (الرواية) الثانية (ابن) عمو (السلام) وهو (الاف) ابن  
 يونس قال انما هو ازولم كان الجميل مخصص على الاول (او  
 بعد) بهما هذا يربح الغرض وان كان على جازية مليا او مليا او مليا  
 رجع من مال الجميل قال ولو كان (الجميل) فيه الاول مجاميع  
 الطالب غرضه الجميل ففانه من ماله فتمسكون فتح حل الاول  
 على الغرض بغير جمع الطالب وعزمه (الجميل) بالمالية على  
 فيرجع منه (الى) غرضه الجميل ما كان اخذ الغرض من مال  
 الجميل وذلك فتمسكون بكونه يوجب صحة الغرض (التمسكون) وليا  
 في الطالب منهم خمسة وعشرين وعزمه (الجميل) فتمسكون  
 وعشرين فتح يملأ صدهم الطالب بما بقي من ماله وذلك خمسة



وعقربين وعزما. الحميل لما يقول لهم يتماصون بهذا في الخمسة  
والعشر بقية التي اقلع عزما. الحميل كمال طي الحميل ابن يونس هذا  
على تخلصه من بطن السمكة في سلسلة الزرع الرهن واما على تخلصه من بطن السمكة  
في الروضة فان لم يوجد حمير الغريم الا تخلصون او كان له حمير يخرجه  
لهذا بالمالية كلها عنه وعن الحميل فماله في حصاره خمسون قرصا  
ورجع عليه حمير. الحميل فقال لو كان (لواجب ان يخرجه عن  
الحميلين مغلقة وانت قد ضربت جمالية فتستظن بها الضرر في الخمسين  
مغلقة من الذي تقع لك فتعلم ان يكون بين كل واحد منهم مالية  
وهي ثلاثة لغريم في بيع الحميل مالية وخمسون جمالية في  
الحصار الا ان تخلصون فيقول له الغريم ان لما كان لك ان تقرب  
مغلقة بخمسين في مالية وخمسين فيصيب منها خمسة  
ثلاثون فيخلص منها من الخمسين التي اخذت وترد عشرية تسع  
لاربوع لغريم. الحميل على عزما. الذي عليه الدين لم يفر من الا  
ان يعبر مالا. اقر ابن يونس وهو في الحصار يرجع الى مصر  
واذا ما علمه فلقى **المخيم** قال حمير ان عات حميل الوجه  
فيل الا بل جاحض الغريم احذر زنته برية القيت بل حصار  
الغريم قبل الا بل الا ان الطالب لم يتسلط عليه حينئذ  
حق ولا يتبع به حصاره ومن حقه ان يخرجه في الوقت  
**قوله** داغا مات الغريم الذي هجم والتمس بغيره من قول ابن  
الغلام سمع الغريم وليست مغلقة حقيقة لان الفاعلة هي  
الحقيقة انما تكون جمالية في ذمتين وتقبلها انما يجرى في  
رواية ان رب المال يخرجه ربحا فتسا. قوله وان مات الغريم  
معه من الحميل يعني بغيره الا بل كما تقع فيهما **قوله**  
واما ان الغريم خلاف ان يتوهم ان المال عليه اذا مات  
معه ما ان يرجع على الحميل كما يرجع على الحميل ان مات

الغريم

الغريم معه ما يقال لا يرجع عليه لانه برى بغيره **قوله** والتمس  
ومن تكمل لرجلين انج هو من قول ابن همام لا يقول مالا في قوله  
وكذا قال مالا والبر انج في تارة يصنع هكذا وتارة يعكس وهو الاصل  
ورجع الا ان البر انج في زالة (البر) ليصل في الاصل في الفيل  
ادار به عليه كانه اصل كقول ابن حجر في (واقعة) مغلقة وحول ربح  
المال حول اصله وكذا حول النسل لانها حول الاصل فرب  
والصحر هو الرمح وماله كره فيما اخذ الغريم السلطان فتبقى عليه  
وماله كره فيما اخذ النسل في العلية ابو الحسن التولسي لان الفاعل  
لا يكون الا بطع الا ان يكون بوضع لا سلطان فيه فتقع الجمالية  
مغلقة وغيره ابن يونس يعني بغيره الغريم في قوله وكذا قال  
غير الحق في النسخة في كتاب الريل ان (التمس) لانه لغو والتمس  
الغريم لهما (التمس) التولسي ان كان فيهما سلطان يعني  
تقاوله وماله كره في التولسي في قوله قال فيه الغريم انظر  
بلا في قوله (التمس) في التولسي وفي قوله امر اخذ على ابن يونس  
وكان حقه ان يقول وهذا في كتاب الصلح لانه هناك كره  
**قوله** ولوع مع انج (هي) من قول ابن الفاسح كما في قوله  
وجعل الغريم هذا لا بل في على المختص بالمرسلطان وفي  
السرفقة انج (السرفقة) رجلين ارجع لهما غنائه بغير الاصل  
للمل ضرر بغيره وان الغريم يدخل معه قال ابو حجر والغريم  
ان هذا رضا بغيره في منة من الغريم ومصلحة (السرفقة)  
لم يرض الاصل قضى بما يتوهم في (المحاكمة) **قوله** ولو ضاع الجاهل  
انج ماله كره يعني **قوله** وان ضاع الجاهل الا ان يرضى من قول  
ابن الفاسح ابن يونس قال يعني في هذا ابن الفاسح ان يرضى للضرر  
الجاهل بغيره ويبقى الباقي مير الغريم ولا يعطيه قال ابو حجر  
لعل ابن الفاسح يعني بغيره بالفتح للملح للملح في مير



لقد اولا محضته فقال لعنه ففعلها الغرويين يعني به التوضيح اما ان  
كان معهما وجها ففعلها ما فتش نصيب بهما حتى ان لا حول عليه  
فيمد لان ذلك مقادير جابر السلطان ان لم يكن معهما الا من حق (كلهما)  
ففسح السلطان في ذلك بينهما ففعلها في ذلك بالتفليس فيجب ان يكون  
الغايي نصيب الغايي فان اوقفه فلا تفكر ان الغايي اذا اقبل  
تفقد لا يبق ذلك على العاقل لان ضمان الموقوف من الغايي وكانت في  
فرضه وان ابقى في ذلك لم يبق الغايي فيجب ان يكون الغايي في المسما  
ويرجع على العاقل مقتضى (او يكون الغايي تقرا في رعي) الى الغايي  
فيجب ان يفرغ للغايي فان اراى الغايي ان الغايي لا وقع باسرا  
وحيت تقض ويرجع الغايي على العاقل فيصواب وارة اراى بنى  
الفاطمه ان السلطان ففسح بينهما ولم يعلم جملتها جعله  
انما اجبت (جميع) برجل هذه الغايي انما فتش مع قوله ان لم  
اخطا الذي بهما ان يقضى بغيره ففعلها في ذلك وكان على هذا  
ليست في (فتن) وجميع ما في يد لان الغايي لم يعلم بغيره  
والفاطمه انما ففسح في الغايي في ذلك ففعلها في ذلك  
ابن الفاسم من هذا ابن يونس و... عن بغيره ففعلها  
الغرويين انه قال ان كان في ذلك (الشرطي) ما في يد في يار  
موجب يمسك المطلوب ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
في يار ان الغايي انما فتش في ذلك ففعلها في ذلك  
ما في يد ولا يرجع عليه بالزايي في ذلك ففعلها في ذلك  
ما في يد اعطاه الخمسين وانما كان يجب ان يعطيه اربعين  
ما على ذلك ابن يونس والصواب ان يرجع عليه بالزايي ما كان  
يقتضيه في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
لزم ما كان ليس في ذلك اربعين في يار ففعلها في ذلك  
غلط في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك

عن

عن مائة فيه وهو حطها وادبره (الغلط) خاصة ولا حجة له بطلان  
الفاطمه انما فتش في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
وادبره ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
فيمد في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
وكذا في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
ومعنى ما في يد ما في يد ابن يونس من مائة في ذلك ففعلها في ذلك  
ما في يد في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
مخبر لما جازت هبة المجهول جازت (الحالة) به **فصل**  
ومعنى ما في يد ابن يونس في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
لعمري المجهول ان لا يجوز الكماله في المجهول وبه قال ابن ابي  
وابن يونس في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
المعاوضات لئلا يتقوا المجهول من الترافعة وغيرهم في  
هبة الضام في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
ان يكون هناك المستحق في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
ما في يد جميع (الصيغة) او في بعضهما او في كل من يتبع في ذلك  
لا فلا في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
لما قال (يوحنا) وان كان مجهولا فهو جابر في ذلك ففعلها في ذلك  
ابن يونس في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
النكاح ما كان يسأل ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
كلما يتطوع لان كليهما معروفا **فصل** ومن قال ان في ذلك  
مؤله ما في يد (الفاطمه) ابن الفاسم في ذلك ففعلها في ذلك  
احد لعمري ان هبة المجهول جازت (الحالة) به في ذلك ففعلها في ذلك  
الجميل ان ما في يد ابن يونس في ذلك ففعلها في ذلك ففعلها في ذلك  
عن لم وان انكره كان المجهول ان يعلمه فان نكل عن مائة وليس  
لم ان يعلم المجهول ان لا يعلم عن مائة (الحالة) به في ذلك ففعلها في ذلك



اولا في التفسير ليمتد الى ان التماس الخ بالشر لا يفسر وانما قال  
 وان مات كان ذلك فيما له لان ذلك الهيئة حال يعقبت حتى مات الوالد  
**قوله** وان لم يمت له الخ ما ذكره لا اعلم فيه من خلافه لان معنى  
 اوجبه على نفسه اني بلفظ الضي كقوله اعطيتك عشرين  
 ويتخرج على الزعم من القول الثاني بلفظ الوعد بالقول واما  
 لو قال اعطيتك دينار بلفظ المستقبل فليس فيها ما يدل على  
 الزعم بل على نفيه هذا ظاهر له لان وكان متبعا لفظ  
 الله تعالى بقول يغير ما مودة يعوم منها رخص الاقوال الاربع  
 العشرة فلزم وثالثها لا يصح ان كانت على السبب ورايها  
 لابن الفاسم وبه العتق ان كانت على السبب ووقع في  
 السبب ووقع في حقه جميعا فليس له فلتله واخذ له ابن  
 من قولها ان من التزم على الرجوع فيه وصيته انه يلزم لان  
 محض الرجوع به يحصل له وهو موقوف التزم وهو موقوف  
 جيلز في **قوله** ومن قال لو قيل اني نسبه ابن يوسف المقاتلة  
 الاولى لما كان من ذلك وقول الغير بتفسير لابن الفاسم وهو  
 تناقض منه ووجه ان يقول بتفسير له ذلك في قوله اني  
 انشأ هو بتفسيره لم يرد كونه التوحيص فقال ولا يمكن  
 ان يناديهم ابن الفاسم وحكي ابن عبد السلام فتولا اخذ ليعقبت  
 التمييز انه حمله على الخلافة قال ليعقبت نيشو فتولا اعرفه **قوله**  
 قال ابن الفاسم ولو لم ير اليه الخ وفيه بونفس والعرف ان  
 التكليف يحصل على المدعى عليه فكذلك لو قال ائمت على علي  
 اجمع وانما انتم لم يكن له رجوع فكذلك هذا الذي قال له محله  
 وانا ضامني كقول الفاعل بلفظ كما يليه وانا اعطيتك حصيد  
 حكما لهذا ان يرجع لانه لم يدخله في نية فجزا لا يلزم من  
 قوله محله وقيل ان في ذلك الوعد لا الهبة فله ان كان له ان

يرجع عن شرطه لا يضي له لان يدخله بوعده في نية هلكت هو ليعقبت  
 الحق ولم يدخل الاول لانه يرجع اليه ورايهم في ان خربين فقال لانه في الجملة  
 لم يدخله في نية وراي خواء خله في ترك الرجوع ورمع عليه لان حكمه  
 الطالب هو مستقل به والاعلم لا يستقل بهما بلفظه ولا في الخلف  
 فمن ليشبه وجب في المعاملة ما لا يجب بقوله الخ (ان لم يمت له)  
 انما الزعم لا يبين به لم يكن له عند رجوعه وتختلف ان (طالع) فقال  
 ابن الفاسم له ان يرجع وانما روي مالك في هذا الاصل (ان طر)  
 من هذا العدة منع مودة لا يلزم مع نية لانه لا يملك له والزم من نية  
 واكتلف قوله يمين (عمر) ايضا ولم يوجب (جلا) يلزم من (العراية)  
 لمرة ما يراى انه يمار اليها ولا يلزم مع فعل (فعل) يقولني يلزم من ان  
 يرى ما يري بقتله هذا اذ ايمه باكثر من مراتبه فله مودة  
 بعد مودة الزعم (ولها) وسقط ما عرفه وان علمه باكثر ورخصه  
 موقوف على ما لم به مثله لسقط عن التكليف (المطالبة) جميع ذلك  
 هلكت ويتخرج مثل القول الذي خرج للخلف من اجمع  
 القولين فيما اذا كان ليعقبت ولد منه في (لا) عن طر من براس  
 قبل التزوج جله ذلك وهو طر اخر قوله (منه) ان ليعقبت (و  
 لا منه) في (لا) عن طر فليس له قطعها عليها اذ خلاجه  
 وبه قال ابن التبعين خلافا لابي كمران ابن يوسف قال غير الوعد  
 ويميز (الضمان) عن (اليمين) فله وجا (دوم) بلفظ وقال ابو حنيفة  
 لا يميز لان بلفظ وجا قلت وبه قال (التوري) وطسكي  
 (الزعم) عن ابي يوسف وجمهور من التمسك (لها) فلا يقول سواك  
 وهو هو ليعقبت (الجد) وراي ابو حنيفة برون (الضمان) برون  
 (الدين) وراي (اليمين) يفسر غير (الزعم) فلا يلزم (الضمان) عنه (هذا)  
 كون (الضمان) فرع من لزوم (الدين) المتضمنه فله هذا وان (الدين)  
 المعسر غير (الزعم) بل لانه لو لم يكن (ما) في الزعم اوجب نية معني



حسنی

قال ابنی

قال ابن عسكرون في حقه حاشية وحيث لا الله فيع فيها ابن الهرمزان (منه)  
 عينا لم يعطى الى الا جلا فخر منكم ولانه ضمن والبطحا المحل (منه من عيني  
 يحصلون لو طوا ابن الزمعة ولو لم يشرط ان يولد في الامة بن من خضر لم  
 يميز ان الفايدي (منه) قطع (منه) حكمة من الفريضة فقال ابن رستم هكذا  
 يميز (منه) لا يجوز عنه (منه) من العلاء فغير علم لعلم فيما يرد به  
 جنه (منه) خطه (منه) وانما انتموا اهل له تركم النظر في نازلة  
 ليقل من نظر فيها (منه) في نفسه (منه) لا ولا بل مسالك قال ان  
 في لا يجوز علم لنا مع ذلك ابن الهرمزان ونظروا اجازاها في نظر  
 وحكا ابن الهرمزان في حاشية الحاشية نظر (منه) وجهه ان (منه) في حاشية  
 في ضمن العزم (منه) فيكون (منه) فيما هو (منه) في حاشية لو تلف  
 كان من الميت ولو كان باقيا على ذلك المتوفي جاز ان يجل وارثه  
 تحله والميت لو ليس جعل ذلك مع العزم جازة لا جازة وارثه  
 وذلك في غيره ذلك لا مع الورثة الا على ان (منه) الفصل بينهم  
 لاله وحده **قوله** وان تجعل رجلا ان (منه) هو عن قول ابن الفلاح  
 وانما قال انه كل ابن له قبله لانه خارج ان يغير حكمه انه معارض للمعول  
 الذي رجع اليه (منه) في انه يبرأ بالفرع **قوله** فما قال لان  
 كل دار قسما ضمن صا جمع فيما ذكره جاز على القولين **قوله**  
 وانما تجعل ثلاثة (منه) هو من قول مالك وزاد ابن يونس جعل قوله  
 مع رجل بجملة قبله مع ما ذكره يكون الاستثناء متبعا عما  
 ما في القطار البراء في يكون متبعا **قوله** ولو تشبه (منه) طاهي  
 حيوان المفروم على ذلك (منه) وانما باقية بغير من تشبه بغيره  
 (منه) طاهي حيوان المفروم بما في ذلك (منه) وانما باقية بغير من  
 تشبه بغيره (منه) الجملة (منه) يونس (منه) قال ابن الفلاح  
 وامنع وابن حبيب وقال ابن (منه) يشترط في بيع اثنين من  
 رجلين وشرط ان باقية ابيهما تشبه جميع (منه) او تحل له رجلان



يربح ويشتري عليه ذلك مشترط بل ظل وليس له ابتاع (الحكمهم)  
 اكثر من نصيبه الا يبيع عندهما جميع كالحالة (المهمة وقوله ابن كنانة  
 والمنتخب فكتب وفي المسئلة قول ثالث وهو انه اذا كان يبيع (الطالبة  
 او ذ) سلطان الاول والا بالثاني فله (ابن القاسم) ايضا ورابع  
 وهو ان كان يبيع (العقار) الاول والا بالثاني فله بعضهم عليه  
 ايضا كالحالة (الحكم) ابن ريشل جزكي (الاربعه) الا انه لم يجر الاول  
 الا لابن القاسم في (المستهور عنه) وهذا كله تفريع على (الرواية)  
 المستهورة (التي يرجع اليها) مالك وراعي (ابن القاسم) في القول الاول  
 قول مالك الذي رجع عنه ان لمضمون مطالبة حتى تنفذ والا حلالا  
 القول الثاني لانه مشترك من مقتضى مقتضى الاصل **قوله** ولو كان يبيع  
 انما تكلم بغير الوتوع وله ان ياتى (الحكم) بالجميع ان قال (الجميع)  
 لم يثبت له شيء من يبعه والا جليبي لم يثبت له شيء من يبعه (ابن وهب)  
 انما يوثق منهما مثل قوله ابن القاسم في الاول انه جازي يعمل عليه  
 واشتار بقوله (الحكم) يبيعه (ابن القاسم) في الاستوى والا حلالا  
 يجوز لانه ضمان يجعل واقتصر ابن القاسم على ما اشتار اليه  
 فيهما من التخلييل فقال (الحكم) (المنتخب) مسئلة يبيعهما على (السوا)  
 جاز العمل واشتار اليه لولا العمل ما جاز لانه من باب (السلف)  
 والسلفك وله ان يبيع لبيته فله قول ابن القاسم في الاستوى  
 ثانيا فقال وان استوراها يبيع وتضمنه يوجب (السلف)  
 فهو محتمل (المنتخب) وانما (الحكم) في (الحكم) يبيعه  
 لغرضه (المنتخب) لفضا من بل يعمل ومن كذا (السلف) الثاني  
 من المرونة عن ابن القاسم مثل رواية ابن وهب في قوله  
 في (الحكم) يبيع (الحكم) يبيعه (الحكم) يبيعه (الحكم) يبيعه  
 انه جازي ويبيع ايضا مع ثمنها وبيها وفي كذا (السلف) فله  
 ان (المنتخب) يبيع مسئلة هيمنة وفي (السلف) (السلف)

ان يدع مسلفتيهما في حقيقة (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 وكذا (الابتاع) من (الحكم) ان يبيع له بل العمل يربح (الاستحقاق)  
 فيعمل بعضهم (الحكم) من (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 ان مسئلة (السلف) لم يثبت له يبيع (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 لاهل يكون (السلف) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 له هب ابن ابي ريشل (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 متبعة قوله (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 العمل (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 والا جازي عليه وعنده في (السلف) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 محمد الرحمن بن احمد (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 لا يربح لاهل لا يبيع له لرسول فله (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 الغرر وحده (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 في (السلف) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 وعشرتي (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 على (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 يصورها (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 جواز ابيكم (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 هو غير (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 بالجميع (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 فيكون له (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 الثاني (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 من (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 كذا (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 من (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)  
 يفتقر (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم) (الحكم)











التي هي انما اخذت بحرفه فماتت (الفرع فيبعت جميع التركه في المستوى  
ثلاثي حقه تنح لسانه الورثه ان يحلل (الميت) بها فعمل يقيني بعمل  
فقال له الخليل لا تشع. لك على انك قد فعلت الذي فعلت لك ففعل  
ذلك فعمل به ما وضع الا للميت تنح هو على حقه قال (المواز  
فيها لقيت) وقال في موضع آخر فيهم نظروا وقال ملاك فيمن  
كان له على رجل حق من حقه لث وحو فيغير جملة جملة فيبعت  
تركته فلم يقع بها عليه ففعل ورثته ان يحلل (الميت من حقه  
حقه فيعمل تنح طلب الخليل فقال اري ان يكون الذي وصل  
اليه من مال (الميت يني) الحقيق في الحرام ويحل به ما  
وضعت (الميت تنح فيكون على الخليل حصته من ذلك  
الذي يني **فصل** وانما خرجا عنه من الشجر (الميتين) المسلمين  
كلما انظر اليه ابن المواز ومنهم ابن يونس فقال انما  
ينوجه على الخليل (الفرع) فني كان الحق ثابتا على (الفرع  
بما لا يفسد عنه بعض لفسد عن الخليل كماله وورث  
الفرع من الخموله او بعض لفسد على عن الخليل فكلوا  
انما لفسد عنه رب الذي وادع اعلان يطلب له الخليل  
فكنه لدا لفسد عنه رب الذي وادع اعلان يطلب  
له الخليل وهو اذ عزم ذلك رجع الخليل به لانه على  
الفرع او على ورثته ان يكون ميتا **فصل** وذكر  
المسألة الا فيرثه في العتيقة بنهم وادع كرم ابن المواز  
وقال ابن رستم انما ما لية وراعتهم بنحو ما تقدم  
بوفه قال وفكر رستم لا يني حقه ان قال لما التزم اليه  
من اجل الذي كان عليه بغير جملة فيبعت رثته في  
حله منه قال ولو كان كله جملة لث فيكفله حتى على الخليل  
قال ابن رستم وهو **فصل** في تنح المسألة فيبعت رثته

يحل عليه وان كان بغير امر طاهر لخطها قال ابن عيسى (المسألة  
ومما صرح ملاك في صراح المسألة ان في كرم ابن المواز او  
يحل لا ينفصل عن الرثا ويحل به طاهر طاهر ابن حقه وابن رستم يحل على  
عزم كرم ابن المواز في شتهر تنح وفي لفظهم ابو حنبل  
وابن يونس ولو وبقا عليه لما فلا ما ذكره ومما ذكر ابن عيسى  
المسألة ليس به تنح تنح لفسد ولا يني له في ذلك انما لفسد  
فيما يني عنه انما هو حقه فيترصد به انه شئخه وعلية فيقيم  
وتما ولما ابن المواز على ان التماس ينفذون ان شئهم (الذي يطلب  
به منه عليه الذي في الاخرة ويؤكد اعتقادهم قوله عليه الصلاة  
والسلام بقوله من مرتضاه بدينه حتى يفضا عليه وكذا في  
عربيته يا بوعبد الله انقرره اذ اعنى ان يريه لم ينفذ  
المربي بتحليله اري لا مطلوبة له على الفرع في الاخرة والسفلة  
انتم السفل عن ان فطلة لهما ما يني به بالفرع عن الخليل  
فيجلب من له الذي انما لم يرد الا حلالا فيدين وهو انما في الاخرة  
في دون الرثا ويغيا الخليل مطلوب لا يحل له ولا يفسد عنه بالشر  
ما كان عليه يني ومما ذكره المواز فيهم رواية المواز في القنينة  
فهو حسن ابن يونس في كتابه محمدا في الفرع بفرع  
الجيل لصاحب الحق فمما في الفرع بذكره في مع لصاحب  
الحق ورايهم في البيت على لفظه في يكون الخليل في مع الحق  
عزل الفرع ويعمل ان حلالا في حله الربعة على الفرع  
لان في جمع كان يني ويرجع الفرع بها كان لم يني لطلاب الحق  
وان كان الفرع هو الرامع قبل الخليل فبالتا عتة الخليل عليه  
ويرجع الخليل على صاحب الحق لهما في مع اليه فان جعل امرهما  
لم يني الخليل الا من في مع اليه الا ان يكون له بيت رثته (الرامع  
او يفظ. لسلطان بغير ان يحل الفرع ان كان الرامع قبل حلالا في



















فقال في كتاب المكاتب **قوله** ومن لم يبيح البيع من قبل ابي  
 الفلاس قال شيخنا حظه الله تعالى فيقول من كان ان الهوى (المريان  
 جاذبة قبل حلول الاجل وهو المصوم في هذه الايام اعطاه الله  
 الهوى او اجمعه فهو هوى لم يفتصل ان يوحى به الاجل لذلك  
 واجتمعت مع بعض الحكماء في بيعهم ان الهوى (المريان) الله تعالى اهل الاجل  
 جازم لو كان كما قلنا ان هوى جاذبة قبل (المطل) منتهى  
 بعد لا منتهى الثاني ان (المريان) هوى (المريان) البيع من  
 غير تقرب وما ذكرته لا عرفه ابن يونس قال مالك في كتابه لا خير  
 في الجملة يفعل قلنا لا خير يعني لا يجوز ونقل ابن (الفلاس)  
 عن صاحب (الانوار) ان اجماع على ذلك الخبيث من جعل لرجل  
 مبيعا لا يفتصل له بتمن ما لا يجل بطلت الجملة والجملة  
 لا يبيع لان المستوفى لا يدخله فيما فعلا ولو كان ليجعل من  
 المستوفى ولا على البايع في البيع ولزم من الجملة لانه غير حتى  
 اخرج سلفه ولو على البايع في البيع سلفه الجملة فتولد ان  
 لا يبيح الفلاس وجملة فليلا ان لا يبيح البايع في ذلك لم يبيح واما الاول  
 فيبيع البايع في بعضه البايع دون جملة وملتزم ولو جازم  
 حرمته وقال (صنيع لا يشي) على الجملة وعلى قوله (جملة) الجملة  
 ان لا يبيح البايع في ذلك لم يبيح ويتبع على هذه ان يبيع  
 سلفه من رجل كما ان يقرن بغيره لان تمسك ببيع من (المستوفى)  
 ولا يجوز على قوله ابن الفلاس ان يطلب بطلان بطلان ان على ذلك  
 لانه لم يبيح بربا حقه وله (خلفه) سلفه ان يبيع (المستوفى) ببيع  
 عن نفسه على قوله (جملة) يبيح ويبيع (البايع) التمس قلنا  
 قال بعض النصارى قنابر يبيعوا ليعتقدوا ببيعهم قال (المستوفى) والاول  
 احسن وما ذكره (المستوفى) بياضه هو باق من نقل ابن يونس  
 والفرج الى ما يتعلق ببيع الغنم في عقول القونسي

بربيع

بربيع النصارى ١٧٤٧ و لا يجل ان كان الحق لما لم يفتصله ذلك ان كان  
 على او حرقا فخرطوا وان كان مع مائة من بيعه بما يجوز بربا لان حرقه  
 على الضمان وان يتركه وتفتا وتخرجه بربا من مائة ولا  
 يفتصل له ذلك **قوله** وان اقر بربا الفري من قبل الفري بغير  
 ابن يونس معنى ما ذكره الفري ان لا يبيح الرهن في اصل الدين ولو  
 كان في اصل الدين لكان (الموت) الحق به من الفري حتى ليستوي حتى  
 حقه وان كان ما سوا ذلك من مال ملكه في كتاب (الرهن) فيمن (فرض  
 او باع) سلفه يفتل الى اجل وان لم يتركه هذا في ان لا يفتصل  
 منه الى اجل بل الرهن له بربا ان لا يجل ببيع الرهن  
 ولا يفتصل به الاجل وله ان يبيع الرهن حتى لا يتركه وهو ان  
 له من الفري وقال في كتابه لا خير في سلفه الفري من مائة الفري  
 او يفسر بعد الاجل بيبع الرهن وبطلت الجملة ابن يونس وهو  
 على قوله (المستوفى) يبيع الرهن ببيع او كانه ان لا يجل  
 لم يبيح له جعل ان لا يبيح ببيع الرهن وبطل الاجل بجملة (المستوفى)  
 بانه خير من بيع الرهن والله لا يبيح ويقتل ان لا يجل الرهن قبل  
 الاجل لانه رهن ما سلفه بربا حقه بربا خير من قبل الاجل  
 كذا رهن بربا حقه وبطل الاجل ان لا يجل بربا حقه بربا حقه  
 كذا رهن في اصل الفري وهو الرهن وقال يبيحنا وعلى قوله غير  
 ومرارى عن ابن الفلاس في بيع غير المرونة بالجملة فاقته ببيع  
 الاجل لانه كما يبيح من بربا حقه لا يمكن ان يكون فربا حقه  
 الاجل كما ان يتركه بربا حقه بربا حقه بربا حقه بربا حقه  
 من يتركه من (المرونة) ولو قال له قبل الاجل (المستوفى) ما يتركه  
 وانه رهن بربا حقه الى ان يتركه بربا حقه بربا حقه بربا حقه  
 السلفه وبما ذكره رهن بربا حقه الى ان يتركه بربا حقه بربا حقه  
 في الاجل بربا حقه بربا حقه بربا حقه بربا حقه بربا حقه













فراخ عنه فقال له هذا حينا العقيق ابو الخير عفته بن جابر سرور  
 (اللا كني) انما اقصي يقول ابن الفلاس ان لا يبرهن كميل بوجههم  
 ووجوهه بخير من قولي فخذوا ليكم يقول الفير وهو قول ابن  
 الفلاس هذا منقبة الاول وما زلت ارجع به الى ان وليت  
 فخذوا لي من موقعت على فخذوا لي من موقعت على فخذوا لي من موقعت على  
 انما تضاف الى النسخ صورت ارجع به ويلقني بغير عن بعض النسخ  
 انه من ان به العمل **قوله** قال ابن الفلاس ان يبرهن ان كان معروفا  
**قوله** وان سلكه كعبا ان لا يستند الاول متصل والثنان  
 متبصل **قوله** ومن فخذوا لي تكررت في النسخاء انة **قوله**  
 وذلك جور من جعله من كتاب الفرة وطلاو المستنة وان بغير غير  
 به منقبة لبيد وله ولرا حرار لم يبرهن ولاوه هم حتى يعلم ان الفتوة  
 حيا ولا يوقف للعير غير انتهى ملت من ولله الا حرار وهو  
 بخلاف الحراري لغيره لانه على منع اصل التوارث في المرض حتى  
 يبع عقيقه وارسلني فاذ ان يبرهن اني ورثة الابن فحبل يعطونه  
 ولا محارضة لان ما لكنا ميراث محقق بخلاف ما لكنا جلاله  
 بخير محقق فذله المرفوع **قوله** وكذا ان ما كرمه يبع (المرور  
 متيقو عليه وما كرمه يبع (الرربع هو المعروف ووقع في العقيق  
 قول يعلم يبع حكاية ابن عبد السلام قال بعته لثمنه فذا ولا  
 (مرفوع ولا انكار لبيد بن رستم بوجه بل قال لا خلاصه وجرى  
 يبع مولا (الفا لبيد المرفوع كما لو كان حاضرا واما الجمع عليه  
 في استخفا وربعه مبيع خلاصه في المرفوع في كتاب العقيق يات  
 حريمه هذا ان شاء الله تعالى واذا ابرعنا مع قوله ما لم يبيع  
 لستة مرفوعا انما لبيد بن رستم المرفوع عليه عقيقة يعيل  
 او يجمعه لا يعلم وملك الفاي لبيد المرفوع واستمرار الملك والجملة  
 وان تكون احدى ما يبيع عليه **قوله** ومن تجعل ليطعمه ان

زاد في الامهات كما زاده ابن بولس لانه ضع وتعمل **قوله** وان حلال  
 لانه قلبي لفتنظ **قوله** ويجوز ان ما كرمه يبع **قوله**  
 ولا يجوز انك ان يبرهن فذا لا جود حله في دار برك ورج الا ان  
 حله في العمل **قوله** ويجوز اننا حذا ان ما كرمه يبع (المنع في العمل  
 قال عبيد بن يوسف قال بعته (الفقه) بعته به (المنع في العمل  
 والفلاس ان يكون ذلك جازا كذا يبرهن عظيمها (المنع في العمل  
 في مستغنية والعكس ان لا يبرهن (المنع في العمل ولا اقتلاع  
 اعز اضربه بهما وهو انما بعته في ذلك عن الذي عليه (المنع في العمل  
 فان كان يبرهن ذلك طعنا في ربيد لبيد (المنع في العمل  
 العلة موجوده في (المنع في العمل من (المنع في العمل وهو من (المنع في العمل  
 في ذلك في (المنع في العمل انما يبرهن ان لا يبرهن (المنع في العمل  
 كان حله في (المنع في العمل انما هو كذا (المنع في العمل ان كان  
 القاب من (المنع في العمل انما يبرهن في (المنع في العمل ان كان  
 العمل (المنع في العمل طعنا في ان ما كرمه يبع (المنع في العمل  
**قوله** وارجع (المنع في العمل يبرهن في (المنع في العمل  
 بفسه فلا يجوز ان يعطى لثمنه ان يبرهن فذا لانه يبع طعنا  
 بطعنا (المنع في العمل او انما ان (المنع في العمل ومن (المنع في العمل  
 مرفوعا فذا من (المنع في العمل فذا لانه لبيد (المنع في العمل  
 ويغير لهما من (المنع في العمل حكاية (المنع في العمل فذا لانه  
 عن ابن الفلاس حكاية ابن حبيب والصواب الاول لانه لبيد  
 فذا **قوله** ربيد مرفوعا لثمنه يبرهن (المنع في العمل فذا لانه  
 ارجع ربيد حكاية ابن رستم (المنع في العمل فذا لانه (المنع في العمل  
 بغير ابن حبيب يبرهن عليه بل لثمنه فذا (المنع في العمل فذا لانه  
 مرفوعا انما من قول ابن حبيب لاني لبيد (المنع في العمل فذا لانه  
 لانه مرفوعا في رواية لبيد فذا ابن رستم (المنع في العمل فذا لانه







من وليهم شيئا ولا يترجى ان يرجعوا عليهم فيقولان لا نسع  
 فتمنع جميع الثمن لبيت ما عد ان نعلم اننا ما عد معنا اليه  
 فتمنعوا وبنوا وان نكلنا حلفنا لغزوهم جميعا وتمنعوا فتمنعوا  
 الثمن فله وجه هذا ايضا فظروا ان ما عد لم يملكنا شيئا على الورثة  
 لانهم لم يرجعوا شيئا وقلنا ان ما عد لم يملكنا شيئا على الورثة  
 نظروا وينبغي على ما عد ان يرجع الثمن لانهم لم يملكنا شيئا على  
 البيت ما عدنا وقلنا ان ما عد لم يملكنا شيئا على البيت ما عدنا  
 لان ما عد ان يبعثنا من البيت بغيره انما يملكنا ورثته وقلنا  
 الشريطين انما حلفوا ان يبيعوا ولما عد مع ما عدنا ان يبيعوا **قوله**  
 ولا يجوز ان يرجع ما عدنا من قول ما عدنا ان يبيعوا والفظ  
 ان كل ما يلزم الزمة بالكمالية به جارية وانما تمت الكفالة  
 بالحدود وتبين الكفالة ان جارية ان تحمل الضامن تحمل المضمون  
 في فقره انما هو منتهى وهو متقرر لان الاستيعار هو من الضامن  
 غير جارية **الفسر** في رد الادب والفقرير لفظان هتراء وان وهو  
 محذوف عن العفوية التي ليست بغيره وانما هو محذوف عن  
 العفوية المقررة ولذلك لم يجر حسا لان انما هو الذي يمنع ما  
 ليس منه ان يدخل فيه وما هو ان يخرج عنه **قلت** والصواب  
 انما ليس بغيره في حمل الادب على الضرب والسجن بحسب  
 ما يراه والتقدير الادب باللسان **الفسر** في رد الادب ومعنا قول  
 بكبر ولا في علم في ولا في قصاص في علم ومعنى او وزنا في في  
 حرزنا ومعنى او في لمرقة في في منع سرقة ومعنى في  
 لشر بخر في في شر بخر بخر **قلت** وقوله انما  
 من بكبر ولا في في من الحرم حشو لسيفيته في قول  
 ملك ويخرج من قولهم ان الرجل اذا هرب بانيته المحذوف  
 وفر عليه فانه بسجن حتى يبعث من يانيته بهما ولا يورث

عليه

عليه بركة كعبين ويرسل ذاك شيخنا ابو مهران في الغيرة رجم  
 الله نفا وبه حكمة لما وقعت في (خطا) به جنة عيسى  
 ولا يصح في الواضحة في (خطا) سوا المتطهرين بالقتل ورقت  
 المال يعطى حبيلا بما اخرج من قتل ومان ما انهم يلزمهم  
 ويوترون بما يوترون به الا انهم لا يقتلون قتل بطل (نظره) هل  
 اراد انهم يوترون بما اخرج من قتل (المال لا يقتل) واليه  
 او يوترون بالثمن في القتل فلا يبيعون به هتراء (البي) الزبي  
 يلزم الحبل بالمتطهر في القتل (الجهاد) انما يات به **قلت**  
 ويح عيسى (المطهر) لا يصح يجوز (خطا) (الحبل) في (الجهاد) الزبي  
 انما (المال) **قلت** وهو ليس لا يتلف فيه قال الشيخ  
 المطلوب يجوز انما يعثر في حبل ما عد من زنا شتى وان كان  
 ذلك باقراره بالادب او سمع لانه لهما ان ترجع او خلتفت  
 الادب ليت في الغامرية في بعض هذه امرها مع الله عليه وسلم  
 بل لا نصرا في حتى تقع وفي بعضها انما كعب واقت بها  
 واقتل هذا الضرب وهو في بعضها (الرجوع) دون عذر  
 فمن ابرزها يميز التري بغير حبل وفي قتل يطلب من ثبته  
 عليه حر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 وان ثبته باقراره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 لغيره من قول ابن القاسم كل المسائل التي بغيرها يفرح منها  
 حوزا شهادته وهو قول ابن شقمان ونج ابنه ببلاد وقل  
 ابو حنيفة (خطا) هذا عليه واسا اذا شتم على غيره  
 فلا تقتل قبله على (الجهاد) لا يجوز شهادته في وتجاوز الاحكام  
 التي يميز بين ميمه وقل لغيره فيهما ويفرح منها (انما)  
 امتارته في هلو انما تقتل منزلة طلاع غيره فيسطل مع العمل  
 قال ابن العربي في القيسر وقعت بدولتي فقال لشيخنا



ابو ابيته لا يتصل لان التارة لا يتصل الصلاة اجمالا وقال شيخنا  
 ابو حامد لا يتصل لان التارة كلامه والكلح محمداً لا يتصل في  
 الصلاة على فرار وارقتل في الشهادة بالكلح محمداً ثانياً فقال  
 بغيره يقول عليه السلام في الصلاة والكلح واصبع وعين ولا  
 قاله في السماع يميني وعين كل الاقوال في بيتته شهادته بذلك والثالثة  
 في كراهة ابن ابي شيعة في كتاب التخيير والتقليد في بيانه ووقعته  
 بنو نصر ابيح ابن عمير السليح في صلاة معتبر وطع به كما ان  
 لشهادته واحد مع اليمين وبه العمل اليوم ايضا في منتهى هذا  
 في محير هذا الموضوع قال المحرر في التارة محير الاخرى كذا في  
 وانما في كراهة من لا يثبت في التارة في التارة **قوله**  
 ومنه تكلف الشيخ حاصلا من كراهة ان الكفالة في التارة وطاهر  
 كان المتكفل عنه غنيا او فقيرا وهو كذا في التارة المشهور ونقل  
 محمد عن عمر الملقب بالها جشون قتله ان كان غنيا وان كان غنيا  
 بطلت ولو كان في التارة انما يرد به الوصية والاله ان لا يهل  
 في مرضه من راسر حاله خطاه ابن يونس ومولاه ليشو قضا  
 خطاه عنه الباج في حضور **قوله** ومنه تكلف في مرضه لو ارث  
 نتج صح الشيخ وانظر هل يتخرج علم التزويج من راسر فوكي ملك  
 الذي رجع عنه في نكاح الرية انه يمين النكاح لو فو كس  
 جاسترا ام لا وطاهر هو اليوم في التارة الكفالة وهو كذا  
 ان وروى بولر جعل اقراره المصديق المملوك بغير اقراره  
 بولر وان كلاته في شي مما ظاهرا كلامه وظهره لا يجوز اذ  
 بطلت وهذا هو المشهور وادخل الاقوال الثلاثة وفيه يجوز  
 مطلقا ويكون في ثلثة ووقع قتله فيها في بيت الروايات  
 قال وروى بولر وكلاته وفيه ان وروى بولر جاز الاقرار  
 من راسر حاله وان كان بطلت جاز من التارة والثالثة

في الغريب

في الغريب محير التارة ايضا **قوله** وتجاوز الوصية ان طاهر  
 وان قصر بيمينه الضرر وهو كذا في الصحيح وبه العتق ولا  
 خصوصية للمصريين المملوك طبع في هذا **قوله** وادخله في  
 فيه وفيما قبله المرض المحتوم **قوله** ومما قرره الصحيح ان اراد  
 بقوله لانه في بيتي فثبت في حاله لانه في بيتي فثبت في حاله لانه  
 لا يفتقر الى قسور وفيما سواه يفتقر اليه في مرضه او علة علة  
 التزويج **قوله** وما قرره الرية ان في حاله في الاصل وان اراد  
 كله بالكلح وطاهر ان في كذا راجع لما تقدم وفيما نقل الكفا  
 لغة لغير وارث ولما رث محمداً في وعليه اختصر ابو محمد بغيره  
 وجملا ان اراد بالكلح كذا في مرضه بالعتق والصرقة وانه  
 ابو محمد وان ابنه لينة انه لا يتصل من الكفالة الاصل وان لو ارث  
 ومن لا يهل اقراره لم في المرض ويصل بعضهم ان الكفالة  
 في اصل عتق كفا وبغيره في **قوله** وادخله في التارة ان اراد في  
 بغيره لانه في كذا راع قال قال لينة لينة لم انقل لينة  
 بغيره ان ترخل فيه الوصايا لانه كذا بطل ان يورثه خلت فيه  
 الوصايا كذا لورجس فان الوصايا كذا لورجس فان الوصايا كذا  
 فيه **قوله** ومنه جاز في ان ابن يونس لا يثبت في  
 الزمة فلت **قوله** وطاهر هو قولها بالخرقة جوازها بالكلح  
 وهو كذا في **قوله** وان مات محمداً في الوصايا في بيتي في بيتي  
 وقوله قولها في التارة وهذا هو اصل ابن الفاسم  
 في ان بيت الا وابل بيت الا وابل بيت الا وابل بيت الا  
**قوله** ومنه جاز في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي  
 كقول اصنع ان الكفالة كذا في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي  
 نفيمهم كذا في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي  
 القبيته ان في كذا في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي في بيتي



من قول مالك واكثر منها بغيره شيئا فاما ما يلقى عنه اشد  
الكفاية بالمسألة فتارة لتلفظ بالزمن **قوله** وان جواز الخ بربر  
بالدليل عليه قوله جواز الخ دليل بضعف (لكم الكونه لم يجر الا  
بذلك **قوله** ولا يجوز ان يهي من قول ابن الفخار (لغيره ارا ع  
بالعبر الى ان يكون بغيره عليه قوله ولا يمتنع مما هو معروف بمفهوم  
الناس فيعبر هو ان من ليس به زوج فقتل البيع والشره ان  
في ذلك يجوز وهذا لا يصح في الملاءمة وغير الملاءمة لا يصح  
ما فعله كان معروف بالام لا وبذلك عليه ايضا اقترانه مع المكاتب  
وان عرفت دلالة الاقتران عن الاصوليين ضعيفة الا انهم  
يؤمنون انفسهم **قوله** وكان ليبحثا جفتم (له لا يرتفع  
وتكلمه على الفنى ولعله ان قوله مما هو معروف بمفهوم  
الناس ارجى كالكفاية قال بغيره شيئا فاما ما يلقى عنه وهذا  
في كون ام (قوله) محجور اعلمها بما يصح بيعها ونزلت  
بتوضيح قلتم **قوله** فلا هو كلامه النما يميز منصوصة فيكم وليس  
كذلك قال في كتاب المردبان والمرجل منع ام ولد من التبرئة  
**قوله** بان فعله ذلك ان جعل له من الميراث الميراث او منته  
في كتابه في الفتوى المتأني وهو خلاف ما في كتابه الا عتق  
انما تقرر محجور بغيره (المسألة) ان عتقوا في الميراث ان  
يقضي ذلك بغيره بغيره الا ان لم يبين له هو اقتدار قوله الفرويين  
معتق ما في الفتوى ان عتقوا في الميراث الا عتقوا بغيره بغيره  
فيكون معتق ان يقضي له ذلك الميراث بغيره الا ان الميراث الذي  
نوى فيه (الذي) تصرفه لغيره وفيه ما في الا عتقوا في  
ولم يرد ما في الفتوى في ما راد الفرويا وهو ان يبايع  
في الفتوى في الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره بغيره  
حتى البير لا يبايع وراد الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره

بأنه وقوله لم يزلهم وان عتقوا الا انما في المتعبدات في ذلك  
في يرد ويستحب وعورض قولهم لم يزلهم وان عتقوا بقوله لم يزل  
في كتاب الفلاح الاول ان عتقته (الزوجة) بغيرها ولا مال لها  
لنساء في الزوج عتقها فماتت عنها او طلقها عتق  
لان جميع والجامع بين ذلك فعل مردود لما في غير قولان  
الزوجة من اهل الفتوى في الجملة وهو (قوله) وقال غيره  
انها كاهن اطلاقهم يقتضي انهم محجور على الجملة وليس  
اهل لمسير المكاتب ان يعجز بقسم ام لا والا فربما عتقوا في الميراث  
المعبر **قوله** لم يزلهم لانه لا يمتنع ان يرضى في الميراث (لكنه) في قول  
ابن الفخار (المسألة) في البير **قوله** ولا يجوز كفاية (ان) في الميراث  
كما ان الاول غير ملاءمة له وليس هذا بشكر راد مع المسألة الاولى  
والما في كفاية الميراث بغيره عليه ان كان (الذي) يقتضيه قوله  
**قوله** ونحو كفاية البير (ان) في قول ابن الفخار (المسألة) في  
بقول مالك لان قوله بغيره (ان) في قول ابن الفخار (المسألة) في  
بينه رجم الميراث ان يبيع فوكيل المحجور عليه كل الميراث  
وا يمينه بان محجور المحجور عليه في اقل الجملة البير ما في الميراث  
المسألة لانه ومن يكون من الرقبة (ان) في قول ابن الفخار (المسألة) في  
الوكالات في الفتوى على ما في جواز لانه يقتضي الميراث  
وعليه العمل وانما بغيره شيئا فاما ما يلقى عنه من قولهم في كتاب  
المردبان ولود مع (ان) محجور عليه من يبيع او محجور  
بغيره لانه محجور من يبيع فيه كان في ذلك الميراث خاصة في  
في ظاهره جواز تركها الا ان يقال انما تكلم عليه بغيره وقوله  
والاول اظهر وهو الاكثر من اقله الا في الميراث (ان) في قول ابن الفخار (المسألة) في  
غيره في الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره  
عليه في الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره بغيره في الميراث بغيره



فيل يلو عنه مفيضه براهة للفرع لان رب الخف رضى به وانزلته منزلة  
ابن يونس قال لعنه العنقه. يعنى به التوحيه بان نزل العبر وجب  
ان يجلب المسير مع العنقه والى الوكيل من كان عمره بما هذا العبر  
يجلب الموكل ويبراهان ليس جلبه الزيه له الذين ويرجع مع  
الوكيل وان كان فليبا حليف من له الذين وعمر (الوكيل قلته)  
وجي سماع محبس عن مالك وابن الفاسح لا يجلب (المسير ولا الموكل  
وجي سماع يحيى يجلبان المهر يجرى الخطر نقل ابن يونس جلب المسير  
كما لهر وان كان العبر مليا **قوله** وان تحمل عبدا الى المقالة الاولى  
لابن الفاسح ابن يونس نقل لعنه العنقه العنقه ففعلها  
قوله ابن الفاسح هنا يجري مع قول مالك ان الطالب مخير في اتباع  
الحكيل الغريب وخالفه في هذا العلم وفلان يعضضه انما غل  
لان غنقه العبر وغنقه المسير المني. وانزل قال غيره فعنه ان  
المسير ليس له مرات معلما وهو الصوره فيل يعنى به التوحيه  
وقول ابن الفاسح كقول مالك (الزيه بكره) العبر على الخالفة وكما  
ان يجلب في غنقه مال لا يعبر غنقه من (العبر يقول انما حكيل بما يحجز  
منه مال ليسر، جهو الزيه بلزمني ما ذا كرهه على ان تنفي في  
نق من مع ليسر ليسر حرار كانه كرهه على الخالفة وحيث يبلغ  
العبر بفلان ابو جهر ينفي ان يبيع على النقي فيفلان اذا كان  
الذين ماريقه من يتنقروا بخصمين على ان يبيع في غنقه  
تمسكون وله مرجع على المسير حكما زيه في غنقه من  
في غنقه تنله فلان المهرية وهذا ليسم (اليوم من الفرز **قوله**  
فلان ابن الفاسح اني ماري كرهه يني **قوله** وتجاوز الى هي من قول  
ابن الفاسح ايضا **قوله** فلان ابن الفاسح اني يبرئ من فطر  
ابن الفاسح انه يخرج من قول مالك انه يجبره على (العبر لانه  
كما يجبره في العنقه وهو بخلافه في (الوجهين وبراهه قوله

انتدهر

انتد حرو عليك انه حرو ولا يني. عليه ابن المهرز وفلان نقل ملك  
للسيرة ان يكره محرمه على الخالفة وان يني على العبر في جميع  
بما له وقول ابن مالك لا يكره له (الاول رتب اليها قلته)  
ومنه من قال له بفطر ابن الفاسح التخرج وانما فطر ليعبر في يني  
(المسا لتيني لحرمة) العنقه كانه يقول بخلاف قول مالك ففعلها عيلا  
**قوله** ومن باع من محرمه اني (انما قال عيب لانه يتقم من نفسه  
ان ابيع لا قبل الاول) فانه لتين فطر ابو جهر في (العبر يني رتمه له  
نقله وقيل انما كان عليه لقول ابن محرز لا يجرى في الخطه ان يفتو  
المريان ردا كان ما عليه كغيره فانه لتين فطره (المه نقله) وان  
ابو جهر لا يقتضي من قوله ما لم يفتا محرمه ان من التتري  
فلا توتنا بمنا معهما مرافعههم ويزا بها دار البايع لهما حشرت  
مرحله في التوتون ان غل عيب والمفتا محرمه وفلان ابن زريه  
المستزبه منعه وقد ابطال البايع منعه في التوتون فيقال  
على مساله اصبح يني باع محرمه له سبلا وله محرمه كليم  
يحب ماله في (السعي) فمعه (المستزبه) فلان له غل الا ان  
يكون من الا مر الخطا لهر فيبطل فقلان (المستزبه) ويكون ههنا  
كل اشترى فلان المهرية وههنا انما ياتي على قول ابن حبيب ان العيب  
الخطا لهر لا فقلان فيه للمفتا قلته ووقعته ههنا (المسالة  
مخرنا بالغير وان وافقنا الصنفا فقلان (المه نقله) لا لتيني  
وخالفه غيره وم يني بما كرهه ابن زريه فتوقف الفراض حتى  
حدرت فقلان لعنه فيفتو فقلان لتولني بالاول فحك به **قوله** ومن  
له على اني ماري كرهه يني **قوله** ومن قال اني يبرئ من فطر ان  
الخالفة بالمال المجهول فلا يبرئ لانه معروفه فقلان فقلان  
فلان بكنه الخالفة الى اجل مجهول كما قال عيبها ويصير  
له من الاجل فطر ماري **قوله** وان قال له اني يبرئ من فطر



فهو كعربيها وهو كان الحميل كمل بما صوته فلان وجب ان يوقف من  
 حاله بقرار الربين قلته **و** جعلها القول من اجل نظره هل  
 الامر كذا او جعل له الربين **قوله** ولا بأس ان اخذ بعضهم  
 منها ان الغرض يجوز ان يغير اجل وفي الاجاله يعني ان يقرر بيلوا اخر  
 والجمع للمعاينة ان لم يضر بامع في كل المبلر (فلا لاكن **قوله**  
 اذا وقع حضا في قوله ولا يعين على يده ويخالف من هذا ان  
 يحمل ما هنا على ان لا بأس لما عجزه فيمنعه **قوله** وان كان في اصل  
 يبع الخ ظاهرا وان كان من اهل الديوان وهو كذا في راجع  
 قوله وروى عنه انه اجاز له قال الخ في لان اجتر في كماله حال  
 الحاجة المخرجة يجوز له الضرورة **قوله** وان كان انظما معلوما  
 الخ المخرجة لا يعين على يده **قوله** وليس الخ هذه اكثرية  
 الوضوح المخرجة ويريد على نجد على (المخرجة) في ان خلو  
 يبرم في ذلك الى الاصلاح فيمنظر فيه املان  
 ويرى الحميل بما يراه وليس هكذا من باب التقرض لا قنضا ديني  
 القاييه وانما هو من باب التقرض لا قنضا ديني  
**قوله** وان لم يبع المخرجة الخ ظاهرا ان الاصل انه على الرسالة  
 حتى يثبت انه على الاقنضا وقوله  
 بل ان كان المطالب الحميل جده على الاقنضا والا يعطى الرسالة  
**قوله** وانما منسقة الخ معنا منسقة في كبريت في بيت ابيها  
 ويقال منسقة ليعني العيني والنون وتنتشر ليرها ووضوح  
 العيني وكسر النون ويعتقد ان لا تنشر في النون في كبريت  
 مما ضرر اختصرها السؤال وجهها بالمعاني (الفا على وهو ان  
 يواله انما يكون يقول ماله او بما يجوز على اصله رابر ايم على  
 ان لا يكون عمدا السؤال يقول هذا قول ماله المهم عن  
 قول ماله رايه هكذا اختلفت قول في راسي فيمنظرا حكمة الله

نفع

نفع فتم مررت ان لغيره شيو قنضا قاله وكنت رقول رجها ثانيا  
 وهو ان في كلامه التناقض لان قوله وليس ذلك مما يبرز هو الذي يعرف  
 كذا يقول لا يعرف له غيره وكذا قال هذا رايي وهو خلاف  
 منزله بعد وكان ملك يقول فيما وجرقة في كتاب محمد الرقيم (انها  
 انما انقضت جازا مرها **قوله** ابن الفاسم الخ هذه قول تان  
 يجوز ما جعلته ان اجاز في الرواية قال ابن رشي ومعه ان كان  
 في الجاهل حال لهما رشيهم لان المعلوم سبعة في الجاهل  
 الا جازت لغرض على انهما والمعلوم رشيهم لا يجوز له رشيهم في اصل  
 هذه الرواية انه لم يجعل المنسقة المجسولة الحال على المسع  
 ولا على الرشي على قول الارب **قوله** وقال ابن الفاسم الخ في المسع  
 رحم الله ضعيف لرجوعها على القول عنه ولا سيما ان كان عليها  
 بطلا من هبتها وصرفتها فلا يلزم من منع الا مانع هبتها  
 وصرفتها ان تكون كمالها كذا لان يضرها بغير ابيها  
 تعيله منه لا من ملكها كذا كفت اقول في راسي فيمنظرا حكمة  
 الله نفع فتم مررت ان لغيره شيو قنضا رايي ومعه رشي (انصح  
 نه في رايه يجرها على التنازع وهو كذا في راسي الرواية  
 وعنه رايه لا يجرها والعمل على الاول **قوله** وكان ماله رشي  
 كذا هو وانه يجرها (المسح) فيمنظرا حكمة الله في  
 الفاسم ثلاثة اقسام مما يجرها (المسح) فيمنظرا حكمة الله في  
 وكثير من النسخ عليه اختصر البراءة في مسقط قول ابن  
 الفاسم / ولا في نسخ ولم يكن في اصل ابن المراه ولا  
 في اصل ابن علقم وخرج في راسي رايه فيمنظرا حكمة الله في  
 وهو عليه وفي كتاب ابن السهل في راسي رايه فيمنظرا حكمة الله في  
 وكذا في راسي اختصرها رايه في راسي رايه فيمنظرا حكمة الله في  
 واختصر في راسي رايه في راسي رايه فيمنظرا حكمة الله في



لستة وقيل ثلاثون وقيل خمسة وثلاثون وقال ابو جهمون ان لم  
 يول عليهم باب ولا غير فثلاثون واما المولى عليهم باب او وصي  
 او مضاف فاذ هو باربعون وبه قال ابن وهب وابن حبيب وغيرهما  
 قلنا **يختص** في ذات الاب اقول ثلاثة التي ذكرها في اربع  
 وثلاثون وهو قول ابن وهب وخمس مئة وثلاثون وقيل  
 خمسة واربعون وقيل من الخمسين الى الستين وقيل خمسون  
 وقيل ثلاثة وثلاثون واما المسئلة فبعضها اربعة اقول الزيد  
 في كذا ابن ابي جهمون وغيره وهو ثلاثون وقيل لا يبلغ بها ذلك  
 وقال اصبح اربعون وقيل من الخمسين الى الستين قال ابن  
 حجر المسئلة رانت لفلان وجوز في ليل لغيره على مثل هذا  
 الخبر متفق **قوله** قال ابن الفاسم الخ طاع كذا في قوله في  
 يمين اهلها قال عياض كذا كتبه في غير كذا ابن الرابطة وفي  
 كتابه موضع في بيت ابيها وزاد وفيها ورضا حالها  
 ومقتضى من كذا ابن وضاح وغيره ويريد بقوله وان اجاز  
 الوالد في غير البيع واما اذا اراد امضا لبيعها لم يرد من  
 المصلحة بله ذلك وليس للسلطان ان يقتضيه فانه لا يقر في  
 ليل يتيوهم انه لما كان الاب هو الذي يجوز عليهم يجوز لها  
 من تعطيها ويتوهم ان الحجر من حق الوالد ويجوز له ان لا  
 يتبعين بما ذكره ان الحجر انما هو من حقها ليلان فلهذا  
**قوله** ولا يجوز لها الخ كذا في الخ طاع كذا في قوله في  
 ولو كان بفرض البتة لهما وعليه حمل ابن ابي ابي  
 في قول الكنتية محمولة على الحجر قبل البتة ولو علم رتبهما  
 وبه طاع يعلم رتبهما ولو لم يزل لهما وقال الفري في لا يقول  
 عليه حتى ينجي من المرة مقرر انما يحمل فيه على الرتبة ولم يذكر  
 كلام ابن رتبه وقال ابن طاع ترشيد بلوغ علم من بهر البلوغ

لستة

وقال ابن الفاسم

وقال ابن الفاسم لم يرد رتبة اموال اهل البتة قال ابن رتبه  
 وعليه العمل عنونا وقال ابن ابي رتبه الزيد الخ رتبه الميراث  
 انه ينجي يستة اموال الى سبعة فلتست وبه العمل عنونا  
 وروا زيادة رفع خبرها ببلوغها فان ابن ابي رتبه في بقية قوله  
 وهذا ما لم يجر عليهم الاب السبعة قبل مقتضى في كذا وطاع كذا  
 كان يعني ابن رزب وماله ابن الرضا وبه العمل وقال ابن حجر  
 لا ينبغي لابلر ملك الا ان يضمن التناهي في غير سبعة  
 عليهم سبعة وبه (ق) ابن الرضا وقال ابن رتبه السبعة  
 واقتضاهما خرون اذا روى الاب محبة بنته بمل البتة وقيل ان  
 تبيع الخ الزيد يجوز فيه افعالها تنج يوت بعور كذا هل يلزمها  
 حكم تلك الولاية لم لا ولم يقتضون في لزوم الولاية لهما ان  
 اوصى عليهما بمل البتة تنج مائة قبله الوقت الذي قبل فيه  
 كما ارشده ولا يبعد قوله الخ لا في جيبها واما ان اوصى عليهما  
 وبهر صغيره او بغير بالغ تنج مائة قبله الزوج لهما او بغير  
 قبله مائة المرة التي قبل لهما على الرتبة والولاية لهما لا رتبة  
**قوله** واذا عور بمل البتة الخ اراد بقوله وصلاح حالها في المال  
**قوله** وان طابت الخ وفيه ابن رتبه في الرتبة والولاية الى رتبه  
 لا في الزوج في مالها وبه في الكتاب الخ كانت الزوجة حرة  
 واما لو كانت رتبه فلا يجوز له في مالها لان مالها ليس هو لغيره  
 ابن رتبه بتركه ولا عور خلاصه وطاع كذا في الرتبة هو المشهور  
 وقال ابن ابي جهمون يجوز كمالها لى كل من مواسر قال الخ  
 وهو رتبه لان الغالب بمل البتة وان رتبه البتة  
 واقتضاهما **قوله** الخ فرضت الخ من ثلث مالها فيقول للزوج  
 رتبه كمالها فانه ابن الرتبة وقيله لا فانه ابن رتبه  
 بغيره فان الكفاية مطلوبة وبه الغرض طلبة ابن رتبه واقتضاهما



اذا دبرت عيبرها وهو الحشر من ثلثها لعل الزوج فيه فقال فقال  
 ابن الما جشون لا يتبع ذلك الا باذن زوجها وقال مالك في رواية ابن  
 ربيعة الفاسح ومطرب في ذلك ما هو واختلفت ايضا في ان عتقت  
 ثلث عيبر لا تملك عيبره فقال ابن الفاسح وربي ان ذلك ما هو  
 ومثل مطرب وابن الما جشون مطرب وربي ان ذلك ما هو وعش  
 العيبرة وابن عيبره وعيبرهم فقلت ولستهم على اصرار  
 بل العيبر وان يتغير ربيها ورعي الزوج جوزا وعيبره لا تملك له  
 عيبره الا ان يبيعه او يخطبها لغيره لانه لا يملك له ولو ثبت ما ذكره  
 لانه لم يخرج عن ملكها بل الخلية فهو ربيها فمما جوفه وظاهري  
 الخلاء وان قصرت بعطيتها الثلث ما قل ضرر الزوج وهو  
 كذلك فانه ابن الفاسح واصنع وقيل للزوج وقيل للمزوجه  
 ان يبرء فانه مالك وابن حبيب وكلهما حكاه ابن يسولن  
 وقيل ان ضررته بالثلث ربي وان كلمة باقل له تترك فانه ابن الفاسح  
 ايضا وكذا في الخلاء ان الاوصال تملكه فانه وقصير به الضرر  
 جليل تنقذ به العتق او قيل لا يملكها الا بالخطاب لسوا كان  
 الزوج هرا او عيبرا وهو كذلك كما في المشهور وقال ابن وهيب  
 ان كان الزوج عيبرا جارا له فيما زاده على الثلث حكاه ابن  
 يونس واختلفت اذا زادت على الثلث هل هو على الجواز  
 حتى يبرء الزوج ام على العكس على قولين وبلاول فلان ابن  
 الفاسح ورعيه عن مالك وقاله اصنع وبالثانيه قال مطرب  
 وابن الما جشون وكلهما حكاه ابن يونس ومن ثمة هذا  
 الخلاف على ما قاله ابن ربيعة فلول في ثلث الزوج كان جريما  
 اعطت لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل لعل  
 الا جازة في القول قول المرأة ومن جعل بعطيتها على الرعي  
 في القول قول الزوج ابن يونس ولو لم يعلم بعطيتها لعل الحشر

عن الثلث

من الثلث حتى طلقها ولم يعلم بذلك حتى ماتت فلا كلام  
 للزوج واجمعوا عليه وهو قصور بل قال ابن ربيعت هذا اخصا  
 المذهب ابن يونس واما لو لم يعلم الزوج به حتى ماتت فغير  
 يمكن من رعيها فانه مطرب وابن الما جشون وقيل لا فلا  
 ابن الفاسح وهو صوب فقلت وبلاول فلا فمخونه  
 وظاهره قول (الكتاب) من (المطرب) يقتضي انه لو جئت  
 عليها لغيره لربها فانه تنقذ عليه وان جاز ذلك الثلث  
 وهو كذلك لان الحكم يوجب ونص على ذلك مطرب وابن  
 الما جشون واصنع حكاه ابن يونس وما في ربيع (الخلاء) انما  
 اذا زادت على الثلث ان له ربي (جميع) هو المشهور وبلاوي  
 قول العيبر انما يبرء حازر على الثلث وظاهري (اعتبار) فانه  
 بلاطلاق وليس بعقير ما كان لها حين عتق النكاح عليه  
 عتق وقال بعض الفقهاء يعني لقوله صلى الله عليه وسلم تمتح المرأة  
 لربها وما لها وما لها يعني انما له فملك فيما لها من  
 مال حين نكاحها وما يبرئ من مال طاهر ولستهم  
 لامن مال كرا عليه من وجه لم تنسبه لانه لم يتزوج  
 عليه حكاه ابن يونس ويحتمل ان يملكها (صطرية) فقال  
 ابن يونس عن اصنع ان عتقت راسا ثم راسا وزوجها  
 على يدي فمعلوم ان كان بين ذلك اليوم واليوم لم يملكها  
 في ذلك كله ورعيه من ثمة حمل ثلثها جميعهم والاربع (جميع)  
 وان كان بين ذلك (المنشهر) والمنشهر ان جاز الاول ان يعلم  
 الثلث ورعيه ما بعد وان حمل الثلث مع الاول لانه مخرب الضرر  
 وان تبا عول بين الوقتين كمنته (المنشهر) فهو عتق موثقة  
 ينظر الثلث في كل وقت ان يبرئ قوله ان كان بين ذلك  
 عتق المنشهر او منشهر بين جاز الاول ان حمل الثلث ورعيه ما بعد











ابن عيسى المحط ليس بغير حجة ومثل ابن رشتان تكرره في هذه المسئلة الاولى والا  
 جالسا في وجه قوله لان المحط ليس بغير حجة في حليل والخطا هو  
 انه اذا علم من صاحب الدين الاستحقاق من المحط ليقول ان ذلك ك  
 المحط قال عيسى في قوله يلينع (الصواب) عموم قسما بالان في المو  
 ضعية وبهذا المحطين والروايات ليست لها ابن يوسف قال ابو  
 محمد راسر عليه السلام بقوله يلينع على النزي فقلت  
 هؤلاء هو الاكثر ووجه وجه بعضهم الى انه كما (الاباحة وحكمه)  
 عيسى ووجه وجه اصل الخطا هو الى (الوجوب) ووجه وجه تفسير  
 ان الامر حقيقته في الوجوب لا التوكيد لان هذا دليل ينيع من  
 الوجوب لان صاحب الدين انما عامل مع هؤلاء الذين والذين  
 عقر مستوطهم ولان المحالة مخرجة عن بين البيع ومعمل المخرجة  
 وكلاهما غير واجبة ولانه لو وجه لكان لكل من احدث عليه  
 لحيث الى من لا نهاية له او يميل على علي ظالم والاول مؤخر الى  
 الضرر والفتنة مكره الى الجحيم والحق واجبه عن هذه  
 الوجوه بل ان المحط يلزم من قوله انما في محله فيخرج  
 صورة الضرر بالاولاد والرافعة على في (الضرر) كقوله عليه  
 السلام لا ضرر ولا ضرار عيسى قال لا كثر هي رخصة  
 لانها مما يقع مستندة من الدين بالدين والعين بالعين  
 كغيره في لانها مخرجة وانما رايها في الى ان  
 ليست كل البيع ولا هي من هذا اليبان بل من يديه التفر  
**قوله** واذا حالك الخ هي من قوله ماله والخطا هذا للمطالب  
 وقدر ضيقه بانها مع هذا المحال ومعلوم ان المحيل من حال  
 الابيضاء وهذا رضا المحيل والمحال وهو المذهب انما  
 لتتوقف على رضاها وصرح ابن رشتان وبن الحارثية بل انما  
 من شرطها في الاول لستروك منها رضي المحيل والمحال

وله يعتبر لهما (المحط) وابن رشتان في هذه المسئلة الاولى وهو الاظهر  
 فيما بين ان لهما لانه كلما وجر او خرب ووجه هذا سيجتأ ابو مهدي  
 العنبري رحمه الله تعالى بان ماله بل على انما من الشرط ان  
 له في كونه لك في الجرح ويجوز به انه لا يقول نقول (الدين) في ماله حتى  
 يرضى المحيل والمحال فيهما جز ان وظاهري الخطا ان المحالة  
 جازية مع جهل ماله المحال عليه وهو كذا لانها مخرجة  
 ويأتي لغير ما فيه وظاهره ايضا انه لا يستتر في المحال  
 عليه وهو كذا في المحال المستصور ووجه (الزاهي) اني سيقول يعتبر  
 رضا بل انما في المحالة في قوله حكمه ابن رشتان جاذب  
 على الاول في غير وجه الكفاية لانه من حضور المحال عليه وافراره  
 بالدين كما يستتر في كونه ليع (الدين) في ماله برك وهو كذا  
 بان في ما فيه من المحال وان نقول الملة تخرج وظاهر الكفاية ان  
 يستتر في ماله في كونه المحالة لقوله واذا حالك دان كانت  
 حكمية في المحالة تكون مخرجة المحط والمعنى فانه المخرجة  
 في هذا لو قال لم في حقه من هذا ويا ماله بل في بيع ليس  
 بمحالة لانه يقول ليس هذا في محله بل في الحق انما ردت ان كغيره  
 النفاذ في وانما المحالة ان يقول لا في بيع الحق على هذا وهو  
 انه سماع عيسى ابن الفاضل قال ابن رشتان لا يكون حقه  
 الا بالانصرح بل في المحالة او ما يوجب ماله كقوله في  
 منه حقه وانما برجه من يند وتبينهم وفلان بعنه (الشيخ)  
 قوله ارتفع بلانا بحقه حوالته لقوله على الله عليه ووجه من اتبع  
 على معنى يلينع وما قاله غير يني انما ليني قوله يتبع  
 على بلان وقوله يقع يتخرج على (الروايتين) في قوله (البايع)  
 هذا التوبة نقرا بكذا هو جاب لبيع كقوله بكذا (ولا قلت)  
 واقتضاه اذا جرى لغير المحالة ليني رجلي فيقال له مثالا



من اختلف على بلانه يكون اجنبية النحل ثم قال المجمل ان اختلف  
 لنفسه من عيني له عليه قول المجمل اسلفنا هذا حلت به وقال  
 المجمل بل منبذته من (الربيه الذي كانه له عليه في هذا النحل  
 من قوله النحل ان القول قول النحل لانه المنبذ الى العلق من  
 لفظ النحل والقول الثاني ان القول قول المجمل انه اعلى  
 لمرأته وكلها كره ابن النحل تصادم بذكرها النحل  
 فتخرج من قول ابن النحل جنتون وابن النحل مع ذلك ان ابن  
 النحل جنتون قال في المجمل من يمتن قول بربيه على رجل  
 فقال المجمل ان وجهه الذي لانه ما وكلت في قبضه وتسلمه الى  
 وقال المجمل بل كنت المتخففة عليه في هذا النحل ان  
 من غير النحل في النحل من ذلك ما يشبه حله والادلان  
 القول قول المجمل انه وكيل له على العقبه وقال ابن النحل في  
 العقبه يمتن النحل رجل يربى على ما هو فقال المجمل ان النحل  
 على عيني ليطوه ذلك على محض وترى الى وقال النحل في  
 ما حزنه الا محض عني في كانه له عليه ان القول قول المجمل  
 ان هذه النحل كانه على غير عيني يستحقه النحل وقال  
 المارزي في هذا حزنه من قول ابن النحل سمع نظروا في ذلك ان  
 قول المجمل انما قبضته ليكون له عليه يشبه النحل  
 على النحل لانه لا يمتن له ان يسلمه لملأه في هذا النحل  
 كربين عليه من سله في السلف وطارت النحل هي  
 بربيه على عيني بل كانه في النحل هذا لا يخرج عن  
 حقيقة النحل طارت كانه في النحل هذا لا يخرج عن  
 حقيقة والنحل في النحل هو في النحل  
 ابن غير السلف شغل قال المارزي وانه انقرر هذا ان  
 الفاضل بل ان القول قول المجمل ان خليفه من المستحق

بلا تفرع

بلا تفرع وز حكم بل ان القول قول المجمل ان خليفه النحل  
 فيه فمقتضاه من قال (غار مع امره ان الفاضل في بيع له على المجمل  
 لانه من اعترف المجمل بربيه في حقه بالحواله ولا عطل لانه عليه  
 جليسه له ان يطلب في حقه معترفا بربيه ولا يصح ان يمتن (الفاضل  
 بما يربى ان النحل به باطل ومنهم من ذهب الى انه يمتن به الفاضل  
 لان الذي حطع من نصيب النحل مع انه وكل وكاله على العقبه  
 يقتضي لسفوفه في عوى النحل قال وهذا القول انما يتصور معترفا  
 لو كان المجمل معترفا بربيه النحل وبقية النحل وفتت في العقبه  
 هذا النحل ما وقع في المذهب وبربر بقوله في النحل ولان مع عليه  
 في حقيقه النحل عليه في النحل يستلزم ذلك واما الشرطه لكان له  
 الرجوع لسماع النحل في ذلك من العقبه ونقله اليه كانه المذهب  
 وقال ابن رشتل هذا صحيح (اعلم فيه خلافا لفتت) واستفتى  
 لفتت ليشو خلا لانه شرط من شرط لفتت النحل وفتت ملك  
 من ابن النحل (اعلم في النحل) النحل لا يمتن عليه النحل ان  
 لا امر به ومن شرط النحل انما نزل صنف الرابيه واستلزم في  
 النحل انما نزل وبها في النحل والنحل لا يمتن ولا النحل ولا النحل  
 وفيه يجوز كونه النحل عليه (فان اوردني وهو نحل النحل والنحل  
 والمارزي وفتت) النحل من المرونة النحل النحل بربيه  
 في رابعه اسو محض النحل لانه يفتن عيل (فتن النحل والنحل  
 المجمل واما النحل في النحل على طعم بغير النحل (النحل في كتاب  
 النحل) وهذا يذكروا فيه ان نشد النحل **قوله** ولو غرد النحل  
 ظاهره (ان غرد بفتح سورا كانه ظاهر سورا كانه ظاهر السور  
 ام لا فقل النحل المستلزم يفتن ان كانه ظاهر البشر وعلى المجمل  
 فيقول بل لا يلزم الرجوع عليه قال في ذلك لانه عوى النحل ولربيه النحل  
 لانه لو علم بغيره من قبل حوالته ونحوه المارزي فيفتن ثلاثة افعال



















ووقع في كفاء السليم الثاني في مزايا فقولها هذا في قوله ولو استغنى  
لكنها فعلها ما واد قال عليه من لم عليه مثله جاز ولو فعل حلوله ما واد  
لحقه لاهل در سرابن غير السليم وهو الشيخ العفيف ابو عمير السليم  
محمدر الشكيلي على ما بلغني حين اقرها استقام خلاص المذهب في اشتراط  
حلول الا على ما بلغني ولا غيره جواز ان يسير لمعني لستيقنا  
لان شرط الحلول انما هو في (الحوالة) الحقيقية التي هي (اصل  
عيني) وهذه مجاز لا تقام على غير اصل عيني فهي حوالة ويؤيد قولها  
المتفرع بلبه وان ازال ذلك فكل نكاح على من لا عيني له فله له بغير  
لانها حوالة ابن بولس وقول الفقيه صوابه مستورا وبه (قول)  
قلت. وكذا في صوابه (الفقيه) والفتاوى ابن الفقيه في كفاء الهيئة  
ذلك ويريد بذلك الترخيم بجمع (الخطابة) من (الجنسية) في قوله  
مجلسه مع (الجنسية) على الذين ورثوا القول في غير المتوردين  
يوشه والفتوى بان هذه معاملة بين (السيرة) والجنسية ووجه  
فصلها في النزاع معاملة بين (السيرة) ومطابقة (المارز) في قوله (ابن الفقيه)  
عن الفتاوى ان حوالة عن (الجنسية) لا تعني الهيئة للسيرة فيها (الخطابة)  
لغيره في ذلك استرا (الجنسية) الخطابة ابن بولس عن قوله (صلى الله عليه وسلم)  
يعني به غير الحق عن الحق لستيقنا في غير بين (الخطابة) في قوله  
ابن الفقيه وغيره (في الاستكفاء) عن تعجيل الحق (او عن) بغير  
مكاتبه بغير ابن الفقيه في قوله تعني (بالا) وعن غيره  
يعمل في تعجيل الحق (او) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
بمقتضى ان في ذلك غير جاز وانما (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
ولما ذكره المارز في قوله (يعني) (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
لا يجوز بين (الجنسية) مع عدم شرط تعجيل الحق (الخطابة) في قوله  
لا يجوز ان (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
لستيقنا (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله

لان القول يجوز له مع تناخيره انما هو ان كان في كفاء السليم  
ومطابقة بين (الجنسية) و (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
الخطابة بين (الجنسية) و (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
عليه وجه (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
المجال في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
يقوله ولا يستلزم حلول ما على (المجال) عليه (لان) ابن الفقيه في قوله  
طه في قوله (الخطابة) و (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
ذلك و يجب لفظها بتمامه (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
عليه ما في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
جمع (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
و يجب لفظها بتمامه (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
من قول (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
الذين بالذين كما يقال بغير (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
وبغير (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
الجهل الذي رجه كذا على ان يعني (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
ان يبين ما في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
**الخطابة** في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
بمقتضى قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
والخطابة في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
ويقوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
على السيرة (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
او على ذلك في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
منه لرد قول (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
على (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله  
ابن عمير (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله (الخطابة) في قوله











الملوك واستلهم او يعرفون لابن الغمام لان المظيل والمورون لا ضرورة  
 الا ان يرهقوا الراهن بضم مفتاحه على الاله مما يتفاد اذا واهن مفتاحه  
 بلا يفتح الا يجوز جميع **قوله** اذا كان ملك الراهن في الاصل  
 يرجع الى الامام فيعلمه او يولي  
 منته ان الامام ان يولي نفسه ذلك على الغريم ويمن عليه وكذا على  
 كل واحد ما يباع على مجلس او هيئة او يفتيح ولا سلطان ان يولي  
 ذلك بمصلحته او يعزم عليه وهو منه في الغيبة ولا في مضى العمل  
 كما ان يعزم وفي الاضحية والتزليين في القيود ولا محنة في  
 مازوا ورجي فيما واهي بضم فيض هو منه ان الغريم وليه  
 بتفلسه **قوله** ويكسب ربح يربح او يكره غرامين وكرها  
 يهرج (الكتاب) باسمه في هذا وهذا تكلم عليهم (يزيد)  
 نسر وغيره جلتو خذوا لعل **قوله** ومن رهن حصته ربح  
 كما هره وتولع يكثر فانه لا يبطل وهو كذلك في (الح) (القولين)  
 وقيل انه يبطل وقال الجميع في قوله وفيما هم (نابضا) هم  
 الرقاب بما صار للراهن جزاء الرهن وحصار المستر  
 سكنه الراهن وان كان لا يتفلسه منعه السكنى ويكره جميعا  
 ويكون الطراء الراهن المقر فيقوم من قولهم ان العجز (النساء)  
 لا يميز وما ذكره ربه بعد من الغيبة بان لا يبطل بل على  
 محسبه لولا (السكنى) يبطل جهو على في تميزه ولو اكثر  
 زوج المرات (الفتح) المرات من وسكنه بها جرت على (الح)  
 (القولين) في (الزوج) يسكن بزوجته ما واهيته لزوجه  
 فانه يسكنها ابو مهران في الغيبة رجع (لم) تقع على ما بلغني  
 ابن يونس قال ابن الموار و من رهن نصفه درجه على يربح  
 الراهن نفع رهنه مصلبة (المستريح) بعد ذلك يجعلها على  
 الراهن الاول فانه يبطل رهن جميع الراهن الا خلا رجعت على  
 حالها بغير كل واحد من مصلبه وكذا سمعت من اصحاب علماء

ثم  
 من رهنه اكثر  
 حصته لتزويجه  
 وسكن يبطل  
 حوز المرات  
 ان لا يعلم الرهن  
 نفعه بغيره  
 حصته الراهن  
 من الرهن  
 وفيما هم

قال ولوله جميعا مصلبة (النابض) على يد الاول ولا على رهنه  
 او على يد (مرتهن) بطلت مصلبة (النابض) و جازت مصلبة (الاول)  
 لان مصلبة (النابض) يبره ههنا لم تجز منه ابن يونس قال بضم  
 ههنا يبره على قوله مع (الح) رهن نصفه او يكون على (لم) رهن  
 ربه عليه ويكره انما جميعا نفع مصلبة (النابض) لان (مجنبا)  
 حاز رهنه هو رهنه يبره على النصف الرب وفتح على  
 يربيه **قوله** قال ابن عمر (المصالح لا يربح) (الفتح) مصلبة  
 (النابض) وحره بل يربح (الفتح) (الفتح) مصلبة (الفتح) (الفتح)  
 مصلبة (النابض) مع ان يبره على جزاء من الدار بلان نفع مصلبة  
 الاول الرب حرج نصيبه عن يبره ولا نظيره في رهنه  
 اجزا (الدار) ولا (ابن يونس) عقه وفتح (الفتح) (المستريح)  
 (الح) (الح) نصيبه نفع (الح) نصيبه لتزويجه ولم يسكنه  
 انه لا يبره يكون يبره ويبر مرتهن نصيبه عليه كما لو كان كلسا  
 له برهن نصفه **قوله** ومن رهنه نصفه ربح (المستريح)  
 ابن عمر (المصالح) وغيره قوله بلان حوزته نفعه انما هو بالثامنة  
 محظا (ابن الغمام) وان في تافيرها (الح) (الح) لا استمالة خيلاته  
 في نفعه مستأ على وان باقية وان يملك تافيرها لم يملك  
 ههنا نصيبا وله في بطل في السعة لان نصفه (الرب) انما ضمنه  
 بافتضاله وانما يبره على ربه (الشبه) ان (الح) (الح) (الح)  
 بعه لتفسيه خزان (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح)  
 ان ثمانية (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح)  
 لرد مع له توفيق (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح)  
 وفيما (المستريح) به نظره يبره با (الح) (الح) (الح) (الح)  
 بضم ههنا ان (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح)  
 (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح) (الح)



[illegible]

والا يفتل جاذ الحان يقول لا ضمان في المقتل ولا حوى في المقتل هكزا  
ذ كرتة في در سر نشتنا حظه الله و عي در سر نشتنا راي عهده الغيرين  
رسم الله تغا و عله الله جاذ في بان الاصل في الصانع الضمان والمقتل  
ليظنرون اليه مكانه رصلي كذا لرات وهذا انما هو ليستم الحوز  
**قوله** ومي ارتقى ااية الخ انما ضل جيا فيه رهي تجميع الحق  
كل لو قضا بعه عند الربوي ان الرهني رهي بما بقي وان كان  
مستقرا و ظنا هو قوله من يبر مرتنه لو المستحق قبل ان  
يرفعه الراهي لكان الحكم غير مذوح علة ثالثة اقوال اخر  
انه محير بان مثله بيع اليه (السلفه بلارهي وان مثله نفع البيع  
ورع ان كان قابلا او با خضع فينه ان حلت و سوا طلب الراهي  
يرهي اخر ولا مثله ابن الفلاح وقال ابن القيسون ان كراع  
برهي اخر ولا مثله ابن الفلاح وقال ابن القيسون ان طلاع برهي  
اخر جبر على قبوله وان لم يطع كان با محير كما تقدم قال الشيخ  
وليستخرج من باب اخرى لا يعلق لا مطلق لو نشأ على قول مالك لا مطلق  
الموت رهي في بيع الراهي (الرهني وعلى الاول يقال ابن يوسف  
في كتابه حجر لوع في البيع (السلفه وميات مجمع المنقتره لكان  
اليه بيع با محير ان مثله امضا الى الاجل وان مثله اخر قيمة سلفه  
قال اية (العقله) يعني به (المنو لم يجمع) وفيه نظران كلان (الكني  
الموصل اكثر من قيمة (السلفه لانه بجبر كني و جيله مستقرا  
نفرا عسقله في خمسة عشر اى اجل الا ان يقول فاذل ان خرت  
القيمة له يجوز ايضا لانه كهن اخر منه و فيه (الح) (م) (جل  
اقل منه نفرا علة لكان (المنشي) ابن مراء علة م عليه هكزا  
جواز كن غضب لي عمير اذ ان لي اخر قيمة ولا يقال انه بيع  
بري و سوا قتله عيني ميسر وقع (بتاع عمير) عوج و ريب  
خر ايو قيل هو محير ان مثله رضى بطلبه وان مثله حاصو بممن







الحقوق

وقوله في كتاب  
تفسيره اربعين  
كتابا في  
العلم والدين  
من غير العيب  
عقله



وحكم الفايض بها مذل المارزي ليعوان ثبتت محنة ما اجتنى به الميسور  
 وبه اقول لعطع السبلوا **قوله** واذا عزم الخ (تج) كما (الموجب لانها  
 في الا حكام وهو بين لانه العينة تنتقل من لانه لا يجل **قوله**  
 واذا باع الخ يربيه بقرانه حوز الموقن يول عليه اضر المسئلة  
 وازاء بقوله لم يميز بينهم اية ان مثله يول عليه ما يلزم وميل ان  
 يبيع مريء ويحل حلال حلاله حلالك في روابية (بن) الفاعل اسم  
 والتمتيع تعلقه (بن) المورز حلاله (بن) يونس **قوله** فلان ايجاز  
 الخ طرأ هو قوله وعجل الميرتني حقه يقتضيه (بن) باع حقه  
 حلول الاجل وطرأ هو قوله باع عمه باع من (الريخ) او يمثله  
 باكثر انه مخير في ايجاز البيع وتعييل حقه اورد في ميل  
 ان الحكم له في ايجاز باع باخل من (الريخ) واما يمثله فلان كثر  
 فلان يبيع البيع ولا يميز فيه ويعجل حقه حلاله حلاله حلاله  
 ابن يونس حلاله (بن) عمير السبلوا في احتمال ان يكون هو مراد  
 ابن الفاسم في اطلاق كلامه فيكون حلاله (بن) حلاله يغير الا في  
 والتمتيع (بن) (بن) ان (الراهن) ان باع الرهن في الوقت  
 الذي حوت العدة ان يكون قسمة على باع يبيح للميرتني ثقت  
 البيع مختلفا ومعارض (بن) رسته قوله وعجل الميرتني حقه  
 يقول لها في كفاية (بن) عمير (بن) يونس برهنه بقر السلام  
 يبيع ويعجل للميرتني حقه (بن) باع الرهن ثقت وعرف  
 المقرب بلان (الراهن) هنا تفرد في بيعه الرهن وحسب لانه  
 التجرة انما تفرد في اصل الرهن والموجب لبيع (الاسلام)  
 لانه لو لم يرهنه لبيع مجليه ابن يونس فلان (بن) يونس  
 استهلك ثقت الرهن فلان كان محنة و (بن) يونس  
 البيع ولا يملك ثقت في البيع **قوله** وان باع عمه باع الخ (بن)

جعل

جعله يعلو لانه يجهل ان يكون ابطال حقه ويجهل كماله كره  
 واستنطه عليه بل الميرتني ولا يفلان هذا خلاف اصله لان  
 حقه حري في حلاله لا يثبت في لانه لا يوثق (بن) حري يغير حلاله  
 له لانه كماله و (بن) حري (بن) حري هو الميرتني وهو (بن) حري  
 في الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 ان يفض حقه بلان لا يبيع وازاء (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 عمير السبلوا (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 في الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 لانه (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 وعرف (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 في (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 والرباع حوزهم (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 ميري من (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 المسوة (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 وعجل لا يبطل بل يجلد للميرتني ويوقع الثمن ومن كفاية (بن)  
 الميرتني حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 او صلت (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 يجلد الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 فلان يفرق (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 فلان يفرق (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 الميرتني (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري  
 يفرق (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري (بن) حري



نافع ولا ياتي برهنه فكله ماله وابن الفاعل والمنتهى وابن  
 محبر الحكم فليس ويجوز ان يكون ايضا ابنه ياتي برهنه فكله وهو  
 الصحيح والمسود. فان بيع الرهن له يتغير به من (لم) تمنى في طلب  
 الرهن او بغيره يتغير به وكذا الرد (بينين) جدا لبيع نافع ومنه عن  
 هذه هذه الرهن وجعل للرهنه نقض البيع وبيرد الرهنه  
 كما ما وقع عليه المشتري ولا يمان بانه مشتريه فله (التمني) رهنا  
 وان تعذر الرهنه يباع **قوله** واذا اخرج ابن يونس  
 يريه ان الرهنه من ماله لا يمان ولا يمان ويريد ان (لم) الرهن  
 يرد مع ما عليه الرهنه من كان ذلك رهنه من الرهنه  
 الزيد في بيعه (المشتري) ببيعة تضمن  
 كذا البيع وكذا في كتاب ابن المروز ويحل البيع من ماله  
 بل تمنى المشتري وفل الرهنه بل يرد مع (الرهنه) للرهنه عليه  
 وبما خذ رهنه ويتبع الرهنه بل تمنى فله (المخبر) وهو  
 ظاهرا كذا ابن يونس واما لو تعذر (لم) تمنى ببيعهم ولم يمان  
 الا حل فله الرهنه في بيعه اذ بيعه وبعث جميع الرهنه  
 ولا يرد (لم) تمنى ويجهده يرد ماله رهنا الى (الاجل) رهنا  
 بل ان ظلم في بيعه فلا يظلم في بيعه رهنه الا ان ياتي رهنه  
 برهنه فله (الرهنه) الرهنه ويوقف له الرهنه وكذلك  
 ان يرد البيع فله يرد (الرهنه) يرد ماله ليل يبيع ثانيا  
 وهذا كما مره في (الرهنه) ماله في الزيد كسر الخصال  
 ان يفته موضع على بيع ماله وكذا هذا واما على هذا  
 انتهى من ان الرهنه بغير الرهنه ولا يتجدد ذلك (لم) تمنى  
 من ياتي له (الرهنه) لرهنه ابن المروز فله (التمني) ان يمان  
 الرهنه من بيعه (الرهنه) من ياتي له (الرهنه) لرهنه  
 ابن المروز فله (التمني) ان يمان الرهنه من بيعه (الرهنه)

وان تعذر الرهنه يباع

الاكثر  
 من يمينه

من ياتي له (الرهنه) لرهنه الا اكثر من (التمني) او يفته ببيع  
 فيما خذ ذلك رهنه (الرهنه) ولا يمان (الرهنه) للرهنه فله  
 اذ كان له يمان له (الرهنه) لرهنه ولو كان (الرهنه) ماله وضع  
 على يمينه ومات من (الرهنه) ماله فله (الرهنه) لرهنه فله  
 اذ كان ذلك كصفة (الرهنه) وان لم يمان (الرهنه) لان وفده لك صور  
 ابن يونس وابن الفاعل يمان في بيعه فله (الرهنه) للرهنه وان  
 يبيع يمان حصة (الرهنه) لرهنه بل يمان (الرهنه) وبما خذ  
 ذلك (الرهنه) واما لو امان يمان يمان فله (الرهنه) لرهنه فله  
 وقف (الرهنه) يمانه وعنه ضرر على ماله جميعا من غير (الرهنه)  
 الزيد عليه (الرهنه) في ذلك **قوله** ومن اراد رهنه ان يمان ماله  
 وماله كمن جواز يمان ماله وهو المشهور عن ماله  
 وابن الفاعل انه ممنوع وماله كمن يمان (الرهنه) فله خلاف فيه  
 فلا يمان منهم جواز رهنه الا جنة لان (الرهنه) فله خلاف فيه  
 بخلاف (الرهنه) فله لان (الرهنه) مشهور في بيعه (الرهنه) ابن  
 هبيرة في البيع (الرهنه) فله (الرهنه) ماله وعنه ابن حنبل  
 لابن المان يمان وهو من (الرهنه) واما رهنه (الرهنه) والتمني  
 يمان يمان (الرهنه) الى يمان (الرهنه) فله (الرهنه) مشهور  
 في رهنه (الرهنه) واما يمان (الرهنه) فله (الرهنه) فله  
 بل يمان (الرهنه) وعنه من (الرهنه) واما رهنه (الرهنه) فله  
 وظاهر (الرهنه) جواز رهنه ماله كره وان كان في ماله  
 البيع وعنه من (الرهنه) ماله (الرهنه) فله (الرهنه) فله  
 فلولان من ماله فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله  
 فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله  
 البيع يمان فلولان وظاهر (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله  
 (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله (الرهنه) فله























يرفق بغيره غير انه اذا عطل رهنه في المايه وهو عالم بما اقره  
 ان ذلك يلزمهم وان زاد على الرهنه بن يونس قال بغيره لا يلزم  
 ما زاد على الرهنه ولا يبرأ عما لا يثبت به بغيره لا يثبت  
 الحمله التي في ذلك فيصح ما بينه وبينه من ائتمنه فيلزمه لان الرهنه عطاء  
 للرهنه فربما لم يبرأ من الرهنه ففقد الرهنه بغيره فلا يلزمه  
 والله اعلم **قوله** ومن ارتفع رهنه في المايه من قول مالك  
 وطائفة هو قوله في انه لا يبرأ منه الا بميزان عليه حمله (بن رستم)  
 وهو الذي كان يدرس به سببنا فيعلم انه تعالى وهو قول  
 ابن ذريح الا انه كبر بالمنع وحمله ابن رستم على الشر (الرهنه)  
 لقوله بن يونس بغيره وكذا ما مضى في المايه (المازري)  
 يجوز ان يكون ذلكا فلهذا لا يعجز عن انما لقول ابن حنبل  
 يجوز ان يكون كغيره من المسائل فيغير عنه بما يجوز ويضع  
 بعد الوضوح لذلك ويتصل فيما اذا انشركه المرتهن الرهنه  
 اقوال هؤلاء ان قولنا وقيل انه جازي كمالا لا يشترط في المايه  
 اسم الجبل القايه وابن القصار وعبد الوهاب في مذهبهم  
 وعزاه ابن رستم لا يثبت وقيل يجوز في الرهنه وهو مذهب  
 في الاصول فيات اوله بغيره من الرهنه ايضا حله ابن  
 رستم في فتاويه قول اسم الجبل القايه هل يجوز له ان يعزل  
 من حمله لم لا يحتفل منه (ابن حنبل) في المايه في المايه في المايه  
 وحكي (الخبيث) والمازري منع منه وهو (الصواب) لان  
 حق تعلق المغير به ولذا لم يفتل قوله ابن القصار  
 وعبد الوهاب بالمنع واذا جزمنا على الاول فلهذا  
 فيان يباع قبل عزله بغيره فيصح ما بينه وبينه من ائتمنه  
 اهلا ام لا فبات (ام لا وهو رهنه لا قول الاربعه قبل يبيع  
 في الرهنه وهو مذهب في الاصول ما لم يفتل حله في المايه رجع

وقيل ولو مات مثله استنبت في المايه حله ابن رستم وحله  
 هذا الخبيث وقيل في القول الثاني (الحيوان) كالاصول وقيل يبيع  
 ان محسر الوصول الى المايه حله استنبت حله ابن يونس وحله  
 ابن القايه على الخلاف وعن ابن رستم حمله على ذلك بغيره (الناس)  
 ولم يرتفع في اختيار حمله على التفسير وهو قائله على (الخبيث)  
 والمازري وغيرهما وقال ابن رستم في الاصل له (ومل حنبل)  
 فيسلكه فيمضيه بغيره في تعلقه وكذا حله (المازري) وابن  
 يونس في التعلق على الاصل فيما لا يبرأ له ولم يجعل ابن يونس  
 الا مضاهي فيما يفتل فيسلكه متعنا عليه ومضى كرج (الكنا)  
 ان توكيله للرهنه للقول كالمترتهن هو منه (الخبيث) وحكي  
 الخلاف فيهما وقصر ابن رستم الخلاف مع توكيله (لم يفتل)  
 فيقول قال لانها وكذا في الخطر انما لا يتبع ما استنبتا (رو)  
 المستفاد من ذلك خبره ولان الرهنه لا يبرأ على الرهنه (الاربعه)  
 في يبيع او محله ولم يوجب ما يفتل منه في يبيع  
 (ابن حنبل) عن ذلك وعن غيره من يفتل من يفتل ولا يفتل  
 في ذلك (القايه) في المايه حله على القايه وقيل في حله  
 ما يتوقف عليه بيع الرهنه فيما في حرره لا يتوقف على حله  
 او لا ما يباع عليه ولا يلو منه في يفتل وقيل في (الكنا) لو طلع  
 الرهنه للمترتهن لبيع (ابن حنبل) حله الا قبل من توكيله  
 حله بنوه وهو كذا في تعلقه لانه معروف عنه من ابن رستم  
 قال بغيره سببه حله وكذا صرح (المفتي) وكثيره في التعلق  
 وعبد بنظر لانه سببه هو بينه وبينه من ائتمنه في المايه  
 بغيره حله على تضرير الرهنه في كيد فلتسه ومرتفعه عن  
 (المفتي) وهو اعظم من طلع بغير الرهنه حله (الخبيث) في حله  
 لانه معروف من الرهنه وقال غيره من (المفتي) لا يجوز لانه







لا يفتقر لشيء من اول ما يباع عليه وليس هو كل شيء في الدنيا على الغالب  
وهو ظاهر كلام ابن رشتروا فنحن نرى اننا نعلق حقا لم نقض  
يعني مع رهنه كل المتروك بيعه برهنه وكان ابن يونس يفتقر لذلك  
كل شيء على الغالب في الدنيا قال ابن رشتروا اذا عسر تشاور  
السلطان باعهم بغير العود ولا مغان لولا الهن على فتنه بده الا ان يكون  
بهم باطل من القيمة بله انزل منه بله في الزيد المستر اليه وظاهره  
ولو طلع المستر يرفع تمام الرهن وفي هذا الاصل اختلاف مذكور  
في الوكايات ابن يونس في المجهول في الاصل ما يبيع الرهن  
فان كان ليس الرهن يبيع في مجلس وما كثر في ابيع وما هو اكثر  
في اكثر حتى يفتقر ويبيع منه كالمزاد في ابيع الرهن والمتروك  
الرهن والاراد المتروك برهنه ينادى على السلفه الشريفة والثلاث  
وكل شيء بغيره **قلت** قال الازدي ولولا فتنه يبيع الرهن  
لاجل السمسار فيقبل على مرتبته ورواه عيسى واصنع عني رهن  
الفاصل مع وجيله كما رهنه فانه في البروت **قلت** لعله في الام  
قال وكذا في قتل لوارث الرهن واقتفر في الاثبات به  
يبيع بغيره هو على مرتبته ورواه عيسى واصنع عني رهن  
الفاصل مع وجيله كما رهنه فانه في البروت **قلت** لعله في الام  
قال وكذا في قتل لوارث الرهن واقتفر في الاثبات به  
به يعمل بغيره هو على مرتبته فانه محضون وقيل على رهنه  
فانه محضون وكذا في قتل لوارث الرهن واقتفر في الاثبات به  
**الخ** لا زعيف وكيله كعقبه وهذا ما ثبت في الروايات  
له يبيح اذ يفرار الرهن (ويكون مبرضا) **قوله**  
واذا انظر الخ يبي من خون ماله قال شيخنا حمله الله تعالى مرة  
لتمهينه بل الرهن محار لانه لما كان عليه وفول مرشدا في الرهن  
حقيقه لان الجعنة لا تخرج الرهن من الرهن ولا يبيع

لقوله

لقوله وهو محار يباع عليه بل وكذا في الايقاع عليه قوله انما  
يقوله بله في بيع الرهن في وجبات واما لو كان في ابيع بله في بيع  
على يد محله انما يفتقر في الاخير بله في وجبات واما لو كان في ابيع بله في بيع  
يقوله بغيره يفتقر له الا في من يفتقر او في الازدي وفي قوله سقط الرهن  
لهما كغيره بغيره بغير الرهن وفي قوله يفتقر الرهن ليعطل الرهن  
اي ويرجع به على الرهن **قلت** قال الاخيه انما يبيع الرهن ليعطل  
لان الرهن له بغيره يكون رهنه عن الرهن وهو الرهن  
الاسم للرهن بغيره او قبله ولم يعلم به حتى في الاصل  
ما ان يبيع به في قبله كان له في الرهن قيمته (لها في قبله) لانها  
منقولان عليه هذا مقتضى في بيعه وهذا مقتضى في رهنه  
بغيره قيمته بغيره بل في الرهن الرهن الرهن الرهن  
انما يفر من الرهن له في بيع الرهن على الرهن لانه لسلطه  
الفران ضاع بيمينه ويقتل في الرهن بيمينه هل يفر الرهن  
الرهن بيمينه لان اذ يكون قضايا وراعي الرهن بيمينه  
انزلت منه القيمة لان على جلا وان اسلم الرهن الى الرهن  
بغيره رهنه وفيه على بيعه في الرهن انما يفر من الرهن  
حتى يفسد الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن  
فانه محار **قلت** وعني ابن رشتروا لا يبيع الرهن في الاثبات  
لعيسى بن عيسى ايضا واولا في في الرهن بل ان يكون قضايا  
والثاني في ما انه لا يكون بغير الرهن لانه الرهن الرهن  
على الرهن بغيره في الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن  
الرهن بغيره في الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن  
عليه الرهن بغيره في الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن  
الرهن بغيره في الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن  
بغيره في الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن







المرتهن في عودته واراد وضع الرهن على يد ١٠ خروناز عم المرتهن في  
 عودته والمختار القول الاول وهو قول ابن عبيد الخطم وسامع كيسي  
 ابن الفلاس كرا موضع الرهن ان كان مما يجزئ في رهنه اي  
 رهنه انما هو ما لا يثقله فيه كالمراش والاشوا لا كرا فيه ابرز  
 رهنه انما يجزئ وحرر لا يثقل قوله في الرهن والعيل يقول  
 ابن الفلاس في الرهن على الالب لهما طنة السكنى يربح على الجراح  
 كقول ابن وهب في الرهن طنة واحر قوله ابن الفلاس فيهما  
 لانه لا سكنى له اولاد خرمه والخلاب فيه مبنى على ان الرهن طنة  
 من حق الخاضع او المحضون على الاول لا سكنى له ولا يفتقر  
 على الفاني له السكنى والتمتعة في هذا الفيلس ان الرهن طنة  
 المرتهن كره العبريين فلا كرا له وان لم يسترط ولم يعم  
 له المرتهن بطله على كراة فلفظ قال يفتقر شيئا  
 كرا على كراة كراة والعرب (يبيع) عدم طلبه **قوله**  
 واذا لا سراخ الاول من قول ابن الفلاس وهو يبيع لقوله  
 كقول مالك بن كرا المستور لا لهما ليل منه وحرر كراة قوله  
 وان الفلاس طلبه تقع هذه الزيادة الا في الرهن في مسو  
 صفتين هذه وفي مسئلة من رهن نصح ثوب وفي الرهن  
 وحرر كراة عدم كراة الامور يبيع انما يبيع وحرر كراة  
 الرهن هو من الرهن له الرهن قال فيه ابن يوسف بنطله  
 لسوا يفتقر يبيع الامور الرهن يبيته ام لا وهو كراة  
 واخر الاول والثلاثة وردوا في الفلاس ان يفتقر ربه حتى يصل  
 الى حرر له وحكي عن يفتقر الفلاس ان يفتقر يبيع الامور  
 الرهن يبيته كراة من الرهن في الفلاس كما قال في الجراح  
 لم يفتقر له يبيته كراة من ربه كراة والاشهاد ولو ضلع  
 الرهن في يبيع لكان على قول ابن الفلاس من ربه وعلى قول

ابن الجاحسون

ابن الجاحسون من الرهن له الرهن وهو كراة الفلاس في ضلع  
 حال الجاحسون المرفوع للفرط والاشهاد يفتقر ربه من رهنه  
 ان مفرط الفلاس على بيع حال البنيح او الفايح انه كراة على الرهن  
 والسراة في الرهن وهو كراة الفلاس في كراة الرهن المستور  
 ان الفلاس في الرهن كراة كراة كراة في جميع امور ما حشر  
 منه مثل ذلك وكذا كراة ابوابي اجمع يفتقر منه ان مفرط في مفرط  
 النكاح على الولي وعيد خلابة وان لم يوكل والمفتقر ليعس  
 له ذلك بخلاف الوصي فلفظ واخرج منه ايضا ان له ان يستر  
 المحجور وان لم يعلم الرهن وقيل لانه كراة كراة رهنه في الرهن  
 بد القنوا ان يبيته له ان يستر وهو قول ابن رزق واذا مفرط  
 ايضا لستفاد الرهن كراة كراة كراة وهو قول ابن عبيد  
 وهو كراة فوله كراة كراة كراة ولا يفتقر لستفاد الرهن  
 على ما مضمون ان يستر كراة كراة كراة لان الفلاس في الرهن  
 على مفرط الفلاس **قوله** وان كراة الامور لان الامور كراة  
 ان على المرفوع الى يبيع الرهن في يفتقر اليه فلا يفتقر قوله وكراة  
 قال ابن يستر لو كان المرتهن هو الرهن امره يبيع لصر الامور  
 مع يبيته في يبيع الى المرتهن لان الوكيل على البيع مفرط  
 في يبيع الرهن الى الامور وهو كراة كراة كراة كراة  
 عليه او على يبيع **قوله** ولو كان الرهن من قول ابن الفلاس  
 قال لستفاد يبيته الامور الرهن اليه يفتقر المرتهن لانه امر  
 ان يفتقر يبيته ولا كراة يفتقر المرتهن يبيع ولا يكون المرتهن  
 الحق لهما في يبيع الفلاس فلفظ قال ابن يستر  
 ابن الفلاس في يبيته كراة كراة كراة كراة كراة كراة  
 كراة يبيع بلغ الرهن لانه لم يبيع الى الرهن يبيته كراة  
 والمرام يبيته الامور كراة كراة كراة كراة كراة كراة



القليسي **قوله** واحد الباع الخ المسئلة الاولى من قول ابن القليسي معتقدا  
 بقوله مالك فانه يفتي انهما يتنازعا عليه جازا من الاستزلال  
 لان ظاهر مسئلة الرابح ان لا يغير في جازا البيع ورده وانما  
 له التمسك بغيره من ثمنه وبيع القليسي عليه جازا له جازا له  
 به ولم يرد به فصار في ثمنه لوضع الباع لذلك واداءه بالعوان فيغير  
 الزات قال ابو ابي الربيع وبيع في الامانة وطلب (التمتع) بغير  
 البع فله العرفي وراقتصار الباع في الحسنى لا في المعينة  
 فتمت بهم ابو سعيدان (الواد) يعني (او كان في الكتاب  
 انه يرجع على المي قلبي سموا) كلان الرهن موصرا او مفسرا  
 وقال اصبح عن ابن القليسي (انما يجمع عليه اذا جلس الراهن  
 واما مع ليمر عليه وحمله بغيره على التمسك بغيره  
 وراحت في كتابكم (انه تقع من قولها وبها خطا التمسك من الميراث  
 ان من اراء المستفتين) انما يحل ثمنه مع من هو ليس، وهو  
 كذلك ومعهم (كتاب) لولم يفتي لك ان (فكم غير ما ذكر)  
 وهو انما يخرجه (المستفتي بغيره) قال (العرفي ولا يرد  
 على هذا ما حكاه ابن يونس في كتاب (الافقية) في جرد الزب  
 يباع عليه حاله وهو على اليد فتح واليت (البيرة) عن الدين  
 انه لا يخرجه ذلك بالتمسك والعرفي بينهما ان مسئلة تجر بيع على حال  
 القليسي وهذا على حال المستفتي وعلما كرم في قوله با حنة  
 التمسك ممن تمسك قال ابو الربيع يربح الا لا يغير لانه اذا لم  
 ولم يرجع اليه يربح وان خزا من الاول صحت جميع  
 الصفتان بخلاف المستفتي علانه ان خزا من الاول بطل  
 جميع والعرفان انهما يرجع بالتمسك وبيع المستفتي انما يرجع  
 في الرار **قوله** وانما يباع الامور التي لم يرد بقوله وكذا لو قيل  
 انهما التمسك من مالك مذكور هذا الاستزلال لان كلاهما من

قول ابن القليسي وانما يباع يجوز ان لو كان له المصلحة فيتميمه بالعلم  
 والا تمان في العلم الذي الرار والراهن ولو كان عرفي في يدا  
 جوا بما يباع فانه لا ضمان عليه لكونه غير متصور وطا (هنا) كذا  
 انه لا يجوز وان كان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 عن (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 جازا وانما يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 كذا (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 فتمت له وللمرافق **قوله** وان كان الراهن (التمسك) عن قول  
 ابن القليسي وعلما كرم هو المستفتي وقال (التمسك) قول  
 الميراث في (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 وبعده ان الراهن (التمسك) وبعده عن (التمسك) وقال (بنو) المورز  
 ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 من (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 الا حادثة (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 البيع (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 قول الميراث (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 الراهن (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 فيلس (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 في حنة (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 ابن القليسي (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 ابن القليسي (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 الراهن (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 لو كان (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 انما (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 لا يبيع (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز  
 بالامور (التمسك) ان يباع به من صنف (الدين) وقال (بنو) المورز



بل لا خير في هذا لان يكون لا يبيح (المسألة) امر معروف جازم فيقول  
 معروف بـ موصوفه وبقوله هذا يعني مع الجواز لكنه وهو ليس  
 بذلك وامام مع الفقيه في هذا لان وبيحا ستمان والمراء بالحيوات  
 حواله الاسواق بما علا لنصها في تضمين الصانع بوزن مقل  
 ابو المصنف حكم ابن الفاسح بالغايب ان البيع على المحلول  
 وجبه نظرا لمعز في لا نظريه لان العرف لهذا هو انه وعوله ربي  
 الفاسح لان يغربا أكثر فقال المعز في بيعه صورة المسألة (لا  
 اختلاف بين الفقيهين ولا في الحكم) **قوله** ومن اراد ان يبيح  
 من قول ابن الفاسح وعرفه هذا وظاهر قوله حتى يكون الرهن  
 هو الجازم مع قوله جازم وعرفه ان الرهن جازم او غير جازم  
 سكن الرار وحسب الرهن يفتي ان جازم الا انه لا يبطل الرهن  
 وهو خلاف قوله في كتاب حريم البيوع لان الرهن الرهن  
 ان يبيح او يكره يفر من جازم الرار من الرهن وان لم يبيح  
 او يكره في المسألة من خارج الكتاب ثلاثه اقوال (أحدها نقل  
 عليه حريم البيوع والفقهاء والثاني على كل شيء ما هذا ان  
 الا انه لا يبطل الرهن بل حتى يبيح قوله (الثاني) حكمه  
 ابن يونس وقيل ان كان الرهن يبيح جازم وان كان يبيح  
 مرتين فله ابن حارث محمد بن المازني على انه ثلاثه كما قلناه  
 وقوله ابن حارث صفحا قول ابن الفاسح وان كان الرهن على غير الرهن  
 ومعنى قول المصنف انه كان على يد الرهن وعرفه من قبل  
 قوله على اختلاف هو حمل المعز في ربي حريم المسألة (الاجابة  
 خليل وجبه نظرا لان الفقيهين لا يبيح في بيع  
 الرهن على وجه متفق عليه ولين في حريم البيوع الرهن  
 يبطل بغيره الا انه وحسب اساق ابن يونس وعرفه على ان حريم  
 البيوع يبيح ما في الرهن ولم ينفه المازني عن ابن الفاسح الا ما في

حريم البيوع

حريم البيوع وظاهر قوله في الكتاب ادع مع الرهن ان يفتي انه لومة  
 الرهن وجميع ذلك ان يفتي بهارني او كذا او غيره لاجل ان لا يبطل  
 الرهن وهو خلاف قوله ابن الفاسح في المسألة (الاجابة) على  
 الرهن لم يفتي (ان فقه الدار في حكمه لا يبيح وعرفه في النواة  
 التعليل من قوله ثم وزاد في ذلك والاب في بيع الرهن وظاهره  
 قوله فتح اراد مع الرهن يفتي ايضا انه لو جمع (ان يبيح الرهن  
 بغير افتحار المرفوع كما ان ابن الفاسح وعرفه الرهن جازم لا يبطل  
 الرهن لان لعلم ان الرهن يبيح بغيره حتى يبيح عليه  
 الرهن وهو نص في كتاب (المسألة) **قوله** وليس ربي موصوفه  
 المضمون وقال (الثاني) لعرفه هذا في بيعه حله بن يونس  
 وهو ربي الرهن المطلقة بـ على الرهن المطلقة بغيره (ان  
 يعار اني مثله ان لا يبيح الرهن بغيره فله الرهن على الرهن  
 بعرفه الرهن يبيح الجوز وظاهر قوله لان البيوع على ذلك انه  
 لا يفتي بغيره في بيعه على الرهن وهو خلافه استوفى فقره وهذا  
 وهو عرفه ابن الفاسح وقال ذلك يفتي اني على لو كان فله  
 معنى (الاجابة) وقال جملته بطلان (الرهن) (الثاني) حله  
 ورده **قوله** وهذا في ظاهره وان كان (الاجابة) في  
 الرهن وكان في وقت جازم في بيعه الرهن على غير الرهن  
 حريم في بيع الرهن جازم وعرفه في بيعه الرهن على غير الرهن  
 البين (ابو المصنف) ربي حريم البيوع بـ اخرها مع عرفه هذا  
 وهو خلافه حله ابن يونس عن الفاسح (ان يبيح)  
 ابن الفاسح ان كان الرهن في بيعه الرهن (ان يبيح)  
 في ذلك جازم ولا يبيح الرهن وان كان في بيعه الرهن في بيعه  
 وبطلان (الرهن) حله وقت الرار يبيح الرهن حله ابن الفاسح وعرفه  
 على انه من سببه ولو لم يبيح الرهن بطلان الرهن على الفقيهين في حله



من حلال لا بدع من حلال بتمام من التستر الموهوم من سببه وجبهه الحلال  
 ذلك في حقيقته فلولان لظاهرهما والقبول مع رد البتة **قوله** بل ان عراة  
 الخ ظاهره ان من حلال الدين بتمامه له ان يركن وهو هو قوله كما  
 جازت هنا عن قرب في الامانة وان عراة على ذلك مستحقة بينا ومات  
 فيه ان يزوج عليه العزلة بظاهره ان من حلال الدين بتمامه لا يجوز  
 رهنه قال المخرج فيمنع ان يتعقب على ابي سعيد لان نقله  
 بل انما يدل **قوله** وكذا ان رهنه رضاء الخ ظاهره ان تجرد اللفظ  
 لا يترتب من الرهن وقد نقل حاشية **قوله** ولو اكرهنا هذا الخ  
 ظاهره وان لم يسكن جهه خلاف ظاهر ما نقله ان المعتبر انما هو  
 العمل واللفظ كونه (قول ان من هذا يظهر ان العمل فيما تقدم  
 لم يرد في يكون من هذا مضافا لم يرد في حريم (البير فله ان يركن  
 ومعنى المسألة عن رهنه ان يركن بتمامه ولا بد من كراهة  
 واما لو كانت المسألة رهنه بتمامه فسترد الرهن على ان يركن  
 الراهن بغير الكراهة في هذا ولا جازة لتمامه ان الرهن **قوله** واذ  
 اجر الخ ظاهره قوله لم يكن ذلك خروجا من الرهن بوجه ان المطلوب  
 خلاف ذلك وليس كذلك هو المطلوب خلاف حريم البير فليس  
 لراهنه ان يركن ولا للرهنه بغير رهنه ولا في يتولى (لم يركن  
 كراهة براءة بتمامه) ان من حاشية طريف الوجوه وفعله قول ابن  
 الفراسع والشيخ في الجملة ان من حاشية طريف الوجوه وفعله قول ابن  
 حبيب عن ابن ابي عمير ان من حاشية طريف الوجوه وفعله قول ابن  
 قضا وكلاهما خطأ الباطن وروى ابن عمير ان من حاشية طريف الوجوه  
 حاشية ولا يشهد بان لا يركن كونه كراهة مع رهنه بتمامه  
 كراهة دون ذلك وكلاهما خطأ ابن يونس وابن زريق فلو كان  
 ابن ابي عمير ان من حاشية طريف الوجوه فلو كان حاشية طريف الوجوه  
 بتمامه حاشية وفرد انه ظاهر من كراهة من يوجر رهنه بتمامه

ابطالها

ابطالها من الرهن على ان لا يكون على امر تهنه فلو كان  
 لا رهنه وسكونه رضاء به وقد رصع لاصحان عليه وكذا لو قيل  
 على كراهة بتمامه لا يركن عليه فلو كان رهنه بتمامه (ابو الوصي  
 ربع البتة من غير نظر في قول ابن ابي عمير ان من حاشية طريف الوجوه  
 رصع لا كراهة عليه رجع لخطا ابن ابي عمير ان من حاشية طريف الوجوه  
 ابو حنيفة (ابو حنيفة رصع) ان من حاشية طريف الوجوه رصع لا كراهة  
 قول رصع لعدم ضرر في التوكيد لغيره لتمامه بتمامه وكذا  
 الراهن على قدرته على حريم الرهن على كراهة بتمامه (المعجور حاشية  
 له على رهنه مناسبت فيه لتضمن الوصي وسمع ابن الفرج ان طلب  
 الرهنه ان حاشية طريف الوجوه ان كان مثله يركن بتمامه  
 يوجر بقسمه في مثله بتمامه ولا جازة لتمامه (ابو الوصي فيمنع  
 ان من حاشية طريف الوجوه ان من حاشية طريف الوجوه بتمامه  
**قوله** بان ضاع الرهن بتمامه وهو بتمامه الرهن على رهنه بتمامه  
 ان من حاشية طريف الوجوه من قول مالك وطيف الكرم كان حاشية طريف الوجوه  
 او جاءه من الاول فيحكمه كما عراة بتمامه ابن ابي عمير فلو كان  
 عمير السطاح ولا يجر ان يكون رضاء على ما رضاء على طيف  
 مذهب مالك على ظاهره هم عن ابن ابي عمير ان من حاشية طريف الوجوه  
 الحاشية رضاء بتمامه لولا عمير الوجوه لا يركن في حاشية طريف الوجوه  
 الملتصق بتمامه (الحاشية وخطا) الحاشية بتمامه بتمامه  
 ولم يفرق الملتصق بتمامه وكذا في الملتصق بتمامه بتمامه  
 ابن ابي عمير الرهن والامانة (الحاشية) الحاشية بتمامه بتمامه  
 له جاءه حاشية طريف الوجوه (الحاشية) الحاشية بتمامه بتمامه  
 وهو ان الراهن لم يركن على حاشية طريف الوجوه بتمامه  
 الحاشية والامانة فلو كان حاشية طريف الوجوه بتمامه بتمامه  
 لا يركن ان يركن فلو كان حاشية طريف الوجوه بتمامه بتمامه











يغفر المثلثين يجمع الرهني لراهنه وقال ثعلب لم يسقط عليه قبل  
 منزله ان يظا فان طاع بالقرض وان اذ حاله اعاره يخرج على ثلاثه افعال  
 ا حرها فنون المثلثين يبيحونه ان صفة جاز عليه ويدا غفره  
 وليس عليه صلحه لغز اعاره وهو الاثني على فون لمحتون لهنا  
 لانه لو اعاره في بيع لم يباينيه بغيره قبل فون قبل مزهيم رنه من  
 عقت حقه ان طاع بالقرض فلا معنى لبيحهم على ذلك والمانه انه  
 يجلد على الامر بين صفا جاز نكل على انه ما قبله حقه صلحه  
 الرهني لغفره بصلحه ويرجي وان نكل ان يجلد لغز اعاره وفان  
 ا صلحه ما قبضت حقه لم يكتفى من الصلحه على ذلك وثلث الرهني  
 على اعاره لبايه وما قبضه الران جواران ومله صفة او ما قبضه صني  
 الارنا يباينه بغيره وخطه بجمع لم وهما يباينه على اسماء ربه الغلام  
 ان الفون من الرهني انه اذ اليه صفة ان افر لم يكتفى رنه بجمع  
 اليه المثلثين ان يباينه بغيره وقال لم يباينه به واثالث الفون  
 حوله الرهني يجلد على الامر بين صفا ان نكل على الصلحه رنه  
 بجمع اليه صفة صلحه المثلثين ما اقل منه حقه واقره وان  
 قال ا صلحه لغفره بعت اليه حقه ورا صلحه ما قبضت الرهني  
 على وجه اعاره لم يكتفى من الصلحه على ذلك وثلث المثلثين  
 تغني على الوجهين صفا رنه بجمع اليه الرهني الا على  
 اعاره ربه وان لم يقبض حقه ويدا فقه بغيره وكذا ان اذ حاله  
 انه لسرقه منه او اختلسه من يره وهو ممن يبيحهم على ذلك  
 منه في صلحه الا فون المثلثين في عمو اعاره وكل هذا ان  
 اقلها بالقرض وان طال فلا ضلح بجمع فنون فون الرهني  
 ان افر المثلثين انه بجمع لم الرهني لباينه بغيره على جعل  
 وان اذ حاله اعاره لبايه او سرقه منه او اختلسه وهو  
 ممن يبيحهم على ذلك وهو الرهني لبيحهم رنه ما لسرقه ولا اعاره

وانما قبضه حتى ومله صفا او على ان يباينه به بغير جعل جاز فكل  
 صلحه المثلثين ولا حقه منه وان كان الرهني ممن لا يكتفى به السرقه  
 ولا اقتلا من ملا يبيح على المثلثين في عموه ذلك جاز ان بالقرض  
 جواز ذلك على الفوليني في فصل جاز الرهني في الرفع ان افر المثلثين  
 ليرجعه لباينه بغيره ولم يباينه به وان كان لغو طول حروف الرهني  
 اقلها وان قال المثلثين ثلثه لم او سرقه يحصل بغيره قبل فون  
 بالقرض وفون الرهني في الطول اقلها بغيره **قوله** وان  
 اسلمته الخ لا خصوصية للاقالة في هذا بل وعلى القولية لنص  
 في السلم الثالث بذلك وقال لا يظا فقه حتى يفتى كذا  
 لصرفه وعصره بقوله كل الصروف هي الفة لغون المصنف معروبه  
 المذهب ان الاقالة او لمع من الصروف تجوز العدة رقة عيبها  
 لباينه بالثمن من البينة وما قرره ذلك والقولية لو سح  
 من الاقالة لانه لا يجوز ان يغير الاقالة (اليوم) واليومين ليشترط  
 بغير خلاف واقتل هذا يجوز قبله في القولية لم مولا  
 وجوز (هل) المذهب في المستصورتا جوارا (هل) السلم  
 ثلاثة ايام ولو اقتصر على معارضة لان الذي يدخل هذا في التاجر  
 من الممرن في اصل السلم انما هو بيع الربن بالربن والذين  
 يدخل بالثنا خير في الاقالة وهو جسي الربن في الربن وبيع الطعان  
 قبل قبضه ان كان المسلم ببيع ما كماله هنا وما ذكره الكفا  
 في فون الا ان يفتى راس المال الخ زاع في الاقالة والتاجر  
 معروبه وليس بالقالة ولا تولية ولا فتركة ولا يكون كذلك الا  
 ان يعطيه قبل راسه ماله ماله بغير معروبه بضعه وانما بالاملة  
 قال الفوليني جعل المعروبه في الاقالة ببيعها كمن تولية  
 وقالة وفتركة (الخ) بغيره اليه معروبه تان وهذا محمول  
 على الخلاف في الجزء من الجملة هل يستقل بنفسه ام لا كمر ماله







والله تعالى اعلم ابن بونستر قال لعنه الله تعالى يعني به التوسيع اذ ابراه  
 بل صير له بهر سلب يعني كذا؟ ثم عن ابن الفاسح انه لما دخل  
 لا انتم سلب وناخت كل واحد منكم صلا الله عليه في ماله المولود من  
 كتابه الله لا لانه جيني امرته ان يبتسر في لولوا ويقتل عنك كتمه فقال  
 ابن الفاسح ان الله سلب لا يكون له شيس من التوسيع وقال انتم سلبه كذا  
 رجبهم له شيسه وقيله ابن بونستر كما فرغ وكذا ابن عمير المسلسل  
 وعبرهما قال لعنه الله تعالى يعني كذا؟ وابن الفاسح كان الرابع في التوسيع  
 مرتين في التوسيع عليه طمع وجهه ولا يشبهه بتقلى تيسير الراهن  
 كما امرتني ومما تفر منه في شتر المولود فيه نظر وسبع كيمم  
 ابن الفاسح ان تفر جرح العبر الراهن رهن ابن رهنه انما قاله في عمر  
 نفسه وما يجب فيه من دية لا تقتصر قيمته كمال امرته والمنفعة  
 لراهنه الا ان يتفحصه قال ابو محمد لا يقترب في المعجم كذا ان قتله العبر  
 الراهن بمجرى التوسيع بل ان يتقوا من رهنه دراهمه على قتله قتل ولا  
 بلا وتيسر ربه في الاسلامه وجوابه بغيره (تقيل) وكونه في كذا  
 رهنه **قوله** ولو افر الراهن (يخ) يعني من قول ابن الفاسح در وجهه  
 ان افر الراهن ان كان ضرر الغير لا يقبل منه قال الفقيه في كذا  
 قوله وقد مع العبر في جنائمه انه لا يرجع في الاسلامه روملا  
**قلت** قال لعنه الله تعالى يعني كذا؟ انظر ان ربا من ميراثه اولاه  
 هلي تخرارهم جيني الا بل وباعه المجهل عليه جلا طهر ان  
 ليس له ذلك لانه لو ماتت كان من المجهل عليه ابني بونستر  
 ولو افر ربه قبل الرهن تخر رهنه بلان ميراثه بغيره رهنه ولا طهر  
 انه لم يفر بغيره بغيره (توسيع) وجمعه في الاسلامه وتقبل (حق)  
**قوله** واذا خلت رهنه من قول ابن الفاسح (بني بونستر)  
 وقال ابو حنيفة لا يكون رهنه الا بالدين الاول وما يملكه ولا يقدر  
 بنو حنيفة ان كان فيه فضل جاز ان يقتصر على نحو اخر مع الاول

كل الضمين

كل الضمين ولا انما زبده من التوسيع كذا الزبده في الرهن بل ان جازت  
 في الرهن يارته في التوسيع **قوله** وان ارتهنت الخ هي من قول مالك  
 وعنه كره من جوارحه (في كذا) بل ان لا يقتصر على رهنه ومما في كذا  
 حمله ابو جعفر الطاطري وهو التوسيع في رهنه الاول  
 الكلافة وقيل يقتصر عليه ولا يقتصر رهنه فله التوسيع وصنع  
 كذا (بني بونستر) وعنه من قول مالك عليه قوله يعني وان يرض  
 كذا لا يقتصر على حفظه الله تعالى ولم يفره ويقتصر ان يفره فليس  
 تاوله عليه او قيل يجوز مطلقا فلا يقتصر على رهنه فله  
 التوسيع ايضا وفي التوسيع مع ابن الفاسح في الميسر كذا وعنه كره  
 من كون حوز الاول حوز الثاني وهو التوسيع ايضا وقيل لا يصح  
 هذا الرهن الثاني الا ان يجوز له بغير الاول رواه ابن الفاسح قال  
 البجلي والملازمي وتلاوه بالبن الفاسح بقوله الا ان يرض الاول  
 ويجوز الثاني خلافا لما هو عليه ولم يفره رهنه في كذا  
 ولا خلافا له بل (جمعت هذا مع ما قبله **قوله** في التوسيع  
 اربعة اقوال وكنت (قول) يعني (من) لا يقتصر على حفظه الله تعالى  
 منع رهنه فضلة (الرهن) مطلقا وان رضى الاول لان المعتبر  
 بهما ما يصل من ثمنه وقع يقتصر مسوقه والمرقعة الاول  
 هبطا وقلا يقتصر الثاني لينة. جمل رهنه جيمه عزر والقرع  
 تفر من الرهن له صفة من التوسيع فقول مالك كذا  
 ابن جعفر (توسيع) (الرهن) لا خرفه الاول او الاول (في)  
 عليه (موصوف) كما يدره (بني) (موصوف) مالك (توسيع) حتى  
 يرض الاول **قوله** واذا جرمنا على ما في (الرهن) من التوسيع  
 رهنه التوسيع (وعنه) قول (صنيع) (الزبي) لا يقتصر على رهنه بل ان كان  
 الرهن الثاني لينة رهنه جيمه الغبضة حصل بقا على رهنه







مضاع في بعض لانه رهني للاول والى الموهبة فخلت ان كانت واما لرهني  
لرهني مطلق على يد الرهناء في بعض الذي على يديه لا يصح فلف  
قال الخبيص على قوله ابن الفاسح بعض مرتضى البطلان في بعض  
ان وضع على يديه واما ذكره قال فيه بعض شيوخنا يرد بالعرف بما انشأ  
اليه الشهاب فهو معتبر في صحة الرهان في وضع اليه قبل علمه  
**قوله** واما ان ينفق الخبيص من قول مالك ورواه غيره يعني لانه مملوك  
الرهناء لانه جازم في بعضه لانه له الرهان اياها كما قال لانه لا ينفق  
عنه ما كان لازما له **قوله** ولا يظن بما انشأ الخبيص من قول ابن  
الفاسح واما ذكره لا يكون رهنا فيما انفق به امره واما في غير امره  
فهو المستهون ابن يوسف واما ان ينفق بل يظن رهنا قبل ان  
يكن النفقة على الرهان لان الرهان رهني بما انفق عليه وهو  
ابن الفاسح مع المروية والجمهور على كتاب ابن الوارث في النفقة  
على الرهناء والنفقة على الرهان لان قال الرهان لا ينفق على ما  
ولا ينفق من ان ينفق عليه والرهناء ليست بنفقة على الرهناء  
ولو نشأ كما له بنفقة ولو قبل دفعه الى الرهان في جميع  
فلن يذاع الخبيص قولنا ان الرهناء هي الرهناء في النفقة  
على الرهناء الرهناء هي الرهناء على الرهناء كما جاز في الاجير على السبق  
بنيقي الاجير رهنا قال وهذا لا يفسر قال ابن يوسف  
بنا كما هو بان قال له ان ينفق على ان ينفق عليه كان كذلك وكان  
الحق في الرهناء حتى يمتد بها بنفقة شئ منه واما بقية الرهناء  
ليست بنا على عكس النفقة التي انشأها ابن الفاسح في الرهناء  
ينفق على الرهناء والرهناء على الرهناء انه يجلبه جميع ما انفق  
عليه ولو جازم لانه لا يصح الرهناء في الرهناء وفيه على انه  
يجتزأ الى النفقة بهو كذا لان جازم له قال ابن يوسف  
له يبريه ان كان في بعض النفقة عليه هليما واما ان كان على

ملا نلزم

ملا نلزم نفقة ويتبع عليه الرهناء ان كانت ويؤنه له في بعض  
هبط او لا نظر فيه الا ما كان من يبعه جنرا له يالههم ويجعل الرهناء  
نفقة فلا رهناء في الرهناء ان لا يتبع بها جازم لانه لا ينفق  
عليه على النفقة ولان من جازم ان يكون له الرهناء في النفقة  
لانه ان نلزم الرهناء في جميعه بنفقة ولا تخلط بينه وبين  
الرهني لانه فيه الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
اليه وبسبب ان ينفق الرهناء في الرهناء وهو اكله عند ابن الفاسح لسوا  
كانت النفقة على الرهناء في الرهناء او في غير امره جازم هذا  
جواز جمع الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
يقول له ان ينفق او يقول له ان ينفق على ان ينفق في الرهناء او يقول  
والرهني بما انفقته رهنا ولا يكون له الرهناء في الرهناء حتى يصح  
الرهناء على ذلك حمل الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
ابن عمير السليمان بقوله الاصل ما قاله ابن النبطي في حمل الرهناء  
على ظاهره واما ابن يوسف في قوله ان ينفق في الرهناء في الرهناء  
نقترح وتاخير وترتيبها فلان ابن الفاسح لم يسم بها الرهناء  
وبما رهنته فيه الا ان ينفق الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
اه لا لان يقول له ان ينفق على ان ينفق في الرهناء او في الرهناء  
رهنا وهذا الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
من كتاب ابن الوارث في النفقة وروى عمير الرهناء في الرهناء في الرهناء  
بقوله في كتاب الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
عليه وبسبب حتى ينفق الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
ونفقة في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
اعرب رهنا الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء  
قوله في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء في الرهناء















الى الغايه ونسبت مفرقا قايلا لان الاب لا يدخل معه فاض ولا غيره والتكثير  
 مكره **قوله** وانما اعطى ذلك الغريب معناه ان الاب لا يجوز له ان يبيع مع  
 ولد الا اذا اراد ان يتركه ولا يورثه منه ان الاب يجوز ان يبيع غير النظم وظاهري  
 قوله وكذلك الوصي انه يبيع ما يملك من امواله فيغير ما يملك  
 من ان معناه ان لا يبيع له بالدين الى اجل قريب لا يكتفي به التمسك او يرجع  
 الى مسلكه البيع لانها اقرب **قوله** ولا يبيع الاب له ما له من امواله  
 يعارضه قوله في كتاب النكاح لا يبيع بين ابنته والا لغايه وهو  
 موضع اخر مثل ما هنا **قوله** وانما اراد في هذه الاية بيعه خلافا  
**قوله** وان كان له ولد ولدا حونا بالحوار كذا في الفلاس وبه قال الشافعي  
 واصبح في كذا ابن الحوز حكاية ابن بوشو والكرامة في قول  
 مالك في الترخيص للتعليل ولذا حملته التوليس فقال لم يجره للمقرر  
 ونفخ عليه ابن الفلاس يجوز اجازة في ذلك ولا يورثه كيف في بيع  
 اليه مثل ابن رسته ولا حجة على مالك لانه كرهه للغريب (الرهن) ان  
 لا يورثه ما يكون قيمته بعد الاستعمال بالضمير في قوله في الكتاب  
 ان لا يورثه كبيع جرح عليه مما يورثه الرهن على وجهه ابن الفلاس  
 وعلى المترددين على وجههم ابن رضى لقوله معاقول ابن مالك  
 التعليل بالقرار لا يجوز رهن القرار كالثمرة قبل بدو صلاحها  
 في اصل البيع خلافا لما هي روايات المروية عن غيرهما وعبر عنه  
 ابن بوشو ببيعها بغيرها وقبله ورده ابن رسته بان حرم الثمرة  
 لا يصف لها فيه ويجوز ان لا يبيعها بالامتناع طاهرا وما جرح به مقلد  
 مير في باب النخل وقول الكتاب والارضين اربعة اقسام  
 رهن ما يبيع كراويا فلا يبيع (استتراد) منفعته (الاستقرار) لا يجوز  
 كراويا لانه لا يورثها لان ثمرتها تتركها في طائفة في يورث  
 استقرارها في ذلك العلم فقط قال ابن رسته وكذا في  
 الحروف ولم يذكر حكمه ان وقع ويتخرج فيه اربعة اقوال

الاستقرار في عين  
 الرهن

فصل في البيع والرهن ومقابلته مع الكرامة ابتداء وهو كذا  
 وحيثما البيع والرهن يمكن ان يكون رهنه بالاقبال من التمسك او الغيبة وعكسه  
 فليس وطنا هو قوله في الكتاب ولست قد متقنه الرهن اني في  
 اصل العطاء وان كان ايجاز له لا يبيع بعينه ولا يجوز بيعه ولا فرق  
 لانه ان كان يغير عوضه فهو رهينة حرة بلان وهذا انما عليه  
 ابن رسته ويجوز وان كان له عوض جرحا على الكلا في مباديها  
 فذلك (الخبر) ابن بوشو واختلف في هذا واما المتأخرون اذ اطلقوا  
 الرهن المستتر قد متقنه وهو مما يورثه عليه فيقولون انما  
 رهن رهني على حاله وحكم الرهن باق عليه وقيل لا يصح  
 كذا يورثه لا يورثه (المستأجر) وقيل لا يورثه (القرار) الذي يرهبه  
 بالاجازة ان كان ثوبا مثل ان يقر ان يقر ان (الاستقرار) يقتضيه  
 الرهن فيكون منه قرار رهنه بغيره من لانه مستقر جرحا  
 اربابهم مضمون لانه **قوله** (القول) الثالث هو قول التوليس  
 ولم يترك غير ذلك ابن رضى وهو في بيعه لانه لم يستتر في رهن  
 الثوب وارادته منه ثلاثة ارباب هم بل المستقر جرحا  
 وارادته جميعا والصواب تغليب حكم الرهن في قوله ويغرم  
 فيمنعه بحاله يوم يحكم عليه ليضمانه ان اذ على نفعه قبل استعماله  
 غرم فيمنعه على حاله يوم الرهن وليسقط عنه ذلك القرار  
 الاجازة ونظرة في القرار كمن هو من (الجلية) في بيعه من  
 قيمة ثوبه (البيع) ولينظر في بيعه ان كان قايما على (القرار) في  
 ذلك لصور الاستقرار وان اذ على نفعه بعد انقضاء اجله  
 فتمسك قيمته فلا يفسد على ما يقرر ان الاستعمال يقتضيه وتلزم  
 الاجازة في قول هو (ابن بوشو) وان اذ على نفعه حلول الاجل لانه  
 تلبه قبل ان كان مستوفيا ليجل في ثوبه ولا يصرف على  
 مذهب ابن الفلاس ان الضمان كان فيه فياخذ ان ابن الفلاس







وقال الشيخ ان كلمة نفي الفروقات الثلاثة ما له دليل وما نقله  
عن الشيخ مثله نفي المازرعي فظن ان كلامه ان الشئ هو احيى  
على النسخ في الرنا يبرو والدرارهم وهو كلام نفي البايح وراين يونس  
ورايين سراسر عنه واللفظ لهما جميعا انه نفي الا لا حسب الرنا يبر  
والدرارهم والعلوس الا مطبوعا عليه لثبته في سلبها امان  
لنظير لم يثبت الرهن ولا البيع وليست في طبعها ان عثر  
في ذلك وظن ان نفي ان الطبع عنده مستحب ومن ان يثبت  
السلح ان نفي انما يثبت قول الشيخ فربما من نفي البايح  
يعبر من كلام ابن يونس ليس بظن هو لان لفظها السواء **قلت**  
وقال بعض شيوخنا زاع ابن عمير السلح لعل ابن الجارح حمل قوله  
لا لا حسب كما التزم لثبته بالثبوت على السلب ووضع مشكل  
لعل الشئ في السواء رجي لمداد ابن الفالح ويريد بان يكون  
الشئ بان لم يثبت في كل من في عمل لا لا حسب كما جازعوا ولو  
كان على التزم لعل في السواء والبيع والتسقي في الرنا يبر  
والدرارهم الشئ بان لم يثبت في كل من في عمل لا لا حسب كما جازعوا ولو  
لوجود امثاله قاله في ثبوتها حكمة الله تعالى واختار بعض الحكماء  
انه كل طبع وامر المصنف فقل ان يكون في الدرارهم ثباتا  
بانه يجوز رهنه بلا طبع قاله في ثبوتها حكمة الله تعالى وقلته  
لم الصواب انه لا يجوز لو جازع مثله وقلته في ثبوتها روي عن  
الشيخ في رهنه الله تعالى فقل ان التزم في رهنه يثبت في رهنه  
بغيره بغيره يثبت في رهنه لا عليه وفي نفي الرنا يبر والدرارهم  
في النماء في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها **قلت** استحقاقها  
بالثبوت وضع في الرواية في كتاب الفقه في هبة هات  
وعليه في نفي ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
الحق لهما والتزم في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها

حقيق

حقيق قال الغريبي ولو كان من الغرماء على الراهن قبل ان يطبع  
على هذا الراهن يبيع بعضه الحول فيكون الموثق السوة وليس يبين  
لان رهنه يجوز قبل ثبوت اوله **قوله** واما الجلي ان يبيع منه  
ان جميع المصنوعات ثبوتها وتعلق المشاهدة في ثبوتها  
ولا يجوز ان يبيع الراهن وتبطل بغيرها منها (الحق ان يبر في نفي  
الشئ بان فبضه نفي فليس الذي يبر في نفي الراهن للموثق فيه والغرماء  
فيه السوة لان رهنه في يبيع يجوز في الاصل فقل سمعون الا ان يثبت  
فيكون الحق لهما ولو اراد المصنف ان يبيع الراهن في نفي رهنه  
بان يبيع حتى يثبت به هو الحق وان كان المصنف هو الراهن  
لذلك ان يثبت واما عليه ان ياتي برهنه فان كان الراهن المصنف  
محسب ايصار حراما في المصنف ان المصنف في ثبوتها يونس  
وانما تراقى ان كان الراهن مسلما واما ان كان في ثبوتها اليه  
**قوله** وان ولدت ارجح كما رهنه محسب في ثبوتها حراما في رهنه في الراهن  
**قوله** وان رهنه في ثبوتها في ثبوتها محسب في ثبوتها في ثبوتها  
الاصح ان لا يترفع ياولي يوا والعلف ولا وجه للطبع عليها  
انما كانت يبر عول وفيه وقع في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
وتوضع يبر عول والراء خطا في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
بالتبطل في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
غير صحيح وقال محسب في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
رهنه في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
الجمع وعليه ان يبر في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
ان يبر في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
بغيره في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
وعلى رواية ثبات الالف في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها  
نفي الامور في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها في ثبوتها











بسرته الجبل لمرأى كسرت عليه قوله ولا يلقينه الى كساءها ويلحق  
 بكلك اذ قطع السلطان التفاضل بين قول المغربي في الموضعين  
 فيقول كسرت لعل السلطان لمكة اخرى او قطع التفاضل بين  
 غيرهما **مسألة** مرارة في الكتاب انه ينبغي ان يكون  
 انما كانت موجودة وهذا هو المشهور والمنتزح انه يقضي  
 بغيره من قوله في كتاب ابن السجق ومنه ليجعل الجبر الطابع  
 كما سيأتي له قال ابن عمو السلطان ولا يعرف كغيره بغيره القضا  
 بغيره من مع وجودها يوم تعلقها بالزفة لا يوم حلول  
 الاجل وهو مع ذلك ممكن لان الزمان لمن هو في وقت بل في وقت  
 من التزم ورده لغيره ليشيخا يكونه لسلع فيمنها اذ انقطع  
 التفاضل بها كما بقوله لان في كل صورة فيمنها معروضة  
 على نظير وجودها بغير اية حال وجودها وانقطاع التفاضل  
 بها على نظير ثبوتها وتغير جميع الشيء على نظير حاله في غير  
 حاله في المراتب ويغيرها كثيرا في نفس ولو قطعت  
 العلوس ولم توضع عليه فيمنها يوم الحلق لانها انزل  
 في وقتها الى يوم التخلع و مرارة في هذا الاموال في  
 ربيع قال الشيخ فيمنها يوم قطعت ان كانت حلالا  
 والا في يوم حلول الاجل قاله في الصور وقيل فيمنها  
 يوم الانقطاع وقيل يوم الغيل حكاية ابن التميمي ابن  
 عمو السلطان ومن قوله الشيخ اقرب الى التحقيق ومن  
 في خلاص قول المغربي قول ابن عمو في صواب وهذا كله  
 يفرع عما قوله وكان عمو الجبر الطابع يعمل على قوله  
 ويستدل بان مع عرضها مع ما اتفق به ليا خذ ما يتبع  
 به ولا يحصل له في ذلك الا فيمنها في ان لا يخرج بعد انقطاع  
 عليه فيمنها لسلطنة كمن انتشر في كل مكان انقطع اليها

قال المرزبي وجرت المسئلة بغيره ليعلم ان الحق (الحسن) الذي  
 يمتدونه في حله لشيخ عمو الجبر فقال في الشيخ ابو الحسن  
 في طرته في هذه المسئلة والزمنة ان يجعل مقالا في (سليم) طلع  
 بطلان لا يصح في تنبيهه له فزان بطلان (سليم) و (الشيخ) انه لم يكن  
 على هذا الزمان كما جرت به ان اصل جواز (سليم) اعتبار اختلاف  
 الاسواق واذ (سليم) الجبر بل هو في اختلاف الاسواق فيمنها  
 كان تناقضا في علم يعني لشيخ **قلت** قال بعض لشيخنا  
 يرد جواب المرزبي يعني التناقض لان شرط (سليم) اختلاف  
 الاسواق وموجب فيمنها فيمنها لا يكونه لا يسو (الشيخ)  
 وهذا غير انقطاع الاسواق ولا تناقضا فيمنها لغيره (الحسن)  
 بل جواب الزمان ان الطالع وان صار لكونه لكونه لا يسو  
 لشيخنا لان التفاضل بانه باق وهو الاكل وهو (القصود) منه  
 بالزات لا الزمان ولذا كان الاصل فيمنها (القصود) والعلوس  
 لا فيمنها فيمنها انما فيمنها ابن عمو السلطان ومن قوله الشيخ اقرب  
 الى التحقيق و مرارة في خلاص قول المغربي قول ابن عمو  
 على (الحلال) لشيخنا (او جفت) (الشيخ) فيمنها على توجو  
 في ان جعل (الحلال) كمنها كمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 تنبيهه لشيخنا فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 ومقرر (الشيخ) فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 بطلان **قلت** وليسيل لشيخنا فيمنها (الشيخ) فيمنها فيمنها فيمنها  
 ينبغي على (الحلول) ووقت (الشيخ) فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 وعزل (الشيخ) (الحلول) فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 ان يعطيه له فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 فلعلمه فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 نتج قطع ولم يزل فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها

وهذا في المسئلة في هذا الوقت  
 واما فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 واما فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها  
 فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها فيمنها



ما ذكر فيهما وجه الفقه بعد ما بين قوله واذا اخذنا من قول  
 ابن القاسم مستورا لا يقول ما ذكره **قوله** وكذا في الخ وهو اكثر مما  
 يقع لسراة في وليس هو من جعله مطردا او وجه ذلك ان الفرع  
 محمول على منى حتى يصار الى التولية او ربا عليه فيجعل له حلا وعطية  
 عليه حسنة التولية وليس هو ان هذا ابو محمد ابن ابي زبير في رسالة  
 في قوله وكون ربح المال حول رطله وكذا حول تسد الانفاق  
 حول الامهات فحوت عمارة المشيوخ يتفرقة الثانية لانه لا اصل  
 للمفسر عليه حول ربح المال ومكس ابي محمد لما قلنا وروى  
 ابن الموارز ان فينا من ابن القاسم ضيق وقال ابن يوسف عسفه  
 وقال الشريه في مسئلة الرهن ان صاحب الرهن اولا بما عليه  
 بهما يستوجب منه فية رهنه لان الرهن يرفع رهنه الا بما  
 فيضه والمرتضى لم يرفع حاله الا بالرهن الذي اقره بكل واحد  
 مفهوما فيضه وتيق من دفعه قال ابن الموارز وهذا الى ولا  
 ليشبه هذا مسئلة مالك التي اخرج بها ابن القاسم وقول المستور  
 في غير المرونة من قول ابن القاسم ائني قلنت وكذا في  
 قال الخ في هو بين **قوله** وان تكلفت الخ زاء مع الاوهات  
 لانك انما تكلفت بمنع بنو خال ابوابها هي فيوض رهنه ان كان  
 الربيع مما توجه على الفرع بوجه باطل بان الكفاية لا تلتزم  
 فنزل ان يطليه طالع بمرور او يهرق لا يلزمه فتكفل بمنع بنو  
 رجل في الكفاية (مخر صفا) الوكيل لا يرجع بها لان الطبول  
 وان رضى فهو مكره وغير الفرع منى في قوله اخذوا منه  
**قوله** واذا اخذنا الخ هي منى قول مالك وظاهر قوله في  
 مبلغ الربيع انما في الفقة والكثرة لا في الجشرو  
 في قوله في الرهن كل نشاهد مثله غير ابن (الحل) في  
 فقال ابن عيسى السليمان انما عمل من ان يقول الرهن نشاهد

الى

الى قوله كل النشاهد لانه لا يقتضيه منزلة النشاهد من كل (الوجه)  
 لانه في النشاهد القولين نشاهد على انفسه لا على الزينة كما قيلت  
 وقوله بعث (الحل) انما قال كل النشاهد لان النشاهد ينطبق بفساد  
 وهو موقوف على الرهن فلا يكون فيه دليل على القولين على الاخر  
 وان جنته باله بانه جسد الله تعالى له على الفقه فيقضي ما قاله  
 ابن عيسى السليمان وقوله للمرتضى (في عليه جسد تارة ليشهد المرتضى)  
 وتارة للمرتضى في قوله ان حيازته وتيقه لم يقتضيه (ان لو  
 كان لير ائني حاله لا يكون نشاهد له لانه تارة في حوزة عن وعن  
 المراهق واليه في صيغ ولم يقره الباطن الى الله كما ان الخ في  
 لم يقره الا لغير الوفاء ومخاها ابو محمد لا صيغ ولما دابة في  
 عن ابن القاسم نحو وقال محمد وهو ظاهر لم يقره ان كان يقره  
 ولم يقر ابن يوسف غير وجوبه الخ في وانما كان نشاهد  
 للمرتضى وقوله قولها في كذا (ار خلا) المستور ان (ع قل للمرتضى)  
 في قول المرتضى وقولته وطبقتي وانكروا ختلا بهما في مندا  
 المينة فيض للمرتضى لم هو للمضا والمردج بما هو للمرجان  
 او لهما كان له لان البيت ليقطع في كتاب المظقة في معرفته  
 العياض والوكا وقوله (الحل) والفقير في نقصه والمقصود به  
 ان (الحل) في مفسر فيتم (وقر ما ونصر بوزن من انما في  
 مع الحوزة ونصر بوزن الرهن في مع الربيع (في الرهن) مع  
 كلام طويل لم يبق ابن يواض (انما المختصر فيتم يوم) الحكم لان  
 يرمي فيتم جميع ويباع له ان لم يوج في يته وكذا فيتم ح كذا  
 لم لا استحقاق في ذلك وقال غير الوفاء انما كان في لكان العلاء  
 حار في يني النشاهد انما يترتبي في ليس في يواض او يقر بهما  
 ابن يوسف يرمي يوم فيض للمع يبيع قال الفرع في وظاهر  
 من لهما فيتم يوم (الحل) ان مودوع واما التبع ليس في لهما

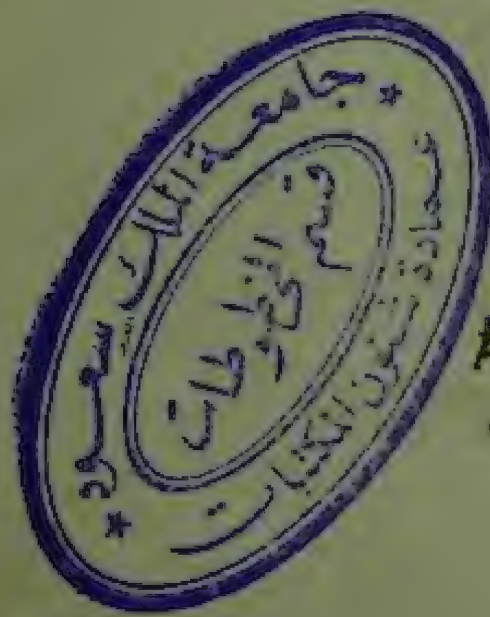






كلها بعد يمين المرتهن حلا، البس المواز وعاد ابن يونس ان لم يجل  
 الا جل ما الصواب قول المستقيم اذا كان المرعوى المرتهن وجب قتل ان  
 يكون المرتهن مسورا محض حلا (لاجل لان المرتهن يقول المرتهن مسورا  
 مائة ولما ارتفعت مائة ويبنى رهنا الى الاجل لان يجل لم المرتهن  
 مائة وامر ان جل الاجل (ولم تكن لمرعوى المرتهن وجب ما الصواب  
 قول ابن الفاسم **قوله** واذا ضاع الرهن من قول ابن الفاسم  
 وانما كان القول قول المرتهن في حقه لانه موعى عليه وظاهره  
 وان كانت فيه مائة وصعد يمينه وهو علة له ماله والكثر  
 اصابه وقال الشيخ الا يمين كفي به لعله ما ذكره جلال ونحو  
 لابن الفاسم واختلف ايضا لو بيع المرتهن هلاك الرهن ولا  
 كنه ان يبرهن لا يمينه كما ان الرهن ابيع في يمينه كثر صفة  
 لسوا الجا بفيل القول قوله انه تهني فله الشراء وابن عمير الى  
 وابن حبيب ونحوه لابن الفاسم وقال (صنع القول قول المرتهن  
 مع يمينه انما لم يسمه وكلاهما حلا ابن يونس المرفوع في  
 بقوله الموقوفون الجني لانه لم يسمي لولا جماعته ان لا يجل  
 له والما اقبله هل يكتفي بوا حلا او يكتفي بوا حلا مع انه من  
 باب التبرار ومن باب التمهيد وظاهر قول ابن يونس  
 في البيوع (المسألة ان الموقوف يجوز له اخذ الاجرة وحسب ابن  
 سهل في عمره). البنا يمينه في الاجرة (بجواز والمفع **قوله**  
 واذا رهنه فويستحق ما يرضى به ان يجل على الصفة لا على  
 القيمة (ان غير يفتي) وحله كونه في قوله ويسقط من الرهن  
 مبلغ قيمته (المزاد) وهو مثل قوله وفيما استوفى المرتهن  
 حقه وظاهر حل الاجل / **قوله** واذا كان الرهن لان المرتهن  
 انما لا يتفاد عن الاصل وما خارب والمرتهن موعى للاصل فكان  
 القول قوله ولا يجل للصواب ان يظن ان قيمة العبر مائة كان مقرار الرهن

بحال قال وان كانا معا مقرار الرهن في القول قول المرتهن لان المرتهن  
 الما يكره مقصود من الرهن حطافته وان كانا اقله لعله لجل في  
 الغرض والما هذا القولية ويعتبر منها ان من حاز لكتبا واخ على  
 ارتقائه ورأى ابن عم جلال القول قوله وهو كذا في قول الشيخ  
 هذا على يمينه كره يمينه بل انه يصرفه كالمعالي في الغنم ونحوه  
 وبما ذكره قول ابن يونس في قوله يمينه بل انه يصرفه كالمعالي في الغنم ونحوه  
 انه يقع لما خلفه له وحمله على الخلاف ولو لم يكن كره قال وهو يعبر  
 ويعتبر من قول الرأى على ما يبره يمينه انما رهنه وقال ابن عمير (حز  
 لهم ضرور بينهما وهو كذا في قوله عليه ابن العطار وكذا في  
 منهم الرهان حاز يمين جميعه رهن محض وقال ابن يونس في  
 القول قوله رهن كذا وله وهو اختيار اربعة تبيينه في قوله ابن  
 العطار ان القول قوله المرتهن وكذا في قوله يمينه ابو مظهر  
 كيمسي الغرض في رهن المفع فله رهن محض وقال ابن العطار (ان  
 في الرهن فيفصل وجه كذا في قوله رهن محض وقال ابن يونس  
 يمينه استوفى له ان كان مثله يوجب محضه / الاجل القول قول المرتهن  
 ابن يونس وجه كذا في قوله المرتهن يمينه في قوله المرتهن  
 فقال رهن الرهن هذا الرهن لم محضه يمينه اخرى يمينه الرهن  
 في الكتاب وقال الرهن بل حلا كونه يمينه الرهن (الكتاب)  
 وفيها هذا الرهن فقال ابن الفاسم مرة مرة القول قوله المرتهن  
 لانه لو قال كذا ودفعه لكان القول قوله وقال ايضا في قوله  
 يمينه ان يكون هذا يمينه (حز لان تكون قيمته رهن ابن يونس  
 ولانه لو كان بالما يمينه (الكتاب) لذكره في قوله يمينه الرهن  
 والاراد (يتمه لان الرهن يمينه رهن لان يمينه رهنه). اخر  
 قلت رهن القول **قوله** ولو كان ذلك ويمينه رهنه هو البسط  
 ربعه ويغالبه بل رهن لان يمينه رهنه رهنه رهنه رهنه





ويريد ويحلفان ولهم ايرال على انه ليس في اللاح منه الا ما يظنهم من قوله  
 بكل را موعر على ص حيه فظا هو لم يمتها ونقله بعض شيوخنا  
 عندهم فقال عندهم حلف كل واحد منكم على يمينه عمو الاخر وعما روى  
 عندهم المصلحة يقولها في الغرض ان في قول رب المال غرض والقابض ودقة  
 او غرض ودقة قلب المال ان القول قول رب المال وعوضه عن الحق هنا  
 الكتابان الشوب هنا في (تتبع) انه لربيه وانه القابض بمنزلة الكا  
 بلا فتمت اعلم انه في محصل حكم القابض انه لم يضمنه والربنا يترفع  
 في اعفهم في فبضعتهم على ذلك والاخر يعني طاعها لم يورع عن  
 ضما نهما كان موعرا مع الضمان فتمت اجمعه والى (على) وانه كرم  
 الكتاب هو المشهور قال ابن حارث ولا تشبه القبول قول (الزبيدي)  
 القنوب وقال يحيى بن عمر انما تكلم الشوب في التا على الالباح ابنى  
 يونس قال ابن القاسم من ارتضى رهنا بغير بيعة فخرع (انه) راع  
 وا فتمت بينه وانكر الراهن راع يعطيه الراهن ويضمنه الراهن  
 قال ابن حارث قال لان ما لا يضر في بيعه لا يجوز بيعه ولا (على) في بيع  
 خلا ما الا ما في ١٠ اخر سمع ابي ربح في (لو) يفت فيه دليل على نظريه  
 في عمو الراهن القصور بغير بيعة وهو يعطى بلعله في (الرهني)  
 (الزبيدي) لا يغرب عليه ابن يونس قال ما في الراهن يعطيه الراهن  
 فتح قال (المرتضى) يطلب في بيعه (و) يضمنه جز في (الرهني) انه في بيعه  
 اليه واخر وهنم عليه الراهن ولا يبيعه عليه فتمت (الظاهر)  
 على هذه المسئلة وعلى ما ذكره ابن يونس هنا عن سمعون من كلام  
 ابن رشح لما فيه كماله ولو اخرها ههنا كان (ادى) قوله وان  
 بعته متى رذل رشح ابن رشح في مفر مائة وقال الشافعي واهل  
 الرعا وانه يجلل **قوله** في رواية اخرى ولموضع وعلى هذا نقل ابو محمد المسئلة  
 من كتاب محمد بن نوح راع وفتصره ونحوه لا يبيعه في زينة وغيره

ولعلمها

وتقدمها (الجميع) مع الرواية الاولى في (المراد) ولا كرايو  
 محمد بن نوح راع في موضع اخر من (الشوب) في كتاب محمد بن يونس  
 قال ابو محمد طاهر في هذا ان تركك اياه حتى ياعم كتمسكها (انه) لو لم  
 يترجح وبلغ عياره رتبه جانه لا يبط (البيع) ويكرهه فتمت رهنا فتمت  
 قال محمد بن طاهر وقال غيره وانما (البيع) لشيء خا ان لا يجوز لغيره ليعم  
 ويرد الى الرهنية فان جانه به مكرهه كان (التمن) رهنا (النار) البيع  
 لغيره فتمت خا وهو على جواز (البيعة) ان مات الواهب قبل (النار) في  
 في موزها فتمت قال بعض اخيه خا لا يلزم من بطلان (البيعة)  
 بالمدت بطلان (الرهني) بالبيع لا ينعى فعل عمو قال (المفر) في كتابه  
 بخبر ابي محمد بن يونس قوله في كتابه (الربان) ايا بلع العوزة جناه راع  
 والمبيعت معروفه بالزبيدي في بيعته الربني للمفر طاهر قال محمد بن  
 وانما راعه لشيء خا ان هذا اجماعا ليشترط في (العقر) وادى  
 ما تطلوع به من اهل (العقبة) فيبيع قبل قبضه جميع (الصقة)  
 قبل قبضه اجماعا في (النوع) رغب (و) يورثان (و) يفت بغير  
 البيع زاع محمد (الملا) في (المجموع) كان يفت بغيره (و) يبيع (البيع)  
 تارة كله على (الخلا) في (البيعة) (الخفيف) فتمت ما مره (البيع)  
 لشيء خا (ولا) وذا فيا هو ابن رشح ابن يونس وهذا ايضا (خا)  
 في بيع (البيع) (المسئلة) (المشتر) (انه) (وا) (الاول) (ب) (معها) (و) (ادى) (الرا)  
 هن جانه لا يلزم تسليمها الا ان يرفع اليه رهنا سوا (نرا) خا  
 له **قوله** وان بعته هذه المسئلة رشح ابن يونس قال ابن الموار  
 قال (الشوب) وكذا في على يعطيه جميعا ويخير على ان يعطيه رهنا  
 (و) جميعا ان طلبه (البيع) حتى يطلع (انه) لا يفرط على (ادى) (البي)  
 (الظاهر) فيه وفي (المراد) بعته في (البيع) (و) (ادى) (البي) (ان) (يرهن)  
 محمد بن ابي جابر وتوقف (المسئلة) حتى يرفع (البيع) بان هلك  
 (البيع) (البي) لم يكن للمراهن ان يقول له انما ابيع لك رهنا مكانه



















وصفتهم قبل عتقوا المسير واما لو كان في بطن اسم جين العتق  
 فانه يتبع الله والم/ علم **قوله** بان لغت الخ ما ذكره واخبرنا  
 ان اراء تنسها على الربيع جليل يداغ جميعها لانه لا يكون له  
 ام ولد خاله الشهاب وذلك يدل على انه قول الشهاب ثماد ضعيف  
 فانه ابن حارث اشرف قوله استقيم وماله يحيى بن كمر لا يداغ منها  
 الا بخلاف الربيع وبما فيها قيل يعقوب الان وميل يومه لعل  
 يملكها فيهم بوجه هذا لان يداغها بالبيع منطوق به  
 فيجتمع على تعجيلها فيها **قوله** وان وطبها الموثق من  
 الخ يربط ويخلف ان في ثلثه منه وانما ذكره ليرتب الحكم  
 عليه فيه فانه المغربي وما ذكره مع الكفاة هو وص  
 الاقوال المتناقضة ابن يونس والصوره ان عليه ما تقطع  
 وان طاروا عنه يخر اقلته او قبيها وهو انتم من الاكرام  
 لانها في الاكرام لا تقدر زانية وفي الطوع تقدر زانية  
 بقراءه قبل في السير بها عيبا وقال الشهاب اذا طاروا  
 عنه بدلتهم عليه مما تضمنها وان كانت بخرها لحرمة  
 ابن يونس بظلاله انتهى صح الله عليه ومعنى صهر النبي  
**قوله** وظلها هو الكفاة ان لا يحصى الجهد بل انه لا يغفر  
 ويجرو وهو غنوك ولا يغفر شبهة لسواها لهن تنوتن  
 من غير حقيقة روحه خل في حقيقة في الرهن لان كفتها  
 جرو الامه لغير مع مذهب ولا يكون الاستيفاء لمتبهمه  
 نزيل عنه الجرو ويرى الكتاب ما في يدان له الرهن  
 بالوطي بان ردة له الرهن في الوطي بل في انه حلاله  
 بلا حله عليه ولزمته فيمته بالوطي وان لم يخل ولا شيع  
 عليه في فية ولهم ما علموا ان او صولوا او ما في جبر  
 مراعاة من لقول محط ابن ابي ابراهيم بل انه كان يجهز

التخلل

التخلل انما **قوله** بان انكسر الموثق الخ قول ابراهيم  
 لا يعقوب عليه ولو كان مثله في الخ كفاة لعمدة الاولاد  
 ان ولد الزنا لا يعقوب على ابيه ان ملكه وان كانت حارثة  
 لم يجل له وطبها ولم تقع مع البروتة الا في هذين الموضعين  
 ولا في انظر ما يعرف بين المسترقاق (تجارة) ووطيها اياها  
 بكتاب وعاء كرا العزيب هذا المفلسه كرا عتق بها ناقص  
 فولهما هذا هنا يكون لا يعقوب عليه ولها ومثله فولهما  
 هذا ان ولد الزنا لا يعقوب على ابيه ان ملكه بقولهما  
 لهذا لا يجل نكاح الزانية المخلوقة من حاليه **قوله** در  
 الخ من علم عتقها اياها وطبها كقول عمير الملك  
 وهذا قول الاول لان حقيقة المناقضة تخرج قوله في كل منها  
 واما كتاب لغيره الفارغة بانه حكم بين اثنين قال لغيره  
 لغيره فاما ولا يجل على منصفه لسقوطه ويهروا لغيره  
 ما في الخ (البنوة) في حلية الوطي الخ من ثلثه  
 في ربع الملك لاعتق لانه في ربع حلية الوطي الخ في  
 لغيره فمقتضيات الوطي الملك وهو الوطي فعند لا مطلق  
 لا انقطاع بالملك من الاستحرام ولا حارثة والبيع وغيره لا  
 وفي ابياب الملك يرفع مقتضيات الملك عليها من الوطي  
 ومطلوب لا انقطاع ولا يلزم من ابياب وصف كتاب امرا  
 الخ ابياب امرا الخ ابن حارثه اتفقوا على منع  
 انكاح الزانية الرهن بان نزل في ابن الفالح لا يجوز  
 المنكاح (الابانة) الموثق الشهاب يعطى قبل البناء  
 بغيره لغيره ولينع الزوجه الوطي ما في اقرارها ولها  
 صراخا لقتل ان فضل (المسما) بان بنا يعلم الموثق لصل  
 لغيره ولم يعيب يحيى ابن عمر فولهما اذ لا يعطى ولورثوا الموثق



**فيما الزوج وانكر استحقاقه** قوله انتهى بصرفه والنقل قال لانه ما سلم  
 معقرا قال ابن خلدون لم ير جسد الشهاب بغيره بل بمجرى المراتم  
 في نعم الامنة لا تفرح بغيره من سبيلها على زوجها الا انكر من  
 المسمى او مقرر النقل لستحوا ان كان سبيلها سوا هذا النكاح يعني  
 ويعمل الزوجين قال وان كان على ما روي النكاح **قوله** وانما لا يفتق  
 هير من قول ابن الفاسم (بن يوسف) وكذا اذا اراد انكر الراية غير  
 المولى المتعنه انه انكر الراية يعني بعد حوز الرهن وهو معتبر فيقال  
 العير او الجاني (خودا) ينتفع كلان ذلك ولا قول المراتم وان قال  
 العير او لا يعني انما قضيت لا رجوع على السيرة بل لانه لا يسير  
 بغيره ان يعتق ويبيع الزوجين في هذه فتسبح به وقال ابن الزناد  
 في العير ليس له ذلك وليس يفتق ولا يبيع. قوله مما اصل قلته  
 في المبحث ليس خطأ بل يبيح لانه لم يفسد منه لسيرة جز يبيع  
 معتق ابن يوسف قال بغيره (يعني به) الترتيب يعني لو  
 رضي العير ان يفسد سيرة فلان يكون له الرجوع عليه لان  
 المخرجه ان يبيع او يعتق ويبيع او يترجع الا ان يقال لم يطق  
 معتق لينسج الا بغيره. الرهن بصره كانه راعى الرهن وهو ذلك  
 لسيرة وفي هذا نظر لان لسيرة لو اعتقه ولعير على سيرة لا يبيح  
 وله يبيح استثنى ماله مضم معتق ويبقى له يبيح في ذمة لسيرة  
 وليس له راعى معتق بفساده واخذ (السيرة) ماله ان لم يفسد كما قيل  
 ان زوجا مته من عير وفتر صراحتها واعتقها لاملاله وانما  
 بفسادها بطلب زوجها لسيرة لها بالصرار وطلب راعى معتق  
 لانه لعير بالصرار فيل لا يكون لها خيار لان خيارها المطلاق  
 بوجوب سقوط معتقها وبهاؤها حرة تحت عير جبر من ارادها  
 الوجوب لسقوط خيارها ولم يجعل ان يعتق يبيح لانه لا يبيح  
 المراف في حركتها بغير الطلاق لا يبيح (العتق) ابن يوسف

لا يبرف

لا يبرف ايتهم وهو قتلاد قول ابن عمر السليل ولا تشك ان لا يبيح  
 مخالفة وانه لا يكون له ذلك بطلبه لانه (الدين على الغريم راعى) يمكن  
 هذا معتق والله اعلم وانما يفتق بغيره لم يوفى ما ذكره بل انه خلاف  
 ما تقدم بالتحقيق نصا وانما هو قولهم **قوله** ومن استقر راعى هير  
 من قول مالك قال بغيره (كما بنا) وهذه تنفع حر ابن الراتب المعر  
 راتبه في قوله (العارة) تملك مناجع العير بغير موقوفه (المعير  
 هير) المتعنه فيلزم بطلان قوله مالك في بيعها لانه معتق في غير مقرر  
 وفيه قيل يبيعها (العارة) فيما خذ منه العير التمن **قلته**  
 في ذلك في الكفا ببيعة الوضوع ولا تشك في جواز ذلك انما في تغيير  
 من غير بقوله ويحذر من العار المراد لابن الراتب في الراتب  
 ويعني بالسلعة راعى كانت مئة واثنا الفم ويراعى ببيعها ان لم  
 يرد الغريم لكونه جاسر ومائة من رصع عليه لما راعى من  
 ثمن لساقته هو اقل الا قول الثلاثة ابن يوسف رواته يبيح  
 (ابن عمر) ببيع بغيره فقال (يبيح) لما راعى عنه (صوب) وقال  
 انتهى **قلته** وفيما في رواية يبيح ان يفسد سيرة او يترجع  
 وفي رواية يفتقها وهو مذهبنا لما راعى وقال سمعون از لفتا  
 ثمنه الغنمة قال ابن عمر السليل فكانه يفتقها الى الخبيس  
 المعير بان راعى بغيره نظره **قلته** وفيما نقل عن ابي هرير  
 نقل ان البراءة يبيح لا يفتق في ان يفسد سيرة او يترجع  
 ويكفي كما في قوله وحجته ما روي في رايه بغيره راعى غنمة  
 عن جيلة عن سمرة وقال عير لبراءة يبيح كناية الغنمة في  
 ان يفسد سيرة المرونة اتبع فيه ان يفسد رايه جبره ان رايه لا يفسد  
 به على نسوة المرونة وحرفه ما روي ابو هرير ومائة من فضة لم يفسد  
 والله اعلم ووجه ما يبيح التفتق يبيح لانه يكرهه كسيرة لانه لا يفسد  
 اعماره كما هو المذهب في الخبيس ينتوج عليه عير ما تكمل له



رايهم سلفته من سلفه مثلاً كما استراها يرجع اليها لا يقيمها لان  
 كما لفت على الصورة فيمنع تمثيلها التي ان لا يفتح في التلخيص  
 وقوله استنبهت بما راء اصبوب مما فطر لا صله لان العاربية والرهني  
 عمنه مستحذون فانه لاطالة لاضمان تامة ومما هذا التقدير في  
 تعليلته فيمة العاربية بركة الراهن يوم الاستعارة جلا وجع للمعروف  
 كحقها الى التمهيد فانه ابن محير (اسلام) ويضيف على اقلها من الرواية ان  
 فضلت فضلة محير كمن فيه المستعار معاً ان تصور البراءة على يفتت  
 المعير بالفضلة لان المعير فسلح التمهيد السلفه المستعارة ليقتضي  
 في الدين بالزايطة على ذلك لم يكتنع فيه سلفه فيبقى على ملك المعير  
 وصرح بهذا استنبهت بما راء اقلها من الرواية لفضل رواية البراءة على  
 واما ما رواه الرجوع بغيره فمما يفتت بنية وهو وبغية  
 العرفاء في غلة السوا واما ما رواه المعير الرجوع فمما اعمار فمما  
 رجوع لم راء كان ذلك بعد استراثة الراهن على تلك العاربية لان  
 راء خله ليس بمعار فتم في محله الاستراثة واما قبل الاستراثة  
 وقبل قبضت العاربية اذ بعد قبضها بالكلية في ذلك فيرجع على ما كان  
 في الزهبة من التلافي في المعير له ان يرجع في ما اعمار قبل  
 قبض المستعير وبعد قبضه **قوله** ولو هلك في ما ذكره من  
 ضمان القيمة فانه فيه ان يجوز بربطه ولو كان يلزم المرتبة فقلت  
 لان المستعير يضمن المعير القيمة يوم قبضه هذه العاربية  
 ويضمن المرتبة المستعير وهو الراهن القيمة يوم القبض  
 ويوم الحلا في قوله **قوله** ومن اعمارته الى الهي من قول  
 ابن القاسم كل ما يعلها داراء بقوله بغير خالف واراها صامتا  
 الى بيله اقراره مع الغيب وان هلك فمما لتقريبه وذلك بعنه  
 تشبه خفا في كتاب العاربية انتم فمما خالف داراه صامتا  
 الكوا الا انتم في العطف يرجع ان خدامه بغير خالف يفتت عن

قوله

قوله داراه صامتا وظاهر الكتاب في قوله سلفته كان مما اقرار  
 عليه ام لا قلت اهلاكم ببيعة ام لا يدل عليه قوله بغير خالف في قول  
 وقوله استنبهت بكون رهنا فيما راءه فيه لان تقربها يظهر له انتم  
 في القبط وظاهر قول ابن القاسم داراه صامتا ان قول القريب خلاف  
 لقول ابن القاسم وهو الصواب لقول ابن حنبل انتم فمما انتم  
 المستعار سلفته ليرهنها بكونه وكذا رهنا لا يفتت له ان مير  
 هفتها بالكثر ولا يفتت في خلعها انتم هفتها بغيره لكونه طعام  
 وفتتهم بغير ابن القاسم هو ضامن وقوله استنبهت ان كانت العاربية  
 عليه صامتا ضمان عليه وان كانت بقا عليه صامتا ضامن كالمسح  
 العاربية لا لانه خالف واراها رهنا جازا في الزيادة اقربه المعير  
 قال بجبي بن عمر جوابه استنبهت خير من كلام ابن القاسم واليه  
 انتم استقرت جواب ابن القاسم وحمل ابن يونس قولهم  
 على الوجدان فقال في قوله انما يضمن راءه قوله المستعير برك  
 دنا المعير المرتبة لولع بنية المعير ان يملكه فانه (يرجع) السلف  
 يفتت فمما يفتت (تقاضي) المعير والمستعير لتقريبه ونقل ابو جحر قوله  
 والرهني غير وقال استنبهت لا فانه عليه في المعير ويكون رهنا  
 في عهد الراهن (لحق رضى) بهما السلفه (بن يونس) بركه استنبهت ان خليف  
 او قوله المرتبة بركه فيفتت القولان **قلت** قال المعير  
 له ما يملكه وعوضه من لهما بقوله في كتاب العاربية ومن المستعار  
 الى اية يحمل عليه حقيقته يحمل عليه فمما في القرار يضمن  
 كماله عرلسا مكان حقيقته او خفا او فمما في مكان بركه **جواب**  
 بان التولية هفتا لا تنطبق لا خلاف الاسواق فلم تتحقق مما تلت  
 بنية الطعام للراهن والمراد بكونها صامتا في معروضة بخلاف  
 مما تلت في العاربية فانه صامتا حقيقته في الحمل بالمعير وهو  
 لا يفتت واما بان مما تلت بغيره فمما حقيقته المستعير بان تكون قيمة



الطعام حينئذ ملبس ودينه لغيره الكسح وانتفا السطح في المال لا يعتبر بلا ينفق  
**الجواب قوله** ومن استعار ميمون الخ فترقم فترج الخ في هذا القول  
 في الرهن يفتقر العبد للرهن ان عليه فبينة العبد ان كانت اقل جعلا كذا  
 تنافقت ههنا الاولى ودرج كرج الختاء هو المستهوك اي يولي  
 قال ابن التور ودرجهم اشبهت في ذلك ودرج يره مثل الذي عليه  
 الرب في نفسه يفتقر ميمون يفران رهنه ودرج مثل الذي يفتقر  
 ميمون يفران بغيره الميمون من العتق لم يولد الرب ويطار رهنه  
 حتى يفتقر حقه من ثمنه ان يبع او يفران يفتقر ميمون رهنه  
 وان تكل عزم الاقل من قيمته او الرب يفتقر بغيره العبد ودرج  
 ابن المواز قول ابن الفاسح بان العبد يفتقر خزينته العبد من ماله  
 ربه الا ان يعبر به والميمون لم يخرج العبد من ربه من ملكه ولا من  
 ماله ويميمون يعبر به الا ان يكون المستعير في هذا عن ابي اس  
 ان يكون له شيء يفتقر ماله في رهنه فبينة فبينة  
 اقوال ورجح المسئلة قول رابع انه يولد الرب وان زاد على قيمته  
 قوله المحققون ويعبر ابن ميمون كحقه بانه لا يخرج رهنه من ربه  
 مرتفعه الا ان يفتقر ماله حكاية ابن حارث ومثله قول الخ  
 وعلى القول الاخر في العتق الرهن انه يفتقر الرب ودرج ربه  
 فبينة **قوله** ومن رهن ميمون الخ مثله قول الميمون في كتاب العتق ميمون  
 يباع افته خنق افرانه كان مضمنا من جلاله يفتقر افران وبنه  
 لربها فبينة ميمون مضمنا الا ان يفتقر ربه خنق بانه يفتقر  
 له ويعتق من قوله ماله عليه ابن شناس وابن الفاسح لا يفتقر  
 الاجارة بافران الحري يفتقر المظرا وماله عليه ابن رهنه ميمون  
 افران رهنه افران الغير فبينة لا من رهنه الا ان يكون فصل ميمون  
 الحرا بين جيا خنق من افرانه الزاير ودرج ميمون يفتقر العتق  
 قال ميمون في كتاب اجهات الاول ميمون يباع افته جلاله يفتقر

قوله في استخفافه ولا يفتقر له ام ودرج البيع والبول يقطع كل  
**قوله** وقوله ميمون الخ ميمون الخ ابن الحسن يفتقر رهنه ماله ودرج  
 يفران رهنه انه بانه يفتقر حقا قال يفتقره وفتقره ماله ان  
 كان له مال وان لم يكن له مال كان يفتقره ميمون يفتقره له على حال  
 ابن رهنه ودرج الخ قال وهو يفتقر على اصوله ميمون ان يفتقر العتق  
 يرفع القهقهة الميمون ودرج الخ كان صغيرا وطلما هو الخ لا يفتقر  
 قوله وان لم يفتقر الميمون ودرج ماله يفتقر الميمون بان كان جلاله يفتقر  
 ماله عليه الميمون وان لم يفتقر الا جلاله لسوا يفتقر الميمون ام لا ودرج ابن  
 ميمون ميمون الخ الفاسح ودرج الخ يفتقر ماله ميمون رهنه ان كان  
 الميمون يفتقر حكاية ابن يفتقر ماله ودرج رهنه الخ ميمون ماله  
 وطلما هو ميمون لا يكون رهنه الا في السنة ولا يفتقرها وهو  
 ميمون قوله ابن الفاسح ودرج ماله يفتقر ماله حكاية الخ يفتقر  
 ماله ودرج رهنه رهنه الخ فم عليه في السنة ولا يكون رهنه يفتقرها  
 فبينة ودرج رهنه رهنه الخ فم عليه في السنة ولا يكون رهنه يفتقرها  
 فبينة **قوله** ومن قال الخ ماله ميمون **قوله** ومن اشترى  
 الخ ميمون ولا يعلم احروري ودرج رهنه رهنه الخ وهو يفتقر  
 اوله يعلم والبايع يعلم اوله يعلم فبينة لسوا ودرج البيع ودرج رهنه  
 عن العبد طر حكاية ميمون ودرج الخ يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر  
 ابن حسن ودرج رهنه وهو خنق ميمون يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر  
 ميمون يفتقر يفتقر ميمون ودرج ماله ميمون ان علم المشتري لم يفتقر ماله حكاية ميمون  
 الميمون ابن يفتقر وطلما هو قوله في الختاء لم يفتقر ماله يفتقر  
 ودرج الخ يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر  
 رهنه يفتقر ماله يفتقر ميمون يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر  
 الخ كان ثمنه الخ يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر ماله حكاية ميمون  
 ثمنه ودرج ماله يفتقر ماله حكاية ميمون يفتقر ماله حكاية ميمون







لفظة بفعلية واما بين المرتضين الثاني وهو المسلب فلان **قلت** ومع كونه  
 احيانا مسلما ان كان حازرا له فلا يكون حازرا لفعله لان كل واحد منهما  
 مرتضين في اللفظ على طريق الاستفلال وايضا مع كونه مرتضا لما هو  
 احيى فيه نظر جفع منع في المرتضين ان يكون العوض حازرا لفعله كما  
 ارتضاه من مال فحور فيهما المسلب وشيئ في ذلك فبما ان هذا **قلت**  
 قال لعل استيو فذا ويرد لمنع كونه راضيا على السبيل التوسوتية في  
 التسليم عليه بحكم الرهن ضرورة تيسرية حق الا جيب في غير هذا  
 الرهن على دين الرقنسي وغيره وجب كونه الى رهن فيه كونه  
 بضلة الرهن ووضع الرهن المرتضين بضلة على عين وهو رهن  
 بغير مرتضين بضلة لا فضا في حقه وجوبه على الاصول فبما له واجابه  
 شيوخنا ابو مهنه عيسى العنبري رحمه الله تعالى بان في بضلة  
 الرهن التلذذ بيع الاول بربيل انه مفترم عليه وهذا هذا العكس  
 وهو اضعف في حوازل الاول للتناق في حاله بعينه شيوخنا وحي قبول  
 عيسى العنبري واما في تفسير المرونة بما فترم نظر لسماع ابن الفارض  
 من الرهن زرع في غير رهن من جمع فترم زرع في حلالا ملح بغيره على  
 ما لا بد منه من حلالا من غير حلالا به زرع حتى انفسه في حال  
 يميز المسلب على المرتضين الاول في الزرع حتى يستوي في نفسه  
 ابن رستم هذا من الرهن من المرونة ومعناه ان ان  
 المرتضين في ذلك الرهن واما حوازل الاول فيكون الثاني ووجه  
 الاول ان المرتضين بانهم في ذلك الرهن راضين فيتم بمهم  
 وصار حازرا له ووجه الثاني ان المرتضين الاول حازر الرهن لفعله  
 بلا يخرج فلهذا يتم معنى براء ويكون فيه حازرا لفعله لا ينفك  
 ويستتم الله بانهم في ذلك حازرا لفعله على فضل معنى حقه ولو لم  
 ينفك فيه لوجبه ان يكون الثاني التوسوتية العنبرية فيما حصل من  
 حق المرتضين الاول قال الشيخنا المذكور فطر الرهن لسماع عدم

الاجتنار

لا يفتقر الى شيء الرهن على ان الزرع فيما تسلطه لا ينفك  
 خلاف قول غير الحوا واما في نشر وظل امر كلا مع عدم الاجتنار الى ان  
 المرتضين خلاف قول ابن رستم فاعلم في ذلك **قلت** قول ابن رستم جارح  
 المستصوب في بضلة الرهن وفلذ لتبنيها اليه وهو في عيسى العنبري  
 راضع الله تعالى بقصوبه **فتولى** ومن رضى رضى الله هو الحكم العرفي لا يجمع  
 البقية ولذا في حوازه فيه بعنه العلم وان كان لعل الارض لا يفتقر الى  
 فحلا كما حازر في عكسه وظل امر الرهن لسماع كان النحل معتزفة  
 في الارض حوازه وقال الشوب ان كانت معتزفة في الارض حتى ترعى الارض  
 رضى الله فيها بهر في اخذ في الارض وكذا في الجمع وكذا في  
 ان كانت الى جهة وهي تبع وان كانت معاه الى جهة اخرى  
 الرهن من بلع ارضا فيهما فحوازه في كتابه كان المشتري لان الفجر  
 في اخذ حوازه ان تدخل الثمرة ابنى حوازه احيى بضلة الحققة ثم وفقت  
 لابن عيسى الحكم انه قال من الناس من يقول الشجر للمشتري ونحو  
 نقول لهي ليدفع رغبته الى ان يشتريها المبتاع انما هو المشتري  
 ويؤخذ من قوله ان من الرهن احيى حوازه النحل تدخل وامر الرهن  
 بل يدرخل في بيع النحل الا ان يكون قليلا لصاحبه فله بعينه شيوخنا  
 على ما بلغه فله بعينه حوازه في ثلثة اموان فالتشاه هذا واما في  
 لا عرجه واما ان تشتروا فبها يرجع مع الرهن البشري معتزفتش  
 فيها لانه لا ينفك حوازه في الرهن فله شيوخنا بعينه الله تعالى بعينه  
 ان تزدع فيه **فتولى** واما ان تزدع رضى الله تكلم عليه بغير الوفاء  
 وهو مذكور في الرهن لانه يجمع الرهن الزرع ويؤخذ في معصم الخراج  
 وفي ذلك القامة فله في كتابه طرا الدور والارضين ويؤخذ من الحكم ان  
 من امر الرهن البشري الحجرة منهم ونيتهم في الرهن لانه لا يرجع عليه بما  
 امر او هو في رضى العنبري وقيل يرجع عليه وهو الزرع رضى  
 بعينه شيوخنا ابن عيسى لسماع الكثرة في الرهن بل في رقية وبه اقبني



بعنه لسببوا شافوا سر وكذا في بيتي يد عمرنا بالغير وان ليخنا  
 ابو بكر عمر الله التميمي وتكلم به بعد، ليخنا صغره  
 اسمها ورايت في بيتنا ورايت في بيتي (تم) اجنا به وبعاله  
 انما وقعت بيما في واجنا عتيقها خيبر لعلم الرجوع  
 وكان من الا عتيقها من الطالبي من الغني وكان با بر بعتي  
 امر لا عدا له (تم) مات هيت وكان بعنه درت عا ليا  
 مان الوافعي من المخزن في خرون عا نفيل التركة بان كان  
 اخرون منها مواضع وان كان فيهم (تم) من ماله حفظا  
 عا نفيت (تم) الفرقه فيكم ابن عمر الصلح بعلم الرجوع  
 والصواب مذهب العتري في الادله انه يرجع ربه اقوال و  
 ففتت لمسلقة يتونفري ادايل (تم) النام من في رجل  
 كتاب وله عترة ذنا يبر عا رجل عيلا عاصبه وليبر عا  
 اخرا لا تدا ضاع وبلان فيكم الفاخ ابو اسحاق بن عمر  
 الرقيب (تم) لا كلال لصلح حبصا وذا لعه بخبر لان الرنا يفر  
 في ع من عا ينفين وبع اقوال **قوله** (تم) ارنتن رجلان الخ  
 لحي من قول ابن الفا لسم ليخا لهما (تم) في قوله  
 جعلاه حيث نزل يبر وبيفا تمت نظره لهما ولا يجر حرا  
 الى يبع تالفت وان جعلاهما وان جعلاه عترة لهما  
 ولا يجر يظفر في ع ينفق عا وبع به عترة عترة ورن  
 هلع وكان معا القاب عليه صمتا لهما (تم) وان اقتل  
 المرتنان در سم جعلان ربه يكون عا يبر عترة وذا لايه  
 فتمت (تم) يبر فيا هان كرات العاء كوتة عترة المرتن كمل عليه  
 وان نكح عترة جعله الفاخ حيث يرا عا قول ابن عمر  
 المصم وارا ان يكره العترة قول المالك (تم) عا ليا  
 لا ضرر لي اخو عيه ماله ابو بكر ان ظاهي قوله در صبي

الراهن

الراهن ان من يلع من رجل يلع عا ان يرهقه رهنا ففتت  
 من حقه ان الراهن لا يجر عا ان يرمع الرهن الى المي تهني  
 راها يلع عا ان يجر عا من يره يلع عا (تم) ففتت بعنه  
 لفتو قنا عا ما يلع عا قول ابو جبه ربيع (تم) من يلع  
 لانه الما قال در صبي الراهن ليرمع (تم) لفتان من ماع يلع  
 يره **قوله** وان في يلع عا الخ يبر ليا (تم) ففتت بعنه  
 لير ابي وان في يلع عا هتة وبعاله لير ابي ليعتد  
 لعه الشهاب بن ليا في المجموعه ذكر ابن يوشى **قوله** وارا  
 كان لير ليا الخ ماع كره في قوله (تم) ان يكون (تم) ليا  
 رفق عا الخ قول في (تم) لير ليا لير ليا لير ليا  
 تلاشت وتفرق قتله في العترة في قوله ولا خير في ان  
 يلع عا ربه الما مع العترة ليه لير ليا لير ليا لير ليا  
 ازم اعي وكذا لير ليا لير ليا لير ليا لير ليا  
 لير ليا ان يلع عا لير ليا لير ليا لير ليا لير ليا  
 وارا الخ ماع كره في **قوله** فيل الخ المسئلة الممسكول  
 عترة لير ليا لير ليا لير ليا لير ليا لير ليا  
 الراهن فيا ففتت لهما لير لير لير لير لير لير لير لير  
 في فيا لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 الراهن در قير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 عليه لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 له في لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 في لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 عترة لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 يلع عا لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 عترة لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير  
 يلع عا لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير لير

الراهن



بينا فلتون ابن الفاضل في كتابه **في** وقال له  
 فليؤخذ الما (فقتصرها) البراءة في لا فلتا من يونس  
 وعما في جميع (المصلحة المستزاه عليها) فقال ابن يونس  
 بدخلة منها ان من رهن بقعة داره ليوزان لتقارب  
 النصف الا خروجه خلاصه وعما عيانا لا فلتا المذكور  
 ليعتد (المشهور) وقال فذهب الكتاب وعلته هور الذهب  
 ان سورة انما هو يجوز جميع ولا يبع هذا الاخر لانه لا يفل  
 ان بقاءه بعد رهن لا يبطل الرهن وانما تكلم في حوزة  
 بزل من الرهن لعلمه ببيع فيستعير بتمه ولعل صا فيه  
 تعيينه يقول انظر في تمولد ذلك او تنفع الجميع في  
 كميته انما خرج من رهنك دا خستني بعد في يرك  
 يبطل الرهن **فان** الا في مستلقتك ان تقلم هذا  
 في الصلح والجملة ويات في القطع وجعل عيانا ههنا  
 انما في هذا يدخل كما في جميع بيمه اقتضا، بخلاف  
 فتوء ان يكونا بشرطين في تصدق ببيع لبيتهما وان يكون  
 مال امله لتفركه لبيتهما وان يكون جنسا دارا  
 وان يكتب، يكتب دا في ابن يونس قال بيمه العفلة  
 بيمه به المتولين وبينهم لولا لبيتهما فمعه (المسلم  
 الاخر فمعه) ان لا يبط كل احوالها على صا فيه ولو جمعا  
 في ذلك في كل حق واخذ وانما يصالح انما عهدها في كتب  
 دا في انما عهدها جميعا اذا فرضا جميعا او الشراكسة  
 فيد بطل فان قيل ما تكررة ان يفرض احوالها مشتركة  
 ثم يبيع الاخر ليعتد لسلطنة او بغير ضم مشتركة  
 يكتبان في ذلك في كل حق دا جميعا فيكره ان لا يكره  
 كلتهما انشركا لهما كتبنا ذكر الحق في واخر في لا ينفق

لهم

ان يشتركا في رهن لهما ان كل واحد منهما يملك  
 ضرر فلهما اقتداء في نسخة ما على الرجل الواحد من الرهن وانما  
 انشركا في ذلك **فان** ان له ثمنه ان لا المكتبة انما يبيع  
 انشركا في ذلك **فان** وان انشركا في ذلك لا مبيع صا فيه  
 بل وكذا لو كانت حقة رهن بمر عليه مدة ثم من (التفصيل) لم  
 في حقه ولو قبله من قتره فبتمه في انما يكون رهنه مع الباقى وله ان  
 يمانه بيمينه فذقة وبها فزت لك الغنية في قال بيمه تقلم ما فيه  
 فيه ان انما الرهن في حق كل واحد (فان الغنية وكذا ههنا  
 لسوا فلتا عمارا خطا وليس للراهن ان يفتك من الرهن  
 الباقى بيم الرهن لئلا الرهن في الوتيفة كما فرت في الغرض  
 انما اقتل عمارا من الغرض او ما فلتا حقه ههنا (الفتن  
 واقتل رارا من الغرض او ما فلتا حقه ههنا **فان** قول  
 ومن حصة رارا انما هو من قول (في الفوق) قول (الما في قوله  
 ذكرها في هذا الكتاب) اعتبارا لكونه جميعا في جميع رهنه مع  
 عماره بطل فله (مفرد) وحيث في الكتاب انما انشركا  
 في الهبة متفق عليه وحيث في الكتاب انما انشركا  
 المتشهور ورواها لا يفتقران الى حوزة كل واحد  
 ورفقون وحاصل ما فيهما ان سكنى رجل لرجل الجميع وان  
 سكنى الاقل في الجميع ويتعارض المصنفون في النصف  
 وفي وثا في المجموع ان انشركا في رهنه وحيث في رهنه  
 بفهم ثما انما ان سكنى الاكثر بطل الجميع وان سكنى الاقل في الجميع  
 وقال عمار انما (سكنى للاطراف عمارا) انما فلتا (وحيث ان  
 سكنى الاكثر من النصف بطل الجميع وان سكنى اقل من النصف  
 في الجميع وان سكنى النصف في طالع يسكن وبطل ما سكنى  
 وقال في ثما ابو بكر القياس انما (سكنى الاقل) وانما الاكثر











هذا خبر فيه وهو على النسخي سم انه اذا افترضه فرضا ولم يقتضه عليه به  
 ثم افترضه لشيئا اخر على ان يقتضيه له وكيفية ذلك ان لا يجوز الا احتمال انه  
 لو لم يسلفه خبره فلم يرتفع منه وقال انهما وقعت بقول النسخي  
 واجتاها شاكنا صحتهم الله تعالى لا يجوز وبه لقوله وما افنا به عن غيره  
 حقيقه والمطلوب في المجاهلة ان تمنع الاقامة لعارض بين المسلمين  
**قوله** بان نزل النسخ ظاهرا انه يكون كلمة رهنا بالمائة الا خبره ان  
 يوشى وبه قال ابن الموارز قال لا رهني بتمن المسلمين تستمنق  
 احرازهم الله رهني كلمة بتمن الباقيته وكذا لمرارة في رهنا بالصرف  
 ثم يطلق قبل البناء جميعهم رهني بنصف الصرف ولم يرتفع قول  
 لعنه الله ان نصف الرهن رهني بالمائة الا خبره وبطلان جميع  
 معنى المائة الاولى فيكون الغرماء اولي بنصف ابن الموارز ومن لم يغب  
 برهن قال له ثم لم يفسد قبل الا جلد زحف في الاصل وارهنك رهنا  
 اخر ان كان الاول فيه وجدا لا لثبته فيه ما مود في ذلك بهما  
 وان لم يكن فيه وجدا لم يجوز ابن يوشى قبل هذا ان كان الرهن  
 الثاني في مثل الاول في منتهى لانه لا جلد فيه ولو كان الاخير بغير  
 بيعه دون الاول فهو لا يجوز لانه صار تسلما جريما كما لو كان  
 الاول غير مأمون واجازا شريكه ان يفسد في بيعه لغيره  
 على ان يقطعه رهنا ويبيع منه لبيعنا على ان يفسد بهما الاول  
 وفتى سلفنا اخرا رهنا وطرحهم كله ابن الغرام وقال ربه يوشى  
 في كتابه الجملة على انه رهنا جازا بين ابي سلمة (ع) اهل الاصل  
 ان يقطعه ثم يربط رهنا وتوخره لانه تقدر على ان تبسح عليه  
 ذلك الرهن الا ان تبسح بغيره (الفريخ) فلا يجوز ان لا يفسد لك  
 في الاصطلاح من حقد بهما تسلما جريما قال مالك ان حل في يده  
 فقال له محرم اخريه والسلفين ما لا اخر على ان ارهنك بهما  
 رهنا جازا وقيل الا ان تبسح محرم محرم محرم جازا وان

عروة

محرم ان كان الرهن له (ابن يوشى) بريد انه لو اشترى فيه من نفسه  
 قال محرم انه يكتى عليه من يبيعك فلا يجوز ان خبره بالدين الاول في نفسه  
 لانه يتردد به لا خربته ان يوشى بانه لو قال عليه الا ان محرم يفسد  
 عملا راجع ان يرهنه بالخز لا يقتضيه بالرهني قوله **كتاب**  
 (الشفقة) لابي بسكونه (العز) فلا يفسد وهو الاصح وحكي انوار  
 صحتها والاصح في النسخة فتح الغاف وحكي لسكونها محرم والا حل  
 لتسهيها بذاك وجوز فيل من الشفعة وهو في التوراة  
 يضع هذا المتنوع الى ماله فتصير الحصة حقتين والمان مالين وقيل  
 من الزيادة لانه يجمع مال هذا الى ماله والشفقة الزيادة قال (ابن يوشى)  
 من يشفق لشفقة حسنة فيسب بزره كما لا حل له محرم وهو  
 قريب من هذا الاول وقيل هو من الشفعة ان يشفق بنصيب  
 لا نصيب ماله وقيل كانوا بيع (الجملة) هبة (ابن يوشى) الشريك الرجل  
 حصته انما تجوز وتنتقل بها الى المشتري ليواليه فيصط (2) ملك  
 وحقيقته ان لا يملك قال ابن الجوزي ان الشفعة اخذ الشريك  
 حصته جيرا لشرا اذ ان يملكه اقل من الشفعة لغيره (الشم) والشفقة  
 الشريك كالعصا فترار من الجار والله لا شفعة له وقوله حصته  
 اخرا من ان يملك منه من اليسير بينه وبينه فيه الشفعة وان  
 الشريك فتح يفتي له على شريكه حتى يغير متعلق بالشركة وقوله  
 جيرا اخرا من محض الشرا الا فتيار به وقوله شرا ليخرج  
 الاستحقاق واعترضه بغيره ليشوقه بانه يفتي ول اخرا لا يفتيها  
 وهي غير اخرا لانهما معروضة لهما ولتفويضه وهو تركه  
 والعروض لثبته من الشفعة فيسب بزره لانه يفتي وجوب الشفعة  
 مثلا وقوله ابن هارون هو غير مانع لانه يفتي وجوب الشفعة  
 في العروض وهي لا شفعة فيسب لابي في سقوطه لزيه وجه وقال  
 ابن عبد السلام ورأى اعترض محله بانه يغير مانع له قوله ما لا خذ

ففتى  
 لا شفعة في العروض



الشريك من شركته من المحصر جبراً (شرايع) (التيارات) وغيرهما  
 إذا كانت لا تقسم ولا على حدها ما حسم إلى البيع لأنه يفرق الشريك  
 بينهم من ذلك لبيع ماله وفيما نحن في مثل من هذا القول، في ذلك  
 التمهيد **والجسيم** بأنه لا يسلم أنه إذا كان حصته لشريكه وإنما  
 أفتى المبيع كله بتمهيد غير أنه يسقط عنه ثلث حصته ويُدعى لشريكه  
 ثلث حصته وليس هذا الجواب يقوى فلفظ قال يعني تشيؤ  
 خطاً قوله جبراً لبيع في قوله لأن قرينة كل منهما على الزيادة، في تمهيد  
 يهتفع قوله جبراً (مقتضى) واعتراض قوله على ما يهتفع بأنه غير  
 مانع أيضاً من سميت له (أتم) فوفق في السمع (جلبين) (الاستدلال)  
 ربهما من (أصلها) (تصحيحاً) (أن) (ب) (خط) (النصب) (الباق) (من) (الأخر)  
 بل أن له ذلك جبراً (عبراً) (عليه) (مهم) (وليس) (متيقنة) (والجسيم)  
 بأن الخلاف (الشرا) (عليه) (جبراً) (قال) (يعني) (تشيو) (خطاً) (بها) (الجامع) (المانع)  
 هو أن يقال (المتيقنة) (الاستدلال) (شريك) (أتم) (مبيع) (لشريكه)  
 بتمهيد وهو مجمع عليه (أتم) (حيث) (الجملة) (أو) (تفصيل) (هو) (عقيل)  
 بها (أتم) (لا) (مقبول) (هي) (متغير) (بها) (فألم) (أما) (أتم) (بيني) (نقله) (أتم)  
 (العري) (وقيل) (أن) (أتم) (معلقة) (بضر) (الشركة) (أتم) (مما) (لذا) (أصل)  
 العلم (فألم) (أتم) (أتم) (في) (أتم) (وهو) (أتم) (أتم) (في) (أتم)  
 في كونها (ضر) (الشركة) (ولفلس) (فألم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 وغيره (أن) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 وفقت (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 من ربع (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 أن (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 (المتيقنة) (في) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 على ما يروى من قوله (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)  
 على ما يروى (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم) (أتم)

فلاخ احمد

باب اول حمل صار ووجه على مقلنا، كذا في الاختصار غير متباينة ووجه الجمع بينهما  
**قوله** راعى الخ يعني من قول مالك دماغ كرم فيما راعى ابداع حصته من المسلم  
 وهو كذا بلا خلاف ودماع كرم في قوله راعى في هو المتشهور وقال ابن  
 الفارض في المجموع لا يستحق له لان الخصمين نصرا لبيان حكاية ابن يوسف  
 قال لا يجمع وهو حصته لان الشفعة من شريفة الاسلام ليس من تفريع  
 بل من يفتي بينهما فيصلا لا نصا ليست من المظالم غيرهم الا ان يترجح  
 فيه ذلك الخلاف ان الشفعة وحيث على المسلم الميراث قبل البيع وحمل  
 قوله من باب آخر وكان الميراث هو الذي في مفرعكم المسلم الشفعة  
 وهو كذا في ابن الفارض في المجموع ابن يوسف يريد بلا خلاف وعمود  
 قوله راعى ابداع المسلم حصته من راعى في مفرعكم الذي في الشفعة بقوله  
 له في كتابه العتق والفتاوى راعى العتق الذي حصته من ميراثه وبين  
 مسلم والغير كل ميراث يقع عليه وقال غير يفرع عليه فتلى قوله  
 وكلا المسلمين في هيلان تخلها مسلم فطع بجمع الاسلام في اخر  
 هما وراخر قال هو الحق في التفرع بينه في كتاب العتق واما يفرع  
 على الذي لانه رجع فيه او ان المسلم رضي بان لا يقع على شريكه  
 الذي قبله يعرفه بنى هذه ومصلحة العتق ان في هذه ثبت البيع  
 وفي مسألة العتق لم يثبت لان له اذ يبيع ويصم  
 وهو كذا لا يخفى بينه في كتاب العتق باب و(قوله) تشيخا على ما  
 يلحق من قوله انه ليس لشريك الذي ان يبيع نصيبه الا برضا  
 الذي يباع مع الضرر به **قوله** بلوكا فتبينه في ميثاقه مقلنا  
 راعى ابداع من راعى به بر عليه قوله الا ان يتحاكموا (ايضا) ابن يوسف  
 قال التشيخ في المجموع وان كان احد الثلاثة مسلما بايعا او  
 هينما لم او شقيقا قضى بالشفعة قال ابو ايراهيم فيحصل به المسئلة  
 ثلاثة اقوال في (الحكاية) راعى الميراث والشفعة ان يكون احداهما مسلما  
 وفي المجموع راعى الميراث والشفعة (والتشيع) راعى الميراث الثلاثة قال

مفتي  
الشيخ محمد بن  
نوري

بسم الشريك الغریب  
ان یجسر الابلذون  
الذی















فلما كانت على الرواس قال (يو) ابي (هيم) وخرج بعض النصارى  
 وقتله من قولهم في كتاب الربان فيمن جرح رجلا جرح  
 خطئا وخرجه اخر جرحا واخطا خطئا فمان الجرح ما لم  
 الورثة عليه جميعا من الدية على ما قلتها نصيبيني  
 لا على الثلث والثلثيني وفي كتاب (ي) العرج عن ذلك قتله  
 على الرواس وكذا في كتاب (ي) فلفظ وهو النفل  
 عزيب ما على قال (الحكيم) وهما فيما يتفلسف وامام لا يتفلسف  
 اخ اكل حبيب لا يتفلسف على (الرواس) لان المقصود حبيب  
 رجع الضر عنك البيع وذلك يستوي حبيب القليل النصيب  
 والكثر وحبيب حبيب **قوله** ان لله (المسائل)  
 القلائد نظاير منها تنور بيع نفقة الوالد على اولاده  
 رايرة كاتبة الوتيفة وكما في (المرحاض) ومارس (الانز)  
 وزكاة العطر على العبر (المستتر) واذا ارسل امر الصبا  
 في كلبا والاخر كلبيني واذا ارصى كلبا كليل والاختلاف  
 في جمعها **قوله** واذا افسح نوع اخ لان (المسائل) تنوع لما  
 هو مفلسف وهو البيوت **قوله** وان كانت المسائل  
 الخ عبا من معناه اخ (ي) على (ي) الذي جاء ان  
 فتراها جميعهم على القديمة فلهذا كانت بضرر  
 بغير ضرر وفي (عروض) المسئلة لمحتون وفي كلامه  
 على المسئلة المتفرقة في فستة البيوت وقال (الرجح)  
 فستة (المسائل) لان حصة هذا من ثمنه على يرب  
 هذا وادب ضررا اكثر منه لان ذكره فستة مع  
 التراضية وقال بعضه لثبوته المسئلة فستة فستة  
 في المسئلة الاولى ذكر فيها فستة (البيوت) وفي الثانية  
 لم يفتلسوها ولا كن اراها فستة مع المسائل

وقد  
 نظار ما فستة على  
 الرواس

في جازة لدا اذا لم يكن ضررا فيه ذهب ابو عمران في مسئلة  
 وانظر قوله في كتاب القديمة ان كان (فستة) البيوت والمسائل  
 فستة واذا تراها في ذلك فستة (ي) لا يجوز فستة في الفرمة  
 مع البيوت وقيل المسائل في الفرمة فستة (ي) لا يجوز  
 (فستة) الدور التي من بيوت الفرمة فستة (ي) لا يجوز  
 اصل الفرمة لعلها ما سا حصة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 قال ابن حبيب وفسر الفرمة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 من العرض لا يبيع حصته من البيوت وان كانت واسعة لان  
 يبيع قلاصع على بيعها لا يجوز لانها (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 حبيب عن مطر لا يفسد الفرمة وتاوله قول مالك في منع ذلك  
 بعد التخيير كون (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 البيوت والمسائل القديمة فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 من البيوت ما يقابل من المسائل فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 على (ي) وان لم يملكها المسائل فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 سرتقا في العباءة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 وان كانت المسائل فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 فان لم يملك البيوت ويضع البيان (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 السهل كله (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 وبعضهم في المسائل فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 امرها من (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 وهو مفيد جميع (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 المسائل مع البيوت في كل نصيب (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 من (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز  
 الزينة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز فستة (ي) لا يجوز















المشقة لغيره. (و) استحقاق فلان. قوله ابن قتيوب عزالة التثنية لغير واحد  
 من التثنية وما عدا ذلك من (اي) ثمران يحل به التثنية في الالف والواو وغيرهما  
 بالتثنية الى القاض (اي) التثنية (ان) تسليم غير نظير وهو بداهة في الاولين ترد  
 القول في القاض كانه ربع اليه بلع يحل به هذا نقل عنه (المبتدع  
 بالعين من لغة تميم) هذا ليوصل نقل (اي) (بر) اربع مئة واقتصر  
 عليه **قوله** ولو كان له اربع يعني ان الالف لمكة وكذا (الصبي  
 لمكة لغيره) (ابن لعل) ولا علة لوجوه قوله كثر من غير وانما المبتدع  
 من التثنية فيه المشقة (الحاضر) (اي) هو هو المقتصر على التثنية  
 وقوله غير هذا (وهذا) (الحسن) (ابن لعل) فاعقل غير هذا  
 (اي) انه لا ينفك عن التثنية (الصبي) يسكن الالف وقوله وهذا  
 (الحسن) (اي) انها تفسد فلان **قوله** وتخصيص الالف بالتثنية (اي)  
 كان وصيها وسكنه بانه لا يفسد التثنية وهو امر قولي في التثنية  
 عنه (اي) كل الالف وكلها خطأ (اي) (تثنية) في القرب ومفعول  
 القاض فيه ذلك كل الوصي فانه محرم ومطرفة (ابن يونس) **قوله** فقال  
 هذا الخ (الافان) (اي) لان التثنية حق في (الحقوق) وفي له حق  
 ولا يفسد حتى يفسد صريحاً (وهذا) عليه من طول المدة واداء  
 بقوله حتى تنزك (ما نص) (وما يوقع مقام كقول تركته او يتيسر  
 بالفتحة لينة للرافعة) (اي) التثنية ويجعل كذا لك مسماً وهذه التثنية  
 كما التثنية ومعنى يعلم يخص وما في حرف التثنية انها تفسد  
 بمرة كقوله هو المفسد وواحد الاقوال الثلاثة وفيه تفسد  
 بتفسير السرا (اي) كان حاضراً على ما لا يبيع فانه ابن وهب في كتابه (اي)  
 شقاراً ومكسبه وهو على التثنية (اي) ما في يوف فانه قال  
 والاب هو (اي) ابرهنا على الاول يعني من قريب ما به من التثنية  
 وظاهر الكتاب (اي) لا يقبل في مواضعه انه جازل به التثنية وهو  
 كذلك عليه ابن رستم قال (اي) ثمة في وثايقه وان كانت امراته يريد  
 ان القالب على (الكل) (اي) لا يقبل في مواضعه **قوله** وانما اعلم الخ

فوق  
مذنبات راما والوه  
عزرا خذ بالثبته  
للصبي لعل يصفه

وقال  
اذا امكثت وقال له  
يا اهل النجعة وانتم

المغرب

المفري في النظر من الزيج زاح له في النا كير لعل زاح به تحقيقا العلم  
بلا اشترا. اولاً انه يتوهم انه لما كانت نشاهد في سبب الشفيع  
فلما قال شيخنا حبطت الدنيا بعنوم من مولها وان كان  
من كتبه لنشاهد في من الشهير في رسم ربع ان صا حبه حبه  
نعم نشهد انه يا مع و شبي نشاهد في الاولى والاوان القميصي  
من حرو ولا ينطل نشاهد في النافية الى وح وهو ذلك وقيل  
نظرا لها ومذكرة، ضميم لان مولها وان كتبه نشاهد في  
اي ولم يحكموا ولو لشهر في المسئلة الزكورة كمر المظلت نشاهد في  
الاولى بالحبس وكما كتبه جرحه ميبه ما لها بان مقتو فان  
و الضميمة الاختلاف فيما ذكره لعل يعزوه بالقميصان ارجع  
**قوله** الا لانه انما في حصر بقوله ترك الشفيع ارجع لسبب  
يسكونه ابن بونسي مع كتابه مجموع من ذلك جمل مع لسبب  
النشور او ضمنية ولا يجل مع شتريين واما الى حصر  
النشور. وكتب نشاهد في فتح قلح يقع كثره ارجع  
ما نشر ما عليه ان يجل مولها ان ذلك فربما الشفيع  
فلما رفقة غلامه بفتيح في هذا الا خير انه لو لم  
يكن الا بعد النشور وفتو، انه لا يشفيع له وحصل ان  
رسترا الحمله هذه او يعزوه بل ذكره كانه المذهب  
وهذا يدل على انه في مولها ان ثلث عمره كذا ارجع  
انما يثبت نشاهد في في الشرا وعمل خليل ويعنه  
ليكون خطا قوله ان كتبه نشاهد في في يقع الا بعد شتريين  
من انه لا يشفيع له على خلاف مولها وقال المفري في جمل  
الوجاه لما كنا نقرر والاختلاف وفي الضرر ان قال الشفيع  
ومع الا ينيح هو لشريين وقال المستر في هنر عاين  
ولا ينيح في القول مول الشفيع مع يمينه فانه في فتوح **قوله**

و  
کوزی جیسو کم  
بیچ و نصی  
راولی

وفى  
اخاه فى العشاء وكتب  
لهادى

و  
اختلاف الشيع  
والمعتزلة في  
المسألة







لا يظلم شقيقته ولو اراد المتبيع ان ياتى خربا شقيقته والبتاع  
 غاييب ولا وكيل له حاضرا بل لا لزوم لكل السلطان من يقين  
 الثاني الغاييب قيل بانه اذا كان ذلك لم يكن لا يقطع عنه المتبيع  
 اذا اطل زمانه فلا قيل (نزل) فيسلك لوضع الزور في الاستخفاف  
 الخلاب الفاضل لفضا دور بما فركا لموضع عنه ان لم ياتوه  
 لا بسلطانا ابني ميسوران كان (لو قيل بغير) وبيعه بمحضونه  
 المتبيع وكله صفقت شقيقته بغير ما تقطع اليه  
 المتبقة فلتت والحوار عن يمينه لا يفر بغيره الشتر  
 لان فناءه على الاستخفاف في غيبته ولا يمتنع اليه وصوله فافرا (ان)  
 قول الحق مع وهو ظاهر ما في النظر ابني يوسف قال محمد بن  
 اخربا شقيقته من يتركه الغاييب على الشتر فكتب (ان)  
 العشرة انما هو على الغاييب لا على الوكيل وبوجه الثاني ان  
 وكله وهو يعلم عليه شقيقته ولا يمتنع اليه وصوله فافرا (ان)  
 لغيره وانما تكتب العشرة على الغاييب ان الشتر  
 الوكيل قبل شتره ان الغاييب ولو (فرب) له بعد الشتر  
 لم تزل العشرة عنه بل ان (فرا) الغاييب بانه بعد فراقه  
 خبير المتبيع بغيره الوكيل من العشرة (ان) دفع الاستخفاف  
 على ابني عليه قبله وله (بغير) على عهده عليه بل ان دفع  
 الاستخفاف خبيره (لرجوع) على ابني فافرا (ان) رجوع على الوكيل  
 بما عزم رجوع على الموكل بل فافرا (ان) له قوله الغاييب ومخير  
 ويقوم من قوله (ان) التماس فيه المولى عليه وهو قول  
 مطلق وارضع راجي حبيب وقيل حيث المولى عليه قوله  
 عبر المولى وقيل حيث المشهود وقيل حيث الغاييب  
 القول قوله (بن كفاة) وسنن وقيل حيث المولى  
 وهو بغيره وهذا اجماع الاموال (ما) يتعلق بالزعم حيث

وقيل انما حكم حقه المولى عليه

لغني

الغني الطالب المطلوب فلتت (العمل على قول مطرب ورجع الاقامة  
 نظرا لانهما حضرا معا في موضع واحد والفقهاء اجمع الا ترى (ان)  
 قوله وقيل حيث المولى **قوله** والغاييب على شقيقته (ان) يزوج  
 اذا كانت الغيبة بعيرة واما الغيبة ولا كونه في الشتر  
 هذه على المتبيع وهو جيبه كالمأخر لانه (الشتر) بترك  
 المولى ابني الوكيل (ان) ازال عذر الغيبة (وغيرها) جله من  
 المولى ما لا ضرر ونقله ابني يوسف عن محمد بن خلف ابني (ان) جله  
 المولى ابني عمير السلاج الوكيل (العمل) في غيبته بل المتبقة  
 لا يوسع له في الاكل كان له وجه وماله كمال فيه بغيره فافرا  
 هو خوفه من ابنته في فناءه (الشتر) في غيبته (ان) على  
 شقيقته ابني يوسف قال محمد بن (الشتر) في المولى وليست المولى  
 الضميمة ومن لا يستطيع الموصوف كغيرهم (ان) فيه (ان)  
 الحكم فلتت ورجع (الطور) عن بغيره (ان) خربا (الغاييب) على ميسر  
 يوم لا تدفع شقيقته (العمل) لا يجل لا مائة تومنا بانه  
 واليوم الاخر ان تفسد مائة ليلة الا ومعه حقة ومعه حقة  
 ابني يوسف (العمل) بل (المتبر) ان يكتفه لعله بل (المتبيع)  
 بموقفه (ان) فافرا (ان) حبيب من مطرب ورجع (ان) حبيب  
 المولى (العمل) الصغير كالفايب وقال ارضع المولى كل الصبي  
 الا ان ينفقه في مرضه قبل مجيء وقت الشقة (ان) على شقيقته  
 وجه فافرا (العمل) كجوا عنه والاملا شقة له بغيره فافرا (ان)  
 حبيب (الاول) رجا (ان) فلتت واما كماله في قول ارضع  
 في الشتر (المولى) قوله وهذا يقتضي ان الغاييب (ان) ابني على  
 شقيقته (ان) (ان) يعلم بان ماله بانه يجوز على شقيقته بانه  
 الشقة بل ان لا يجعل حقه (ان) (ان) ابني عمير المولى  
 من (ان) بغيره من لا يرا على الغاييب (الشتر) ولا يمتنع

وقيل  
 حصل الحاضر المولى  
 كالفايب



















المشتري في حصة الشفعة وان ابا وفيل فله بالشفعة الى حلول  
 الاجل وكان ذلك كقبيصة ابن جونس من التبركة في كتاب محمد  
 وابن حبيب لو اشترى الشفعة مني لم يحل ابا بيع قبل (من)  
 الى جشون يبتاع فيه بقبضة (الدين من) العرو وهو من السجون  
 في المجموعه يقوم بفرض ثم يقوم بفرض يمين وبتشبع بوالد  
 قلته قال ابا جيه وسعد و ابن حبيب وواطر ب لا يشبع  
 عبيد الا بثلث في الدين او يقرى ولو كان ابا بيع على يدا وفيل  
 اشبعه زاد ابن حبيب عن مطرب وان كثرت القيمة فيه ولا يصح  
 باخره بثلث الدين الا ان يصح به ضيقه بينه وبينه فله  
 الشفعة لا قيمة (الدين) وعلى اقره بثلث الدين روى ابن حبيب  
 ان كان يبيع مبيع الشفعة حالا اقره به حالا وان بقي من الاجل  
 شفعه قال فضل ما بقي منه وقال (صنع) انما يشبع بثلث الدين  
 حالا ابن زرخون كذا نقل ابو الوليد ان كان يوم قبض الشفعة  
 حالا وهو غلط انها ينظر الى ذلك يوم (الشرا) وعنده هو  
 في الموازنة **قوله** وان قال ابا بيع ان لا يملكه ابا بيعه في ذمة  
 محريم الغرض كماله (جسمه) في ذمة محريم ولا يقال ان ذمة  
 بريئة قال ابن زرخون في الاجوبة فلا يجوز له في مبيع شفعة  
 بثلث الدين ان يتحمل للمشتري في الشفعة بالدين (السم)  
 الا قبل لان له في ذمة مبيعة ان لعل الشفعة لا يساوي (الدين)  
 وان لم يشبع الشفعة لم يجرى هو عتق المشتري وجلا ان يقيم  
 محض حلول الاجل والحالة معروفة على القوض لا يجوز ان يباقر  
 عليه عموما ولا يجرى بها **قوله** وان جعل الشفعة  
 في قوله بالمتناع والبراء عليه قال المغربي وانما ذكره كذا  
 ليس كيه عليه قوله ثم ليس عليه ان يجعله ابا بيع **قوله**  
 وعن ابنه لشفعة الخ ما ذكره من قوله عليه والخلاب في

في  
 الحرة كالقرض  
 في

التي بعوها قال بعض اصحابنا وعرض من لهما يقولان في كتاب (الخيار)  
 واذا اشترى رجلان شفعة باختيار يمين لهما من لهما ان باخره او يبيع  
 ولا يبايع في ذمة لهما في الشفعة لانه لا يشفع ذمة كل واحد  
 منهما الا بخصته من الثمن ووجه المعارضة ان كل واحد من  
 المشتريين لهما والبايع ههنا ملك عليه خيار منقوض دخل عليه  
 كل منهما بما ان لا يستلزم التجزي فيلزم صحة (الشفعة) في  
 اولا يستلزم بيعه بثلث لان ثقله الهما وحكمه واحسبه  
 بوجهه في حلها لاسبب مشروعية (الشفعة) ريم الضرر وهو  
 غير مرتفع بالخطا في الشفعة في خلاف مسئلة الخيار الثالث  
 ان الخيار في الشفعة من قبل (الشارع) وفي مسئلة الخيار جعلي  
 وما بالمسئلة اخرى قلته وانما يفتى حكمة (الشفعة) من  
 حوله مما بالفتى ان (الشفعة) انما تكون لهما ولا يبايعه وانما  
 البع في ابا والرهيم الا ان الجميع (والتشريع) ان له ذمة وهو كذا  
 في احوال الغرلبي وان من عليه ذمة وطلبه ان يعطى لربه بغيره  
 عليه وابل يبيع لانه ينظر عليه (الخصومات) وهو ربح الغرلبي  
 ايضا ويريد ان كان الغرض موصرا واما ان كان موصرا  
 مكن (الغاية) لضرورة **قوله** وان اشترى ابا بيعه كان تسليم  
 من لعل على القيمة والصرفه على المتناع او تركا وكراهة في آخر  
 (الشفعة) وهو كذا المشهور ونقل ابن حبيب عن (صنع) ان  
 كان لتبليغ من لعل على القيمة والصرفه على المتناع لهما فليس له اشر  
 الا بقر (المتناع) لعل من لعل وان كان ترك (الشفعة)  
 وكراهية الاخر **قوله** في جميعها كذا (ابن بوشرو) عزاه الشيخ  
 لابن حبيب وزاد في حقنصر (لوفار) ليس من يجرى الا مطلقا  
 خاصة وهو فيمنه ان (الزبي) كان له من الشفعة لهما (الفاضل)  
 لغيره باخر (الشفعة) لا حصرية فيه كان لم ترك له مما صرح به كذا



























فتح ليس المشيع الخ ولورضي المشيع ان يكون على البايغ ابن يونس  
 وقال بعض البغاه بعض به التوتيه ليشبه ان لورضي المشيع  
 ان تكون معه ثم مع البايغ ان يكون معه بالمشيع كما قيل انه  
 لو اقرانه باء لكان المشيع من بلان الغايب ان المشيع بالقر  
 منه بالمشيع في اخر القولين وان جله المستري فانظر في ذلك  
 في ذلك يغفل قنفا على قوله على البايغ واما مستوحش محروفي  
 يرد المشيع والخ (ان وجه المشيع قيل ان يبيع البايغ ان  
 يستشيع بالبايعين وتختص العوضه في المشيع بالبايع وبيع  
 البايغ بالبايع كان في ذلك على قول المشيع فينا لما قولهم  
 (ان) استحق بعض الارض فيكون عيبا بوجوب الرد ميرضي المشيع  
 بالاختار والاختيار في الرد فقال ابن الفاسح ذلك للمشيع  
 ولم يرد في ذلك المشيع كالمشيع (ان) كلف عليه وهو في الاختار  
 في التني الحسن ابن يوسف قال ابن الموارز ان حليف البايغ على  
 ما يتبين وانكر البائع لزمه الشرا بالبايعين واخر المشيع  
 بشفيعته بالبايع لانه (ان) الزبي (ان) الزبي المشيع والبايع ظلمه  
 واخره بالبايع له وقال ابن عيسى الحكم واصبغ في الوارثه  
 بل بالخره بالبايعين ابن يوسف يريه لانه المستري يمشون  
 (ان) خلصته المشيع بغيره المراته الثانيه فصرت كما في  
 ابن قيس المشيع بالبايعين لانه لو خلصته (ان) تقرر البايغ وبيع  
 ولم يكن المشيع بشفيعته فلفظ وهذا التوجيه لسبق  
 به التوتيه وذلك انه لم يذكر القول الاول ولم يذكر الثاني وقال  
 وجه نظره ان المستري يقول (ان) اخر ما تقرر وعجز التني الثاني  
 ابن الموارز ان واصبغ والا دل انقل ابن الموارز عن المشيع  
 وهو به لانه كره في توجيهاهم وزاد وليس هو كره في هذه العصور  
 لثبوت الشرا هتم ابن يوسف قال ابن الموارز ولو رجع

١١ فخر ١٥

المستري

المستري من قوله (ان) من البايغ ما قبل ذلك منه ومنه التوتيه  
 فان الغريب وهذه خلافا لما كان في كتاب المسلم ان البائع اذا اراد  
 ان يبايعه لم يبايعه البايغ ان في ذلك ما لم يبيع له ويحتمل  
 اربعة اقران تقرر ابن يوسف قال بعض البغاه بعض به التوتيه  
 وانظر له عزم على المشيع عزمه اهل باخره المشيع بالبايع وبما تقرر  
 عليه ومما قيل في الشرا لئلا يبيع بالبايع لانه لا يبيع بالبايع  
 بغيره او بغيره عزم وظاهر قوله في الخلفه وان تغيرت (ان) ار  
 بما ذكرناه وهي بغير المشيع انما هو كرهت ليو البايغ انما يتما اعلان  
 وهو كذلك في الحكم ابن الموارز على شريك ان لشريكه ببيع المشيع  
 من اقرانه بالمشيع وانكر البايغ فقال ابن الموارز ان البايغ  
 ما يبيع به حليفه سقطت محوى المشيع وان نكل حليف الموارز عليه  
 المشيع فان حليفه سقطت في محوى المشيع وان نكل حليفه من عيبه  
 انما يتما اعلان ذلك وكنته شفعته وقال ابن يوسف بن سليمان  
 ومحمدين وليه در صا بن يحيى وعبر ابن يحيى لا يبيع على بايع ولا مشيع  
**قوله** ولا شفعته الخ هي من قول مالك وانما البايغ بايع في ايامه ليلما كان  
 فليحط ووجه الدليل منه انه لا شفعته في البيع الا بعد تقرر البايغ  
 كما ان الهبة لا شفعته فيها الا بعد تقرر العوضه وتخلصه ابن يوسف  
 الا تراه هبة الشرا وظاهر قوله بعد العوضه في بيع المشيع  
 ومنه ان في الاصل لا شفعته له حتى يبيعه الموهوبه قال ابو ابراهيم  
 ويظهر من قوله بعد وبيع البايغ بغيره لو لم يبيع المشيع وان لم  
 يبيعه قال الغريب وليتم ان يكون هبة ما في الامهات هبة الا ان  
 يبيعه (ان) يبيعه العوضه وان لم يبيعه فيكون هو انما يبيع وظاهر  
 الكتاب وان تغير الموهوب به الموهوب له ثم انما يبيع  
 ما انما يبيع وهو كذا في قول المشيع ببيع الاقل من قيمته  
 المشيع او قيمته الشرا وظاهر المشيع الغريب ان يبيع بالبايع







يتقارب من الناس بمثله لم يوضع عن المتشبه فقال  
 شق واقلب يعني بدع لتفصا بعشرة **فهم** ثلاثون  
 بل المتشبه في جميعه بعشرة فانه ابن الفلاس في سماع  
 سمعون وفيه تلح نقضوا المتشبهه فيه كذا ثلاثة  
 الفارب الثمن الصالح وثلاثه المستشريه كهيمة له تخرجه  
 كل قول ابن الفلاس لا المتشبهه في هبة وفيه لا يتبع  
 في ثلثه بعشرة وفيه ثلثيه بقيتها تخرجه كما رواه  
 ابن مكي الحكم في الهبة المتشبهه بالقيمة وما في حكم  
 من التخرج رءى به استيو خا بانه لا يلزم من التفرقة  
 متفرقة ان يكون الحكم بذلك حيث ذكره مضابفة  
 بل هو حكم بفساد متفرقة ولا يلزم منه ان يكون الحكم كذلك  
 ان كانت متطابقة **قوله** ومن التلح لتفصا الى مسوا  
 التخمير وغيره قوله ابن الفلاس وقال ابن يونس ومن المرونة  
 قال ذلك شق في انه قول ابن الفلاس فيكون قوله لا يفسد  
 وظاهره كانت المتشبهه يحكم حكم (م) وهو كذا  
 فانه في الموازنة ابن يونس قال (تشبه) انه لا يشبه  
 بالقلب انه ليس له رد الفلاس لانهم في السموات يجوز قسمهم  
 وقال سمعون ليس الفلاس قلت بظواهرهم ان لا قول  
 ثلاثة له التشبهه كان الفلاس يحكم حكم (م) وهو  
 قوله ومثله سمعون وظاهره قول (تشبه) المتفرقة  
 بان كان الفلاس يحكم في الثاني والا بالاول ومع ذلك  
 بهم المقري وحمل على الحق قوله على قول (تشبه) فقال  
 انما لا يتفخر لانه يغير حكم خطا ويا خذ التسليم ما يقع  
 له في الفلاس وقال المهر في الجمل ان بر جميع الجميع (سي)  
 قول دا ح في قول سمعون ان كان يحكم وفردا

ان كان

ان كان بغيره المبالغة لقول المتشبهه وفيه التسليم  
 ١٠ خرا وهي ان كان الفلاس يغير حكم فلا موقفا  
 انما فلا وان كان لجمع جميعه الخلاب فقال ابن شاذان  
 الفتق من سماع محبس اختصاره فسم الفاضل على كذا  
 ما تامل فلا بد من الفلاس مع المرونة له رد الفلاس ولا خطا  
 وفلان سمعون وابن مكي وسوا تشبهه في (ح) قوله في الفلاس  
 وبها خذ التسليم ما صار للمتشرية وهو على الخلابه كون  
 الفلاس يغيره (و) يميز خو وقال ابن مكي الفلاس قول التشابه  
 انما لا خطا بالقلب تزد به منه ويعني بقوله من يجوز  
 فاسم لان المتشبهه في الفلاس بغيره المتشبهه ووكيل الغالب  
 ومقتضى كلام الفلاس يعني تصويرها ان الحكم حصل  
 ان الفلاس المتشبهه قال به ليشو خطا وويل تصويرها  
 مع السلافة من جعل هذا الحكم كارب (خ) ورتوا ارا  
 فسم بدع (ح) هم خطه من يفتقهم بالسور فيفهم في علم  
 (ح) هم شق التشرية اربع خطه خطه (ح) هم فسموا بينهم  
 وبين الفلاس باعرا على لغيتهم وثبوت التفرقة بينهم شق  
 فم الفلاس والتبث حوت ملك باع خطه بشوا من  
 اخرهم **قوله** ولو باع الخ ما ذكره في كذا قوله  
**قوله** ولو وهب الخ ما ذكره من التفخيم معه من الزيد  
 قبله لانه ان كان له هو المسجرا حراما لسوا واما كرمي  
 ان الثمن الموهوب او المتصرف عليه هو (متشبهه) ابن يونس  
 عن قول (تشبه) الثمن للمواهب او المتصرف كذا  
 لتفخيمه وهو احيى البنا لانه بالبيع باقة وهو  
 يفسد ما بعد وقال سمعون ان عليه ثمنه (العقود)  
 قلت والتشابه في الخطا بقوله لانه الواجب على ان العز



شعبة ولا استحقاق بل ان هذا علم وفي الاستحقاق  
 يقتضي ذلك ايضا ان من ذهب لشعبة لا  
 تموا شئ انما شئيع لم يعلم الوارد به ان يكون التمسك  
 للوارد به واخره ابو ابي ابراهيم من قوله في الرد ههنا شئ  
 معلوم انه يوقن منه بالاستشعبة ولا يحتاج الى ذلك لان ذلك التمسك  
 والاعاء معناه الحكم والحق وظاهره (الخفاء) انه محمول على العلم  
 حتى يثبت العلم وهو في الغالبين وقيل بعكس  
 فقله بعينه لعلنا في الاصل المرونة ما يدل عليها **قوله**  
 ومن انشأ لشعبة شئ بما علمه اني هي من قول ملاك بعينه وان  
 انشأ بالعلم في شئ ما قبله وان شئ بعينه لم يثبت عن  
 الشئ بعينه وهو اني انما هو وجهه ما ذكره في الكتاب  
 انه فرفهم انه من حق الشئيع ان يثبت ما جعله المستوي  
 في الاصل في الصفة الاولى وفيه فقرات البيا علمات فليس  
 يثبت ما بعينه وان ذلك لو كانت تلك البيا علمات  
 او صرفات او حصر فانه انما شئ في الصفة الاولى  
 ان شئ ما بعينه في ذلك وظاهره (الخفاء) كان الشئيع حاضرا  
 كما لا اراه وهو كذلك وقيل ان كان حاضرا كما لا اراه  
 يثبت اليه الا غير ذلك (الخفاء) وهو اني يونس  
 قال ان شئيه وان تبليغ الحصة ثلاثة ما شئيه من الاول  
 كانت كصحة عليه وجمع من شئ الشئيع (في الثالث) ما  
 استرا به لانه يقول لا اجمع الشئيع حتى اقبل ما بعينه  
 ويرجع بمصلا ان كان (في الاول) انه فضل للثالث  
 استرا به به رجوع في الثاني وليس للثالث حصة  
 حتى يرجع اليه بغيره ثمة شئ يرجع الثاني في الاول  
 بنهاج ما استرا به (المتن) منه وان اخرها من الثاني

بعينه

بعينه انه عليه وليست به بيع الاول ويرجع من شئ المتن  
 ما استرا به به ويرجع بمصلا ان كان للثالث وان فضل للثالث  
 الاسترا به (المتن) شئيه رجوع به في الثاني ولا تراجم بين الاول  
 والثاني في المثال بعينه وان اخرها من الثاني كصحة  
 عليه وشئ ما قبله في بيع فلهذا وهذا تفسير وتفسير  
**قوله** وكذا في الرد في شئيه **قوله** واذا ارجع هي من قول (في)  
 الفاعل مع رجوع الاصل (في) البايع بقوله استرخصت فزعي  
 في المتن فزعي ويرجع والمحتاج الرجوع في البايع بالزيادة ان حله  
 ملازمه الاجور من الشئيع لغيره (شئيه) في ذلك حكمه اني  
 يونس وهو ملازمه (في) الكتاب هو المتشهور اني (المواز)  
 وفلان محيل (في) الزيادة في الشئيع ولا يتصور (المتن)  
 ان يرجع الا لصلاح البيع فله (في) يونس وفلان (الخفاء) العلم وجهه  
 الا ان يعلم انه لو لم يزد لانه علم ما يعلل به بيع فلهذا  
 والمز يدور في شئيه وقيل كما لم يثبت في الاول هو  
 قول محيل الملك (في) الموازنة وليس له الزيادة بعينه  
 بعينه وان كلمة الرصيد في الشئيه (في) الزيادة لانه لا يوجب زيدا  
 في بيعه بغيره **قوله** ولو اخل من شئيه جاز في البايع (في) الامهات  
 في المسئلة في البايع (في) الرجوع اليه ان الشئيع  
 في شئيه من الاول ولا يلزم (في) الزيادة في بيع الاول  
 وتبطل الا في (في) الرجوع وهو تفسير صحيح ولا خصوصية  
 للاختلاف بل وكذا في الشئيه والتولية فانه البايع ويرجع ان  
 البايع (في) الشئيه انما يبايعة (في) الشئيع لم يبق في ذلك ما من  
 الا في شئيه (في) شئيه من ان يحكمه في (في) المستوي  
 هو المتشهور (في) الاول (في) الثاني يونس وقيل ان  
 الاختلاف بيع حله في الشئيع غير يونس ان تكون محله



خزيه او على البايع قوله فانه ايضا حكاية غير الوفاء وهو  
 محققا انما هو وراي مستحسنة قولها وقال ابن حبيب  
 بن مطر - واني انا جئت ان راي ان النفايل بينهم  
 يعظم الشبهة بالافالة باطلة والمستبيع الشبهة بغيره  
 الشرا وان رايها على وجه الصحة وراية الافالة فهو بيع  
 حادته والمستبيع الشبهة باري البيعتين مثل فساد  
 عروق هذا يقول ابن الحجاج وفيه شبهة الافالة فوالله  
 لا يغير واما المستتر فيوصف ان المستحسنة الاول لتفهمه وليس  
 كذلك ابن حبيب المسلم وكثيرا ما يتشكل في مجالس المناظران  
 بذهب المروية فيقول ان الافالة ان كانت حل بيع فلا  
 تنقعه وان كانت اتوا بغير الشبهة فلا معنى لاختار العمدة  
 على المستتر ويجوز ان يكون اختيار الاول وانما تفتت  
 الشبهة وجعلت هذه في المستتر لانها مباحة في  
 دفع تنقعه المستبيع كما ان الشرا بيبه انشبه واني المسوازي  
 وطاهر الخفي لكونه كان البايع هو المستقبل او المستتر  
 وهو كذلك انشبه بذلك حكاية ابن بوشقار انشبه  
 بان كانت الافالة بزيادة او نقصان قبل تسليم المستبيع  
 حله المستعينة على رايها مثل قال ابن الحجاز في المسألة المستعينة  
 لتفهم تنقعه قبل ان يمتد مكانه ان المستبيع المستعينة  
 بغيره الافالة من البايع ويصير بيع حادته لسرور  
 القهقهة قلت قال انشبه ومطرف واني انا جئت  
 ونكر ابن الحجاج ولم يفر بل ذكره كانه المذهب قال ابن  
 حبيب المسلم وهو ظاهر على اصل المذهب لان الافالة لا يمتد  
 بيع واما على راي من يجعلها حل بيع فينبغي ان لا تكون الشبهة  
 والاشبهة هنا حقيقة لانها لا يقصر بهن الافالة بل

حق

حق الشبهة وما ذكره ربه يعني انشبهنا ليعلم انما هو  
 في البيع الاول للمسلم تنقعه لصحة لحو فلهذا في جهلة  
 البيع الشايع افالة **قوله** والافالة عتق ماله قال ابو  
 ومخبره اراء بقوله في كل شيء يعني في هذه الجنس الذي تنقرف  
 القهقهة (يبه فلا افالة بيع حادته رايه ربيع مسابيل (حوالها  
 لهوة والافالة في كفاية الرابحة انما (استر بعلم) في مبدع بطلا كنية  
 تنقعه (استغفار) فلا يبيع من راحة رايه مختبرين والافالة في كفاية  
 المسلم (استغفار) الافالة في بيع الملعان قبل قبض جابر ولو كانت  
 يبعها ما جاز قوله المقريه قال المقريه وفيه هوة نظرا لانه عليه (مسلم)  
 نهى عن بيع الطلع قبل قبضه الا ما كان من شربة او تولية  
 او افالة في الشبهة في صور البيع مع انتميتها ببيع الرابحة  
 في كفاية الا لغيره انما (استغفار) من الافالة التي فيها (المواضع)  
 وجعلت انما لا مواضع له قوله المقريه ويحتل (ان يعلل)  
 في هوة (انما) تخرج من ضمانه وله لغيره بغيره بفضه قوله (سوا)  
 ابراهيم تامل هوة (المسبيل) افالة تنقعه بيع **قوله**  
 بان سلم الشبهة عتق الافالة يعني (المسألة) مجالس (اي) يعني  
 ان افالة للمسلم الشبهة وليست كسيرة مسألة مطر ومن ذكر  
 مع قوله (يوبر) بيع وظاهره وان قال (المنقعه) (انما) قلتم جارا  
 من الشبهة فيبطل انما هي مسألة الزيادة بعد البيع (افالة) (انما)  
 زمت جارا من (الشبهة) انه لا يصر في خلاف قول الشبهة  
**قوله** وان انتشرت انما ظاهرها بيع (بيع) لها هوة (اي) يجوز  
 ان يداخلة من الزوج قبل معرفة قيمته وفيه قولان نقلهما  
 لمبيهما (اي) (الشبهة) استغفار بيع جان اخذ به (الشبهة)  
 فانه يرفع الزوج (الشبهة) (اي) (الشبهة) من يبر  
 من التثنى مع (الشبهة) وما بقي يرفع للزوج (اي) كان جاز



منى اقل من الفبعة وبعده لم تقع ربيع الزوج تمام  
 على الزوجية **قوله** ومن استمر التفتضا الخ (مختصره)  
 يونس وعنه لك فله فله **قوله** ومن قال الخ هو من  
 منور لك واراد بفعله فله الخ واما ذكره هو المتشهور  
 واراد الا فتوان الا ربعة ونفل المباحية من ابني الماشقون  
 انه يملك عشرة ابيهم ونحوها وقال (صنع بغير كسرة  
 المال وفلته ومكسرة ويسر وافضل المتشهور لا اريد ما دارا  
 بل لك وفله المصحح المتشهور كغير الموصوفات وكنت  
 اخص بغيره لصحة ورسمه اريد على المشهور وفله المصحح  
 العمل على قوله وهو تشويذ على التفتيح الخ اكان للمال كثيرا  
 واما اذا وقع لا فته بالتفتية او الترتك بل انه لا يملك  
 بل يوجب مورا ما اذا خذ او سلم وهذا هو المتشهور (المعول  
 به فله المنيطه وابنه راتب ووجهه فيما سما على قوله ذلك  
 على الولي اذ لا يوجب لغيره فله (بني راتب قال ابني جميع  
 السلطان وهو ظاهر المرونة بربيع والى اعلم لقوله فيلوم  
 له اليومين والثلثة بافا كان انما يوجب هذا المزارع والى  
 كثر التفتي كثيرا كما هو جازم الا بوضو واسم الخ اقل ونظر  
 هل التفتيع ام لا وفيه ريب فله ثلثة ابيهم كزاه بنى  
 راتب لابني بمصر الحكم فيما سما على المرونة وحديث المصوات  
 وعزاه ابن بولس والصحاح والبايع لروايته لا قوله قال (المصحح  
 وهو الحسن ان اوقعه ليعلمه فترابه لانه اكان لا يفسر  
 فترابه بغير ترتيب وامصل ونظير هذه السلسلة ما في ثلث  
 نكاح المرونة مع المجهوليين يسلم الزوج بغير رعايتهم  
 الا يسلم انهم يغير وليينهم ان لم يسلم ولا توضح وتظهير  
 اخر اوهبي (المملوكة بوفهم السلطان ولا يوضحها

وهان

وهانن المنصور من ذكرهما ابني راتب جمع الله تعالى عليهما  
 في قول الخاب في هذه المسألة كلها والاصل في هذا  
 لبارك وتعالى فله فله في الخ اركس ثلثة ابيهم واما قوله  
 بونصر من ابني الموراد وما يعرفه استوتفله قبل **قوله** ومن اخر  
 الخ زاه بنى بونصر في قول مالك في هذه النما فصر بغيره  
 وكذا قال انه المسمى بكانه قال (بني كمان في البيوع  
 فهو من كمن التفتية ولم يذكر المصنف في زاه بنى  
 بونصر ونحوه فيما ذكرناه قال وكان ينبغي ان يعرف التفتية  
 بجمع اليع لانه المتشهور من التفتية لان يكون معنى  
 قوله وعنه لك كما ان في البيوع **قوله** وذلك الخ كـ  
 السبع المسماة من التفتيح مسير في (الفاطم  
 ابني نابع على التفتيح يتلوه في اول الخبر الذي  
 يليه من قول التفتيح **قوله** في كنده (المتشهور  
 ولي ان توكل بالفتية الخ (المتشهور

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٥١٩٥
العنوان:	شرح التفتيح للبراذع
المؤلف:	عاصم بن عيسى بن عاصم
تاريخ النسخ:	الثلثة عشر من القرن
اسم الناشر:	
عدد الأوراق:	ج ٦ (٢٨٥ ص) - ١٤٤٤ هـ
ملاحظات:	